الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر

تقييم أداء وسائل الإعلام خلال الانتخابات البرلمانية

(١٢ أكتوبر ٢٠١١ – ١٥ يناير ٢٠١٢)

تقرير من إعداد

مركز القاهرة لدراسات حقو ق الإنسان

الناشر: **مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**

سلسلة قضايا حركية (٢٨)
العنوان: ٢١ ش عبد المجيد الرمالي-الدور السابع-باب اللوق-القاهرة
تليفون : ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢)
فاكس : ٧٩٢١٩١٣ (٢٠٢)
العنوان البريدي: ص. ب ١١٧ (مجلس الشعب)- القاهرة
البريد الإلكتروني: info@cihrs.org
الموقع الإلكتروني: www.cihrs.org
رقم الإيداع: ١٣٥٦٩/ ٢٠١٢
الغلاف: كيرلس ناجي

أسهم في تأسيسه
د. محمد السيد سعيد

رئيس مجلس الإدارة
كمال جندوبي

المدير
بهي الدين حسن

هذا المشروع بدعم من
المفوضية الأوروبية

الفهرس

فريق العمل ٥

هذا التقرير ٦

مقدمة ٧

المراقبة الإعلامية للانتخابات...لماذا؟ ٩

منهجية البحث ١٣

ملخص تنفيذي ١٩

التوصيات ٢٣

المبحث الأول: **انتخابات ما بعد الثورة: سياق متخبط وأيادي مرتخية** ٢٥

- البيئة السياسية وتأثيرها على التغطية الإعلامية للانتخابات ٢٥
- الإطار التشريعي للانتخابات البرلمانية ٢٨
- التشريعات التي تحكم العمل الإعلامي ٣٥

المبحث الثاني: **تقييم أداء الإعلام المقروء أثناء الانتخابات البرلمانية** ٣٩

- الإعلام المقروء.."رؤية عامة مقارنة" ٣٩
- تقييم الأداء الإعلامي للصحف القومية ٤٤
- تقييم الأداء الإعلامي للصحف الخاصة ٦٤
- تقييم الأداء الإعلامي للصحف الأسبوعية ٨٤

المبحث الثالث: **تقييم أداء الإعلام المرئي أثناء الانتخابات البرلمانية** **١٠٣**

- الإعلام المرئي..."رؤية عامة مقارنة" ١٠٣
- تقييم الأداء الإعلامي للقنوات المملوكة للدولة ١٠٩
- تقييم الأداء الإعلامي للقنوات الخاصة ١٢٦
- تقييم الأداء الإعلامي للقنوات الدينية ١٤٧

الخاتمة **١٥٩**

الملاحق **١٦٣**

- مساحات الأحزاب الفائزة في الإعلام المرئي والمقروء ١٦٣
- الاستمارة المستخدمة في البحث ١٦٧
- ملخصات التقارير المرحلية للمراقبة الإعلامية ١٧٣

فريق العمل

مدير المشروع: محمد زارع

الباحث الرئيسي: منى نادر **الباحث القانوني: محمد الأنصاري**

منسقا المشروع

أحمد الطحان **عبد الرحمن حمدي**

فريق الرصد

ابتهال إسماعيل	إمام رمضان
مي عبد الناصر	محمد كامل
محمود صلاح	سارة الشامي
عمرو إسماعيل	أية عفيفي
كريمة محمد	زينب لاشين
سمر مجدي	محمود السويفي
شيماء الشواربي	إنجي بدران
محمد ناصف	محمود جمال

مدخلو البيانات

أسماء مراد
دنيا محمد
كريم محمد

أسهم في تدريب فريق الرصد وتقديم الدعم الفن:
ياسر الزيات
د.على الصاوي
منى نادر

التصميم الالكتروني لبرنامج الرصد
CREATIVE SOFT COMPANY
م. مايكل عاطف

هذا التقرير

التقرير النهائي لتقييم أداء وسائل الإعلام خلال الانتخابات البرلمانية ٢٠١١-٢٠١٢ في مصر، والذي يوضح كيفية تناول وسائل الإعلام المختلفة للعملية الانتخابية. ويأتي ذلك في إطار رصد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان للتغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية ضمن الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات[١]، خلال الفترة من ١٢ أكتوبر ٢٠١١ وحتى ١٥ يناير ٢٠١٢.

قامت منهجية التقرير على تقسيم العملية الانتخابية إلى ثلاث مراحل رئيسية. المرحلة الأولى هي مرحلة تسجيل المرشحين وتشكيل لجان الانتخاب "مرحلة فتح باب الترشيح". المرحلة الثانية هي مرحلة الحملات الانتخابية أو ما يسمى بمرحلة "الدعاية الانتخابية" وهى المرحلة الأكثر أهمية بالنسبة للمرشح والإعلام. أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة "الاقتراع وفرز الأصوات" وهي المرحلة الأهم بالنسبة للناخب، والذي تنعكس فيها تأثيرات الإعلام وغيره من عوامل الدعاية على صندوق الاقتراع.

ووفقًا للجدول الزمني الذي أقره المجلس العسكري في أوائل أكتوبر ٢٠١١، تم فتح باب الترشيح في ١٢ أكتوبر، لتبدأ المرحلة الأولى من الانتخابات حتى ٢٤ أكتوبر. أما المرحلة الثانية من الانتخابات "مرحلة الدعاية" فتبدأ من ٢٤ أكتوبر إلى ٢٨ نوفمبر. بينما بدأت الجولة الأولى من الاقتراع في ٢٨ نوفمبر، والجولة الثانية في ١٤ ديسمبر، وفى ٣ يناير ٢٠١٢ بدأت المرحلة الثالثة والأخيرة من انتخابات مجلس الشعب، إلى أن تم إعلان النتائج في٢١ يناير ٢٠١٢.

خلال عملية الرصد عقد مركز القاهرة ثلاثة مؤتمرات صحفية وقدم خمسة تقارير مرحلية (الترشيح، الدعاية، مراحل الاقتراع الثلاثة) ويحتوي هذا التقرير على النتائج الإجمالية للعملية الانتخابية ككل، والمؤشرات المجمعة خلال الانتخابات لكل وسيلة إعلامية، كما يرفق بالتقرير ملخصات التقارير المرحلية التي ترصد نتائج المراقبة الكمية والكيفية لكل مرحلة من الانتخابات على حدة.

---

[١] تأسس في ٢٠١٠، بمبادرة من ثلاث منظمات هي مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، والجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ومؤسسة نظرة للدراسات النسوية لمراقبة الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وفي ٢٠١١ انضم مركز وسائل الاتصال الملائمة من اجل التنمية "أكت" . تضطلع الجمعية المصرية بالمراقبة الميدانية للانتخابات، بينما يركز مركز القاهرة علي التغطية الإعلامية لحملات المرشحين، ويهتم مركز أكت بوضع المرأة في العملية الانتخابية سواء كمرشحة أو ناخبة.

المقدمة

الديمقراطية هي مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرار عن طريق التنافس في انتخابات حرة. وقد أقرت الأمم المتحدة أن الانتخابات الحرة والنزيهة تتطلب احترامًا للحق في حرية التعبير والرأي والتجمع السلمي وحرية تكوين الجماعات وحرية التنقل وغير ذلك من الحقوق الأخرى[٢].

وبما أن الانتخابات هي عملية اختيار لشخص أو لعدد محدد من الأشخاص ليقوموا بتمثيل جماعة واسعة من البشر متنوعة ومتباينة المصالح والأهداف، بما يحدث نوع من التنافس والتصارع بين ممثلين مختلفين لأصحاب المصالح المتباينة، قد يتطرق إلى استخدام أساليب مشروعة وغير مشروعة لحسمه، في هذا السياق برزت فكرة وجود مجموعات صغيرة داخل الجماعة البشرية تحمى منظومة القيم والمبادئ الديمقراطية العامة حفاظًا على سلامة المجتمع من خلال رصد ومتابعة المراحل المختلفة للعملية الانتخابية المحددة وأداء الأطراف المختلفة المشاركة فيها وتقديم التقارير والتقييمات لنتائج العملية وإذاعتها ونشرها على الرأي العام بهدف التأثير الإيجابي على سير ومجريات العملية الانتخابية. بهذا المعنى تُعرف مراقبة الانتخابات بأنها جزء مكمل لديمقراطية الانتخابات وركيزة أساسية من ركائز المبدأ الديمقراطي، على أن يتم ذلك وفقًا للوائح والقوانين المعمول بها في هذا الإطار بإتباع آلية منهجية ومنظمة بما يسهم في إخضاع أطراف العملية الانتخابية لمبدأ المسئولية والمحاسبة.

ومن هنا تأتي أهمية دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات التي تجرى في المجتمع من جهة ومن جهة أخرى لتكريس احترام إرادة الشعب. ولقد حددت الأمم المتحدة دور المجتمع المدني في هذا الصدد[٣] متمثلاً في ضمانة إجراء العملية الانتخابية في مناخ يتسم بالاستقلالية وعدم التحيز والموضوعية، تسهيل فض المنازعات الخاصة بالعملية الانتخابية والتأكد من سلامة العملية الانتخابية وكشف العنف والإرهاب والتزوير.

---

[2] http://www1.umn.edu/humanrts/arab/HRM-CH-14.pdf

[3] http://www1.umn.edu/humanrts/arab/HRM-CH-14.pdf

وقد كان لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تجربة وخبرة مميزة في هذا المجال، بدأت عام ٢٠٠٥، حيث اضطلع المركز بمراقبة ورصد تغطية الحملات الإعلامية لمرشحي البرلمان والرئاسة كجزء من جوانب عملية مراقبة المجتمع المدني للانتخابات. وفي عام ٢٠١٠ أسس مركز القاهرة بالتعاون مع الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ومؤسسة نظرة للدراسات السنوية الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات، والذي اضطلع بالمراقبة الإعلامية والميدانية للانتخابات، علاوة علي مراقبة تمثيل المرأة في العملية الانتخابية وطبيعة الانتهاكات التي تتعرض لها. وفي العام نفسه أعد مركز القاهرة دليل إرشادي حول رصد وتغطية الانتخابات، بالتعاون مع عدد من الصحفيين والإعلاميين، وقدم الائتلاف تقارير متميزة لتقييم العملية الانتخابية أقرت بتزويرها، وطالبت بحل برلمان ٢٠١٠ المزيف.

المراقبة الإعلامية للانتخابات... لماذا؟

تعد حرية الإعلام واستقلال مؤسساته حجر الزاوية في أي تحول صوب الديمقراطية، بل يمكن القول أن حرية الإعلام تأتي في مقدمة أولويات الإصلاح السياسي، مثله مثل استقلال القضاء وتحرير المجتمع المدني والأحزاب السياسية. فالإعلام الحر يشكل ضمان لحضور مختلف التيارات السياسية في المجتمع، وخلق مناخ صحي للتنافس السياسي. إذ يقوم الإعلام بمهام أساسية داخل النظم الديمقراطية المعاصرة فيما يتعلق بتوفير المعلومات السياسية، وتقوم وسائله بتغطية الموضوعات ذات الاهتمام العام، وتلعب دورًا حيويًا في تشكيل الرأي العام، وتُسهل تمرير الأفكار الجديدة والثقافة السياسية بين أفراد المجتمع؛ فوسائل الإعلام تعتبر أدوات سلطة ونفوذ، وعلى هذا النحو فإنها تلعب دورًا قياديًا في العملية السياسية وتكوين الثقافة التي تسود بين أفراد المجتمع، كما يلعب الإعلام دورًا بالغ الأهمية في التأثير على توجهات الجماهير ونمط تفكيرهم، وأحياناً التلاعب به.

ومن البديهي أيضًا القول إنه إذا كان ذلك الدور معقودًا للإعلام -ومسلمًا به- في الظروف العادية، فإنه يصبح أكثر أهمية وجوهرية في الفترات الاستثنائية، ومن أهم تلك الفترات فترة الانتخابات. حيث تمثل الانتخابات تحديًا لوسائل الإعلام، ويكون حياد وسائل الإعلام وموضوعيتها على المحك في كل مناسبة انتخابية. ففترة الانتخابات تصلح لأن تكون معملاً يحتوي كل العناصر، ويزخر بالمعلومات والقصص والآراء، وتتعدد فيه مصادر المعلومات، ويزداد فيه الطلب من قِبل الجماهير على المعلومات دون أن تتوفر لهم القدرة الكافية لتقييم ما تنقله لهم وسائل الإعلام، ومن هنا تأتي أهمية الانتخابات كمختبر لمهنية الإعلاميين والتزامهم الأخلاقي إزاء مختلف فئات المجتمع، وأهمية عمليات التقييم لأدائهم.

في هذا الإطار تعتبر مراقبة التغطية الإعلامية للانتخابات ضمان من ضمانات الانتخابات الديمقراطية والنزيهة. إذ أن إرادة الشعب هي أساس سلطة أية حكومة ديمقراطية، تلك الإرادة التي يعبر عنها صندوق الاقتراع مستندة إلى خيار حر وواع في سبيل انتخابات نزيهة. فلا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يزدهر إلا إذا ملك المواطنون المعلومات الكافية ليختاروا بمزيج من الحرية والوعي، ومن ثم تأتي أهمية وسائل الإعلام في توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة للشعب كي يتخذ خياراته الانتخابية. كما تضمن المراقبة تمتع المتنافسون للمنصب السياسي بفرص عادلة ليقدموا رسائلهم إلى الشعب عبر الإعلام.

تلعب مراقبة الإعلام دورًا محوريًا في منح الثقة الشعبية في الإعلام، فسواء أراحت نتائج مشاريع المراقبة جمهورًا شكاك وطمأنته إلى إمكانية الوثوق بالإعلام، أو أنها نبهته في المقابل إلى ضرورة الشك في المعلومات التي يتلقاها، فإن مراقبة الإعلام تشكل مساهمة ثمينة جدًا في تأمين المصلحة العامة، وتصوير أداء الإعلام بطريقة احترافية ونظامية وحيادية.

تقوم مراقبة الإعلام بالأساس على ملاحظة بعض المشكلات التي قد تعوق تدفق المعلومات بشكل حيادي ومهني، من هذه المشكلات الرقابة المباشرة، تلاعب السلطات الحكومية المتعمد بالإعلام، تلاعب بعض القوي السياسية بالإعلام، تداخل المصالح، الرقابة الذاتية على الإعلام خوفًا من التهديدات أو الاتهامات أو التشهير، التحيز، الفساد تدني مهنية الإعلاميين. فضلاً عن ذلك ينصب اهتمام التحليل على تمكن الإعلام من انتقاد نشاط الحكومة والأحزاب السياسية أو تراخيها. بالإضافة إلى ذلك، تعني المراقبة بقدرة الإعلام على العمل باستقلالية، وفحص طريقة الإعلام في تثقيف المقترعين المدنيين، سعيًا منه إلى تحديد مستوى حياديته السياسية، وكفايته في تلبية حاجة الشعب إلى المعلومات بخصوص العملية الانتخابية. فالمراقبة الإعلامية للانتخابات هي ملاحظة مستقلة وحيادية للسلوك الإعلامي خلال فترة الانتخابات، تشمل تحليل نشاط كافة الأطراف المعنية للتأكيد على حق الإعلام في جمع المعلومات ونقلها إلى الناخبين.

فلما كان الإعلام يتمتع ببعض الحقوق، المعترف بها عالميًا في سبيل جمع المعلومات ونقلها، تقع على عاتقه مسئوليات أخرى تجاه المواطنين فيما يتعلق بالمعلومات التي يعرضها. وسرعان ما تصبح هذه المسئوليات بالغة الدقة إبان الانتخابات. فالرسالة الإعلامية ظاهرة شديدة التعقيد، ورغم أنه من غير المتصور أن يكون هناك عمل صحفي جيد لا يحتوى على تقييمات ووجهات نظر الصحفي، فمن المفترض أن تتسم التغطية الإعلامية للانتخابات بالتوازن والحياد في مجملها. وهو ما يجسد صعوبة دور المراقب في تقييم هذا الأداء. لذا يتعين علي المراقب الإعلامي أن يتحقق من ضوابط التغطية الإعلامية.

فأهداف المراقبة الإعلامية أثناء الانتخابات هي:

- بيان مدى تمتع المرشحون جميعهم بحقهم في الوصول إلى الإعلام بطريقة عادلة.
- ضمان تغطية أنشطة الأحزاب والمرشحين بصورة موضوعية ومنصفة.
- التحقق من توفير المعلومات حول العملية الانتخابية ومراحلها وأحداثها لكافة الناخبين.
- التأكد من احترام كل أطراف العملية الانتخابية للقوانين والمواثيق المحلية والدولية.
- توفير تقارير دقيقة ومتوازنة تستند إلى الوقائع والأرقام وتحدد مصادر المعلومات وتميز بين الوقائع والشائعات.

- مراعاة المعايير العلمية في نشر استطلاعات الرأي.
- التأكد من تقديم المرشحين للناخبين بشكل عادل ومحايد حتى يتسنى لهم اتخاذ قرارات واعية يوم الاقتراع.
- توحيد معايير التعامل مع كل المرشحين وخاصة في وسائل الإعلام المملوكة للدولة.
- عدم الخلط بين الرأي والخبر، والتمييز بين حق إبداء الرأي وبين الأخبار المدققة المنسوبة لمصادرها.
- التمييز بين الإعلام والإعلان والحرص على تحقيق العدالة بين المرشحين في المواد الإعلانية مدفوعة الأجر.

وفى هذا السياق حدد التقرير مجموعة من التساؤلات لتقييم المادة الإعلامية :

- هل نجح الإعلام في القيام بدوره كمصدر حيادي للمعلومات عن المرشحين والناخبين بما يحقق التوازن بينهما؟
- هل تمتع المرشحون بحقهم في الوصول إلى الإعلام بطريقة عادلة؟
- هل تم تقديم المرشحين للناخبين بشكل عادل ومحايد وموضوعي حتى يتسنى لهم اتخاذ قرارات واعية يوم الاقتراع؟
- هل تتدخل سلطة رأس المال "الملكية" في محتوى الرسالة الإعلامية سواء في الإعلام الخاص أو المملوك للدولة؟
- هل قامت السلطة والصحافة باحترام القوانين والمواثيق المحلية والعالمية لمعايير التغطية الإعلامية للانتخابات؟
- هل تم توحيد معايير التعامل مع كل المرشحين، فيما يتعلق بالإعلانات مدفوعة الأجر؟

منهجية التقرير

في سبيل الإجابة على تلك الأسئلة السالف ذكرها، حدد البحث منهجية علمية تضمن سلامة تقييم التغطية المهنية للانتخابات بما يتفق مع المعايير الدولية، من خلال نوعين من التحليل، هما التحليل الكمي والكيفي.

التحليل الكمي: وهو ترجمة المحتوى إلى أرقام ونِسب وأعداد وإحصائيات ومعدلات ثم حساب التكرار لتحديد مواقع التركيز والاهتمام، والتدليل على ذلك من خلال رسوم بيانية، توضح الظاهرة وتعطي تفسيرات ودلالات، حيث يعتمد الباحث في الأسلوب الكمي على الأساليب الكمية وعلى رأسها مسألة تخصيص الوقت والمساحة، ويتميز التحليل الكمي:

- النتائج التي يحصل عليها نتائج من الصعوبة الطعن عليها، كونها قائمة على حسابات وإحصاءات رقمية، ومن قوتها يمكن الاحتجاج بها حتى على المستوي القضائي والقانوني.
- النتائج في الأسلوب الكمي نتائج يمكن تطويرها والعودة إليها مرة أخرى خاصة إذا ما كانت أدوات التوثيق مُحكَّمة، ويمكن دائمًا استنباط نتائج جديدة واستحداث نقاط مرجعية جديدة وبالتالي نتائج ومرجعيات ودراسات متجددة، كما تعتمد الدراسات الكمية على عينات موثقة ومقسمة ومبوبة، وبالتالي تسمح بالعودة ولا تدع مجالاً كبيرًا للتلاعب.

التحليل الكيفي: وهو محاولة للبحث عن المضامين غير المباشرة التي تنقلها التغطيات الإعلامية، وتدخل العوامل التحريرية والإخراجية في تقييم المادة الإعلامية. ويتميز التحليل الكيفي بأنه:

- استكمال وتفسير لنتائج التحليل الكمي، ورصد بعض جوانب التغطية التي لا يمكن رصدها بالأرقام مثل (الدقة، اللهجة، الصدق، الأهمية، الإغفال، العناوين المضللة، حياد العبارات والمصطلحات، التلقائية والاصطناع، الاختيار، القضايا الأخلاقية، معايير استطلاعات الرأي،....الخ).
- التطرق إلى بعض الجوانب التي قد لا يتطرق لها التحليل الكمي مثل استطلاعات الرأي، تثقيف الناخبين، قضايا المرأة، الصمت الانتخابي، الطائفية والتمييز، التعامل مع أجهزة الدولة، الرسومات والشعارات، سلوك الإعلاميين المهني، أجندة وسائل الإعلام...الخ.

- يقدم الفهم العام لبيئة وسائل الإعلام، الملكية، القوانين التي تحكم عملها، القيود المفروضة عليها، ومن ثم فدمج الرصد بالتحليل يضع تقييم أكثر شمولية حول سلامة الأداء الإعلامي في تغطية الانتخابات، وتقديم معايير يمكن الاستفادة منها في التغطية الإعلامية للانتخابات المقبلة.

يتم التحليل من خلال نوعين من الاستمارات، **استمارة كمية** تركز بالأساس على المساحات الإعلامية المتاحة لأطراف العملية الانتخابية من الأحزاب والمرشحين في مختلف المحافظات (بالسنتيمتر المربع للصحف، والثواني للقنوات)، إذ تحاول الاستمارة من خلال هذه المساحات التأكد من حيادية الصحيفة تجاه كافة التيارات السياسية من خلال إعطائهم مساحات متقاربة. وتُميز الاستمارة الكمية بين المساحة المباشرة والمساحة غير المباشرة. ويقصد بالمساحة المباشرة، المساحة التي أفردتها الوسيلة للمرشح أو ممثل الحزب للحديث عن نفسه أو حزبه دون أن يتدخل المحرر أو المذيع بإعادة الصياغة، بمعني أنه ممثل بشخصه في الوسيلة الإعلامية وعليه وحده مسئولية حديثه. وغالبًا ما تتضمن تلك المساحة (جمل القول، الحوارات، المقالات، اللقاءات الحوارية، المداخلة التليفونية،..الخ). أما المساحة غير المباشرة فتعبر عن المساحة التي حصل عليها المرشح أو الحزب على لسان طرف أخر "قد يكون مرشح أو غير مرشح" من مصادر الجريدة أو ضيوف القناة أو المحرر أو المذيع، دون أن يكون هو طرف حقيقي في التغطية.

الاستمارة الكيفية: تركز على مهنية أداء الوسيلة الإعلامية تجاه كافة الفاعلين المشتركين في العملية الانتخابية، سواء فاعلين أساسين (الأحزاب، المرشحين، التيارات السياسية، الناخبين) أو ثانويين (المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الداخلية، الحكومة، اللجنة العليا..الخ). وذلك وفقًا لعدد من المؤشرات المتعلقة بالانحرافات التحريرية والإخراجية لكل نوع من الوسائل وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة حول "العوامل التحريرية والإخراجية التي تكشف انحيازات الوسيلة الإعلامية" حول (الصياغة، العنوان، جمل القول، تنوع المصادر أو الضيوف، الإخراج التلفزيوني أو الصحفي، الصورة وتعليقها، تكافؤ المساحات، خلط الرأي بالخبر، اتجاهات الكاميرا، انحيازات المحرر أو المذيع، نوع الأسئلة... الخ).

تهتم الاستمارة الكيفية بتحليل صورة المرأة في العملية الانتخابية كما قدمتها الصحف أو القنوات، وكذلك البعد الطائفي في العملية الانتخابية ومدي حيادية الصحف والقنوات واهتمامها بمختلف الانتماءات الدينية في العملية الانتخابية. بالإضافة إلي بحث مدي اهتمام الوسائل الإعلامية علي اختلاف أنواعها بعملية التثقيف والتوعية ومخاطبة الناخب، لبيان مدي نجاح تقدير هذه الوسائل للمسئولية الاجتماعية الملقاة علي عاتقها في هذا الصدد.

يضم **فريق الرصد** ستة عشر راصدًا من باحثي الإعلام المهتمين بالانتخابات، غير المنتمين لأي تيار أو حزب سياسي، وثلاثة من مدخلي البيانات. الراصدون تلقوا تدريبًا مكثفًا على مدار خمسة أيام للتعرف على البيئة التشريعية والسياسية للعملية الانتخابية، وكذلك معايير تقيم مهنية الوسائل الإعلامية ونبرة التغطية -ايجابية، سلبية، محايدة- وطبيعة الانحرافات التحريرية والإخراجية التي من المحتمل إتباعها في سياق التغطية الإعلامية للانتخابات.

اشترك الراصدون والباحثون بالمشروع في إعداد استقصاء مصغر حول أكثر الوسائل الإعلامية انتشارًا وتأثيرًا من أجل تحديد **عينة المراقبة**، مع مراعاة معايير التنوع والتوازن بين كافة أنواع الوسائل الإعلامية على اختلاف دوريتها وانتماءاتها ومصادر تمويلها. الأمر الذي أسفر عن اختيار ستة إصدارات يومية هي: الأهرام، روزاليوسف، الجمهورية، المصري اليوم، الشروق، والتحرير بالإضافة إلى أربعة إصدارات أسبوعية هي صحيفة أخبار اليوم، مجلة روزاليوسف، صحيفة الفجر، صحيفة صوت الأمة. وعلى مستوى الوسائل المرئية وقع اختيار الباحثين على سبع قنوات هي الأولى، الفضائية المصرية، النيل للأخبار، دريم٢، CBC، الحياة وONTV خلال فترة الـ"Prime Time" من السادسة مساءً وحتى الثانية بعد منتصف الليل.

تصاعد البعد الطائفي في التغطية الإعلامية فرض التفكير في مراقبة أداء القنوات الدينية، فرغم أن قواعد المراقبة تشترط عدم مراقبة الوسائل المعلومة التوجه سلفًا، كما أن موضوع المراقبة سياسي وليس ديني، إلا أن المراقبة الأولية كشفت عن اهتمام بعض القنوات الدينية بالانتخابات بمقدار يفوق نظائرها العامة، وبطريقة تفتقر إلى المهنية، تعدت مرحلة الترويج لأيدلوجية معينة لتصل في بعض الأحيان إلى تكفير الأخر المختلف معها. وقد تقرر مراقبة ثلاث قنوات دينية هي: قنوات الناس، الرحمة والكرمة بمعدل يومين لكل قناة علي أن يُفرد جزء خاص في التقرير للتعليق على محتوى هذه القنوات الدينية الخاص بالعملية الانتخابية.

في٢٠٠٩ أصدر المقررين الخواص الأربعة حول حرية التعبير بيانًا مشتركًا حول وسائل الإعلام والانتخابات[4]. يشير إلى الدور الأساسي لوسائل الإعلام في تشكل القضايا الانتخابية وفي رفع وعي الناخبين، ويحدد مجموعة من الإجراءات والقواعد المتعلقة بمكافحة التمييز في توزيع الإعلانات السياسية

[4] http://www.article19.org/data/files/pdfs/press/joint-statement-on-the-media-and-elections.pdf..

وإعطاء كافة الصلاحيات التنظيمية إلى جهات مستقلة وإعفاء وسائل الإعلام من المسئولية عن نشر أي تصريحات غير قانونية صدرت مباشرة عن الأحزاب أو المرشحين.

وقد حدد البحث **معايير التقييم ومؤشرات الانحرافات المهنية**، وفقًا لتلك المبادئ، بالإضافة إلي المبادئ التي أقرها المقرر الخاص لحرية التعبير بالأمم المتحدة أيضًا في تقريره السنوي ١٩٩٩[٥]، والمبادئ التي وضعها مجلس أوروبا[٦] ومنظمات مراقبة الإعلام (بافيا الإيطالية، منظمة مراقبة الإعلام السلوفاكية، المعهد الدولي لدعم الإعلام بالدنمارك) انطلاقًا من أن نزاهة الانتخابات لا تعنى فقط سلامة صناديق الاقتراع بل تشمل سلامة المناخ المحيط بها بما فيه الإعلام. هذه **المعايير والمحددات** هي:

- العمل الإعلامي الجيد متوازن وحيادي في مجمله وليس في كل جزئية، بمعني أنه يقدم تقييمات ايجابية وسلبية في آن واحد تبعًا للجوانب المختلفة في الظاهرة. فالتوازن والحياد والموضوعية لا يتحقق على مستوي كل جزئية ولكن على مستوي المادة الإعلامية ككل وعلى مستوي الجريدة أو القناة التلفزيونية ككل. لذا تهتم الاستمارة الكيفية بتقييم الوسيلة بشكل عام، من حيث تنوع برامجها وأخبارها على مدار العدد أو اليوم، ثم تتم مقارنة النتائج للتعرف على اتجاه الوسيلة أسبوعيًا وكذا شهريًا. بينما خانة "التقييم" في الاستمارة الكمية يدون فيها المراقب بعض التقييمات الجزئية، لاحتمالية أن المتلقي قد لا يطّلع على العدد بأكمله أو يتابع القناة نفسها على مدار فترة البث، ومن ثم يمكن تقييم انطباعاته الجزئية.
- تنطلق عملية المراقبة من افتراض أن وسائل الإعلام المملوكة للدولة ملتزمة بشكل كامل بمعايير الدقة والعدل والحيادية والتوازن في تغطيتها للحملات الانتخابية وأخبار المرشحين. فالإعلام المملوك للدولة مثل سائر الموارد العامة ملك المواطنين جميعًا، مما يعنى وجوب استخدامه للصالح العام والتعبير عن كافة الأطياف السياسية وعدم توظيفه للمصالح السياسية لشخص أو لحزب، أو يتحول لوسيلة الحكومة لإقصاء بعض الأحزاب أو المجموعات السياسية.
- بالنسبة لوسائل الإعلام الخاصة فعليها هي الأخرى مسئولية في الالتزام بالمعايير والواجبات المهـــنية أثناء تغطية الانتخابات، وتهدف مراقبتها إلى الكشف عن أي تدخلات حكومية من لتقييد حرية الرأي أو ممارسة ضغوط على الإعلاميين، مع ضرورة تجنب سيطرة أو احتكار الإعلام من فئة صغيرة لضمان تنوع الأفكار والأصوات.

---

[5] http://www.article19.org/pdfs/igo-documents/three-mandates-dec-1999.pdf

[6] https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?id=419411&Site=CM

- يجب توفير أكثر ما يمكن من المعلومات للناخبين قبل انطلاق الحملة الانتخابية، حول مختلف الأحزاب السياسية، والمرشحين والقضايا المطروحة في الحملات الانتخابية، ومختلف إجراءات عملية الاقتراع. كما يجب أن تقوم وسائل الإعلام -حكومية وخاصة- بتوعية الناخبين وتوفير معلومات محايدة حول إجراءات الاقتراع، مثل متى، وأين يتم الاقتراع؟ وكيف يقوم المواطن بالتسجيل؟ وكيفية التأكد من سرية عملية الاقتراع؟ ...الخ.
- أن تشجع وسائل الإعلام على بث برامج ونشر مقالات متعلقة بالانتخابات، ويحظر تسليط العقوبات على الإعلام إذا قام بنشر تقارير تضم نقدًا للحكومة أو الحاكم. ولا يجوز تتبع وسائل الإعلام قضائيًا مع ضمان حق الرد والتصحيح.
- توزيع حصص البث المباشر للمرشحين بصفة عادلة وغير منحازة، وتوفير مدة كافية للأحزاب والمرشحين لعرض برامجهم وتمكين الناخبين من معرفة القضايا المطروحة، ومواقف الأحزاب منها وقدرات المرشحين على التعامل معها.
- لابد أن يكون هناك مساواة في أسعار المواد الإعلانية وألا يتم تفضيل مرشح على أخر في توقيتات البث الإعلاني، مع التمييز بين المواد الإعلانية وباقي المواد الإعلامية، والتحقق من مدى التوازن بين الجنسين في التغطية الإعلامية للمرشحين، وعدم التمييز بين المرشحين سواء تمييز ديني أو جنسي أو عرقي أو أثني.

ملخص تنفيذي

في ١٢ أكتوبر الماضي بدأت المرحلة الأولى للانتخابات التشريعية (فتح باب الترشيح)، تلك الانتخابات التي تتمتع بخصوصية بالغة ليس فقط لأنها الانتخابات الأولى بعد الثورة وسقوط نظام مبارك والحزب الوطني، ولكن لأنها تجرى في سياق عام غير مستقر. فقد شهدت إدارة العملية الانتخابية ارتباك واضح منذ بدء فعالياتها، ظهر ذلك في قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء وغيرهما من الجهات المعنية. وقد كان موقف اللجنة العليا للانتخابات مكمل أيضًا للأزمة، فهي لم تنشر قاعدة بيانات الناخبين في الموعد الذي حددته، ولم تشكل لجنة لطعون الناخبين، كما أنها لم تستطع فرض سيطرتها على اللجان الفرعية أثناء عملية استلام أوراق المرشحين أو عملية الاقتراع، هذا وقد أثبتت المراحل الانتخابية الثلاثة أنها لجنة لا تملك الصلاحيات الكافية لمحاسبة من خالف اللوائح والقرارات المنظمة.

هذه البيئة السياسية والتشريعية المتخبطة المرتبكة ألقت بظلالها على البيئة الإعلامية، تلك البيئة التي تعانى أيضًا من تضييق تشريعي وتهديدات بالغلق والمصادرة، ناهيك عن تدخلات رأس المال وتحكمات التمويل الإعلامي هذا بالإضافة إلى تحديات جديدة فرضتها خصوصية هذه الانتخابات، وهى تعقد النظام الانتخابي وحداثته، التحالفات الانتخابية وحداثتها على الوسط الإعلامي ومتغيراتها الطارئة، الزيادة المفرطة في عدد الأحزاب والمرشحين والتشابه الشديد بين أسماء الأحزاب، تزامن أحداث العملية الانتخابية مع أحداث أخرى استحوذت على الاهتمام الإعلامي، طول فترة العملية الانتخابية وتكرار مجرياتها والتقسيم الجغرافي للعملية الانتخابية.

نجح الإعلام في دوره في رفع معدل المشاركة السياسية من خلال حملات التوعية والتثقيف والاهتمام بالناخبين وشرح خطوات الاقتراع والطعون...الخ، ولكنه فشل في القيام بدوره كمصدر للمعلومات الموضوعية عن الأحزاب والمرشحين والذي بناءً عليه يمكن المساهمة في تشكيل اتجاهات الرأي العام يوم الاقتراع. إذ وقع الإعلام في فخ الإثارة، فجاء تركيز التغطية الإعلامية للانتخابات على التصريحات المثيرة أكثر من شرح البرامج الانتخابية للأحزاب وإتاحة المجال لهم لشرح رؤيتهم السياسية للعديد من القضايا، فلم يقم الإعلام بدوره في استعراض البرامج الانتخابية والرؤى الحزبية حول الاقتصاد والسياسة الخارجية والدعم..الخ، واستنزف الجزء الأكبر من التغطية في الحديث حول البكيني والخمر وولاية المرأة..الخ.

الإعلام الحكومي نجح في تحقيق نوعا من التوازن افتقده لسنوات طويلة، وربما يرجع ذلك إلي عدم وجود حزب حاكم متنافس في الانتخابات يدعمه الإعلام المملوك للدولة، فجاءت انحيازاته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، الحكومة، الداخلية، دون الانحياز إلي حزب سياسي معين، علي عكس الإعلام الخاص الذي تحكمت مصادر تمويله- إلى حد ما- في انحيازاته الحزبية، إلا أن هذا لا ينفي أن الإعلام الحكومي أخذ علي عاتقه الهجوم علي كل من يعرقل أهداف العسكري سواء حزب أو تيار سياسي.

يمكن تقسيم الإخفاقات التي ارتكبها الإعلام خلال الانتخابات إلى نوعين، سقطات مهنية مرتبطة بمعايير التغطية الإعلامية بشكل عام ومنها خلط الرأي بالخبر، غياب الدقة في نقل المعلومات، تجهيل المصادر، العناوين غير المعبرة عن المتن، الصور بعيدة الصلة عن الموضوع، الخلط بين الخبر وبين الإعلان، الخلط في المسميات والتعميم غير الجائز، اقتطاع جمل القول المخالفة للمتن..الخ.

أما النوع الثاني من السقطات فهي **سقطات مهنية مرتبطة بالتغطية الإعلامية للعملية الانتخابية**:

- عدم فهم المراسلين والصحفيين ومعدي البرامج لأهم محددات وملامح البيئة القانونية والسياسية الخاصة بالانتخابات، وهو ما بدا واضحًا في خلط الصحفيين بين مرشحي نظام الفردي والمرشحين المستقلين، وكذا بين مرشحي الأحزاب على المقاعد الفردية ومرشحي الأحزاب ضمن القوائم الحزبية، كما بدا في عدم وعى المراسلين بقواعد التغطية الإعلامية للانتخابات والتي تستوجب عدم سؤال الناخب عن الحزب الذي سيدلى بصوته له، وعدم السماح للمراسل بإجراء استطلاعات رأى على أبواب اللجان أو أثناء فترات الاقتراع، كذا يتجلى هذا في عملية اختيار الضيوف وطبيعة الأسئلة الموجة لهم.

- هيمنة رأس المال وتدخل التمويل في توجيه وسائل الإعلام لدعم أو لنقد تيارات سياسية معينة بما يخدم أصحاب رأس المال، وهو ما بدا واضحًا في بعض وسائل الإعلام ومنها (قناة الحياة – قناة on TV – القنوات الدينية-صحيفة المصري اليوم) وهو ما كشفت عنه المؤشرات الكمية والكيفية أيضا، حول تأثير رأس المال علي تفضيلات تلك الوسائل ونوعية الخصوم الذين تختصمهم وفقًا لمصلحة رأس المال.

- عدم احترام الصمت الانتخابي والتحايل عليه، فبعد تركيز معظم تقارير مراقبة الانتخابات في المرحلة الأولى على خرق جميع الأطراف -بما فيها الإعلام- لفترة الصمت الانتخابي، أكدت أغلب الأطراف على التزامها بالصمت الانتخابي في المرحلتين الثانية والثالثة ". ففي حين قامت وسائل الإعلام على اختلافها بالإشارة إلى التزامها بالصمت الانتخابي، انتهكت جميعها هذا الصمت بكل السبل المتاحة (نوعية الضيوف، طبيعة الموضوعات، الإعلانات، الأسئلة، التقارير الخارجية،...الخ).

- استخدام وسائل الإعلام للمرأة كوسيلة لكسب الدعم أو مهاجمة التيارات السياسية بما يخل بحقيقة دورها في العملية الانتخابية، فقد عانت المرأة تجاهل واضح أكدته التقارير الكمية والكيفية على مدار فترة البحث (٣ شهور)، وإن كانت بعض الوسائل الإعلامية قد انتبهت لهذا القصور في منتصف العملية الانتخابية فصارت أكثر اهتمامًا بتغطية أخبار المرشحات ومؤتمراتهن أو إجراء حوارات مع شخصيات نسائية بارزة، إلا أن الاهتمام الإعلامي بالمرأة يبدو ضعيفًا في مجمله. كما أن التيارات الإسلامية استحضرت المرأة بقوة في الوسائل الإعلامية بتصريحاتهم حولها وفتواهم بجواز ترشحها أو تصويتها، وتدريجيًا حازت أنماط الدعاية الإسلامية لمرشحات التيار الإسلامي على اهتمام الإعلام.

- استحضار البعد الطائفي في العملية الانتخابية دون مبرر حقيقي لذلك، فقد وجدت الصحف والقنوات في صعود الإسلاميين من جهة ووجود قيادات مسيحية في بعض الأحزاب من جهة أخرى مدخلاً أكثر إثارة لتغطيتها للانتخابات، فحرصت على التشديد على فكرة المواجهة بين الكنيسة والإسلاميين، والخوف القبطي من صعود الإسلاميين ومساندة الكنيسة لتحالف الكتلة المصرية لأنها تدعو إلى مدنية الدولة بما يحمى حقوق الأقباط، وقد تجلى هذا الاتجاه حتى قبل بدء التصويت

- محاولات التأثير على اتجاهات الرأي العام من خلال بحوث واستطلاعات الرأي العام، والتنبؤ والقفز على النتائج وتقديم التوقعات بما يؤثر على سير عملية التصويت، وهو ما تكرر في التغطية الانتخابية تحت مسمى تقارير "من تنتخب؟" والتي تعتبر انحراف مهني وقانوني أيضًا، إذ تستعرض تلك التقارير نتائج ومؤشرات واستطلاعات قطعًا تؤثر على توجهات الرأي العام لاسيما قبيل التصويت أو عقب انتهاء اليوم الأول من التصويت، ويضاعف من حدة المشكلة أن هذه الانتخابات كانت على ثلاث مراحل مما يؤثر على اتجاهات الناخبين في محافظات أخرى في مراحل تصويتية متقدمة، وتجدر الإشارة في هذا الصدد لافتقاد تلك البحوث الاستطلاعية لأدنى المعايير العلمية لإجراء البحوث والاستطلاعات، ولاشك أنها كانت أبرز أدوات وسائل الإعلام في الدعاية للأحزاب التي تناصرها أو إشاعة القلق في صفوف الأحزاب المنافسة.

- غياب العدالة المطلوبة في توزيع المساحة الإعلامية بين الأطراف السياسية المتنافسة، بما يعكس عدم قدرة وسائل الإعلام على الوقوف على مسافات متساوية من جميع الأطراف السياسية، فقد بدا من التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية أنها منافسة بين أعضاء الوطني المنحل والتيارات الإسلامية بمختلف تنوعاتها، وتجاهلت معظمها التطرق إلى الأحزاب الليبرالية أو اليسارية، واقتصر التطرق إليها إما للتعليق على تصريحات التيارات الإسلامية، أو توضيح موقفها من فلول الوطني، وعمليات التطهير الذاتي التي تقوم بها.

- تدنى مهنية التغطية الإعلامية للقنوات الدينية وتخطيها لكافة معايير التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية لاسيما القنوات الإسلامية، والتي لم تكتف بدعم الأحزاب الإسلامية على طريقة فتوى أحد مقدمي برامجها "من سينتخب حزب النور يكسب صدقة جارية لمائة عام ومن لن ينتخبه يكسب سيئة لمائة عام"، وإنما أفسحت المجال للتطاول على باقي الأحزاب السياسية والتشهير بها إلى حد تكفيرها والدعوة إلى مقاطعتها، إذ اعتبرت أن "التيار العلماني عبارة عن تحالف عدواني ضد الإسلام وإن التحالف مع الإسلاميين واجب شرعي" وأنك "إذا أعطيت صوتك لمن لن يطبق شرع الله كان ذلك بمثابة شهادة زور، فيجب عليك انتخاب المسلم الصادق ولا تنتخب شخص مُعاد لدين الله ولا تنتخب من لن يطبق الشريعة من القران وإذا كان المرشحين في دائرتك ليس فيهم من يطبق شرع الله (روح بوظ صوتك)".

التوصيات

- التخلي عن جميع الإجراءات المتخذة من السلطات لعرقلة أو منع وسائل الإعلام من القيام بدورها في تحرى ونقل المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية ومجريات عمليات الاقتراع والفرز.
- على السلطات الرسمية تحرير وسائل الإعلام المملوك للدولة من سيطرتها عبر إنشاء هيئة مستقلة لإدارة المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة لتكون معبرة عن الشعب الذي يملكها في واقع الأمر.
- تطوير النصوص التشريعية المنظمة لأداء وسائل الإعلام أثناء الانتخابات العامة، بما يتناسب مع بيئة سياسية تنافسية ومعايير الحياد وتكافؤ الفرص، وتدعيم القوة الإلزامية لهذه النصوص.
- تطوير ميثاق الشرف الصحفي ليتضمن نصوصًا خاصة بالمبادئ المهنية الواجب إتباعها في تغطية الانتخابات، في نظام سياسي تعددي.
- إعادة النظر بدقة في القوانين المنظمة للإعلام في مصر، وتنقيتها بالتعاون مع نقابة الصحفيين والإعلاميين والحقوقيين من المواد التي تشكل تضييق على حرية التعبير ووقف حقيقي لأحكام الحبس في قضايا النشر سواء استنادًا لقوانين الإعلام أو أي قوانين أخري. وتوفير الوسائل القانونية والسياسية لحماية الصحفيين من التعرض للاعتداءات أثناء تأدية عملهم.
- البدء في حملة تجمع بين المنظمات المعنية والمؤسسات الإعلامية من أجل تشريع قانون حرية تداول المعلومات.
- تفعيل دور نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين وتعديل لوائح النقابات بما يضمن عمل النقابات في دورها للدفاع عن حقوق الإعلاميين والصحفيين وحريتهم، وأيضًا متابعة ومحاسبة من يخالفون قواعد المهنة.

وعلى وجه الخصوص التأكيد على:

- ضمان ممارسة حق الرد لأي ممثل حزب سياسي يستحق ذلك، أثناء فترة الحملة الانتخابية بشكل سريع وعادل.
- الفصل بشكل واضح بين البرامج المخصصة للانتخابات وغيرها من البرامج، وضمان عدم تطرق البرامج غير السياسية-الفنية، الاقتصادية، الترفيهية..الخ- للعملية الانتخابية بما ينطوي علي نمط من الدعاية السلبية أو الايجابية لأي تيار سياسي أو طرف في العملية الانتخابية.
- يجب على الوسائل الإعلامية المقروءة والمرئية أن تحترم التزامها بخدمة الجمهور وليس القوى السياسية لذلك يجب ضمان الاستقلال الإداري والمالي لها عن الفواعل السياسية.

- أن يكون الجمهور على علم بأن ما ينشر أو يبث هو إعلان مدفوع الأجر، وأن يتم تنظيم الإعلانات بما يحقق العدالة بين المرشحين، ويضمن الشفافية المالية في الكشف عن مصادر التمويل والسقف المالي للدعاية وتكلفة مواد الإعلانات لضمان العدالة بين المتنافسين.
- التمسك بالمهنية في نقل الخبر والمعلومة وعدم الانحياز بناءً على توجهات السلطة أو خوفًا منها، وعدم الخلط بين العمل السياسي والإعلامي والدعوي أيضًا.
- تنظيم دورات تدريبية لرفع مستويات الأداء المهني لدى الإعلاميين، وتطوير برامج تدريبية متخصصة في مجالات تغطية الحملات الانتخابية بطريقة تحقق الموضوعية والعدالة والمهنية.

المبحث الأول

انتخابات ما بعد الثورة..
سياق متخبط وأيادي مرتخية

أولاً: البيئة السياسية وتأثيرها على التغطية الإعلامية للانتخابات

جاءت الانتخابات البرلمانية في ظل مشهد سياسي مرتبك ودموي، تزايدت فيه انتهاكات حقوق الإنسان لدرجة غير مسبوقة وتواصلت حملة التشهير على منظمات المجتمع المدني. ففي الفترة المصاحبة للانتخابات تعرض أكثر من ١٢,٠٠٠ مدني للإحالة إلى محاكمات عسكرية جائرة من ضمنهم نشطاء سياسيين، فضلاً عن استخدام القوة المفرطة لفض التظاهرات والاعتصامات السلمية، علاوة علي الغياب الأمني الملحوظ، إذ تفرغت قوات الأمن فقط لمواجهة مظاهرات شارع محمد محمود بمنتهى العنف والقسوة، مما أسفر عن مقتل ما يزيد عن أربعين متظاهرًا وإصابة المئات.

تلك الأحداث الدامية المواكبة للعملية الانتخابية، أنبأت بأن العملية الانتخابية ستجرى في مناخ سياسي غير حر وقمعي، بل إنها تسببت في توقف بعض حملات الدعاية، وتخاصمت القوي السياسية، وتشتت الإعلام بين الميدان والبرلمان، ولم يتوقف تأثير تلك الأحداث على سير العملية الانتخابية فحسب وإنما أثرت علي توجهات الناخبين والإعلام والقيادات والأطراف السياسية، لذا كان ينبغي أن نقرأ أولاً المشهد السياسي والإعلامي المصاحب للعملية الانتخابية قبل أن ننخرط في تحليل التغطية الإعلامية للانتخابات.

قبيل فتح باب الترشيح في ١٢ أكتوبر، وقعت مجزرة ماسبيرو في ٩ أكتوبر ٢٠١١، والتي راح ضحيتها سبعة وعشرون متظاهرًا أغلبهم من الأقباط وتم دهسهم بمدرعات القوات المسلحة، الأمر الذي أدي إلي تصاعد الغضب الشعبي وهدد بتأجيل الانتخابات. وكشفت تلك المذبحة عن حقيقة حرية الإعلام الخاص، ومهنية وحيادية المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة.

فعلى مستوى الإعلام المملوك للدولة لعب التلفزيون المصري دورًا تحريضيًا في تأجيج المشاعر الطائفية أمام مبنى ماسبيرو وشهدت تغطيته انحيازًا واضحًا لجانب القوات المسلحة. وعلى مستوى الإعلام الخاص قامت القوات المسلحة باقتحام مقر قناة الحرة وقناة ٢٥ يناير أثناء بثهم لأحداث ماسبيرو على الهواء، فضلاً عن ضغوط تمت ممارستها على فريق برنامج "أخر كلام" بقناة ONTV من أجل عدم بث حلقة

خاصة للتعليق على حلقة سابقة قدمتها قناة دريم٢ استضافت فيها أعضاء بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة للتعقيب على مجزرة ماسبيرو.

ورغم تخوف الشارع المصري من عقد الانتخابات في هذا السياق السياسي المرتبك، تم فتح باب الترشيح في ١٢ أكتوبر وحتى ٢٤ أكتوبر. لتبدأ مرحلة الدعاية في بداية نوفمبر، وفي زمرة الدعاية الانتخابية تقع أحداث شارع محمد محمود (فض اعتصام ١٩ نوفمبر) والذي كان نتاج لجمعة النصر -التي دعت إليها القوى الإسلامية- وقالت عنها صحيفة نيويورك تايمز "إن مظاهرات الجمعة أنهت الهدنة بين القيادة الحاكمة والإسلاميين في مصر، مشيرة إلى أن هذه الهدنة سقطت قبيل الانتخابات البرلمانية عندما حاول المجلس العسكري إبعاد نفسه عن أي سيطرة مدنية".

أحداث محمد محمود، جعلت المشهد أكثر تخبطًا وانقسامًا، فبين فريق يؤيد ضرورة التعجيل بالانتخابات البرلمانية، اعتبر أخر الميدان صندوق اقتراعه الذي اختار به تسليم السلطة أولاً، وراح الإعلام يتأرجح بين مؤيد معارض، وبين الدعاية المباشرة والدعاية غير المباشرة، السلبية منها والايجابية، بينما ظل الناخب يترقب مصير الاقتراع.

وإذا نظرنا إلي التغطية الإعلامية لتلك الأحداث، سنجد أن الإعلام نفسه كرس حالة الانقسام، بطريقة غير مباشرة، وتكشفت انحيازاته التمويلية والسياسية في طبيعة الآراء التي استعرضها والضيوف والمصادر التي لجأ إليها للتعقيب علي الأحداث.

أضفى قرار جماعة الإخوان المسلمين بعدم المشاركة في اعتصام القوى الوطنية بميدان التحرير مدخلاً جديدًا للدعاية، الإيجابية والسلبية علي حد سواء، كل وسيلة إعلامية حسب أهدافها. فبينما اعتبر البعض موقف الإخوان حرصًا على التحول الديمقراطي، اعتبره البعض الأخر دليلاً دامغًا على تحالف الجماعة مع المجلس العسكري، وسعي أناني للمكاسب السياسية على حساب مصلحة الوطن.

وفي زمرة هذا الخلاف والانقسام، ورغم أن وسائل الإعلام كانت قد انصرفت عن الحديث حول الانتخابات والمرشحين، وامتلأت الصحف بصور الاشتباكات بين الأمن والمعتصمين، إلا أن تلك الأحداث أتاحت المجال للعديد من التيارات السياسية لكسب قاعدة جديدة من المؤيدين كما أنها أوقعت خسائر لتيارات سياسية أخرى. كذلك عكست تغطية وسائل الإعلام للأحداث توجهاتها إزاء الأطراف المتنافسة في العملية الانتخابية، فبالرغم من الادعاء بوقف الدعاية الانتخابية، إلا أن الوسائل الإعلامية حرصت على استضافة الأحزاب السياسية وممثليها للتعليق على الأحداث وأفسحت لهم المجال للحديث عن مواقف أحزابهم من المجلس العسكري وثوار التحرير ومتظاهري العباسية والداخلية والحكومة، ومن ثم تطرق

النقاش إلى الانتخابات، حيث أن مواقف تلك الأحزاب لها بالغ الأثر على معدلات التصويت سواء بالسلب أو الإيجاب. وبالنظر إلى هذا التوجه نجد أن وسائل الإعلام كانت تختار ضيوفها ومصادرها وفقًا لتفضيلاتها في الصراع الانتخابي، فتتعمد إقصاء كل من يخالف توجهاتها، دون أن تكفل له أدنى معايير المهنية التي تضمن حقه في الرد أو في التعبير عن موقفه المغاير من الأحداث.

وفي هذا السياق نجد علي سبيل المثال بعض القنوات الفضائية المعروفة باتجاهاتها الليبرالية ومهاجمتها المستمرة للتيارات الإسلامية تتعمد تكرار إذاعة إعلان مدفوع الأجر يشير إلي أن تحالف الكتلة المصرية يوقف حملته الانتخابية احترامًا لشهداء التحرير وحرصًا منه على ألا يخطو إلى البرلمان على جثثهم، ثم تقوم القناة بعدها مباشرة بعرض إعلان مدفوع الأجر لحزب الحرية والعدالة وحملته الانتخابية.

مرت المرحلة الأولى من الاقتراع، واتخذت وسائل الإعلام المملوكة للدولة من ذلك وسيلة لبناء جسور "الصلح" بين الناخبين والعسكري، فركزت علي نجاح الجيش في تأمين العملية الانتخابية، وامتدحت الحالة الأمنية التي فرضتها قوى الداخلية، واعتبرت المرحلة الأولى بشائر نجاح الحكومة. إلا أن ذلك الصلح لم يدم طويلا، فبمجرد انتهاء عمليات الاقتراع في المرحلة الثانية ١٥ ديسمبر، اندلعت الشرارة الأولى لأحداث مجلس الوزراء، اعتراضًا على تولي الدكتور كمال الجنزوري رئاسة الوزراء، وراح المشهد السياسي الدموي يتكرر مرة أخرى، وانقسمت القوى السياسية إلى معسكرين، بين مؤيد ومعارض، وتجددت الخلافات حول استكمال جولات الانتخابات، وهنا تدخل النواب الناجحون في الجولات الأولى، ليتضاعف الانقسام، ليدشن الإعلام مصطلحه الأشهر "شرعية الميدان في مواجهة شرعية البرلمان".

ومع اقتراب المرحلة الثالثة، تجدد الخلاف ولكن هذه المرة بين المجلس العسكري ومنظمات المجتمع المدني والتي سلطت الضوء خلال مراحل الانتخابات وقبلها علي انتهاكات العسكري في الميدان، فلم تتغنى بقدرة العسكري على التأمين، ولم تشدو بحكمته في قمع التظاهرات والاحتجاجات في محمد محمود ومجلس الوزراء. فقد كان اقتحام ١٧ منظمة من منظمات المجتمع المدني في نهاية ديسمبر محاولة جديدة للعسكري لكسب ثقة وتأييد الشعب تحت دعوي الحفاظ على السيادة الوطنية وحماية البلاد من التدخل الأمريكي بعد أن أدت الأحداث الدامية على مدار الانتخابات في إفقاده العديد من مؤيديه، والجدير بالذكر في هذا الصدد أن بعض المنظمات التي تمت مداهمتها كانت السلطات قد سبق وأعطتها موافقة لمراقبة الانتخابات في اعتراف ضمني بتواجدها ودورها!

ثانيًا: الإطار التشريعي للانتخابات البرلمانية

انعكس الوضع السياسي المرتبك على التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية، فكانت حالة الضبابية وتأخر صدور التشريعات المنظمة لها هي السمة الغالبة لتلك الانتخابات، الأمر الذي كان نتاج حالة عدم الشفافية التي تميزت بها المرحلة الانتقالية ككل. حيث اعتمد المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تسريب القوانين المحددة للنظام الانتخابي عبر الصحف ووسائل الإعلام لجس نبض الشارع، فإن أتت الرياح برفضها، أو واجهت موجة من الاعتراض، يتنصل منها المجلس العسكري بدعوة أنها لم تصدر منه.

حدث هذا في تحديد ملامح النظام الانتخابي حيث قالت الصحف أن النظام الانتخابي الجديد سيعتمد على النظام المختلط، الذي يجمع بين النظام الفردي ونظام القوائم على أن تُخصص ثلثي مقاعد المجلس للنظام الأول والثلث للنظام الثاني، ثم عدل عن ذلك –أيضاً عن طريق التسريب لوسائل الإعلام- بأن النظام سيكون مختلط وستقسم المقاعد مناصفةً بين النظامين. إلى أن صدر إعلان دستوري بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١١ ليحدد النظام الانتخابي بالجمع بين النظام الفردي ونظام القوائم المغلقة على أن يشكل النظام الأول ثلث المجلس والنظام الثاني يشكل ثلثي المجلس.

ولم تكن الضبابية وحدها هي سمة إصدار التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية، بل أيضا تأخر صدور التشريعات المنظمة لها. فالمنطقي أن يكون النظام الانتخابي معلومًا وواضحًا للكافة قبل الانتخابات بوقت كاف، وأن تكون الدوائر الانتخابية كذلك واضحة للجميع لاسيما للمرشحين حتى يتثنى لهم معرفة مواطن قوتهم وضعفهم في الدوائر التي سيتنافسون عليها، وتحديد ملامح التحالفات الانتخابية التي سيجرونها، ومعرفة عدد المندوبين والوكلاء الذين سيستعينون بهم في الانتخابات. إلا أن هذا لم يحدث بالشكل المطلوب، فيلاحظ تأخر صدور القوانين المنظمة للعملية الانتخابية، فصدر أخر قانون لتنظيم تلك العملية وهو المرسوم رقم ١٣٢ بتعديل بعض أحكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، ليضيف تنظيمًا جديدًا للانتخابات بقرار من رئيس الجمهورية يجيز أن تتم العملية الانتخابية على يومين. صدر هذا القانون قبل أقل من أسبوع من بداية انتخابات المرحلة الأولى، والتي كان من المقرر إجراؤها في ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ وبعد أكثر من شهر ونصف الشهر من فتح باب الترشيح.

وليست تلك هي الحالة الوحيدة لتأخر صدور التشريعات، فقبل فتح باب الترشيح بأربعة أيام وتحديدًا في ٨ أكتوبر أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١ بإلغاء نص المادة ٥

من القانون ١٢٠ لسنة ٢٠١١ والتي كانت تحظر على مرشحي الأحزاب خوض الانتخابات على المقاعد الفردية. هذا فضلاً عن أن قانون تحديد الدوائر الانتخابية صدر قبل إجراء المرحلة الأولى للانتخابات بشهر واحد فقط، وقبل فتح باب الترشيح بأربعة أيام. بل أن التشريع الذي سيحدد النظام الانتخابي ونسبة المقاعد التي ستجرى بالنظام الفردي والمقاعد التي ستجرى بنظام القوائم لم يصدر قبل ٢٥ سبتمبر ٢٠١١ حيث صدر في إعلان دستوري نُشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٣٨ مكرر.

إطلالة على التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية:

نصَّ الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١ على كفالة حق الانتخاب والترشيح للمواطن، وذلك بنص المادة ٣٩ "*يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلسي الشعب والشورى، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء". وتتولى لجنة عليا ذات تشكيل قضائي كامل الإشراف على الانتخاب والاستفتاء، بدءً من القيد بجداول الانتخاب وحتى إعلان النتيجة، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون. ويجرى الاقتراع والفرز تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية ترشحهم مجالسها العليا، ويصدر باختيارهم قرار من اللجنة العليا*". كما نصت المادة ٤٠ على اختصاص محكمة النقض بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلسي الشعب والشورى.

تم تعديل هذا الإعلان الدستوري بتعديل نص المادة ٣٨ لترسم شكل النظام الانتخابي وتوزيع المقاعد بأن تكون ثلث المقاعد للانتخابات بالنظام الفردي والثلثين لنظام القائمة المغلقة، كما تم إضافة المادة ٣٩ مكرر التي أعطت –ولأول مرة- للمصريين المقيمين في الخارج حق التصويت في الانتخابات والاستفتاء، وذلك بعد حكم من محكمة القضاء الإداري. وعلى أثر هذا التعديل صدر المرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١١[٧]، والذي أتى بنصوص تنظيمية لعملية تصويت المصريين في الخارج. وحرص المرسوم في مادته الأولى على التأكيد على كفالة الدولة للمصريين المقيمين خارج البلاد ممارسة حقي الاقتراع في الانتخابات العامة وإبداء الرأي في الاستفتاء. كما نظمت المادة الثانية منه تلك الممارسة بأن نصت على أن "*من يرغب من المصريين المقيمين خارج البلاد المقيدين بقاعدة بيانات الناخبين في ممارسة حق الاقتراع وإبداء الرأي، إبداء رغبتهم بطلب يقدم لقنصلية جمهورية مصر العربية في الدولة التي يقيم بها*"، "*وينشأ بكل قنصلية سجل لقيد تلك الطلبات، بما في ذلك التسجيل الإلكتروني، وتصدر لجنة الانتخابات الرئاسية أو اللجنة العليا للانتخابات على حسب الأحوال قرارًا بمواعيد التسجيل وإجراءاته وكيفية إعداد كشوف*

[٧] نشر في الجريدة الرسمية - العدد ٤٦ مكرر (ب) بتاريخ ٢٠١١\١١\٢٠.

الناخبين وطريقة عرضها ومواعيد ومكان العرض، ويحق للناخبين المشار إليهم في هذه المادة، الاقتراع وإبداء الرأي في اللجان الفرعية المخصصة لذلك خارج جمهورية مصر العربية".

جاءت المادة ٤١ من الإعلان الدستوري لتحدد موعد إجراءات انتخاب مجلسي الشعب والشورى خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بالإعلان. وقد أجريت تعديلات بالمرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١[٨]، ١٠٩ لسنة ٢٠١١[٩]، ١١٠ لسنة ٢٠١١[١٠] على كل من القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن مجلس الشورى، والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية على الترتيب.

هذه التشريعات تسمح لجهات الإدارة ممثلة في وزارة الداخلية بالتدخل في العملية الانتخابية؛ فعلى سبيل المثال، لا تطبق معايير واضحة في تقسيم الدوائر الانتخابية، سواء وفقًا للكتلة السكانية أو التوزيع الجغرافي، بل تتدخل وزارة الداخلية بشكل كامل في تقسيم الدوائر دون القواعد المشار إليها. ومن ناحية أخرى فإن تلك التشريعات تغافلت عن مد اللجنة العليا للانتخابات للجهاز الإداري المعاون لها أو مدها بجهاز شرطي يكون تابع لها طوال فترة العملية الانتخابية، بل أن تلك التشريعات لم تنص على آليات تمكن اللجنة العليا للانتخابات من تنفيذ قراراتها بشأن تنظيم العملية الانتخابية.

النظام الانتخابي لمجلس الشعب:

أدخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بموجب المادة ٥٦ من الإعلان الدستوري، تعديلات عدة على قانون مجلس الشعب، وتتمثل تلك التعديلات في تعديل النظام الانتخابي، فقد جاءت المادة ٣[١١] من القانون بالنص على أن *"يكون انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشعب، بنظام القوائم الحزبية المغلقة، والثلث الآخر بالنظام الفردي، وأن يكون عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم الحزبية المغلقة مساويًا لثلثي عدد المقاعد المخصصة للمحافظة وأن يكون عدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي مساويًا لثلث عدد المقاعد المخصصة لها. وتقسم جمهورية مصر العربية إلى (٤٦) دائرة تخصص للانتخاب بنظام القوائم. كما تقسم الجمهورية إلى (٨٣) دائرة أخرى تخصص للانتخاب بالنظام الفردي، يُنتخب عن كل دائرة منها عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين. ويصدر قانون لتحديد*

---

[٨] نشر في الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ مكرر(ب) بتاريخ ٢٠١١/٧/١٩.

[٩] العدد نفسه من الجريدة الرسمية.

[١٠] العدد نفسه من الجريدة الرسمية.

[١١] معدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٨ مكرر (ب) بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٦.

نطاق كل دائرة من دوائر الانتخاب الفردي ودوائر القوائم، والمكونات الإدارية لكل دائرة، وعدد الأعضاء الممثلين لكل دائرة من الدوائر المخصصة للقوائم. ومع مراعاة حكم المادة السادسة عشرة من هذا القانون يجب أن يكون عدد المرشحين على أي من القوائم مساويًا لثلثي عدد المقاعد المخصصة للدائرة على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويراعى ألا يلي مرشح من غير العمال والفلاحين مرشحًا من غير هؤلاء، وفي جميع الأحوال يجب أن تتضمن كل قائمة، مرشحًا من النساء على الأقل. ويجوز أن تتضمن القائمة الواحدة مرشحي حزب واحد أو أكثر".

لم تكن تلك المرة الأولى التي يتم فيها الجمع بين نظام القائمة الحزبية والانتخاب الفردي، فقد سبق وحدث هذا بموجب القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦[١٢] ، والذي قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته.

مما تقدم يُلاحظ أن تقسيم دوائر انتخابات مجلس الشعب كان به نوع من الإجحاف في حق المرشحين على المقاعد الفردية، حيث أنه سيتعين عليهم أن يخوضوا الانتخابات في دوائر انتخابية كبيرة وواسعة مقارنةً بالمرشحين على القوائم. حيث أنه المعروف والمستقر عليه أن الانتخابات بنظام القوائم تقوم على دوائر انتخابية كبيرة على عكس الانتخابات بالنظام الفردي حيث تكون الدوائر الانتخابية صغيرة، وذلك لأن النظام الفردي يعتمد على مرشح فرد، ستكون قدراته المادية وقدراته على الدعاية غير فعالة في ظل دوائر متسعة الرقعة الجغرافية.

وبالرغم من أن قانون تقسيم الدوائر قام بتقسيم الدوائر الفردية بشكل لا يتناسب مع القواعد المستقرة في مثل تلك الأنظمة الانتخابية، إلا أن اللجنة العليا للانتخابات لم تتدارك تلك المشكلة في تحديد مواعيد الدعاية الانتخابية، فكان يتعين أن تكون مدة الدعاية للمرشحين للنظام الفردي أطول من فترة الدعاية للمرشحين بنظام القائمة ولكن هذا لم يحدث.

تتعدى مسألة تقسيم الدوائر الانتخابية مشكلة عدم عدالة تقسيم الدوائر الفردية إلي شبهة عدم الدستورية، ففي ١٢ فبراير ٢٠١٢ وبعد أقل من شهرين أحالت المحكمة الإدارية العليا طعناً إلى المحكمة الدستورية العليا، يفيد بوجود مطاعن على نص المادة ٣ من قانون مجلس الشعب بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١، والتي سمحت للمرشحين الحزبيين بالترشح على المقاعد الفردية بالإضافة إلى القوائم، في حين أنها حظرت على المرشحين المستقلين علي المقاعد الفردية أيضًا الترشح علي نظام القوائم، بما يعضد من فرص الأحزاب ويخل بمبدأ المساواة بين المواطنين وكفالة تكافؤ الفرص.

---

[١٢] بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب وتعديلاته - نشر بتاريخ ١٩٨٦\١٢\٣١.

ويُلاحظ أيضًا على النظام الانتخابي الجديد أنه لم يضع ضوابط على ترتيب النساء على القوائم الحزبية، فبعد أن تم إلغاء نظام الكوتة المتبع في مجلس شعب ٢٠١٠ المنحل، طالبت العديد من المنظمات النسائية أن يتم مراعاة تمثيل النساء في برلمان الثورة بصورة عادلة. الأمر الذي كان يمكن تحقيقه إذا ما نص القانون على ترتيب محدد للنساء في القوائم الانتخابية، كأن يكون المرشح رقم ٣ في القائمة من النساء على سبيل المثال، أو كالنظام الانتخابي التونسي الذي يكون ترتيب القائمة فيه بالتوالي بين النساء والرجال. وقد أدى عدم وضع ضوابط محددة لترشيح النساء على القوائم بأن يأتي تمثيلهن في البرلمان هزيل لا يتناسب البتة مع دورهن في الثورة، وذلك بسبب اتجاه بعض التيارات وخصوصًا التيار السلفي لوضع المرشحات في ذيل القائمة الانتخابية لتقليل فرصهن في الفوز.

اللجنة العليا للانتخابات:

نصت المادة ٢/٣٩ من الإعلان الدستوري على أن تتولى لجنة عليا ذات تشكيل قضائي كامل الإشراف على الانتخاب والاستفتاء، بدءً من القيد بجداول الانتخاب وحتى إعلان النتيجة، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون. ويجرى الاقتراع والفرز تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية ترشحهم مجالسها العليا، ويصدر باختيارهم قرار من اللجنة العليا. وحددت المادة ٣ مكرر(أ) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وقد أفردت المادة ٣ مكرر(و) اختصاصات تلك اللجنة.

دور اللجنة العليا للانتخابات علي أرض الواقع جاء هامشي وغير فعال أثناء العملية الانتخابية، رغم أنها المنوط بها تنظيم العملية الانتخابية برمتها، وذلك لقصور تشريعي يعرقل قيامها بهذا الدور، حيث انحصر دور اللجنة العليا للانتخابات في مجرد ختم القرارات واللوائح المنظمة للانتخابات والصادرة من جهات أخرى مثل المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقد أتى البرهان على ضعف دور اللجنة العليا للانتخابات أثناء المرحلة الأولى للعملية الانتخابية، والفوضى العارمة التي شهدتها، من تأخر فتح بعض اللجان في اليوم الأول وعدم فتح بعض اللجان من الأساس، وتأخر وصول القضاة رؤساء اللجان أو الحبر الفسفوري، وفي المؤتمر الصحفي الذي عُقد في اليوم الأول وقف المستشار عبد المعز إبراهيم يلقي بمسئولية تلك الفوضى على جهات مختلفة كوزارة التنمية المحلية ووزارة الداخلية معللاً ذلك بعدم امتلاكه صلاحيات أو اختصاصات فوق تلك الجهات.

ليس هذا فحسب، بل أن اللجنة لم تقم بدورها المنتظر في أمور عديدة نذكر منها تنظيم عملية إجراء الانتخابات على يومين وكيفية تأمين الصناديق وعمليات غلق اللجان، وقام بذلك المستشار أحمد الزند

رئيس نادي القضاة من خلال مؤتمر صحفي أعلن فيه إجراءات تنظيم تلك المسألة. بل أن القرار نفسه لم تصدره اللجنة وهو قرار تنظيمي متعلق بعملها وقام بإصدار هذا القرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

كذلك صمتت اللجنة العليا للانتخابات عن خروقات عدة شابت العملية الانتخابية ومنها ما جرى في المرحلة الثانية من الانتخابات حينما اعتدى أفراد شرطة عسكرية على مجموعة من القضاة رؤساء اللجان وصعقهم بالعصيان الكهربائية، فلم تتخذ اللجنة الإجراء المناسب ولا حتى تصريح إدانة عن تلك الأفعال، وإنما صدر ذلك في بيان عن نادي القضاة فيه تهديد بمقاطعة الانتخابات حال تكرار مثل تلك الأفعال.

الأمر لا يقتصر فقط علي مرحلة الاقتراع ولكن أيضًا خلال مرحلة الدعاية عجزت اللجنة عن القيام بدورها، فبالرغم من أن اللجنة أصدرت القرار رقم ٢١ لسنة ٢٠١١ بشأن القواعد المنظمة لحملات الدعاية الانتخابية، والتي حددت من خلاله ضوابط الدعاية الانتخابية للمرشحين، والسقف المالي والزمني لحملات الدعاية، إلا أننا وجدناها مكتوفة الأيدي إزاء كل المخالفات المتعلقة بعملية الدعاية الانتخابية، بل أن بعض المرشحين بدأوا الدعاية الانتخابية قبل حتى فتح باب الترشيح، ومعظمهم تجاوز السقف المالي للدعاية الانتخابية والمحدد بمبلغ خمسمائة ألف جنيه، إلا أن اللجنة العليا للانتخابات لم تفعل شيئا، بل أنها لم تأخذ التدابير التي نرى أنها مناسبة لضبط السقف المالي للدعاية الانتخابية، كأن تشترط فتح حساب بنكي مستقل لمصروفات الدعاية، كما اشترطت لجنة الانتخابات الرئاسية.

إن اللجنة العليا للانتخابات لا تملك الصلاحيات الكافية لمحاسبة من خالف اللوائح والقرارات المنظمة للعملية الانتخابية التي من المفترض أنها تقوم بالإشراف عليها، فلا يوجد أي ضوابط للمحاسبة على مخالفات استخدام دور العبادة أو مقرات الهيئات التابعة للدولة في عمليات الدعاية الانتخابية، كما أنه لا يوجد ضوابط لمحاسبة من يقوم بتقديم الرشاوى الانتخابية بأشكالها المختلفة[١٣].

متابعة العملية الانتخابية:

أصرت اللجنة العليات للانتخابات على تسمية عملية الرقابة على الانتخابات باسم "متابعة الانتخابات" وذلك استنادًا إلى تشكيل اللجنة من مجموعة من القضاة لا رقابة على أعمالهم من أحد، في غفلة تامة لأن مهام هؤلاء القضاء الأجلاء تنطوي علي عمل إداري بحت، يخضع لرقابة المجتمع والقضاء. وقد نظمت اللجنة

[١٣] تقرير المراقبة الميدانية للانتخابات البرلمانية – الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية (عضو الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات)

العليا للانتخابات متابعة العملية الانتخابية من جانب منظمات المجتمع المدني، في القرار قرار رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١[١٤]، والقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠١١ وذلك على النحو الآتي:

- أعطت اللجنة العليا الحق لمنظمات المجتمع المدني المصرية، المشهرة والعاملة في مصر ووفقًا للضوابط التي يحددها القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، أو منظمات المجتمع المدني الدولية المعتمدة من وزارة الخارجية المصرية، متابعة العملية الانتخابية، وذلك بعد الحصول على التصاريح الخاصة بذلك من اللجنة القضائية العليا للانتخابات، وفقًا للقواعد والإجراءات المقررة لإصدار التصاريح، على أن يكون من بين الأنشطة المصرح بها لتلك المنظمات المدنية أنشطة التنمية السياسية أو دعم الديمقراطية أو حقوق الإنسان[١٥].
- قصدت اللجنة بمتابعة العمليات الانتخابية: كل أعمال رصد وتتبع وملاحظة مراحل العملية الانتخابية دون التدخل في سيرها أو إعاقتها أو التأثير على الناخبين أو الدعاية للمرشحين أو الأحزاب السياسية. كما قصدت جميع إجراءات الترشيح والدعاية والاقتراع والفرز وإعلان النتيجة. ويكون للمتابعين، إصدار تقارير متابعة وملاحظات حول العمليات الانتخابية، تزويد اللجنة أو الجهات المعنية بالدولة بملاحظاتهم حولها لاتخاذ الإجراءات اللازمة[١٦].
- ألزمت اللجنة المنظمات بتقديم طلب الحصول على تصريح "متابعة الانتخابات" باسم اللجنة القضائية العليا للانتخابات على النموذج المعد لذلك، على أن يوضح فيه اسم المنظمة ورقم إشهارها وما يفيد أنشطتها وبيان أسماء المتابعين وصفاتهم وبيانات الرقم القومي لهم وصورة حديثة لكل متابع ونطاق العمل المكاني والتأهيل العلمي. وبالنسبة للمنظمات المدنية غير المصرية يوضح اسمها وبيان أسماء المتابعين وصفاتهم وجنسياتهم وصور جوازات سفرهم وصورة حديثة لكل متابع وما يفيد تصريح وزارة الخارجية للمنظمة بمباشرة نشاطها.
- تقدم الطلبات باليد إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان قبل أسبوعين من بداية الاقتراع على الأقل، ويتولى المجلس تسجيل وفحص الطلبات وعرضها على اللجنة خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ ورود الطلب. وتمنح اللجنة للمتابعين المستوفين الشروط القانونية والإجرائية تصاريح المتابعة مبين فيها نطاق عمل المتابع وضوابط عمله. كما أوجبت على المنظمات الالتزام بالقوانين واللوائح والقرارات المنظمة للعملية الانتخابية، وأن تباشر أعمال المتابعة وفقًا لأسس وضوابط اللجنة. وإعداد

---

[١٤] نشر في الوقائع المصرية - العدد ٢٤٧ تابع (أ) بتاريخ ٢٧ \ ١٠ \٢٠١١.

[١٥] مادة ١ من القرار رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١.

[١٦] مادة ٢ من ذات القرار السابق.

بيانات دقيقة قائمة على وقائع موضوعية يمكن إثباتها وعدم استخلاص النتائج قبل الأوان والالتزام بالإفصاح عن طرق جمع المعلومات والإعلان عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها طبقًا لما تمليه القوانين واللوائح والقرارات في مدونتي سلوك مجال متابعة الانتخابات الصادرة عن المجلس القومي لحقوق الإنسان.

هذه القواعد التي أرستها اللجنة العليا للانتخابات لما أسمته بعملية "متابعة العملية الانتخابية"، قصرت الأمر على المنظمات المسجلة بوزارة "التضامن والعدالة الاجتماعية" آنذاك، وحرمت بذلك قطاع عريض من المنظمات غير المسجلة من مراقبة العملية الانتخابية، كما أنها جعلت مسألة التقدم بطلبات المراقبة تتم من خلال المجلس القومي لحقوق الإنسان وليس من خلال اللجنة العليا للانتخابات مباشرةً.

تعكس تلك القواعد نظرة اللجنة العليا للانتخابات لمنظمات المجتمع المدني والتي لا تختلف كثيرًا عن نظرة الدولة ممثلة في الحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث تواكبت تلك الانتخابات مع هجوم شرس على المنظمات الحقوقية تحديدًا بدعوى تلقي تمويل أجنبي والعمل دون ترخيص بموجب القانون. وتختلف تلك القواعد مع المعايير الدولية للممارسات الجيدة لتنظيم عملية مراقبة الانتخابات، والتي تقتضي مشاركة منظمات المجتمع المدني ليس فقط بمراقبة العملية الانتخابية بل أيضًا في صياغة قواعد الانتخابات وكيفية تنظيم مشاركة الناخبين وتقسيم الدوائر الانتخابية، وتسهيل إتاحة كافة المعلومات لتلك المنظمات عن الناخبين والدوائر الانتخابية. في الوقت ذاته يجب أن تكون إجراءات تسجيل المنظمات لمراقبة العملية الانتخابية غير معقدة وغير تميزية استنادًا على الشكل القانوني للمنظمة أو تفرق بين المنظمات الوطنية والدولية.

ثالثًا: البيئة التشريعية المنظمة للعمل الإعلامي

إذا نظرنا للبنية التشريعية التي تؤسس للعمل الإعلامي والصحفي في مصر فسوف نجدها مليئة بالقيود والمصطلحات الفضفاضة التي تتسع لتجريم العديد من الأعمال، بالرغم من أن الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١ قد نص على احترام حرية الرأي والتعبير في مادة ١٢ "*حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون. والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني*" ومن بين الضمانات أيضًا التي أقرها الإعلان الدستوري حرية الصحافة واستقلالها في أداء رسالتها وحظر الرقابة عليها أو إنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري، حسبما جاءت المادة ١٣ منه.

وبمطالعة المواد السابق ذكرها من الإعلان الدستوري نجد أنه أتاح حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والصحافة ووضع قيد واحد وهو أن تكون في "حدود القانون"، وفي أغلب الأحيان يترك المُشرِّع الدستوري أمر تنظيم الحق للقانون، فيقوم المُشرِّع العادي بوضع العراقيل القانونية للحد من هذا الحق.

فنجد مثلاً قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ الصادر عام ١٩٣٧ وتعديلاته المتعاقبة قد حرصت على تجريم أي شكل من أشكال التعبير عن الرأي ومنها حرية العمل الصحفي والإعلامي وذلك في المواد من ١٧١ وحتى المادة ٢٠٠، وغيرها، بالإضافة إلى القيود الموضوعة في قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦، وقانون إتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ و القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار الذي ينظم عملية بث القنوات الفضائية. وبالرغم من ذلك نجد أن المُشرِّع حريص كل الحرص على وضع مزيد من العقبات على العمل الإعلامي والصحفي، لاسيما فيما يتعلق بتغطية العملية الانتخابية.

وسوف نتناول بعض النماذج من التشريعات التي تؤثر على حرية العمل الإعلامي والتي تم تعديلها قبل الانتخابات، فضلاً عن القواعد التي وضعتها اللجنة العليا للانتخابات المتعلقة بتنظيم تغطية وسائل الإعلام للانتخابات.

التعديلات القانونية على قانون مباشرة الحقوق السياسية:

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المرسوم بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ وتضمن تعديلات على باب الجرائم الانتخابية، وجاءت جميعها بتشديد العقوبات على تلك الجرائم، فضلاً عن إضافته مادتين وهما المادة (٥٠ مكرر) والمادة (٥٠ مكرر أ). ومن ضمن المواد التي غلظت عليها العقوبة المادة (٤٨) التي نعتقد أنها شكلت حدًا لحرية العمل الصحفي والإعلامي.

المادة ٤٨ من قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بند (رابعًا) المعدلة بالمرسوم بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١١ *"كل من نشر أو أذاع أقولاً أو أخبارًا كاذبة عن موضوع الانتخاب أو الاستفتاء أو عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه مع علمه بذلك بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء"*. غلظ المشرع العقوبة على هذا الفعل من حبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه. ليصبح الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه.

ولا شك أن نشر أو إذاعة أخبار كاذبة عن موضوع الانتخاب فعل غير واضح، فيعتبر من هذا القبيل القول بأن الانتخابات شابتها خروقات أو تزوير على عكس ما قد تقرره اللجنة العليا للانتخابات، يعتبر من الأقوال الكاذبة التي تقع تحت طائلة العقاب، وتغليظ العقوبة في هذه المادة، وقد يكون ذلك بهدف ترهيب وسائل الإعلام من توجيه انتقادات لإدارة العملية الانتخابية.

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩٣ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١٠ بشأن مد حالة الطوارئ:

على عكس ما وعد به المجلس الأعلى للقوات المسلحة من رفع حالة الطوارئ بمجرد انتهاء حالة حظر التجوال، وبالرغم من سابق وعده بعدم إجراء الانتخابات في ظل حالة الطوارئ، أصدر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرارًا بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١١ يحمل رقم ١٩٣ لسنة ٢٠١١، لتعديل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١٠ بشأن حالة الطوارئ، جاءت التعديلات على القرار بتوسيع الأفعال التي سيطبق عليها قانون الطوارئ، ومنها *"بث أو إذاعة أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة عمدًا"* والتي نعتقد أنها وضعت خصيصًا لإرهاب الإعلام وتكميم أفواه الإعلاميين والصحفيين.

قرارات اللجنة العليا للانتخابات وحرية الصحافة والإعلام:

نشر على الموقع الرسمي للجنة القضائية العليا للانتخابات بعض القيود على التغطية الإعلامية من جانب الصحفيين والإعلاميين المحليين والدوليين، تحول دون ممارسة التغطية الإعلامية، فقد ألزمت اللجنة العليا للانتخابات حصول الصحفيين على تصريح منها، وذلك بموجب قائمة موحدة تقدم إلى اللجنة من خلال نقابة الصحفيين. على أن تتضمن القائمة (صورة بطاقة الرقم القومي، صورة بطاقة العضوية بنقابة الصحفيين، وخطاب من المؤسسة الصحفية). كما أنها ألزمت الإعلاميين التابعين لإتحاد الإذاعة والتلفزيون بتقديم (صورة من بطاقة اتحاد الإذاعة والتلفزيون)، أما بالنسبة للإعلاميين المصريين التابعين للقنوات الفضائية فقد اشترطت اللجنة تقدمهم بقائمة موحدة بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار.

ومن خلال ما تقدم فإن ما قررته اللجنة العليا للانتخابات بشأن الصحفيين يستلزم من القائم بالتغطية الإعلامية للانتخابات أن يكون مُقيدًا بنقابة الصحفيين، وهو ما يعطي للصحف القومية أفضلية بهذه

التغطية، كما لم تضع اللجنة نصب أعينها الشروط التعجيزية من قِبل نقابة الصحفيين للقيد في جداولها، والتي بسببها لم يقيد معظم المُشتغلين في مهنة الصحافة بجداول النقابة.

أما على صعيد التغطية التلفزيونية يُشترط على الإعلاميين التابعين للقنوات الفضائية الخاصة الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار، أما الإعلاميين التابعين لاتحاد الإذاعة والتلفزيون، فقد اشترطت اللجنة تقديم صورة من بطاقة اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وبذلك تكون اللجنة العليا للانتخابات قد كالت بمكيالين، بأن أعطت الحق للإعلاميين التابعين للدولة في تغطية العملية الانتخابية بمجرد تقديم صورة من بطاقة الإتحاد، والتي تُمنح لأي من الإعلاميين العاملين بالإتحاد، إلا أنها ألزمت الإعلاميين التابعين للقنوات الفضائية الخاصة بالحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار، فضلاً عن أن الشروط التي وضعتها اللجنة العليا للانتخابات لم تكن من ضمن الاختصاصات التي خولها القانون لها، والتي نصت عليها المادة (٣ مكرر) سالفة البيان. فقد أورد المشرع اختصاصاتها على سبيل الحصر، والتي لم يكن من ضمنها وضع القواعد المنظمة للحصول على تصاريح لتغطية اللجان الانتخابية، وإن كان من حق اللجنة العليا للانتخابات أن تضع ضوابط من أجل تنظيم العلمية الانتخابية، فإن وضع قيود لم يوردها القانون يُعَد تعسفاً من اللجنة العليا في استخدام سلطتها في هذا الشأن.

المبحث الثاني
تقييم أداء الإعلام المقروء أثناء الانتخابات

الإعلام المقروء.. رؤية عامة مقارنة

تضمنت العينة المخصصة للبحث ثلاث صحف قومية وثلاث صحف خاصة يومية، وإصدارين قوميين أسبوعيين ومثلهما من الإصدارات الخاصة. وقد حاولت تلك العينة مراعاة التنوع والتوازن بين الصحف القومية والخاصة، اليومية والأسبوعية في محاولة لقراءة اتجاهات الإعلام المقروء أثناء الانتخابات البرلمانية ٢٠١١-٢٠١٢.

على مدار فترة البحث، حافظت الصحف الخاصة على تقدمها على الصحف القومية عمومًا في الاهتمام بالعملية الانتخابية، حيث احتلت الإصدارات الخاصة ٥٥% من مساحة التغطية الصحفية للانتخابات. كما تفوقت الصحف الخاصة من حيث المساحة المباشرة التي خصصتها للفاعلين في العملية الانتخابية، إذ خصصت ٢١% من مساحاتها للتغطية المباشرة، بينما جاءت نسبة المساحات المباشرة في الإصدارات القومية ١٨,٥%. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلي صغر المساحات المباشرة بشكل عام في الصحف، بما يحتاج إلي مزيد من اهتمام الصحفيين بالاعتماد على المصادر الرئيسية للخبر وتمثيلهم المباشر.

نوع الصحيفة	مساحة مباشرة	مساحة غير مباشرة	إجمالي
خاصة	١١١٦٤٢,٨٩	٤١٠٦٩٢,٩٩	٥٢٢٣٣٥,٨٨
قومية	٧٩٥٦٤,٦٥	٣٥٠٠٩٣,٥٤	٤٢٩٦٥٨,١٩

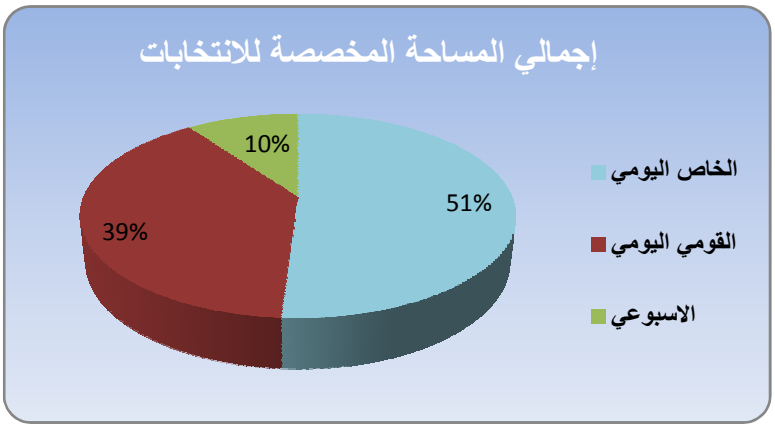

كان من البديهي أن تتفوق الإصدارات اليومية على الأسبوعية في إجمالي المساحة المخصصة للانتخابات، إذ احتلت الإصدارات الأسبوعية ١٠% فقط من مساحة التغطية الصحفية للانتخابات، وجاء اهتمامها بالانتخابات محدود كمياً، ولكنه ثري جدا علي مستوي التحليل. كما اختلفت من حيث تفضيلاتها ونوعية موضوعاتها عن الصحف اليومية.

نجحت مجلة روزاليوسف الأسبوعية في أن ترفع أسهم اهتمامها بالعملية الانتخابية في المرحلة الأخيرة من الانتخابات (الاقتراع)، وقفزت من المرتبة الأخيرة إلى المرتبة الأولى بين الإصدارات الأسبوعية، لتكون أكثر المطبوعات الأسبوعية اهتمامًا بالعملية الانتخابية تليها صحيفة أخبار اليوم بفارق بسيط، بينما تذيلت صحيفة صوت الأمة قائمة المطبوعات الأسبوعية.

بين الصحف اليومية، تنازعت صحيفتي المصري اليوم والجمهورية على المركز الأول في الاهتمام بالعملية الانتخابية، فبينما تفوقت الجمهورية في مرحلة فتح باب الترشيح، تفوقت المصري اليوم في المرحلة الثانية (الدعاية) وجاءت مرحلة الاقتراع لتحسم الأمر لصالح صحيفة المصري اليوم بفارق ضخم. صحيفة روزاليوسف اليومية هي الأقل اهتمامًا بالعملية الانتخابية على مدار إجمالي فترة البحث سواء على مستوى الصحف اليومية القومية أو الخاصة، في حين تعتبر الشروق –علي مستوى الصحف الخاصة فقط- هي الأقل اهتمامًا بمجريات العملية الانتخابية.

"معدل اهتمام الصحف بالعملية الانتخابية"

الصحيفة	مساحة مباشرة	مساحة غير مباشرة	إجمالي المساحة بالسم٢
المصري اليوم	55801.49	156456.75	212258.24
الجمهورية	26163.5	131287.88	157451.38
التحرير	25842.95	129118.29	154961.24
الأهرام	19972.65	114293.25	134265.9
الشروق	24624.45	95842.6	120467.05
روزاليوسف	18187	59379.89	77566.89
مجلة روزاليوسف	8395	21901.77	30296.77
أخبار اليوم	6846.5	23230.75	30077.25
الفجر	3286	16032.6	19318.6
صوت الأمة	2088	13242.75	15330.75

تفوقت الصحف القومية علي الصحف الخاصة من حيث اهتمامها بالناخبين وجوانب التوعية والتثقيف، حيث جاء متوسط المساحة المخصصة للناخبين في الصحف القومية ١٦%، بينما لم يتجاوز المتوسط بين الصحف الخاصة ١٣%.

وبشكل عام تعد صحيفتي الأهرام وروزاليوسف الأكثر اهتمامًا بالناخبين بين الإصدارات اليومية (١٧% من تغطية الصحيفة للعملية الانتخابية)، بينما تأتي المصري اليوم في ذيل القائمة (١١%).

وبين الصحف الأسبوعية، كانت مجلة روزاليوسف الأكثر اهتمامًا بالناخبين (١٦% من مساحة التغطية الانتخابية للصحيفة) بينما جاءت صوت الأمة في ذيل القائمة(٦%).

يعتبر الاهتمام الصحفي بالمرأة كفاعل في العملية الانتخابية محدود جدًا، إذ لا يتجاوز متوسط المساحة التي خصصتها كل صحيفة (عامة – خاصة) للمرأة ٥,٣ % من إجمالي تغطيتها للانتخابات، كما أن تلك المساحة لا تعكس اهتمامًا حقيقًا بدور المرأة في العملية الانتخابية، وإنما في جزء كبير منها تعكس توظيف الصحف للمرأة كوسيلة للهجوم علي التيارات الإسلامية، وتداول التصريحات والفتاوى المثيرة حول وضع المرأة كمرشحة أو ناخبة.

المساحة المخصصة للمرأة في كل صحيفة بالـــسم٢			
الصحيفة	إجمالي مساحة التغطية الانتخابية	إجمالي المساحة المخصصة للمرأة	نسبة المساحة لمخصصة للمرأة في كل صحيفة
المصري اليوم	٢١٢٢٥٨,٢٤	10029.95	%٥
الجمهورية	١٥٧٤٥١,٣٨	8673.5	%٥
الأهرام	١٣٤٢٦٥,٩٠	8624	%٦,٥
التحرير	١٥٤٩٦١,٢٤	7767.4	%٥
روزاليوسف	٧٧٥٦٦,٨٩	5247	%٧
الشروق	١٢٠٤٦٧,٠٥	4962.75	%٤
الفجر	١٩٣١٨,٦٠	2562.5	%١٣
مجلة روزاليوسف	٣٠٢٩٦,٧٧	1312	%٤,٥
أخبار اليوم	٣٠٠٧٧,٢٥	1074	%٣,٥
صوت الأمة	١٥٣٣٠,٧٥	740.2	%٠,٠٥

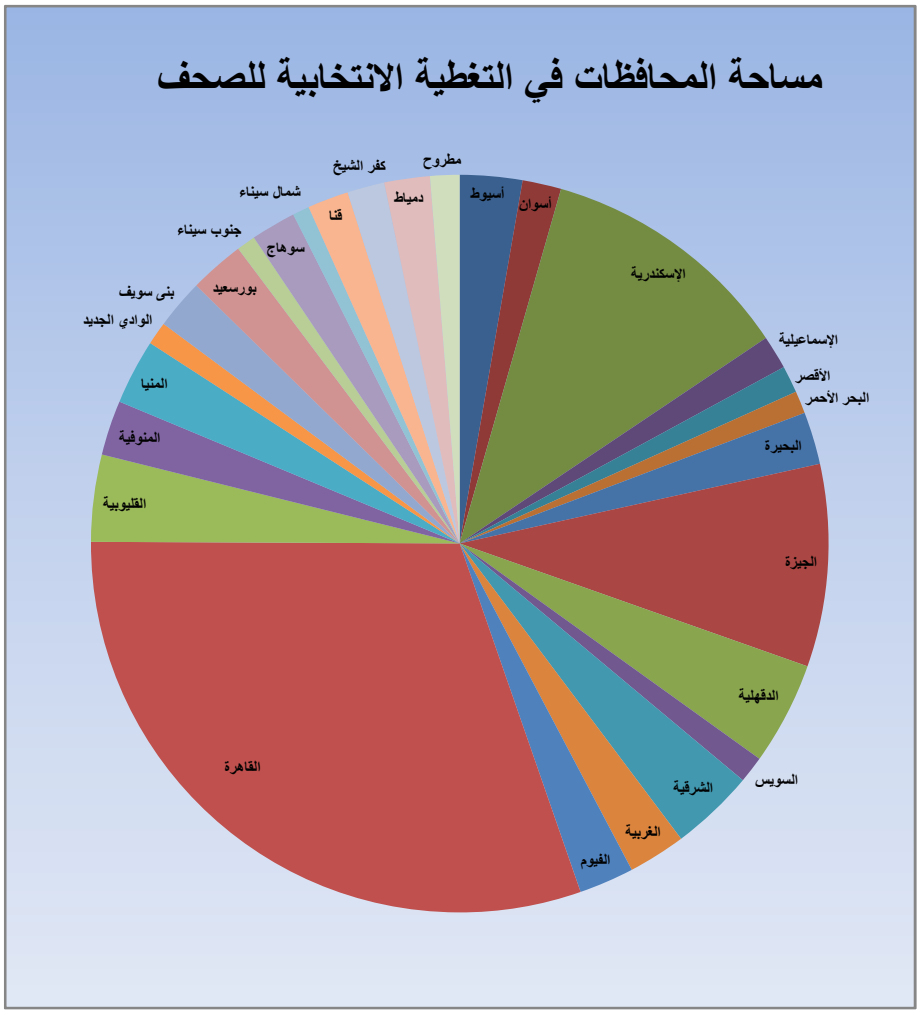

غالبًا لا تهتم الصحف بذكر المحافظة التي يتناولها الخبر، وتكتفي بالإشارة لأسم المرشح وصفته الانتخابية بما يعد خللاً في التغطية الانتخابية، ولكن بشكل عام المحافظات الأكثر تناولاً في أخبار الانتخابات هي بالترتيب (القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الدقهلية، القليوبية) بينما المحافظات الأقل تناولاً في أخبار الانتخابات هي بالترتيب (شمال سيناء، جنوب سيناء، البحر الأحمر، السويس، الأقصر) وهى نتيجة مكررة إلى حد كبير في تقارير مراحل الانتخابات الثلاثة.

بشكل عام تهتم الصحف بأخبار الأحزاب أكثر من اهتمامها بأخبار المرشحين سواء كانوا مرشحين حزبيين أو مستقلين، بل أن الصحف تعتمد غالبًا على قيادات الأحزاب ورؤسائها كمصادر للأخبار عن المرشحين أكثر من المرشحين أنفسهم، وهو ما يفسر حصول الأحزاب وقياداتها من غير المرشحين على ٧٤% من مساحة التغطية الانتخابية في الصحف.

وعلي مستوي المرشحين، اهتمت الصحف بمرشحي الأحزاب أكثر من اهتمامها بالمرشحين المستقلين، حيث حصل مرشحي الأحزاب على ١٥% من التغطية، بينما حصل المستقلين على ١١% فقط. وتعد صحيفة التحرير هي الأكثر اهتمامًا بأخبار المستقلين، وعلى مستوى الصحف القومية تأتى الجمهورية في الصدارة في هذا الصدد. بينما تعد المصري اليوم والجمهورية هما الأكثر اهتمام بمرشحي الأحزاب.

الصفة الحزبية	مساحة مباشرة	مساحة غير مباشرة	إجمالي
الأحزاب	١٤٢٨٦٥,٤٩	٥٥٩٩٧٥,٢٨	٧٠٢٨٤٠,٧٧
مرشحي الأحزاب	٢٦٠٢٧,٣٠	١١٦٧١٥,١٠	١٤٢٧٤٢,٤٠
المستقلين	٢١١١٠,٢٥	٨٠٠٣٨,٩٠	١٠١١٤٩,١٥

اهتمت جميع الصحف بالمرشحين المستقلين المنتمين للوطني المنحل، وقد تفاوتت نبرة التغطية الخاصة بهم من صحيفة إلي أخري، ولكن من الناحية الكمية جاء نسبة المساحة التي خصصتها لهم الصحف القومية والخاصة اليومية متقاربة جدًا. وقد كانت الصحف الأسبوعية الأكثر اهتمامًا بمرشحي الوطني، والأكثر هجومًا عليهم، لاسيما صحيفة صوت الأمة الأسبوعية. وبشكل عام يلاحظ أن تركيز الصحف انصب على المرشحين المستقلين، بينما انصرفت معظم الصحف عن الأحزاب التي ينتمي قياداتها للوطني المنحل.

من الصعب تحديد قائمة موحدة لتوزيع مساحات الأحزاب والتحالفات في كل الصحف، ولكن تجدر الإشارة إلي التشابه الشديد بين الصحف القومية في توزيع المساحات بين الأحزاب والتحالفات سواء من الناحية الكمية أو الكيفية، إلا أن الأمر يختلف بين الصحف الخاصة والتي اختلفت فيما بينها- إلي حد ما- في توزيع المساحات بين الأحزاب والتحالفات.

تفاوتت جميع الصحف في علاقتها بالسلطات المعنية بالعملية الانتخابية (المجلس العسكري، الحكومة، الداخلية، اللجنة العليا) ولكن بشكل عام كانت الصحف القومية الأكثر انحيازا لتلك السلطات، حيث كانت الأهرام الأكثر تتبعا لتصريحات العسكري، والجمهورية الأكثر دفاعا عن الحكومة، وروزاليوسف الأكثر نقدا وهجوما علي الداخلية.

وعلي مستوي الصحف الخاصة، كانت المصري اليوم الأكثر اهتماما بعلاقة العسكري بجماعة الإخوان المسلمين، بينما كانت التحرير الأشد هجوما علي الحكومة والداخلية، وصحيفة الشروق الأكثر التزاما بالحياد تجاه تلك السلطات.

جميع الصحف ارتكبت انتهاكات تنتقص من مهنية تغطيتها للانتخابات، كان أبرزها خرق الصمت الانتخابي، وغياب العدالة بين مصادر الخبر، والاعتماد علي التصريحات غير المباشرة أكثر من اللجوء للمصادر الرئيسية للخبر، نشر استطلاعات رأى ودراسات مسحية تفتقد للمعايير الدولية لنشر الاستفتاءات والاستطلاعات...الخ وهو ما سيتم التعرض له تفصيليا في كل صحيفة.

تقييم الأداء الإعلامي للصحف القومية

يتشابه الأداء الإعلامي للصحف اليومية القومية (الأهرام- الجمهورية – روزاليوسف) إلى حد كبير، إذ تبدو النتيجة واحدة مع اختلاف طفيف في الأرقام، وربما يرجع ذلك بالأساس إلي وحدة مصدر التمويل، الأمر الذي جعل للإعلام الحكومي رؤية واحدة ومؤشرات ونتائج واحدة، ولم يفسح المجال لكل صحيفة إلا لتميز طفيف وسمات خاصة محدودة جدًا.

من الناحية الكمية، الصحف القومية أقل اهتمامًا بالعملية الانتخابية من الخاصة، وتعد صحيفة الجمهورية أكثر الصحف القومية اهتمامًا بالعملية الانتخابية، بينما تأتي صحيفة روزاليوسف في ذيل القائمة بنصف مساحة الجمهورية تقريبًا.

اهتمت الصحف القومية بشكل جيد بتوعية وتثقيف الناخبين، الذين احتلوا مساحة متميزة جدا من التغطية الانتخابية بها، كما اعتمدت الصحف القومية على فن الكاريكاتير والرسوم التوضيحية في توعية المواطنين بمجريات العملية الانتخابية إلي جانب الفنون الإخبارية واستطلاعات الرأي.

وبشكل عام يمكن **تقييم الأداء العام للصحف القومية اليومية** على النحو التالي:

- تتسم الصحف القومية بزيادة المساحة (غير المباشرة) بشكل ملحوظ إذا ما قورنت بالمساحة المباشرة لكل التيارات الحزبية والمستقلة، وهذا يشير إلى اعتماد الصحيفة على غير مصادر الخبر في التغطية، بمعنى أنها تقدم الأخبار على لسان مصادر مختلفة من غير صناع الخبر.
- احتل حزب الحرية والعدالة المركز الأول بين الأحزاب في تغطية كل الصحف القومية للعملية الانتخابية، وقد حافظ الحزب على تلك المساحة المميزة في الصحف الثلاث طيلة مراحل الانتخابات. وعلى الرغم من أن المساحة الأكبر من التغطية حصل عليها الحزب في صحيفة الأهرام، إلا أنها أقل الصحف التي حصل فيها الحزب على مساحة مباشرة (١٤% من إجمالي مساحته) بينما ارتفعت هذه النسبة قليلا في الجمهورية و روزاليوسف حتى ١٨%.
- احتل حزب النور المركز الثاني بين الأحزاب في الصحف القومية، وكانت المساحة الأكبر للحزب في صحيفة الأهرام، بينما كانت الأهرام أقل الصحف في المساحة المباشرة للحزب. كما حصل حزب الوفد على المرتبة الثالثة بين الأحزاب ولكن بفارق ضخم عن سابقيه، وحصل على أعلى تمثيل مباشر في صحيفة روزاليوسف (٢٠% من المساحة).

- التغطية القومية للتيار الإسلامي تبدو خبرية، إلا أن الصحف القومية حاولت استخدام العوامل الإخراجية والتحريرية من أجل تنفير الرأي العام من قوة هذه التيارات من خلال العناوين، أو بالربط بين أسلوب الدعاية الخاص بها وأسلوب الحزب الوطني. وحتى خلال مراحل الاقتراع استمرت الصحف القومية في هجومها المستتر على التيارات الإسلامية، وهو ما سيتم استعراضه تفصيليًا في كل صحيفة.

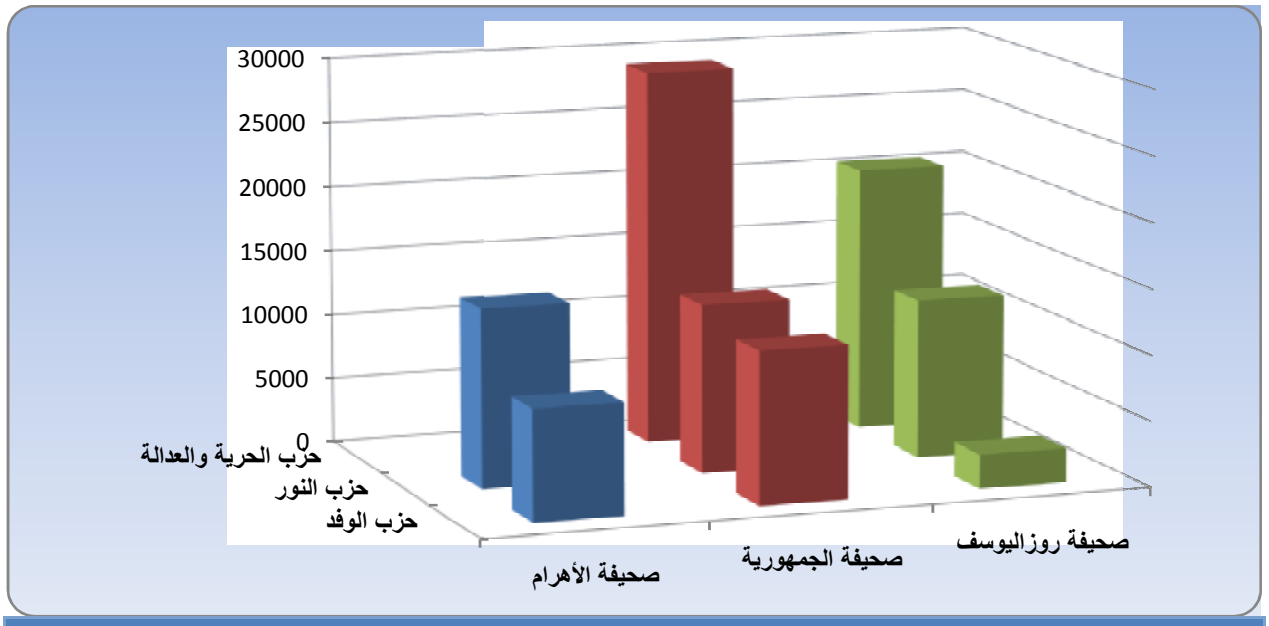

توزيع مساحات الأحزاب في الصحف القومية الثلاثة

- على مستوي التحالفات، احتل تحالف الكتلة المصرية موقع الصدارة في الصحف القومية، بينما تنازع التحالف الديمقراطي والثورة مستمرة على المركز الثاني والثالث بفوارق بسيطة. أما التحالف الإسلامي فجاء في ذيل القائمة وكانت أكثر الصحف القومية اهتمامًا به صحيفة روزاليوسف.

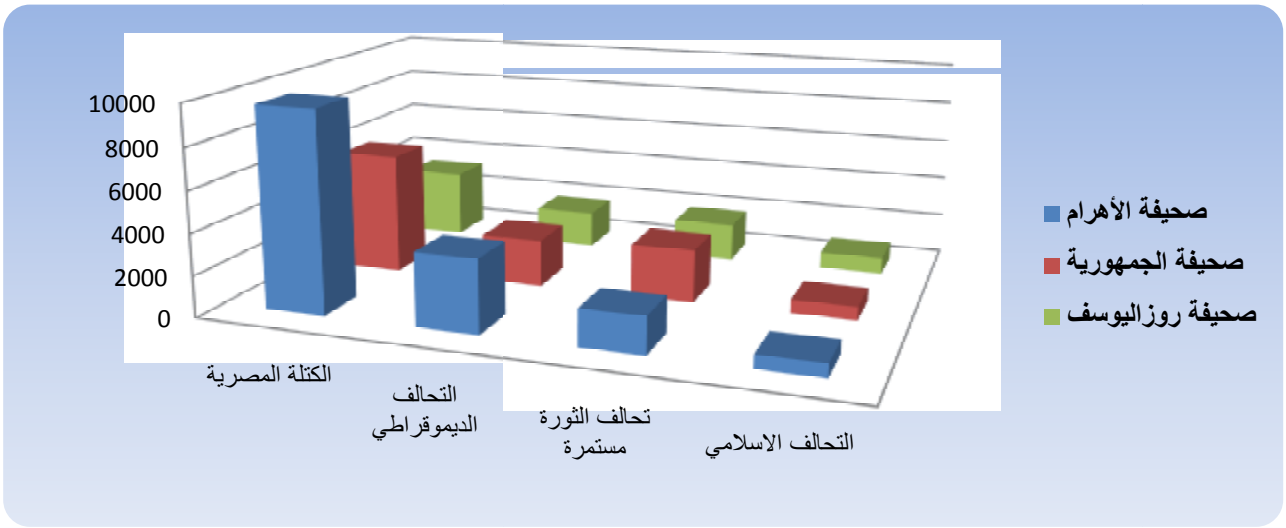

- متوسط المساحة التي خصصتها الصحف القومية لمرشحي الأحزاب (١٣%)، وكانت الجمهورية أكثر الصحف القومية اهتمامًا بهم. وقد حصد مرشحي الحرية والعدالة الجزء الأكبر من تلك المساحة، بينما جاء مرشحي حزب النور ومرشحي الكتلة المصرية في المركز الثاني وجاء مرشحي حزب الوفد في المرتبة الثالثة في الصحف القومية الثلاثة.
- تعتبر صحيفة الجمهورية أيضا هي الأكثر اهتمامًا بالمرشحين المستقلين بين الصحف القومية، بينما تأتي روزاليوسف في ذيل القائمة. وقد تصدر عمرو حمزاوي قائمة المرشحين المستقلين في الصحف القومية الثلاث، بينما جاء جورج إسحاق وجميلة إسماعيل و البدري فرغلي في مراحل لاحقة.
- على مستوي المرشحين المستقلين المنتمين للوطني المنحل، كانت الأهرام أكثر الصحف اهتمامًا بهم، يليها روزاليوسف والجمهورية، إلا أن إجمالي المساحة المخصصة لهم (غير مباشرة) فلم يكن لهم أي تمثيل مباشر في الصحف القومية، وغالبًا ما استخدمت الصحف القومية لفظ "الفلول" في العناوين، أما المتن فاستخدمت فيه توصيف الحزب الوطني دون إضافة كلمة "المنحل" مع ملاحظة استخدام هذا فقط مع المستقلين وليس الأحزاب ورؤسائها. فالهجوم علي أعضاء الوطني انصب علي المستقلين أكثر من الهجوم علي الأحزاب التي تم التعامل معها ككيانات سياسية دون الإشارة إلي علاقتها بالحزب الوطني.
- حضور المرأة في الصحف القومية بدا مقبولاً إلى حد ما، وقد كانت صحيفة روزاليوسف أكثر الصحف القومية اهتمامًا بالمرأة من حيث المساحة، حيث خصصت لها ٧% من إجمالي تغطيتها للانتخابات، بينما لم تخصص لها الأهرام والجمهورية أكثر من ٦% من المساحة.

الصحيفة	إجمالي مساحة التغطية الانتخابية بالسم٢	المساحة المخصصة للمرأة بالسم٢	نسبة مساحة المرأة للإجمالي
الجمهورية	١٥٧٤٥١,٣٨	٨٦٧٣,٥٠	%٥
الأهرام	١٣٤٢٦٥,٩٠	٨٦٢٤,٠٠	%٦,٥
روزاليوسف	٧٧٥٦٦,٨٩	٥٢٤٧,٠٠	%٧

- خلال فترة تلقي طلبات الترشيح لم تعر الصحف الحكومة اهتمامًا كبيرًا بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة في علاقته بالعملية الانتخابية، ربما لان هذه الفترة شهدت العديد من الأحداث التي استحوذت علي اهتمام الصحف وعلي رأسها أحداث ماسبيرو، إلا أنه خلال فترة الدعاية والاقتراع ركزت الصحف القومية على دور المجلس العسكري في تأمين العملية الانتخابية وحرصه على إجراء الانتخابات في موعدها، السماح للمصريين في الخارج بالتصويت وهى غالبًا ما تقدمه في هذا الصدد على نحو إيجابي، والأمر

الوحيد الذي سمحت فيه الصحف القومية بتعرض العسكري للهجوم هو تراخيه في إصدار قانون العزل السياسي، كذلك أثناء أحداث التحرير سمحت الصحف القومية باستعراض الآراء الناقدة للعسكري مع محاولة احتفاظها بالعناوين الهادئة والتخفيف من حدة الهجوم باستخدام العوامل الإخراجية والتحريرية.

- تمحور اهتمام الصحف القومية بالداخلية في إطار قدرتها على تأمين العملية الانتخابية سواء للمصريين في الداخل أو الخارج والتأكيد علي على أن وزارة الداخلية لن تتدخل في سير العملية الانتخابية وستكتفي بتأمينها فقط. وقد بدت صحيفتي الجمهورية وصحيفة روزاليوسف الأكثر اهتمامًا بأخبار الداخلية مقارنةً بالأهرام المتجاهلة تمامًا لأخبار الداخلية. وبشكل عام يبدو تناول الصحف القومية للحكومة محدودًا جدًا، لا يتضمن أي رأي أو تحليل ويقتصر فقط علي الناحية الخبرية، فيما عدا بعض الاستثناءات.
- تجاهلت الصحف الحكومية التركيز على البُعد الطائفي في تغطيتها للعملية الانتخابية واكتفت بالإشارة إلى الهوية الدينية للمرشحين بوضع كلمة مرشح "قبطي" أو مرشح "سلفي".
- اخترقت جميع الصحف القومية الصمت الانتخابي بطرق متعددة أبرزها إجراء حوارات مع قيادات حزبية أو مرشحين ليلة الاقتراع وبعض الإعلانات أو الأخبار ذات الصبغة الإعلانية وهو ما سيتم استعراضه تفصيليًا لكل صحيفة، وكانت صحيفتي الجمهورية والتحرير الأكثر خرقًا للصمت الانتخابي، والأكثر انتهاكًا للمعايير الدولية للمراقبة الانتخابية لاسيما نشر الاستطلاعات غير العلمية، وتسريب النتائج، ونشر التوقعات التي من شأنها التأثير على سير العملية الانتخابية.

أولاً- تقييم الأداء الإعلامي لصحيفة الأهرام:

لم تختلف نتيجة التحليل الكمي للأهرام على مدار مراحل الانتخابات الثلاثة (الترشيح، الدعاية، الاقتراع) فقد تصدر **حزب الحرية والعدالة** ومرشحيه اهتمامها، وتبادلت قائمة واحدة من المستقلين المراكز الثلاثة الأولى لها على مدار فترة البحث. و**تعد صحيفة الأهرام الأكثر اهتمامًا بالناخبين وحملات التوعية بين الصحف القومية** حيث خصصت لهم ١٧% من مساحة تغطيتها للانتخابات.

احتل حزب الحرية والعدالة المساحة الأكبر من التغطية الانتخابية لصحيفة الأهرام على مدار فترة الانتخابات البرلمانية بنسبة ٢٥% من إجمالي تغطيتها، ولكن من الملاحظ أن المساحة الأكبر من التغطية كانت غير مباشرة (٨٦%) بما يعنى أن الأهرام تتناول أخبار الحزب دون أن تفسح المجال لممثلي الحزب أو أعضاءه للحديث عن أنفسهم. كذلك جاء حزب النور في المرتبة الثانية وتراجع حزب الوفد إلي المرتبة الثالثة، وكذلك تراجعت أحزاب المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي إلي مراتب متأخرة، وذلك علي النحو المبين في هذا الرسم:

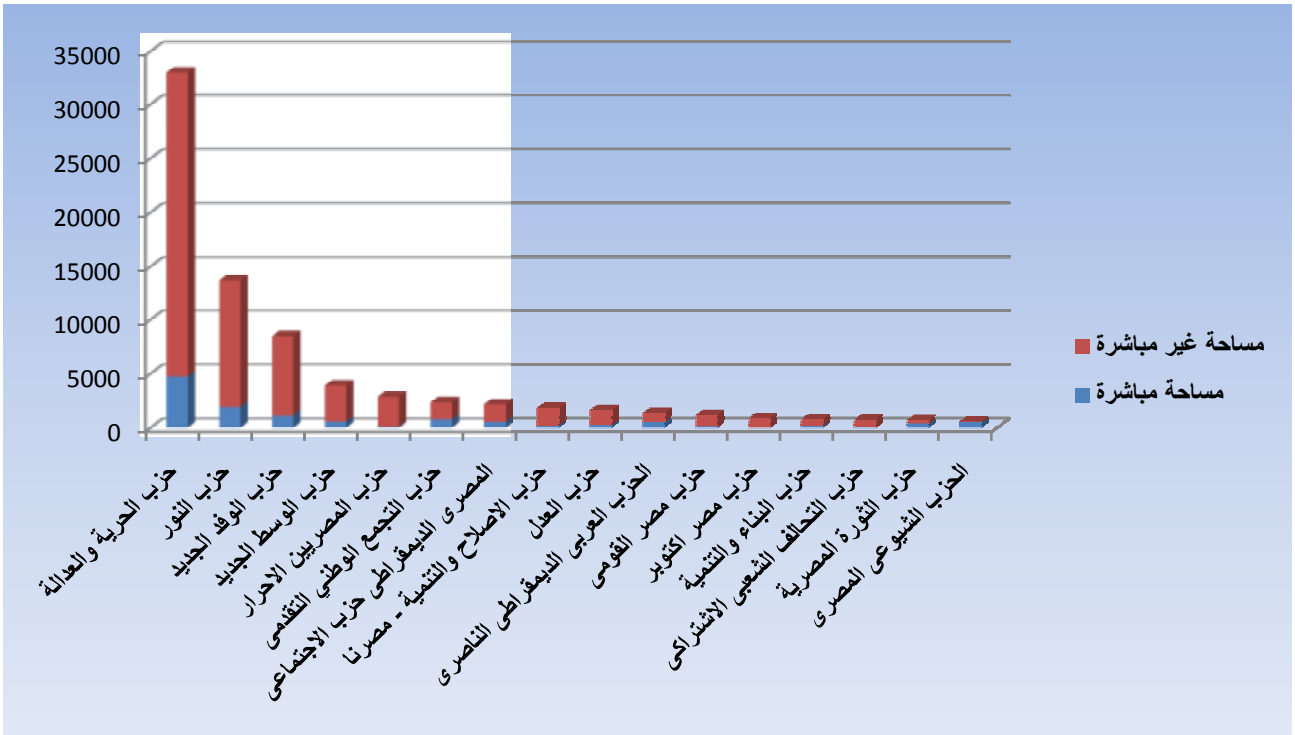

تعد الأهرام هي الأكثر اهتمامًا بأخبار التيارات الإسلامية بشكل عام، سواء الجماعة السلامية وحزبها أو جماعة الإخوان المسلمين أو الجماعة السلفية، وذلك على مدار فترة البحث، فهي الصحيفة القومية الأكثر اهتمامًا بحزب الحرية والعدالة، حزب النور، التحالف الديمقراطي، إلا أن قراءة هذه المساحات تحتاج إلي بعض التفصيل:

- خلطت **الأهرام** بين الجماعة الإسلامية وبين حزبها "البناء والتنمية" وتكرر انتقادها للجماعة الإسلامية وأحزابها بعدم الإلمام بالعملية السياسية ومجرياتها دون أن تهتم الجريدة بإظهار وجهة النظر المغايرة.
- خلال مرحلة الدعاية اهتمت **الأهرام** بتغطية الدوائر التي يمتلك فيها السلفيين مؤيدين أكثر، وأجرت حوارًا مع (ياسر برهامي) ركزت فيه على مخاوف الأقباط من السلفيين ورده على تلك المخاوف، وعلى الجانب الأخر تعمدت الصحيفة -على مدى
عدة أيام- التأكيد على عدم قبول السلفيين للأخر بما يدحض تصريحات قياداتهم، **ا**في عددي ١٠ و١٢ نوفمبر أبرزت الوسيلة إعلان بعض الجماعات الدينية إقامتها للخلافة الإسلامية وسحقها لكل من يعارضها، كذلك في عدد ١٤-١١ نقلت الجريدة في مقال رفض السلفيين لوثيقة السلمي و قولهم "سندفن من يعارضنا" كما اهتمت الوسيلة بنشر خلفيات مرشحي الجماعة حيث قالت عن أحد المرشحين أنه "كان المحامى المدافع عن عبود الزمر قاتل السادات" ١٨-١١.
- صحيفة **الأهرام** سلكت -بشكل شبه دائم- مسلك الهجوم على جماعة الإخوان المسلمين دون إعطاء حق الرد، و تنوع الهجوم ما بين رفض لشعار الإسلام هو الحل أو رفض للتحالف الديمقراطي ووصفه بأنه تحالف هوائي لا وجود له، كما حرصت على نقل وجهة نظر الأحزاب الأخرى في رغبة الحرية و العدالة الاستئثار بكل المقاعد الأولي في القوائم. في عدد ١٣-١١ لفتت الوسيلة النظر إلى أن أعضاء الجماعة الذين نجحوا في انتخابات ٢٠٠٥ كانوا ممن وافقوا على قوانين الفساد وبيع الغاز لإسرائيل، كما كانت الوسيلة غالبًا ما تخلط بين أعضاء الجماعة وأعضاء حزب الحرية والعدالة.
- خلال مراحل الاقتراع، في عدد ٢٩-١١ نشرت الصحيفة تحقيق مطول حول الناخبين على أبواب لجان مدن الشروق وبدر بعنوان **(لو رشح حزب النور حجرًا لانتخبته)** وعلى الرغم من العنوان اللافت وبعض الجمل في المتن ذات الدلالات الايجابية، إلا أن الصحيفة حرصت على اختتام التحقيق بلقاء مع إحدى الناخبات من حزب يطالب بدولة مدنية (تعمدت الجريدة عدم ذكر اسمه) تقول أنها تخشى صعود الأحزاب الدينية، وكان تعليق الجريدة أن سكان هذه المناطق النائية هم الأكثر فقرًا وهم لا يعرفون المرشحين ويريدون فقط من يقدم لهم "قوتهم" واحتياجاتهم دون وعى أو معرفة ببرامج أو خطط.

- خرجت الدعاية السلبية من صفحة الانتخابات إلى صفحات أخري، ففي صفحة الشباب يوم ١٢ ديسمبر نشرت الجريدة تحقيق حول "قلق وترقب شباب الجامعات تجاه فوز الأخوان والسلفيين". كذلك صحيفة الأهرام في صفحة المرأة يوم ٢ يناير تناولت وضعية المرأة في البرلمان الإسلامي، وكذا عدد الأهرام ١ يناير الذي تناول تحول صعود الإسلاميين إلى نكتة على الفيس بوك في صفحة خاصة بالتكنولوجيا.

على مستوى التحالفات، **تقدم تحالف الكتلة المصرية على التحالف الديمقراطي وتحالف الثورة مستمرة بفوارق كبيرة**، وقد كانت تلك المساحة التي حصل عليها تحالف الكتلة تعويضًا عن غياب الأحزاب الليبرالية عن التغطية الانتخابية في الأهرام. فرغم أن **الأهرام أكثر الصحف القومية من حيث المساحة اهتمامًا بحزب المصرين الأحرار والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي**، إلا أن هذه المساحات لا تعكس اهتمامًا حقيقا بتلك الأحزاب، فعلي سبيل المثال أفردت صفحة كاملة لأبرز القيادات الليبرالية يوم ١٣ ديسمبر ولكنها لم تكن للحديث عن التيار الليبرالي وإنما للتعليق على الأحزاب الإسلامية وأسباب صعودها في المرحلة الأولى وتوقعاتهم عن المرحلة الثانية.

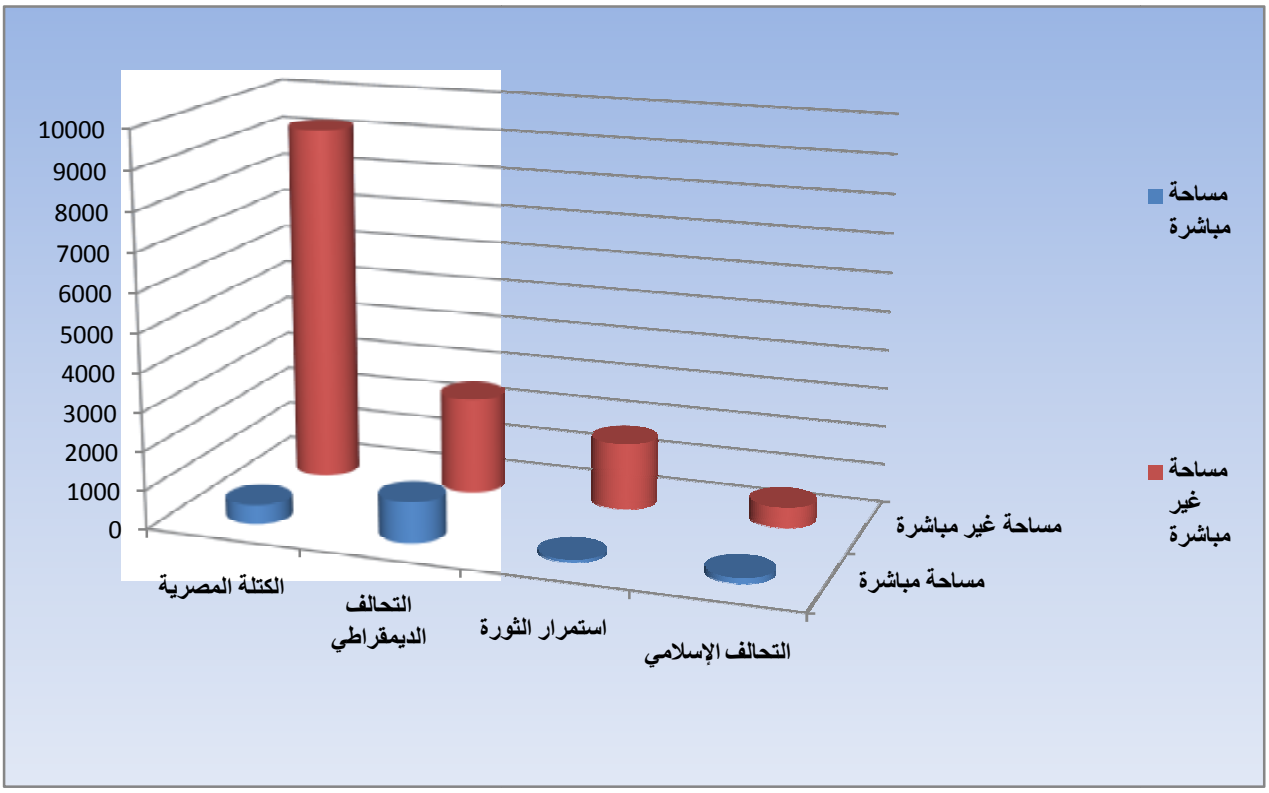

كما تجدر الإشارة إلي أن تلك المساحة التي حصل عليها تحالف الكتلة لا تعبر عن تواجد حقيقي لممثلي الكتلة على صفحات الجريدة إذ أن نسبة المساحة المباشرة التي حصلوا عليها لم تتجاوز٥%، بينما ٣٠% تقريبًا من مساحة التحالف الديمقراطي مباشرة.

حصل مرشحي حزب الحرية والعدالة ومرشحي تحالف الكتلة المصرية على المساحة الأكبر من إجمالي المساحة التي خصصتها الأهرام لمرشحي الأحزاب، يليهما مرشحي حزب النور ومرشحي حزب الوفد. ويلاحظ أن أغلب مساحات المرشحين في الأهرام (غير مباشرة) فهي قليلاً ما كانت تعتمد في أخبارها على المرشحين أنفسهم، بل تعتمد على تصريحات عنهم صادرة عن الحزب أو احد أعضائه أو على لسان مرشحين آخرين.

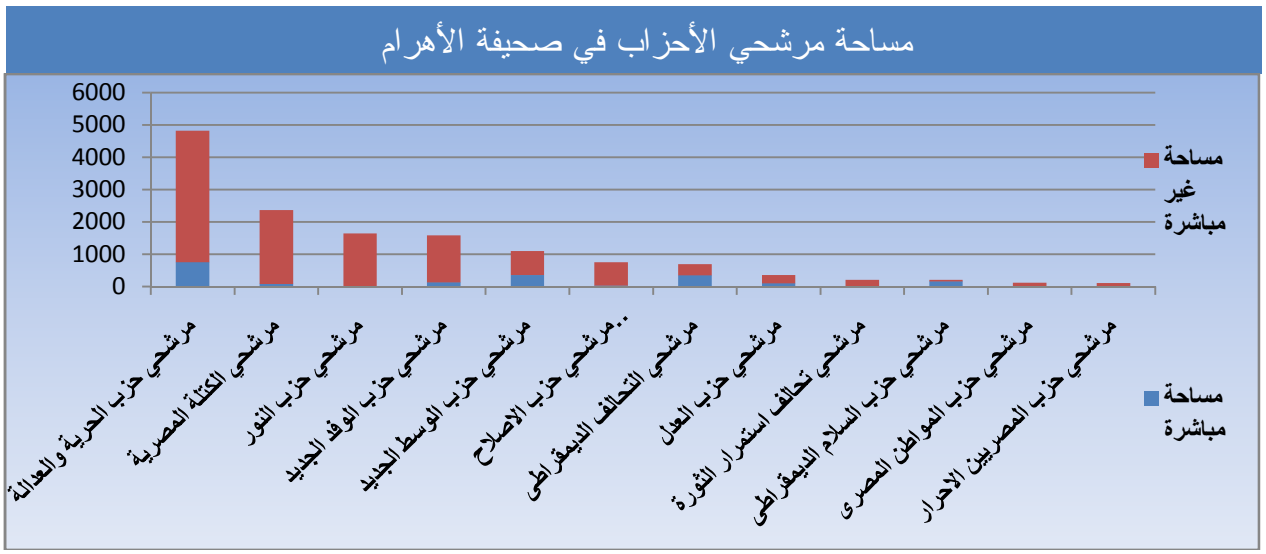

الصحف القومية أقل من الصحف الخاصة اهتمامًا بالمستقلين، وتأتي صحيفة الأهرام في المرتبة الثانية بين الصحف القومية في اهتمامها بالمستقلين بـــ١١١٦٠ سم^{٢} تقريبًا (٨,٥% من مساحة التغطية الانتخابية بالأهرام). وقد أحتل عمرو حمزاوي المساحة الأكبر من إجمالي تلك المساحة بفارق ضخم عن المراكز الأخرى، بينما جاء محمد حسن، البدري فرغلي، جورج إسحاق ومصطفى بكرى بنسب متقاربة في المركز الثاني، وعمرو الشوبكي وعلى المصيلحي وعبد الرحيم الغول بنسب متقاربة في المركز الثالث. ولكن يلاحظ أن إجمالي المساحة المباشرة التي حصل عليها المستقلين في الأهرام لا تتعدي ١٥% من إجمالي المساحة المخصصة لهم، وهي النسبة الأقل بين الصحف، وهو ما يمكن توضيحه بالرسم التالي:

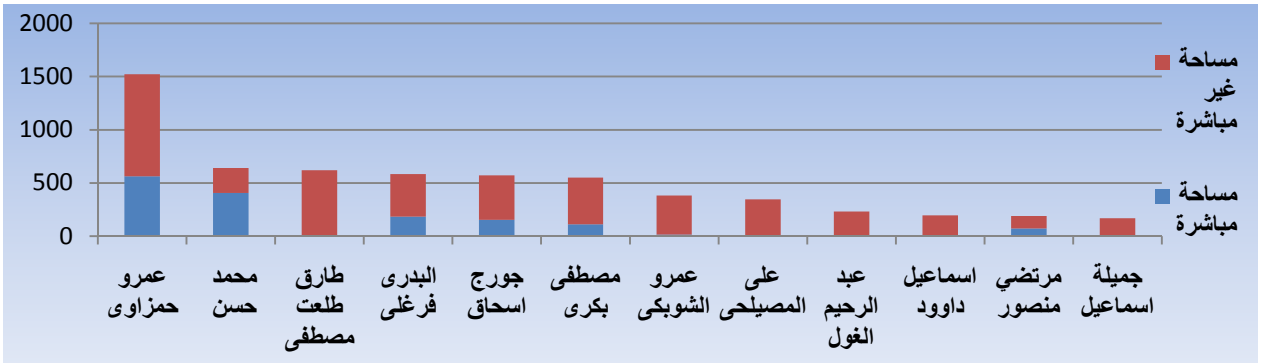

تعتبر الأهرام أكثر الصحف القومية اهتمامًا بأخبار المستقلين المنتمين إلي الحزب الوطني وخصصت لهم ١١٦٤,٢٥ سم^{٢} من التغطية الانتخابية، كما ركزت على عدد منهم مثل طارق طلعت مصطفي وعلى المصيلحي وتابعت أخبارهم. كذلك قامت الجريدة في ١٤-١١ بإبراز خبر عن الطعون المقدمة ضد أعضاء المنحل في كل الجمهورية. وإن ذكرت الجريدة أن عزل كل من ينتمون للوطني هو ظلم لأن الكثير منهم لم يكن فاسدًا، كذلك أطلقت الوسيلة لفظة حزب الفلول على حزب الحرية و ذلك لمرة واحدة فقط.

احتلت المرأة ٨٦٢٤ سم^{2} بنسبة ٦,٥ % من المساحة المخصصة للعملية الانتخابية في الأهرام، وهي مساحة مميزة على مستوي الصحف القومية، إلا أن نسبة المساحة المباشرة من هذه المساحة لا تتعدي ٢٢% وهي نسبة ضعيفة. كما رصد المراقبون عدم قيام الأهرام بذكر أسماء المرشحات والاكتفاء بوضع اسم سيدة فقط أو سيدات أو مرشحات لاسيما أثناء فترة الترشيح، بينما أثناء مرحلة الدعاية اقتصر الأمر على استعراض الأهرام لبعض أسماء المرشحات والبرامج الانتخابية لمرشحتين فقط هما جميلة إسماعيل وأسماء محفوظ، بالإضافة إلى عدد قليل من المقالات التي تطرقت إلى دور المرأة في العملية الانتخابية. وأثناء مرحلة الاقتراع عدد ٢ يناير خصصت الجريدة صفحة للحديث عن "**المرأة بين التمكين والتهميش، ووضع المرأة في البرلمان وقوائم الأحزاب**"، وهي المرة الوحيدة التي تناولت فيها الصحيفة وضع المرأة في هذا الصدد، بينما اقتصرت صفحات المرأة أثناء مراحل الاقتراع على شرح وضع المرأة بالنسبة للتيارات الإسلامية وفتواها بشأن وضعها كناخبة أو مرشحة.

بشكل عام تعتبر الأهرام الأكثر اهتمامًا بأخبار المجلس الأعلى للقوات المسلحة المتعلقة بالعملية الانتخابية، وأثناء المرحلة الأولى من الاقتراع جاءت عناوين الصفحة الأولى للأهرام بعد اليوم الأول من الاقتراع (نجاح كامل لخطة التأمين، اختفاء البلطجية، المشير يتفقد اللجان، طائرات عسكرية لنقل القضاة) وجاءت معظم الصور في صفحات التغطية لقوات الجيش وتعليقات الصور (الشعب والجيش والشرطة معًا من أجل مصر، الانتخابات تؤكد أن الشعب والجيش إيد واحدة) أما شعار ملف الانتخابات فكان عبارة عن طابور للمصريين يتقدمه عسكري يمد يده ليفسح لهم الطريق وعلى يده الممدودة كتبت الجريدة اسم الملف "العبور إلى الديمقراطية". وقد غيرت الأهرام هذه الصورة في المرحلة الثانية والثالثة من الاقتراع.

في مرحلة فتح باب الترشيح، بدت الأهرام متجاهلة تمامًا الحديث عن الداخلية، إذ لم يتم ذكرها إلا في إطار الإشارة إلى التنسيق بين الجيش والداخلية لحماية الانتخابات. وأثناء مرحلة الدعاية اكتفت الأهرام بإبراز مواقف الحكومة ووجهة نظرها في خطوات التأمين وتيسير العملية الانتخابية في نطاق محدود جدًا.

ثانيًا - تقييم الأداء الإعلامي لصحيفة الجمهورية:

صحيفة الجمهورية أكثر الصحف القومية اهتمامًا بالعملية الانتخابية، ولكنها الأقل اهتمامًا بعمليات التثقيف والتوعية الانتخابية بين الصحف القومية والخاصة، حيث حصل الناخبين على ٢٣٧٥٣ سم^{٢} (١٥%) من إجمالي التغطية التي خصصتها الجمهورية للانتخابات.

صنعت مرحلة الاقتراع تغييرًا جوهريًا على نتائج صحيفة الجمهورية، فعلي مدار فترتي الترشيح والدعاية تنازع حزب الوفد وحزب الحرية والعدالة على المركز الأول في التغطية الانتخابية للجمهورية، ولكن حسمت مرحلة الاقتراع الأمر لصالح حزب الحرية والعدالة وأطاحت بحزب الوفد إلى المرتبة الثالثة بفارق ضخم جدًا عن حزب الحرية والعدالة الذي حاز على المساحة المباشرة الأكبر في صحيفة الجمهورية (١٨%).

جاء حزب النور في المركز الثاني، بإجمالي مساحة ١٢٩١١ سم^{٢}، ١٦% منها مساحة مباشرة، بينما جاءت أحزاب المصريين الأحرار، المصري الديمقراطي والتجمع في مراتب متأخرة في الجمهورية.

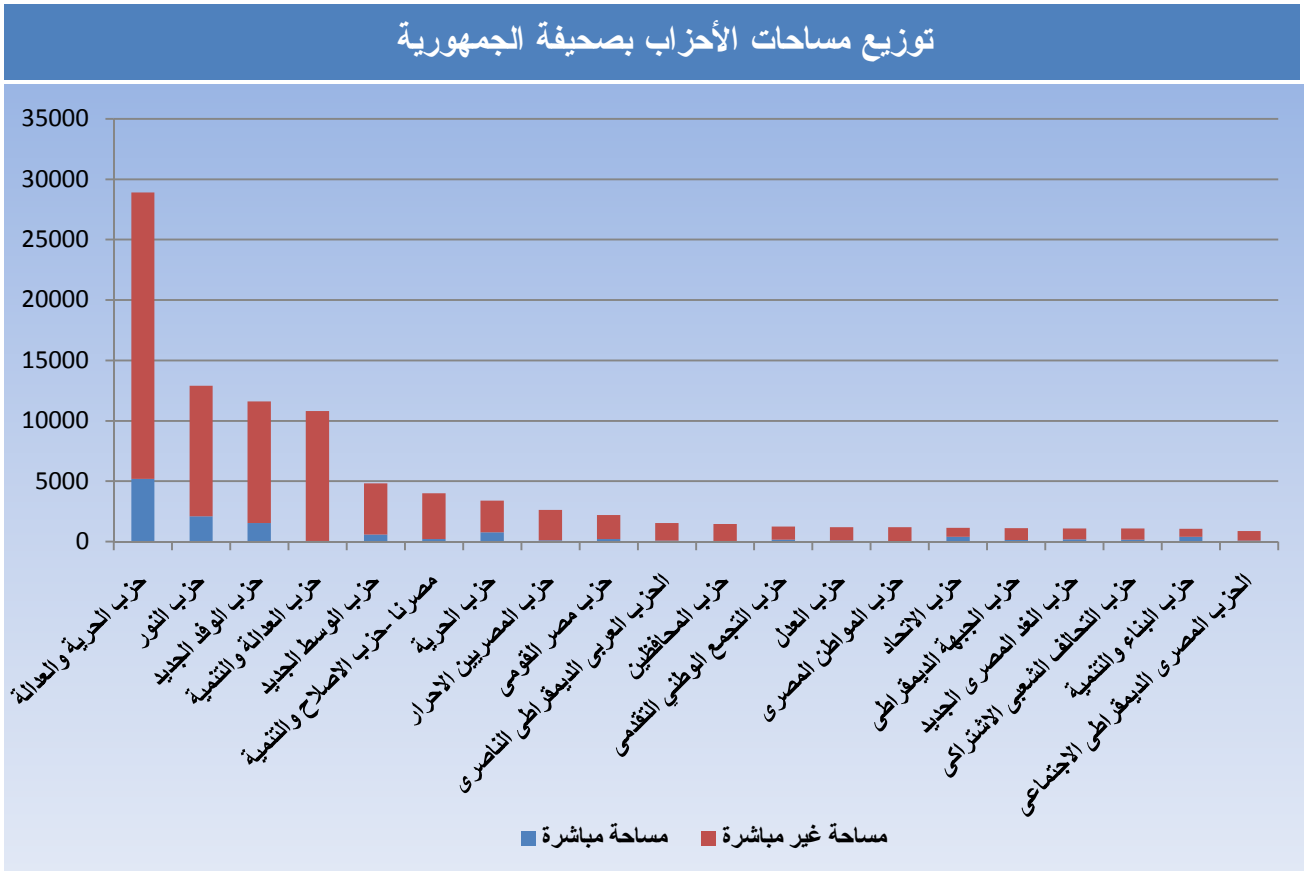

احتل حزب النور اهتمام خاص في صحيفة الجمهورية، فرغم حصول حزب الحرية والعدالة على المساحة الأكبر من التغطية، إلا أن التيار السلفي حظي بمساحات مباشرة كبيرة في الجريدة، كما استخدمت الجريدة العوامل الإخراجية لإبراز أخباره، لا بغرض الدعاية وإنما بهدف التركيز على آرائه والأمور الخلافية داخله، وبينه وبين الإخوان تحديدًا، فقد جاء ترتيب اهتمام صحيفة الجمهورية بالتيارات الإسلامية من الناحية الكيفية على النحو التالي: حزب النور ثم البناء والتنمية ويأتي حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين في المرتبة الثالثة.

غالبًا ما أطلقت الجريدة لفظة حزب الجماعة الإسلامية على حزب البناء والتنمية، وحزب السلفيين على حزب النور، وحزب الإخوان على الحرية والعدالة. ورغم أن الجريدة بدت تهتم بعرض مختلف وجهات النظر ولكن جاء ذلك على طريقة نشر التصريح ودحضه في المكان والعدد نفسه، ففي عدد ٤–١١ نقلت الجمهورية إنكار السلفيين لتغطية التماثيل لأنهم مؤمنون بتعدد الآراء، و في نفس العدد تحقيق بعنوان "**مدعوا السلفية لا يؤمنون بتعدد الآراء و من يخالفهم فهو مشرك وكافر**"، وكانت الجريدة غالبًا ما تهاجم حزب الأصالة السلفي بشكل متعمد.

صحيفة الجمهورية استخدمت أكثر من فن صحفي للهجوم على الإخوان كما أنها ارتكبت العديد من الانحرافات المهنية للتأكيد على هذا الطابع الهجومي مثل استخدام العناوين الإيحائية مثل "**الإخوان استعانوا بخطة عز للإطاحة بالفلول**" ١-١١، وتصريح البلتاجي في ٣٠-١٠ "لن نتنازل عن ثلث البرلمان" والذي وضع في الصفحة الأولى باللون الأحمر، وفي عدد ٨-١١ اتهمتهم الصحيفة في متن الخبر أنهم يتحالفون مع الفلول في الصعيد سرًا، ولم يذكر الخبر أي وقائع لهذا التحالف ولا مصدر للخبر، وفي خبر أخر في ١٢-١١ ركزت الصحيفة علي استغلالهم لمجمعات بيع اللحوم في دعايتهم الانتخابية دون تدليل، كذلك تحرص الجريدة على الزج بالجماعة في معظم أخبارها والخلط المتعمد بينها و بين حزبها.

على مستوى التحالفات، تقدمت الكتلة المصرية على كلاً من تحالف الثورة مستمرة والتحالف الديمقراطي بمعدل ملحوظ، فقد نجحت فترة الاقتراع في رفع معدل التغطية للكتلة بعدما كانت تتراجع في مرحلتي الدعاية والترشيح لصالح التحالف الديمقراطي. إلا أن هذه التغطية كلها غير مباشرة، إذ لم يحدث تمثيل مباشر لممثلي الكتلة على صفحات الجريدة إلا في ٢% فقط من المساحة. هذا وتعد الجمهورية أكثر الصحف القومية اهتمامًا بتحالف الثورة مستمرة سواء على مستوي إجمالي المساحة أو المساحة المباشرة. بينما جاء التحالف الإسلامي في مؤخرة اهتمامات الصحيفة.

"مساحة التحالفات في صحيفة الجمهورية"

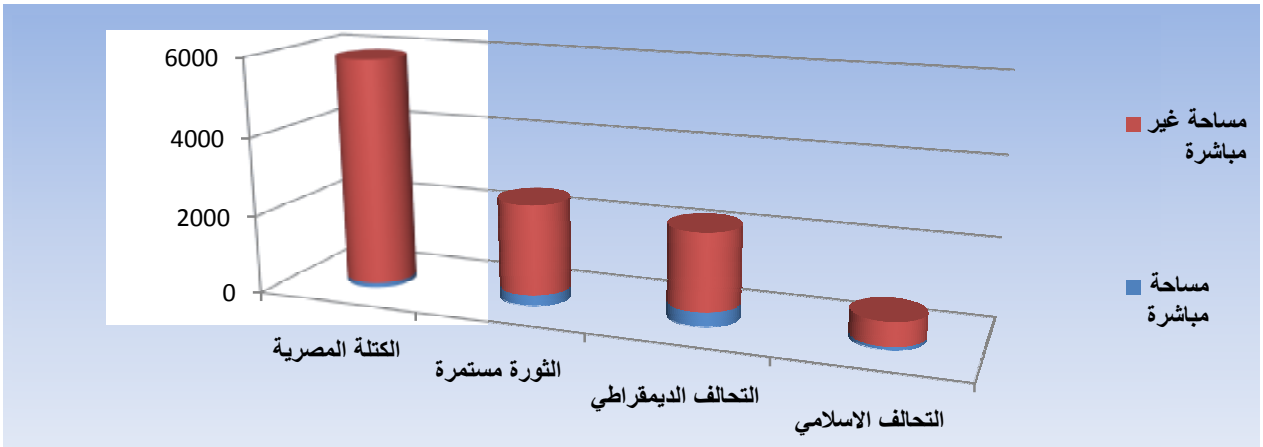

تركز الجمهورية في تغطيتها للعملية الانتخابية على قيادات الأحزاب أو الأحزاب "ككيانات" بنسبة ٧٠% من تغطيتها ولا تعطى الاهتمام نفسه للمرشحين سواء حزبيين أو مستقلين (٢٠%، ١٠% للمستقلين).

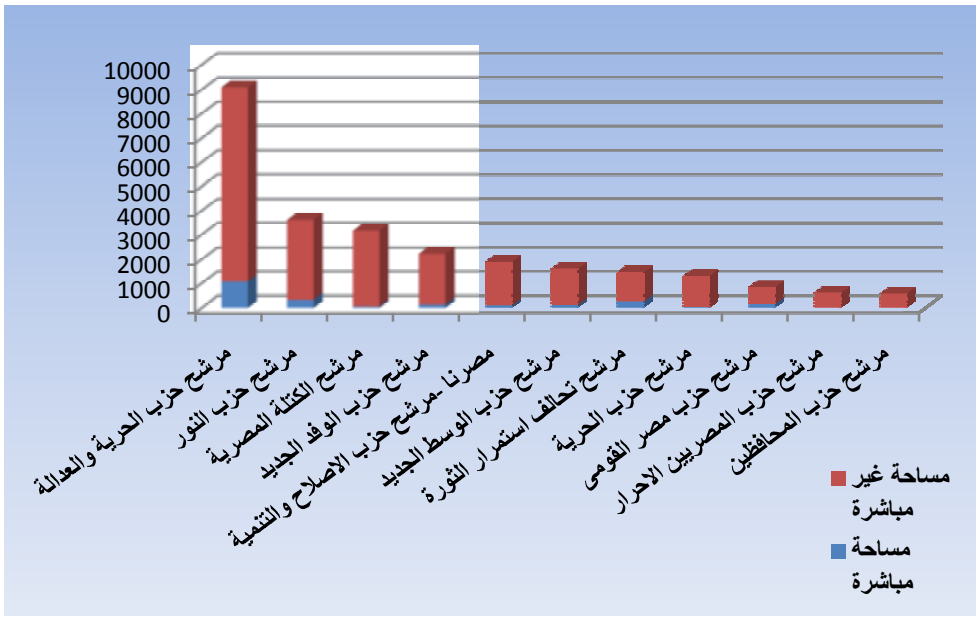

علي مستوى مرشحي الأحزاب تصدر مرشحي الحرية والعدالة القائمة بالجمهورية، يليهم مرشحي حزب النور في المرتبة الثانية بفارق بعيد، يليهم مرشحي الكتلة.

ورغم حصول مرشحي الكتلة على مساحة متميزة في الجمهورية، إلا أن ٢% فقط من إجمالي هذه المساحة (مباشرة) بما يعكس ضعف تمثيل هؤلاء المرشحين وأخبارهم في التغطية، والاكتفاء بالإشارة غير المباشرة لهم.

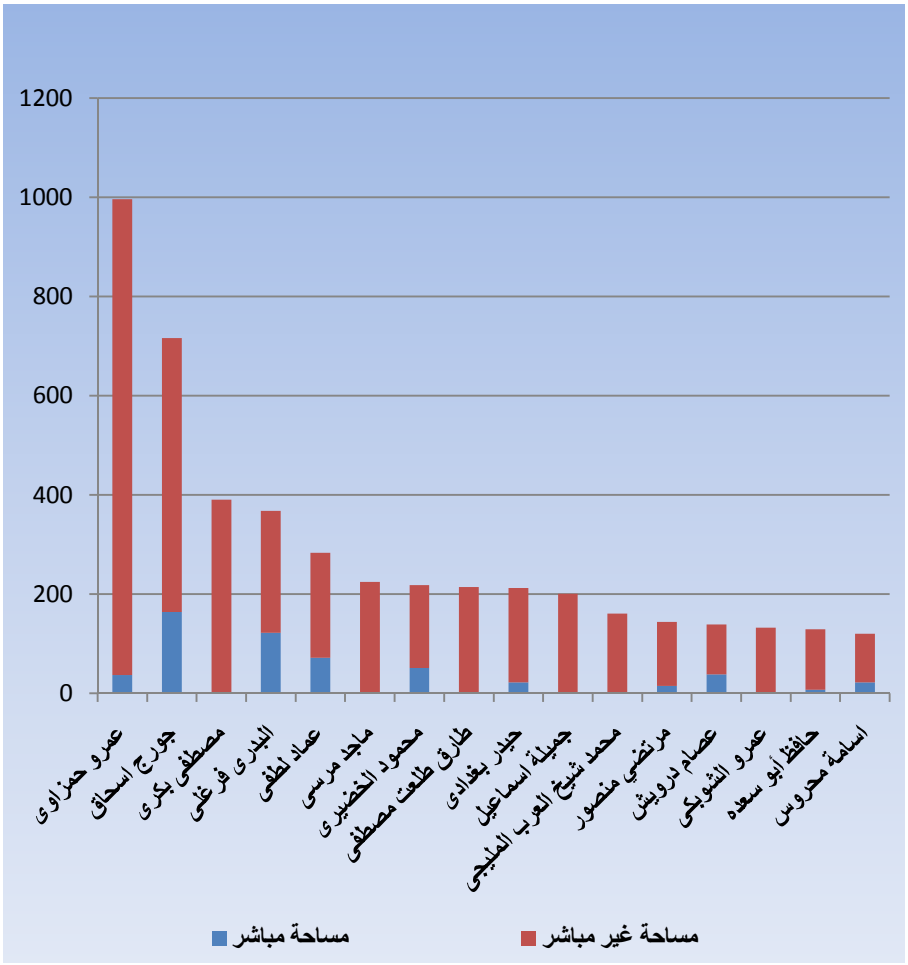

حصل المستقلين في الجمهورية على أعلى نسبة تمثيل مباشر (٢٢%) بين الصحف القومية. وقد استمر عمرو حمزاوي وجورج إسحاق في تصدرهما لقائمة المستقلين على مدار مراحل الانتخابات الثلاثة، وانضم إليهما في مرحلة الاقتراع البدري فرغلى ومصطفى بكرى بفارق بسيط، بينما تراجعت جميلة إسماعيل ومرتضى منصور وعمرو الشوبكي وحافظ أبو سعده إلى مراتب متأخرة.

احتل المرشحين المنتمين للوطني المنحل ٨٨٨,٥٠ سم^{٢} من مساحة الجمهورية بنسبة ٠,٥%. ويُلاحظ أن الجريدة اتخذت السلبية منحي لها في تناولها لأخبارهم حيث هاجمت الجريدة "الفلول" عبر كل وسائلها من مقالات، أو أخبار، أو كاريكاتير كما اهتمت بذكر الأحزاب التي انضموا لها، والدوائر التي قاموا بالترشح فيها، كما أوردت الجريدة قائمة بأسماء الفلول المرشحين في بعض المحافظات. واتهمت الجريدة الفلول بأن الرشوة هي وسيلتهم الوحيدة لكسب الناخبين وقالت عن أحدهم أنه **يقوم برشوة الناخبين بالمخدرات والمال والسلاح** (٣١ أكتوبر). كما وصفت الجريدة "الفلول" بأسوأ التوصيفات وألصقت بهم الكثير من التهم مثل: سبب انهيار الأحزاب (١٨ أكتوبر)، القتلة (٢١ أكتوبر).

خصصت صحيفة الجمهورية للمرأة(٥%) من إجمالي مساحة التغطية، (٣١% منها مساحة مباشرة). ويحسب لجريدة الجمهورية إيجابيتها في تقديمها للمرأة حيث شددت في أكثر من موضع علي وجوب تشجيع المرأة لخوض الانتخابات المقبلة، وتقديم معلومات عن المرشحات من كافة المحافظات.

خلال مرحلة الترشيح لم تقم الجمهورية بالإشارة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أكثر من مرة أو مرتين في نطاق خبري تقليدي، وقد ازدادت المساحة المخصصة للمجلس تدريجيًا على مدار مراحل الانتخابات، ومن الملاحظ أن الجريدة تلجأ للصورة أكثر من الخبر في اهتمامها بالمجلس العسكري، وإن كانت تلك الصورة ليست الأنسب للخبر، وهو ما برز في المرحلة الأولى من الاقتراع عدد ٢٩ نوفمبر.

الجمهورية المدافع الأبرز عن الحكومة، وهو اتجاه تأكد تدريجيًا علي مدار مراحل الانتخابات الثلاثة، سواء من خلال المؤشرات الكمية (أكبر مساحة للحكومة) أو الكيفية، حيث تنطوي الجريدة يوميًا على استعراض لانجازات رجال الحكومة والدفاع عن مواقفهم، الأمر الذي تبلور في ملف حصاد السنة في عدد ١ يناير ٢٠١٢، وفي عدد ٢٨ نوفمبر صفحة كاملة لدعم حكومة الجنزوري. كما تعد صحيفة الجمهورية الأكثر اهتمامًا بشئون المحافظات واستعدادات المحافظين لإجراءات العملية الانتخابية وقراراتهم بشان إعداد المقار الانتخابية ومحاصرة البلطجية.

كانت جريدة الجمهورية أكثر الصحف القومية خرقًا للصمت الانتخابي، فهي الجريدة الوحيدة التي نشرت إعلان (لحزب الحرية) على مدار يومي الصمت الانتخابي، كما نشرت إعلاناً في شكل خبر للمرشح (ياسر الجندي - مرشح حزب الحرية) في عدد ٢ يناير دون إشارة لكونه إعلان مدفوع الأجر.

ثالثًا - تقييم الأداء الإعلامي لصحيفة روزاليوسف:

صحيفة روزاليوسف هي أقل الصحف القومية اهتمامًا بالعملية الانتخابية، حيث اقتصر إجمالي المساحة التي خصصتها للعملية الانتخابية على مدار ٣ أشهر ٧٧٥٦٦,٨٩ سم٢. ولكنها من أكثر الصحف القومية اهتمامًا بالناخبين والتثقيف والتوعية (١٧%)، وقد انفردت روزاليوسف بنشر تحقيق عن الأحزاب ورموزها تحسبًا للخلط، بالإضافة لبعض الفنون الأخرى.

جاء حزب الحرية و العدالة على رأس قائمة روزاليوسف بفارق يتجاوز ٨٠٠٠ سم٢ عن باقي الأحزاب، وقد حصل الحزب علي تمثيل مباشر في الجريدة (١٨%) من إجمالي المساحة الخاصة به. جاء حزب النور على في المرتبة الثانية وهي المرتبة التي حافظ عليها طيلة مراحل الانتخابات، كما حصل الحزب على ٣٠% مساحة مباشرة وهي أعلى نسبة مساحة مباشرة حصل عليها الحزب في الصحف القومية. وجاء في المرتبة الثالثة حزب الوفد يليه حزب المصرين الأحرار.

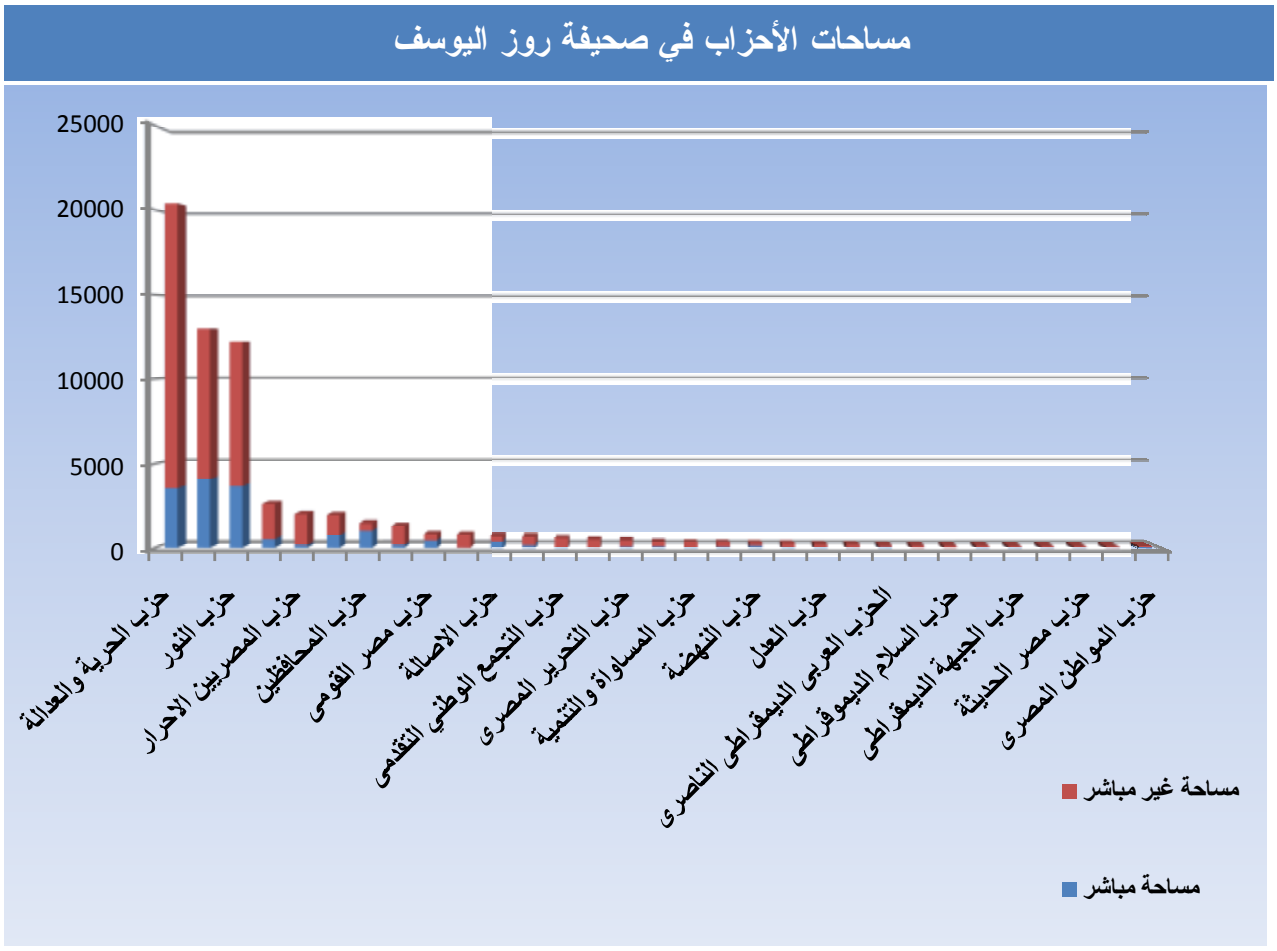

المساحة المخصصة للتيارات الإسلامية في روزاليوسف لا تعبر عن دعم الجريدة لهذه التيارات، وإنما يمكن قراءة هذه المساحة من خلال التحليل الكيفي على النحو التالي:

- جريدة روزاليوسف اهتمت بإبراز صورة مرعبة للإسلاميين، وأنهم خطر يمكن أن يلحق بمصر وشعبها، كما رصدت الجريدة سلبيات الجماعات الإسلامية، وتناحر التيارات الإسلامية فيما بينها للحصول على أعلى الأصوات، من خلال فتاواهم، كما تهكمت في مواضع كثيرة على مرشحين ومرشحات الجماعات الإسلامية والسلفيين، مثل تهكمها على مرشح انسحب لأنه أقام صلاة استخارة، وفتواهم بعدم التصويت لغير المسلم ولمن لا يرتاد المساجد. وتمثلت هذه الانتقادات في كافة أشكال الكتابة الصحفية وكان أكثرها الكاريكاتير، والمقال. هذا بالإضافة إلى ما تنتجه من موضوعات وتحقيقات من شأنها الهجوم على الجماعات الإسلامية غير مرتبطة بواقعة أو خبر معين، فقد تناولت الصحيفة تاريخ الجماعة التي وصفته بالأسود من تخطيطات واغتيالات، وأعدت تحقيق حول "**هل يسمح الإسلاميون بالديمقراطية إذا وصلوا للحكم؟**"

- أولت جريدة روزاليوسف اهتمام واضح "بالدعاية" الخاصة بالتيارات الإسلامية دون غيرها من التيارات السياسية، فأبرزت تصريح أحد مرشحي الحرية والعدالة "بأنهم سيغرقون الشعب لحمة"، ومن ناحية أخرى أبرزت الصحيفة تصريحات قيادات الإخوان حيث قال أحدهم أن"اللحمة" يمكن توزيعها خارج المساجد وليس داخلها، وان كل الانتقادات التي توجه للجماعة ما هي إلا لأن الليبراليين مرعوبين من النتيجة، وفضح قلة مؤيديهم وتراجع شعبيتهم"، ومن ناحية أخرى أبرزت الصحيفة قيام تحالف الثورة مستمرة برفع دعوى على الجماعة لأنها تجاوزت سقف الدعاية، واستغلالهم الصلوات في الدعاية.

- لروزاليوسف موقف شديد السلبية من السلفيين، فقد أفردت صفحات للهجوم عليها (٥ صفحات في عدد ١٢-١١) ووصفت التيارات السلفية بالهاربة من الخانكة(٥-١١)، ووصفت محمد حسان "بالمتحدث الرسمي باسم العسكري" وربطت بين السلفيين والبلطجية (٢٦-١١) هذا بالإضافة على عمل الجريدة لملف (٨ صفحات في عدد ٥-١١) للهجوم على صلاح أبو إسماعيل.

- خرجت الدعاية السلبية من صفحة الانتخابات، ففي صفحة الفن "المسرحيون المستقلون يحذرون التيار الديني من فرض أي قيود"، وحوار مع الرقيب على المصنفات الفنية "سيد خطاب: لن يكون هناك رقيب بدقن". كذلك في عدد ١ يناير جاءت عناوين صفحة الفن (المشاهير يتحدون السلفيين بعد فوزهم بالأغلبية)، (الفن أقوى من الأحزاب الدينية) وهى تحقيقات من شأنها استطلاع مخاوف الإعلاميين - خصوصًا الفنانات- على الفن بعد صعود التيارات الإسلامية وإبراز تصريحاتهم المضادة للتيار

الإسلامي، مع تدعيم ذلك ببعض العوامل الإخراجية مثل نشر صور للفنانات بمساحات ضخمة لا تتناسب مع حجم حديثهن في التحقيق.

- مع بداية المرحلة الثانية من الاقتراع كتبت روزاليوسف عدد ١٣ ديسمبر (مع بدء المرحلة الثانية السلفي عمر القرشي: فصل الدين عن الدولة كفر والإعلام المصري كلب مسعور)، (حازم شومان: إنهاء فتنة النساء ويقعدوا في البيت).

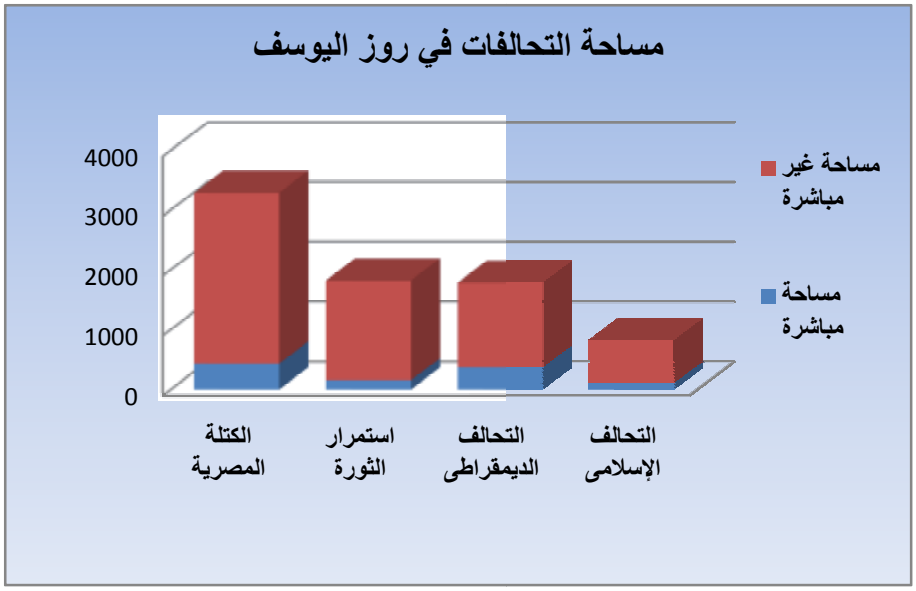

على مستوى التحالفات خلال مرحلة الاقتراع، نجح تحالف الكتلة المصرية في إقصاء التحالف الديمقراطي عن المراتب الأولى التي احتلها في روزاليوسف في فترتي الترشيح والدعاية، إلا أن هذه المساحة لا تعبر عن اهتمام حقيقي بالكتلة.

فقد اهتمت روزاليوسف بتبكيت الليبراليين علي نتائج المرحلة الأولي من الاقتراع، وأفسحت صفحاتها لتعليقاتهم على صعود الإسلاميين، فافتتحت خبر حول السلفيين -عدد ١٣ ديسمبر- بجملة *"بعد النتائج المهينة التي حققها الليبراليين في المرحلة الأولى...الخ"* وفي صفحة ٤ من العدد نفسه، مانشيت *"الإسلاميون يتصدرون والليبراليون يغرقون في الخلافات". لذا فمن الطبيعي أن تكون نسبة المساحة المباشرة التي حصل عليها الليبراليين ١٣ % فقط*، ليس لشرح برامجهم الانتخابية وإنما للتعليق على التيارات الإسلامية ومواقفها وتصريحاتها.

جاء تحالف استمرار الثورة في المركز الثاني ثم التحالف الديمقراطي بفارق بسيط (٣٥ سم)، بينما احتل التحالف الإسلامي المركز الرابع بإجمالي مساحة "٨٢٢ سم٢"، وهي المساحة الأكبر التي حصل عليها التحالف الإسلامي في صحيفة قومية.

المساحة المخصصة للمرشحين الحزبيين في روزاليوسف محدودة جدًا لا تتعدي ٧,٥ % من إجمالي تغطية الجريدة للعملية الانتخابية. وقد تصدر مرشحي حزب الحرية والعدالة ومرشحي حزب النور

الصدارة بين مرشحي الأحزاب في روزاليوسف يليهم مرشحي الوفد وحزب المساواة والتنمية، بينما تراجع بشكل ملحوظ مرشحي حزب المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي، وهو ما يمكن استعراضه في الرسم التالي:

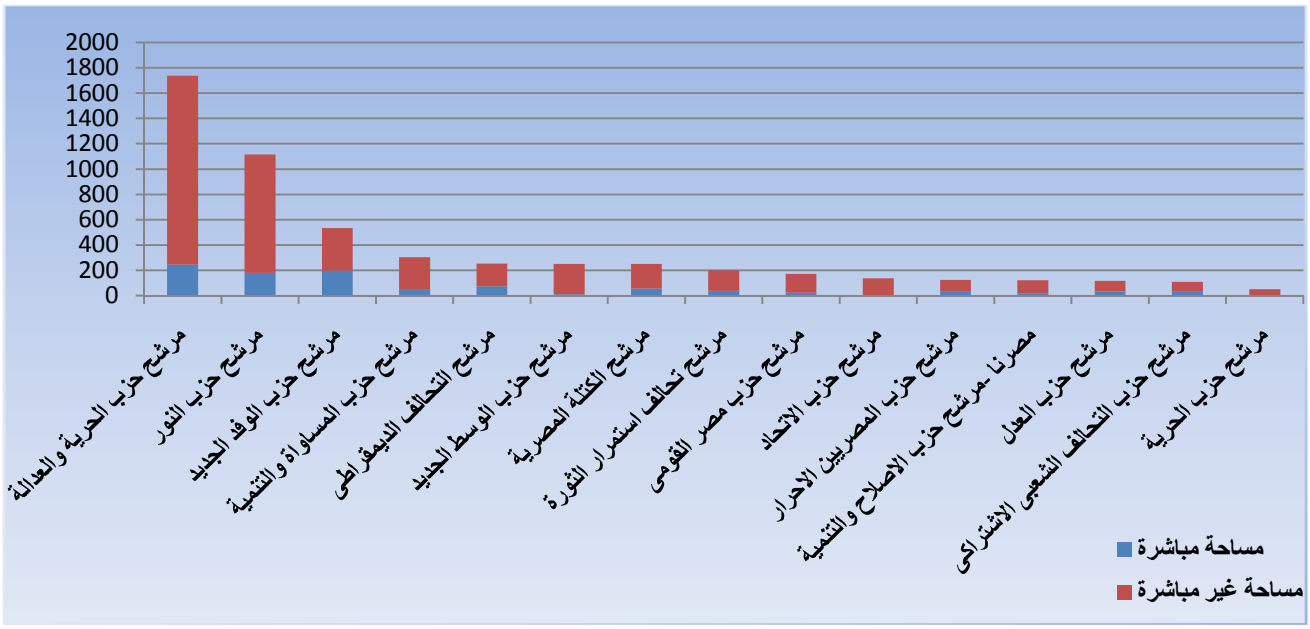

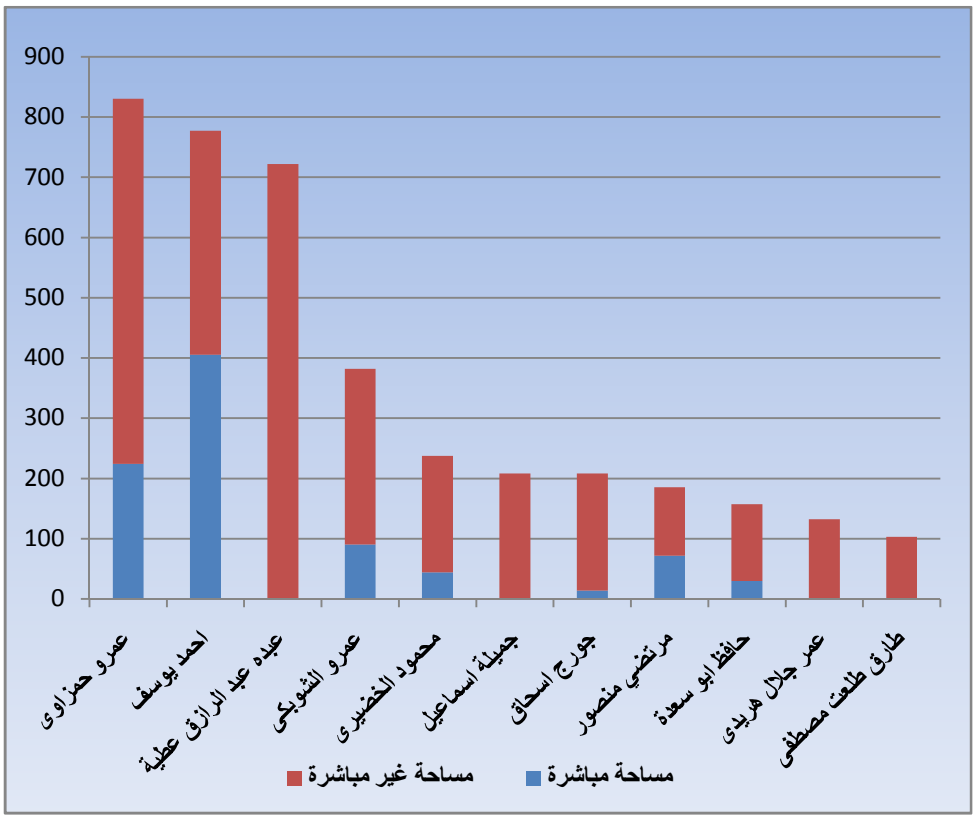

روزاليوسف أقل الصحف القومية والخاصة اهتمامًا بالمستقلين. وقد تصدر عمرو حمزاوي قائمة مستقلين روزاليوسف، بينما تراجع عمرو الشوبكي إلى مرتبة متأخرة، وتساوت المساحة المخصصة لكل من جميلة إسماعيل وجورج إسحاق.

حظي المرشحون المنتمون للحزب الوطني المنحل بجانب من تغطية روزاليوسف، ورغم أنه من الناحية الكمية لم تكن المساحة المخصصة لهم ضخمة (٤٧١ سم٢) إلا أن هذه المساحة تضمنت نعتهم بأسوأ التوصيفات وإلصاق التهم بهم مثل "إشعال الحرائق في البلاد" (روزاليوسف ١٨ أكتوبر) وفي أحداث التحرير قالت الجريدة "**الفلول بقايا النظام السابق تلعب بأدوات خطيرة لتأجيج إشعال الصراع بين كل الطوائف**"، كما وصفتهم في موضوعات أخري بأنهم (بقايا ذيول العناصر المخربة).

كذلك تتبعت روزاليوسف أخبار حملات الكشف عن الفلول باهتمام، ونشرت خبرًا بعنوان "الفلول المبشرين بمقاعد الأغلبية بأسمائهم وصورهم"، واستخدمت فن الكاريكاتير للاستهزاء بهم، فنشرت كاريكاتير عبارة عن "كلب مكتوب عليه أحزاب الفلول يلتهم لحمة مكتوب عليها الانتخابات"، وأخر **لشخص يفتح زر قميصه ويظهر دولار** والتعليق انه مصدر قوة الفلول.

جريدة روزاليوسف هي الأكثر اهتمامًا بدور المرأة في العملية الانتخابية بنسبة ٧% من تغطيتها للعملية الانتخابية، كما أنها أكثر الصحف الحكومية التي خصصت مساحات مباشرة بنسبة ٣٨%. إلا أن جزء كبير من تغطيتها للمرأة مرتبط بهجومها على التيارات الإسلامية، فقد استخدمت روزاليوسف تصريحات السلفيين حول المرأة كمدخل للهجوم عليهم من خلال مقالات تنتقد صورة المرأة في هذه التيارات منها - علي سبيل المثال - مقال بعنوان "**المرأة تحت حذاء المتطرفين**".

روزاليوسف هي الأكثر سماحًا بنقد الحكومة سواء من خلال حوارات لمصادرها أو مقالات لكتابها، وهي الأكثر اهتمامًا بتصريحات الوزراء وأخبار مجلس الوزراء. كما أنها الأكثر سماحًا بنقد الداخلية حيث حملت رسالة تشكيك دائمة في قدرة العسكري والشرطة على تأمين العملية، وتصاعدت وتيرة هجوم الصحيفة على الداخلية بعد أحداث التحرير.

كما انفردت الجريدة خلال المرحلة الأولى من الاقتراع بحوار على صفحة كاملة مع اللواء رفعت قمصان للحديث عن خطة الداخلية في تأمين الانتخابات.

برزت شريحة جديدة في التغطية الانتخابية لروزاليوسف هم رجال الدين، الذين استخدمتهم الصحيفة في الدعاية السلبية ضد التيارات الإسلامية، سواء بالعرض والإبراز أو بالتهكم، فصحيفة روزاليوسف أبرزت فتوى الحويني ضد علي جمعة، وتحريم المرأة المشاركة في الانتخابات، أو في الحياة عمومًا، وذكرت أيضا فتوى الشيخ عمر سطوحي الخاصة بزواج الفلول، ونشرت أيضًا مقالاً يسخر من فتوى أحد الشيوخ "محمود عامر" والتي تنص على "تحريم التصويت للمرشح الذي لا يصلي أو القبطي أو العلماني والليبرالي" كما نقلت فتوى للطيب والقرضاوي بأن التصويت في الانتخابات فريضة شرعية. كما نقلت عن

جريدة وول ستريت أن الصوفيين يمتلكون ١٥ مليون صوت، واتبعته في العدد التالي بخبر عن "نية الصوفيين حشد الأصوات التي تنادي بالدولة المدنية".

وبشكل عام **تُعد صحيفة روزاليوسف الأكثر تركيزًا على البُعد الطائفي في العملية الانتخابية** ولكن في إطار تركيزها الواضح على التيارات الإسلامية، فدائمًا ما كانت تستعرض أبرز مواقف هذه التيارات من الأقباط. فنشرت الجريدة قولاً للمفتي "أنه من الجائز التصويت لقبطي"، كما نشرت في ثنايا حوار مع أمير جماعة الجهاد أنه "ليس لديه أية مشاكل مع الأقباط ولا قانون دور العبادة"، ومن الجانب القبطي قامت الجريدة بنشر خبر عن البابا يحمل نصيحة للمصريين والأقباط بصفة خاصة "ألا يهدروا أصواتهم، وان ينتخب الأقباط المسلم الذي يحبهم ويدافع عنهم". وفي الأربعاء ١٤ ديسمبر أعدت ملف شديد الطائفية **بعنوان "المسيحيين ضد الإسلاميين"، "الجزية كلام فارغ، والمسيحيون: للصبر حدود"**.

تقييم الأداء الإعلامي للصحف الخاصة

على عكس الصحف القومية، تختلف الصحف الخاصة في تقييماتها ونتائجها، إذ من الصعب تحديد ملامح موحدة للأداء الإعلامي الخاص، الأمر الذي يرجع إلى تعدد مصادر التمويل، واختلاف السياسات التحريرية، واختلاف أهداف التغطية. لذا سوف نستعرض جوانب التشابه والاتفاق بين الصحف الخاصة، ونترك تفصيلات كل صحيفة في الجزء الخاص بها.

من الناحية الكمية، الصحف الخاصة أكثر اهتمامًا بالعملية الانتخابية من الصحف القومية، وتعتبر صحيفة المصري اليوم هي أكثر الصحف ليس فقط اهتمامًا بالعملية الانتخابية، وإنما اهتمامًا بكافة الفواعل الرئيسية في تلك العملية، سواء أحزاب، مرشحين، مستقلين، ناخبين،...الخ. بينما تأتي صحيفة الشروق في ذيل القائمة من حيث اهتمامها بالعملية الانتخابية وفاعليها الرئيسيين.

متوسط المساحة التي خصصتها الصحف الخاصة للناخبين ومواد التوعية والتثقيف حوالي ١٣% من مساحتها، وتعد صحيفة الشروق الأكثر اهتمامًا بالناخبين حيث خصصت لهم ١٥% من مساحة تغطيتها للانتخابات بينما أقل الصحف الخاصة اهتمامًا بهم هي المصري اليوم (١١%).

الصحيفة	إجمالي المساحة المخصصة للانتخابات	المساحة المخصصة للناخبين	نسبة الناخبين للمساحة الإجمالية
المصري اليوم	٢١٢٢٥٨,٢٤ سم^{٢}	٢٢٨٨٦,٩٠ سم^{٢}	%١١
التحرير	١٥٤٩٦١,٢٤ سم^{٢}	٢٠١٩٣,١٥ سم^{٢}	%١٣
الشروق	١٢٠٤٦٧,٠٥ سم^{٢}	١٧٨٤٥,٠٠ سم^{٢}	%١٥

ومثل الصحف القومية، تهتم الصحف الخاصة اليومية بالأحزاب ككيانات وأعضائها وممثليها من غير المرشحين، أكثر من اهتمامها بأخبار المرشحين سواء حزبيين أو مستقلين، ولكنها الأكثر اهتمامًا بإعطاء (مساحات مباشرة) للمرشحين والأحزاب وإجراء الحوارات معهم، (٢١% متوسط المساحة المباشرة في الصحف الخاصة).

وبشكل عام يمكن تقييم الأداء العام للصحف الخاصة اليومية علي النحو التالي:

- تعد صحيفة الشروق أكثر الصحف الخاصة اهتمامًا بالمساحات المباشرة (٢٣% من تغطيتها مباشرة)، فهي الأكثر حرصًا علي تمثيل المصادر في الخبر، وتجنب إسناد أخبار لهم دون أن تقتطع جمل مباشرة من حواراتهم، كما أنها الأكثر حرصًا علي تجنب الحديث "غير المباشر" في غير توافر حق الرد أو التعقيب، رغم أنها أقل الصحف الخاصة من حيث إجمالي المساحة التي خصصتها للعملية الانتخابية.
- **احتل حزب الحرية والعدالة المساحة الكبرى بين الأحزاب في تغطية كل الصحف الخاصة للعملية الانتخابية**، كما حظي على أعلى نسب من التمثيل المباشر في الصحف الخاصة، حيث اهتمت الصحف بتمثيل مرشحيه وأعضاءه علي صفحاتها أكثر من الحديث "غير المباشر" عنه.
- احتل حزب النور المركز الثاني بين الأحزاب في الصحف الخاصة، وكانت صحيفة الشروق أقل الصحف الخاصة اهتمامًا به، بينما حظي الحزب علي أكبر مساحة كلية (٢٣٥٩٩ سم^{٢}) ومساحة مباشرة (٢٨%) في صحيفة المصري اليوم.
- جاء حزب الوفد في المرتبة الثالثة في كل الصحف الخاصة، وقد كانت صحيفة التحرير أقل الصحف الخاصة من حيث المساحة التي خصصتها للوفد بينما حصل على المساحة الأكبر في المصري اليوم.

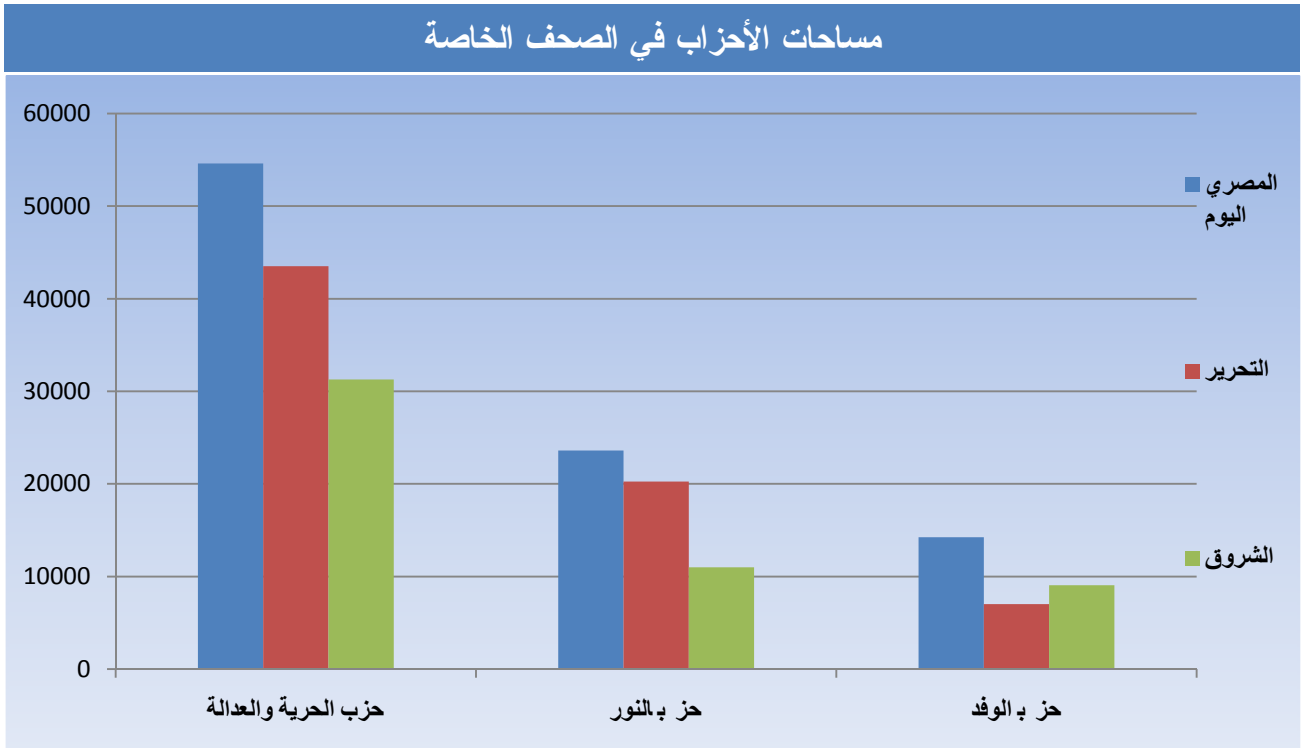

- تصطبغ المعالجة الصحفية الخاصة للتيارات الإسلامية دائمًا بالصبغة السلبية والهجومية التي لا تأتي علي لسان محرر الجريدة وإنما علي ألسنة مصادرها، فقد تعمدت الصحف الخاصة أن يأتي الهجوم علي التيارات الإسلامية من داخل هذه التيارات، كأن تبرز هجوما إخوانيًا علي السلفيين والعكس. كما تتعمد الصحف الخاصة الربط بين حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين، إذ تنعت الحزب غالبًا "بحزب الجماعة" وتكتفي بالإشارة إلي مرشحيه بكلمة "مرشح الجماعة" وليس"مرشح الحزب".

هذا ويعد الإخوان هم الفاعل الأبرز في الصحف الخاصة في تغطيتها للعملية الانتخابية، إذ لا تكتفي الصحف بوجود خبر يومي عن الجماعة بل تفرد للجماعة صفحات كاملة من صفحات البرلمان (متوسط ٥ أخبار يوميًا في كل صحيفة). كما تتعمد الصحف الخاصة اختيار العناوين الأكثر إثارة من بين تصريحات شيوخ السلفيين، والتي تعكس إصرار الصحف علي التهكم علي معتقداتهم.

- على مستوي التحالفات، احتل تحالف الكتلة المصرية موقع الصدارة في الصحف الخاصة، بينما تنازع التحالف الديمقراطي وتحالف الثورة مستمرة على المركز الثاني والثالث بفوارق بسيطة. أما التحالف الإسلامي فجاء في ذيل القائمة وكانت أكثر الصحف الخاصة اهتمامًا به صحيفة المصري اليوم، بينما الشروق أكثر الصحف الخاصة اهتمامًا بتحالف استمرار الثورة.

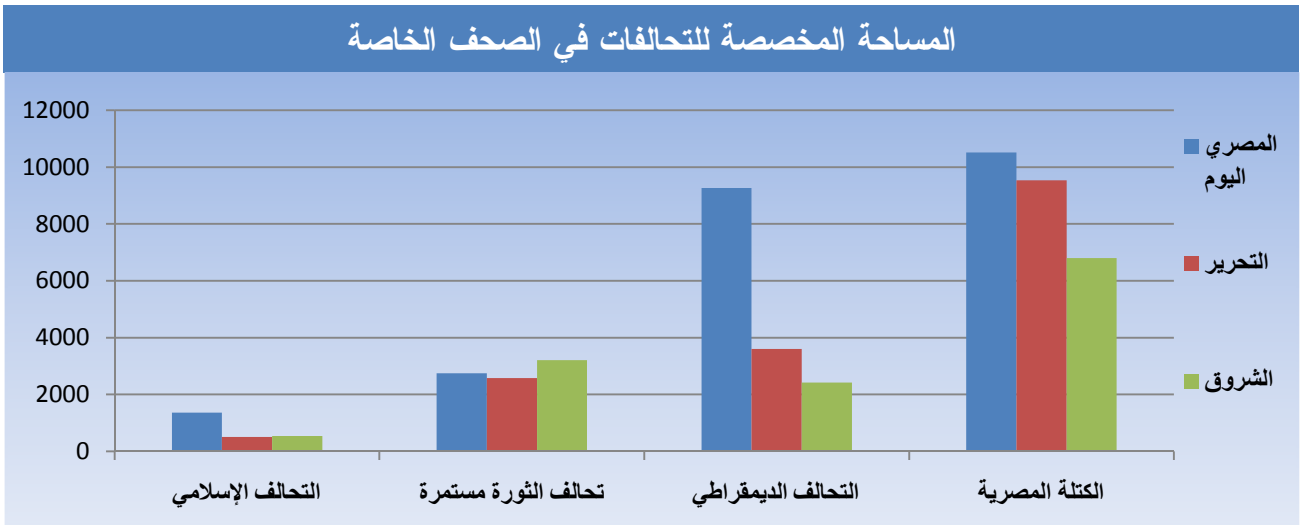

متوسط المساحة المخصصة لمرشحي الأحزاب في الصحف الخاصة (١٥%)، وقد حصد مرشحي الحرية والعدالة الجزء الأكبر من تلك المساحة، بينما تنازع مرشحي الكتلة والنور والوفد والثورة مستمرة على المراكز الثلاث التالية، الأمر الذي اختلف من جريدة لأخرى.

أما المساحة التي خصصتها الصحف الخاصة للمستقلين فحوالي (١١%)، ولكن الصحف الخاصة الأكثر حرصًا على تمثيل المرشحين المستقلين المباشر علي صفحاتها (متوسط ٢٣%).

تعتبر صحيفة التحرير هي الأكثر اهتمامًا بالمرشحين المستقلين بين الصحف الخاصة (١٤%)، بينما تذيلت صحيفتي المصري اليوم والشروق الاهتمام بالمستقلين بنسبة تغطية (١٠%). وقد تنازع عمرو الشوبكي وعمرو حمزاوي على رأس قائمة المستقلين، حيث تصدر حمزاوي القوائم في الشروق، واحتلها الشوبكي في المصري اليوم والتحرير.

على مستوي المرشحين المستقلين المنتمين للوطني المنحل، كانت التحرير أكثر الصحف الخاصة اهتمامًا بهم، يليها المصري اليوم والشروق بمساحات قليلة، ولكن الصحف الخاصة جاءت على عكس الصحف القومية، حيث حظي مستقلون الوطني فيها على مساحات مباشرة، إذ قامت الصحف الخاصة باستضافتهم وإتاحة لهم المجال للحديث عن برامجهم، وكان أكثرها في هذا الصدد صحيفة المصري اليوم.

بشكل عام تبارت **الصحف الخاصة** في الكشف عن الانتماءات "**الوطنية**" للمرشحين في مختلف المحافظات، سواء المرشحين كمستقلين أو علي قوائم أحزاب وتحالفات أخري، ولم تكتف الصحف بالإشارة إلي انتماء هؤلاء المرشحين للحزب الوطني وإنما تعدت ذلك إلى توضيح مناصبهم وأدوارهم في الحزب.

متوسط المساحة التي خصصتها الصحف الخاصة للمرأة لا تتجاوز ٤,٥ %، وقد كانت صحيفة المصري اليوم والتحرير، الأكثر اهتمامًا بالمرأة، ولكن يحسب للصحف الخاصة أنها الأكثر حرصًا على تمثيل المرأة بشكل مباشر في أخبارها ولا تكتفي بالحديث عنها على لسان مصادرها ومحرريها (متوسط المساحة المباشرة ٢٧,٥%)، كما يحسب للصحف الخاصة الاهتمام بالإشارة إلى "المرشحات" في حالة وجودهن علي القوائم أو بين المتقدمين للترشيح.

الصحيفة	إجمالي مساحة التغطية الانتخابية	المساحة المخصصة للمرأة	نسبة مساحة المرأة للإجمالي
المصري اليوم	٢١٢٢٥٨,٢٤ سم^{٢}	١٠٠٢٩,٩٥ سم^{٢}	٥%
التحرير	١٥٤٦٩١,٢٤ سم^{٢}	٧٧٦٧,٤٠ سم^{٢}	٥%
الشروق	١٢٠٤٦٧,٠٥ سم^{٢}	٤٩٦٢,٧٥ سم^{٢}	٤%

تبدو **الصحف الخاصة** أكثر حيادية في تناولها لدور المجلس الأعلى للقوات المسلحة في العملية الانتخابية، إذ تكتفي بنقل الخبر سواء كان مؤيد للمجلس العسكري أو معارض له دون تدخل واضح في الصياغة. وبشكل عام تغطية **الصحف الخاصة** للمجلس العسكري خبرية إلى حد كبير فيما عدا بعض المقالات التي تشهد تنوعًا ما بين مؤيد ومعارض للمجلس العسكري. كما تحظي الداخلية بتغطية محدودة جدًا في الصحف الخاصة، كما يقتصر تناول الصحف الخاصة للحكومة بشكل عام في العملية الانتخابية علي قرارات الحكومة أو رجالها في الأخبار، وعدد من المقالات، التي في مجملها تهاجم الحكومة.

اخترقت جميع الصحف الخاصة الصمت الانتخابي بطرق متعددة وهو ما سيتم استعراضه تفصيليًا لكل صحيفة، وقد كانت صحيفة التحرير الأكثر خرقًا للصمت الانتخابي بملحق "نختار لك" الذي تصدره ليلة الاقتراع بترشيحاتها للقراء.

أولاً- تقييم الأداء الإعلامي لصحيفة المصري اليوم:

صحيفة المصري اليوم، هي أكثر الصحف اهتمامًا بالعملية الانتخابية، ليس فقط من الناحية الكمية (٢١٢٢٥٨ سم٢) ولكن من الناحية الكيفية أيضًا، فدائمًا ما كانت تتعمد الجريدة إبراز أخبار الانتخابات بكافة العوامل الإخراجية والتحريرية المتاحة، ولكنها الأقل بين الصحف الخاصة اهتمامًا بعملية التثقيف والتوعية بنسبة (١١%)، ولكن هذا لا ينفي حرصها على ابتكار فنون توعوية مختلفة، باستخدام الكاريكاتير، الرسوم التوضيحية، المقالات والأخبار، كما اهتمت الجريدة بوجود بُعد تثقيفي معلوماتي في تغطيتها يوميًا.

وفقًا للتقارير الكمية على مدار فترة الانتخابات، نجح حزب الحرية والعدالة في الاحتفاظ بموقعه متصدرًا قائمة أحزاب المصري اليوم من حيث المساحة (٥٤٦٠٩سم٢)، بينما نجح حزب النور في الدفع بحزب الوفد إلي المرتبة الثالثة، ليتبادلا المراكز في المرحلة الأخيرة من الانتخابات" الاقتراع". وبشكل عام هناك تنوع في نوعية المساحات (المباشرة وغير المباشرة) في المصري اليوم، فرغم زيادة المساحة غير المباشرة، إلا أن أغلب الأحزاب لها تمثيل (مباشر) في الجريدة.

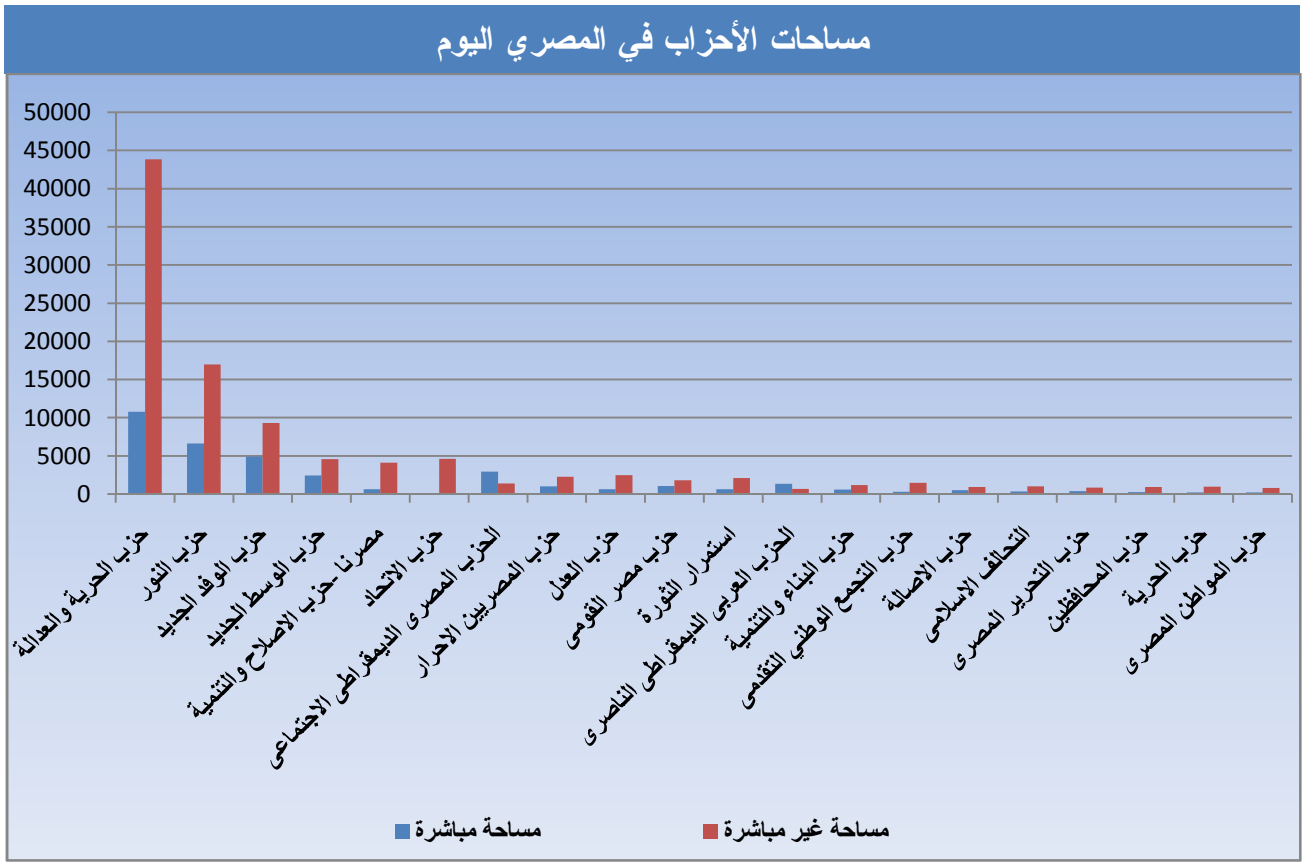

جريدة المصري اليوم أولت التيارات الإسلامية اهتمامًا واضحًا من الناحية الكمية والكيفية، ويمكن القول أن هناك ثمة تحول في اتجاه الجريدة نحو الإسلاميين بعد أحداث التحرير التي اندلعت في ١٩ نوفمبر، فقبل الأحداث ركزت الصحيفة على استعراض مواقف التيارات الإسلامية بطابع خبري، واهتمت بأخبار حزب الحرية والعدالة وإصراره على استخدام الدعاية الدينية. ولكن بعد أحداث التحرير ارتفعت حدة نبرة نقد الجريدة للتيارات الإسلامية وذلك من خلال مجموعة من الوسائل:

- نشر أخبار ومقالات تحمل معنى أن أحداث الميدان سببها السلفيين والتيارات الإسلامية لإرهاب الناس ومنعهم من النزول إلى الانتخابات، و بعد تلك الإحداث اتهمتهم الجريدة بالانتهازية لأنهم لم يتوقفوا عن الدعاية، كما تم مهاجمتهم لعدم مشاركتهم في أحداث الميدان أو التظاهرات في ذلك الوقت.
- لجأت المصري اليوم لبعض الانحرافات الإخراجية في محاولتها لإبراز أخبار جماعة الإخوان المسلمين، فغالبًا ما تحتل أخبارها الأماكن المميزة في الصحيفة وصفحة الانتخابات، كما تستخدم الجريدة صور"سلبية" لقيادات الإخوان تبدو سيئة أحيانًا، بالإضافة أن أحجام الصور غالبًا لا تتناسب مع حجم الخبر.
- تركز المصري اليوم على الخلافات بين التيارات الإسلامية (الإخوان والسلفيين)، فعلي سبيل المثال اختارت الصحيفة مانشيت لها صبيحة اقتراع المرحلة الثانية يقول: "**المرحلة الثانية: الإخوان والسلفيون هذا فراق بيني وبينك**". كما أفردت الجريدة مساحة أكبر للهجوم علي الأحزاب السلفية سواء في الأخبار أو المقالات أو الحوارات، واستخدمت جمل الهجوم في عناوينها وأبرزتها بعوامل إخراجية واضحة.
- بعد اليوم الأول من الاقتراع، **اتهم مانشيت الجريدة الرئيسي الإخوان**: "**باستخدام الدين والتزوير، والحرية والعدالة ترد: لا يوجد دليل" بينما وضعت الجريدة "الدليل" على بعد ٢سم من الخبر في يسار الصفحة الأولى في خبر بعنوان "توصيلة مجانية بشرط أن تكون إخوانيًا**". ثم توالت الانتهاكات التي رصدتها الجريدة للأحزاب الإسلامية في كل صفحات التغطية دون إشارة لأي انتهاك صدر من أي حزب أخر، فهو الحزب الوحيد المذكور بمساحة سلبية ضخمة وموزعة على كل الصفحات (ص١٢،٩،٨،٦،٥،٣). وأيضا قبيل المرحلة الثانية للاقتراع ١٢ ديسمبر، اختارت الجريدة عنوان *"الإخوان يتصرفون باعتبارهم يملكون السلطة*.
- خرجت الدعاية المضادة في المصري اليوم من صفحة الانتخابات إلي صفحة السينما، ففي ١٣ ديسمبر أجرت الصحيفة تحقيقًا موسعًا حول صورة الإسلاميين في السينما المصرية، وجاءت إجابات كل المشاركين مؤكدة قبح الصورة ونافية إمكانية تحسينها، وانتقت الجريدة أبرز الآراء كعناوين مثل (واقعهم أبشع، تاريخهم أسود، أيديهم ملوثة بالدماء، انعكاس صادق لأعمالهم الإرهابية) وجاء تعليق

الإسلاميين في مساحة صغيرة جدًا من التحقيق (نريد الظهور في شكل يغلب عليه المحبة، الإخوان تعرضوا لحملة تشويه متعمدة).

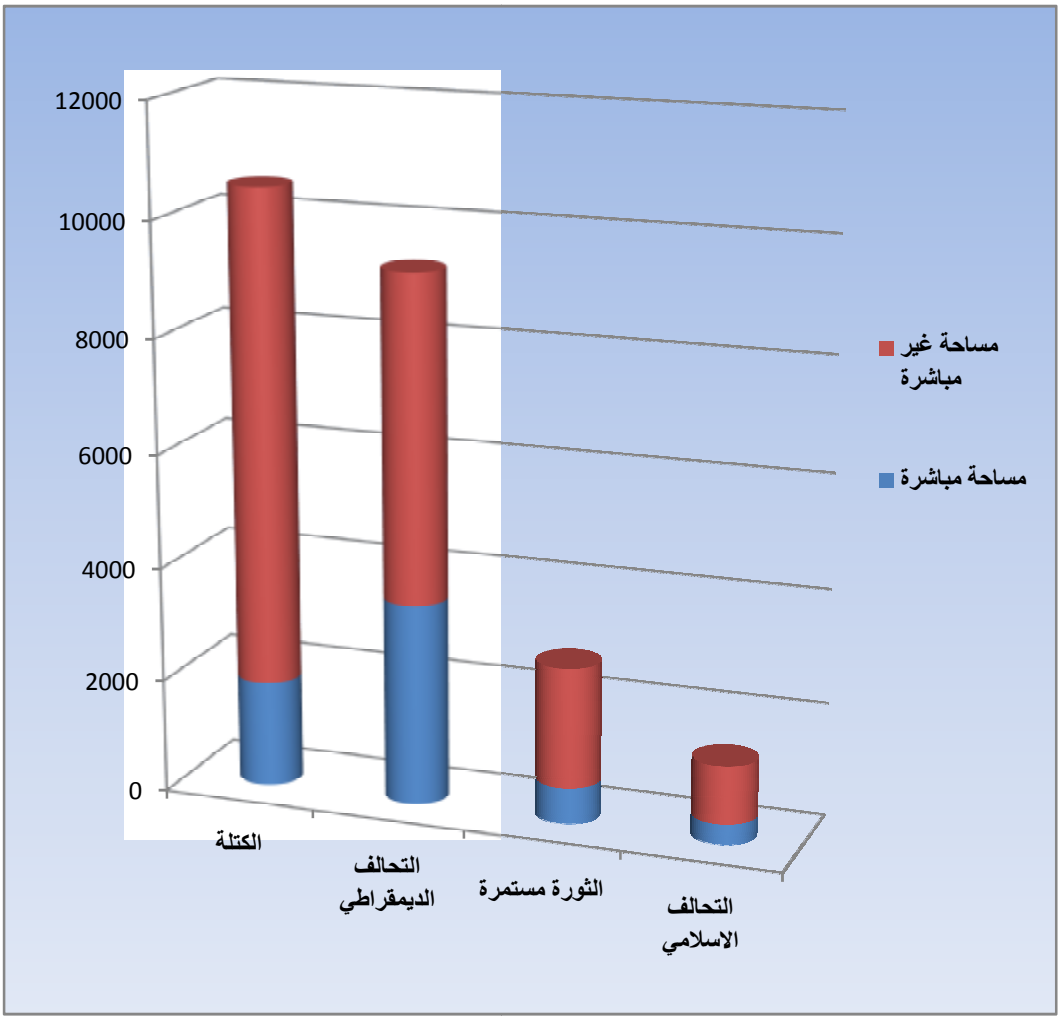

على مستوى التحالفات، احتل تحالف الكتلة المصرية المرتبة الأولى يليه التحالف الديمقراطي بفارق (١٢٥٠سم^{٢} تقريبًا)، بينما حصل التحالف الديمقراطي علي فرصة اكبر للتمثيل المباشر (٣٨%).

جاء تحالف استمرار الثورة في المرتبة الثالثة بفارق ضخم عن كليهما، يليه التحالف الإسلامي في المرتبة الرابعة، وتُعد المصري اليوم أكثر الصحف الخاصة اهتمامًا به.

تعتبر المصري اليوم أكثر الصحف اهتمامًا بمرشحي الأحزاب (١٦% من مساحة التغطية الانتخابية)، ورغم ذلك معدل المساحة المخصصة للأحزاب أكبر بكثير من المساحة المخصصة لمرشحيها، فمساحة مرشحي حزب الحرية العدالة علي سبيل المثال تمثل ١٧,٧% فقط من مساحة الحزب، وكذلك مساحة مرشحي النور تمثل ١٨% من إجمالي مساحة الحزب في الصحيفة.

وقد احتل مرشحي حزب الحرية والعدالة رأس قائمة مرشحي الأحزاب التي اهتمت بأخبارهم المصـــري اليوم، بينما جاء مرشحي حزب النور في المرتبة الثانية ولكن بإجمالي لا يصل إلى نصف مساحة مرشحي حزب الحرية والعدالة. وجاء مرشحي الكتلة في المرتبة الثالثة، كما هو مبين في الرسم التالي:

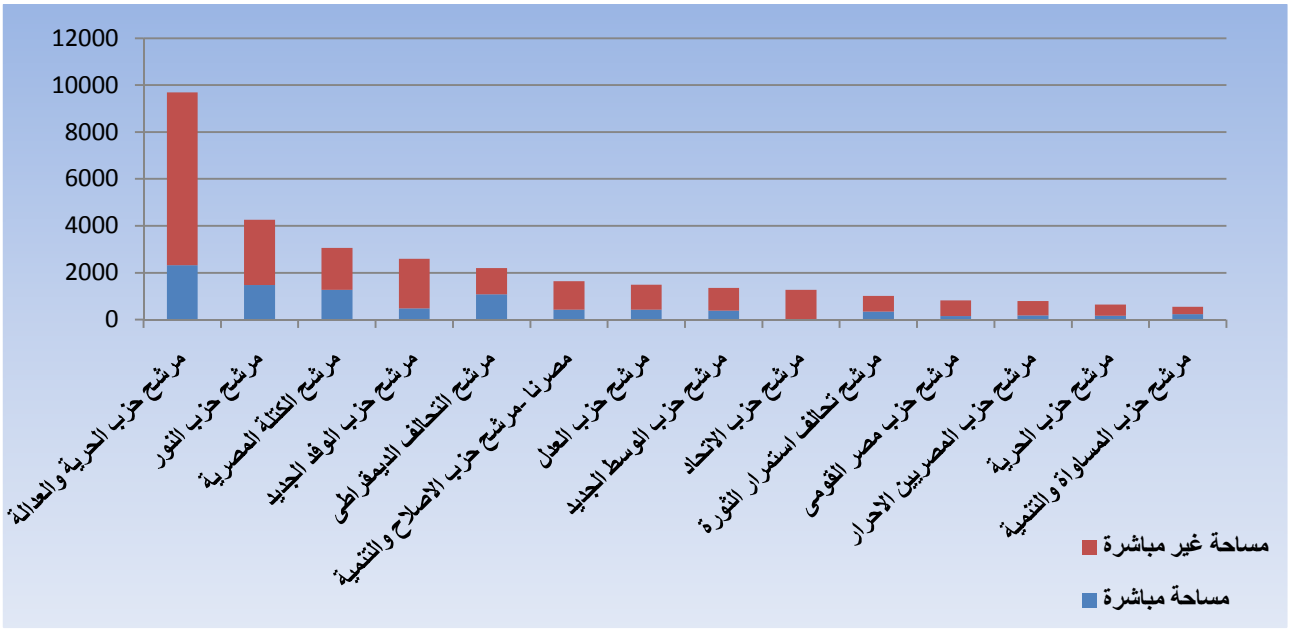

تأتي صحيفة المصري اليوم في المرتبة الثانية بين الصحف الخاصة من حيث اهتمامها بالمستقلين، إلا أن هذا لا ينفي حصول المستقلين على مساحة متميزة جدًا في تغطية المصري اليوم، كما أنها أكثر الصحف التي أتاحت للمستقلين مساحة مباشرة (٣٠%).

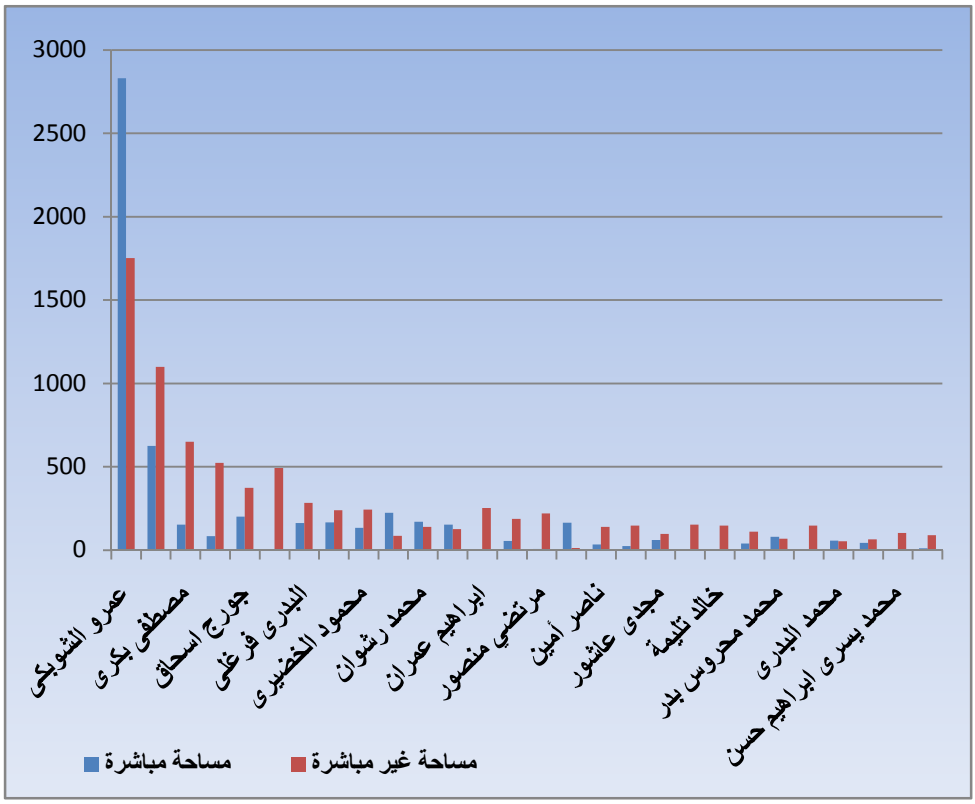

وقد احتفظ عمرو الشوبكي بتصدره قائمة المستقلين في المصري اليوم بمساحة كبيرة، يليه عمرو حمزاوي ولكن بمساحة تقل عن نصف مساحة الشوبكي، بينما جاء مصطفى بكرى في المركز الثالث.

ويلاحظ أن أكثر من نصف المساحة المخصصة لعمرو الشوبكي في الجريدة هي مساحة مباشرة، بينما أغلب المرشحين المساحة المخصصة لهم غير مباشرة، بل أن جميلة إسماعيل (إجمالي مساحة ٤٩٢,٥٠ سم^{٢}) لم تحصل على أي تمثيل مباشر وكانت مساحتها كلها غير مباشرة.

خلال مرحلة الترشيح والدعاية، ركزت الصحيفة على أعضاء الوطني المرشحين للبرلمان "كمستقلين" واهتمت بالإشارة إلى حقيقة دورهم في الوطني المنحل، بينما لم تكن الجريدة تنعت الأحزاب المنبثقة عن الوطني بأحزاب الفلول أو تهتم بتوضيح صلة أعضاءها بالوطني. وخلال مرحلة الاقتراع تجاهلت الصحيفة تمامًا تعريف المرشحين بأنهم من الفلول أو أعضاء الوطني، وكذا تجاهلت التعريف بأحزابهم، وقد تكون المصري اليوم الصحيفة الخاصة الوحيدة التي فعلت ذلك، كما رصد المراقبون اهتمام الجريدة بأخبار حزب المواطن المصري قبيل الاقتراع.

المصري اليوم هي أكثر الصحف اهتمامًا بأخبار المرأة بين الصحف الخاصة (٥%)، كما أنها أكثر الصحف تمثيلاً للمرأة على صفحاتها(٣٦,٥% مساحة مباشرة)، حيث قامت الجريدة بإعداد مواد تحريرية تؤكد علي ضرورة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية بالترشيح والتصويت. كذا اهتمت الجريدة بتصدر المرأة قوائم الإخوان والسلفيين، ونشرت عدد من أسماء المرشحات للبرلمان، وأجرت حوارًا مع مرشحة منتقبة، كما نشرت خبرًا عن المرأة المرشحة في دعاية حزب النور(الوردة)، ونشرت عددًا من المقالات تتناول المقارنة بين نساء مصر ونساء تونس، وتحقيقًا موسعًا حول خوف المرأة من الترشح في البرلمان وانسحاب بعض المرشحات من الانتخابات.

ومع صعود التيار الإسلامي بعد مرحلة الاقتراع الأولى، طرحت الجريدة السؤال حول موقف التيارات الإسلامية من المرأة القبطية ومن الرئيس المسيحي ومن بناء الكنائس (٢ يناير). إلا أن الهجوم علي التيارات الإسلامية أسقط الجريدة في بعض الانحرافات المهنية المتعلقة بصورة المرأة في تلك التيارات، فمثلًا تطالعنا الجريدة في صفحتها الأولي يوم ١ يناير بخبر بعنوان "**منتقبة تطالب وزير الداخلية بملاحقة البلطجية**" وهو توصيف غير مهني لا يحمل أي دلالة مفيدة، والدليل على ذلك أن الخبر تكرر في صفحة الحوادث في العدد نفسه بلفظة سيدة محل لفظة "منتقبة" وهو ما يعكس دلالة مسيئة للمرأة قصدتها الصحيفة في صفحتها الأولى.

المصري اليوم الأكثر تركيزًا على بحث طبيعة العلاقة بين العسكري والإخوان، هل هي علاقة صدام، اتفاق، صفقة، تبادل مصالح...الخ، ومدى تأثير هذه العلاقة أيًا كان نوعها على الثوار والأطراف السياسية الأخرى. وهو ما يؤكده إصرار الصحيفة على طرح سؤال حول علاقة الإخوان والعسكري في كافة حواراتها مع كل الأطراف، واختيارها لجمل القول للقيادات الإسلامية التي تنطوي على ربط ما بالعسكري (١، ٢ يناير).

المصري اليوم الأكثر اهتمامًا بأخبار الداخلية، وقد كان اهتمامها متنوع ومتوازن بين التركيز على تصريحات قيادات الداخلية ووعودها بالتعاون مع الجيش للتأمين، وبين هجوم بعض المرشحين عليها والتشكيك في قدرتها، إلا أن حدة الهجوم قد تصاعدت نبرتها بشكل ملحوظ أثناء أحداث التحرير. كذلك هي الأكثر اهتمامًا بالحديث عن الحكومة سواء في النطاق الخبري الذي يتناول تصريحات رجالها واجتماعاتهم أو في نقدها من خلال المقالات ورسوم الكاريكاتير وحوارات المرشحين والقيادات الحزبية.

أبرزت المصري اليوم العديد من تصريحات رجال الدين لاسيما خلال فترة الترشيح والدعاية، مثل علي جمعة، يوسف القرضاوي، نصر فريد واصل، الشيخ ياسر برهامي، علاء أبو العزايم، وطارق الرفاعي. كما أبرزت تصريحات رئيس جمعية أنصار السنة المحمدية بدمنهور الذي قال أن "التصويت للفلول والأقباط والليبراليين والعلمانيين حرام شرعًا"، وفتوى للهيئة الشرعية تقول أن التنافس بين الإخوان والسلفيين حرام شرعًا. كما أبرزت تعليمات ماهر عبد الجواد رئيس قطاع المساجد بوزارة الأوقاف لجميع مديريات الأوقاف بمنع استخدام دور العبادة في الدعاية، كما نشرت حوارًا مع فريد واصل أكد فيه أن "من يكتم صوته آثم".

ركزت الصحيفة على التوصيفات الطائفية في أخبارها، إذ تتعمد تقسيم التيارات الإسلامية إلى إخوان وسلفيين وصوفيين، وتنعت المرشحين بالقبطي، والإسلامي. كما أنها تتبع أبرز المرشحين المدعومين من الأقباط أو من الكنيسة وتركز على الأقباط ككتلة تصويتية في مواجهة التيارات الإسلامية فعلي سبيل المثال: **عنوان للجريدة "الأحزاب والتحالفات تواجه الجلباب واللحية في الساحل بالأقباط"، ٢٠ مرشح قبطي في مواجهة القوائم الإسلامية"**.

ثانيًا: تقييم الأداء الإعلامي لصحيفة التحرير:

تأتي صحيفة التحرير في المرتبة الثانية بين الصحف الخاصة من حيث اهتمامها بالعملية الانتخابية بـــ١٥٤٩٦١ سم٢، كما تأتي في المرتبة الثانية من حيث المساحة التي خصصتها للناخبين (١٥%).

حصل حزب الحرية والعدالة على النصيب الأكبر من المساحة الانتخابية في التحرير على مدار فترات الانتخابات(٢٨%)، بينما جاء حزب النور في المركز الثاني بنصف مساحة الحرية والعدالة تقريبًا. الأحزاب الليبرالية تراجعت إلي مواقع متأخرة في صحيفة التحرير، حيث تقدمها الوفد في المركز الثالث، بينما تراجع حزب المصريين الأحرار إلي المركز الخامس والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي إلي المركز الثامن.

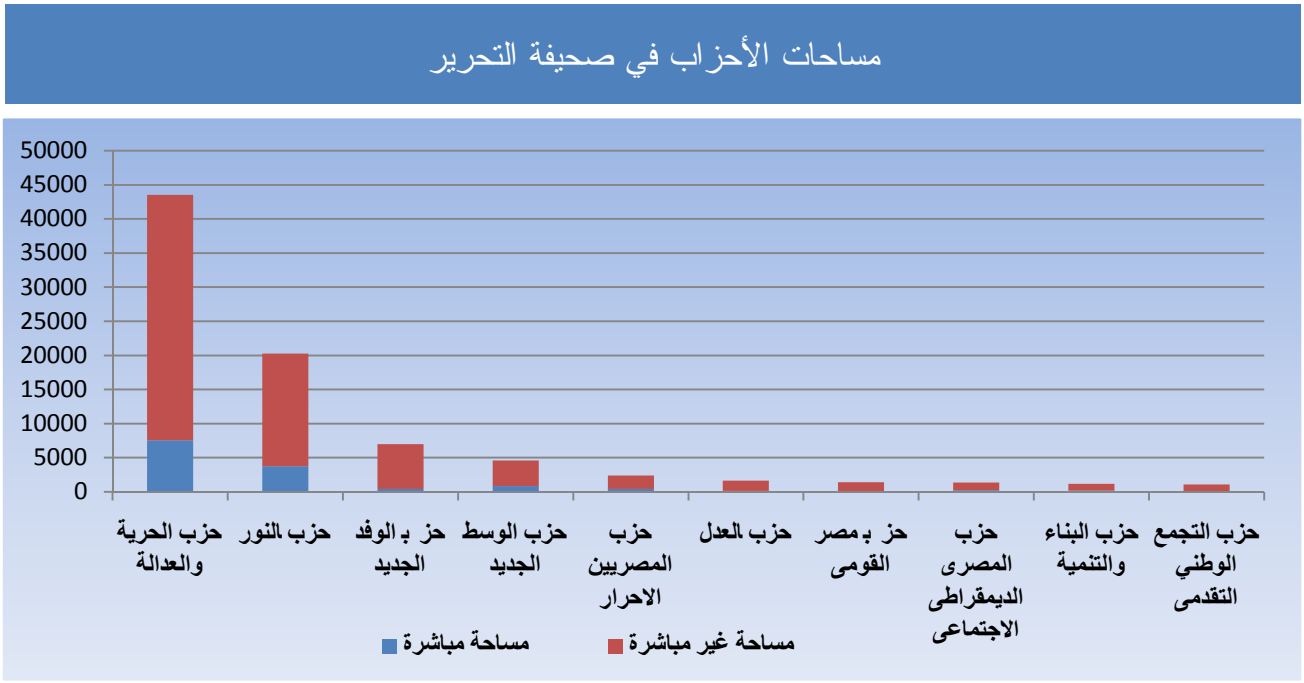

صحيفة التحرير هي الأكثر هجومًا علي جماعة الإخوان والحزب التابع لها، فهي لم تدخر وصف أو فكرة للإساءة للإخوان، إما بالربط بينها وبين الحزب الوطني، التهكم على نظرتها للنساء، الحديث عن صفقات بينها وبين العسكري...الخ كما إنها غالبًا ما تتدخل في الصياغة الخبرية بتوصيفات شديدة السلبية مثل "منهج الابتزاز، لعبة الإخوان، الحزب الديكتاتوري، ورثة الحزب الوطني...الخ".

ركزت الصحيفة على التيارات الإسلامية وموقفها من الفلول بشكل واضح، فهي الأكثر تركيزًا على تحالف الإخوان مع الفلول، وفتوى تحريم بعض التيارات الإسلامية التصويت للفلول.

وأيضا في خضم أحداث التحرير قبيل مرحلة الاقتراع الأولى لوحت الجريدة بالصفقة بين الإخوان والعسكري فجاء مانشيت الجريدة "**مصادر: اتصالات العسكري مع الإخوان لم تتوقف**"، وجاء في مقال رئيس التحرير في ١٢ ديسمبر جاء بعنوان "دعوكم من العسكري وتفاوضوا مع الإخوان".

الأمر لم يقتصر فقط على الإخوان المسلمين، وإنما امتد أيضا إلي السلفيين، حيث تكاد جريدة التحرير لا تخلو من ذكر يومي لهم، مركزة على كل ما هو سلبي في أخبارهم، سواء في طرق الدعاية التي انتهجوها والتهكم عليها أو مواقفهم من الأحداث الجارية، مرورًا بالتهكم على فتاوى رجال الحزب مثل "**الله سيسألك يوم القيامة إذا لم تنتخبنا**"، "**الإخوان في الجنة والليبراليون في النار**"، وذلك من خلال عناوين ساخرة مثل "**انتخب سلفي واكسب خروف**"، "**أكلني شكرًا**"، "**إخوان أنابيب**"...إلخ. كما أعدت الجريدة صفحة كاملة عن التيار السلفي يوم ١٣ ديسمبر بعنوان *"سلفي فوبيا..عندما يتحول الرعب إلى نكتة"* كما أبرزت الصحيفة تصريحات لأحد الدعاة السلفيين بعنوان بارز وفي مكان مميز جدًا في الصفحة والجريدة بعنوان "**داعية سلفي: الإعلام كلاب مسعورة**" *والعنوان الثانوي "إعلام هدام.مفسد.كاذب يجب مقاطعته"* وفي الصفحة الأولى من الجريدة تهكم المحرر على الكتلة في حجبها لصورة مرشحها بعنوان بارز "الكتلة تتحجب على خطى النور" بالإضافة إلى خبر أخر حول تصريحات للسلفيين في ندوة بجامعة القاهرة.

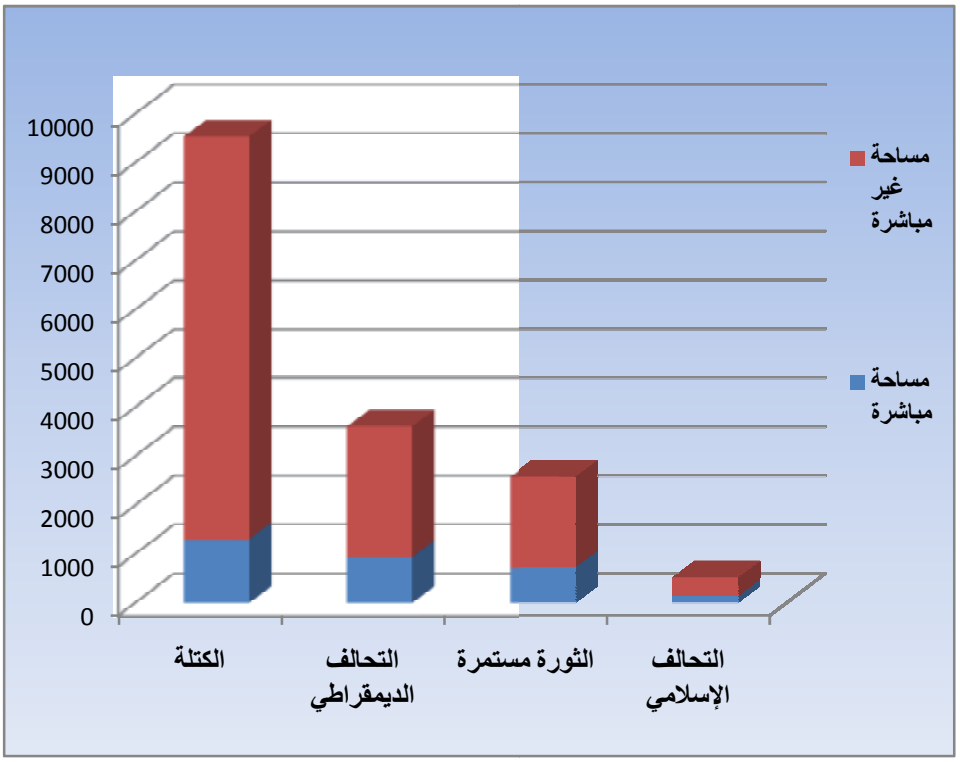

على مستوى التحالفات جاءت الكتلة المصرية في الصدارة، يليها التحالف الديمقراطي ولكن بثلث مساحتها تقريبًا، وفي المركز الثالث كان تحالف استمرار الثورة بينما حصل التحالف الإسلامي على مساحة صغيرة جدًا على مدار فترة البحث (٥٠٠ سم تقريبًا).

احتل مرشحو الأحزاب ١٥% من مساحة التغطية الإعلامية للانتخابات في صحيفة التحرير، وقد تصدر مرشحي الحرية والعدالة ومرشحي حزب النور المراتب الأولى بين مرشحي الأحزاب في صحيفة التحرير، يليهم مرشحي الكتلة ومرشحي تحالف استمرار الثورة، وهو ما يمكن استعراضه في الرسم التالي:

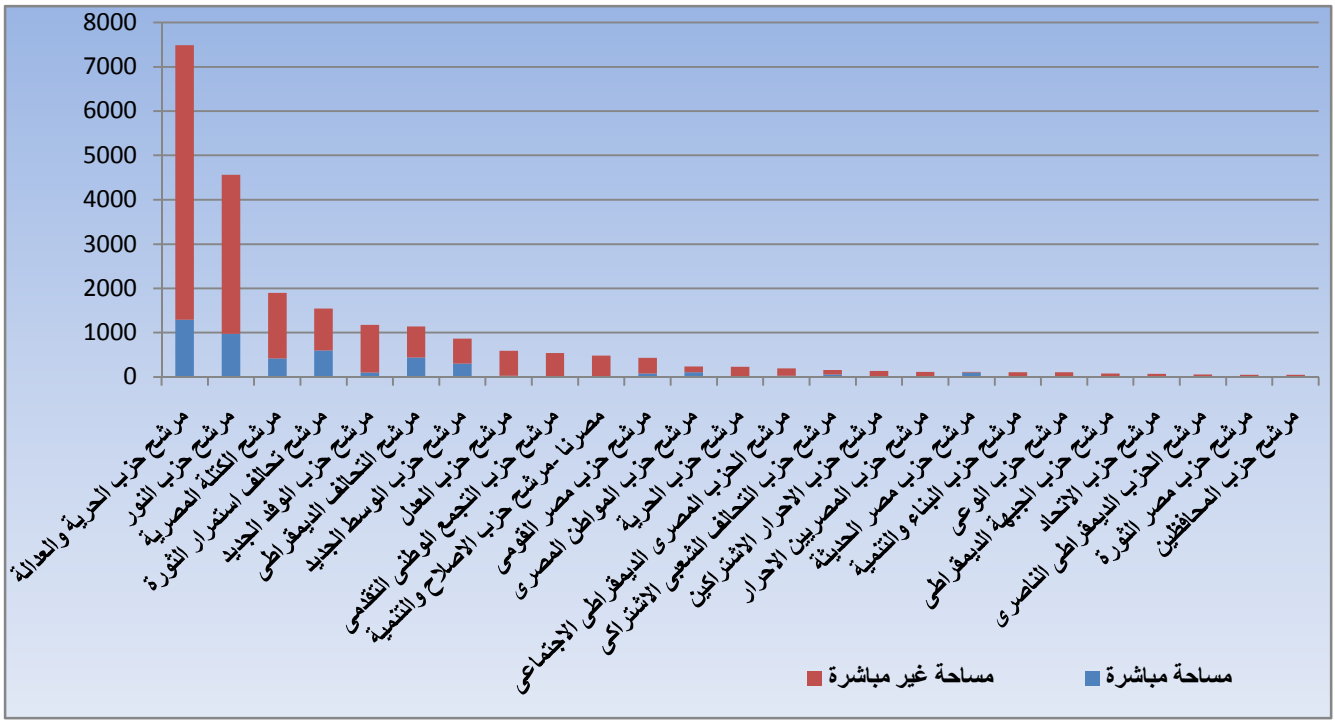

التحرير هي الأكثر اهتمامًا بالمستقلين حيث خصصت لهم النسبة الأعلى بين الصحف(١٤%)، وقد تصدر عمرو الشوبكي قائمة المستقلين، وجاء طارق طلعت مصطفى في المرتبة الثانية ولكن بفارق كبير، وفى المرتبة الثالثة جميلة إسماعيل، بينما جاء في المراكز اللاحقة ناصر أمين وعلى مصيلحي، وجورج إسحاق وحافظ أبو سعده وعمرو حمزاوي والبدري فرغلي، كما هو مبين في الرسم:

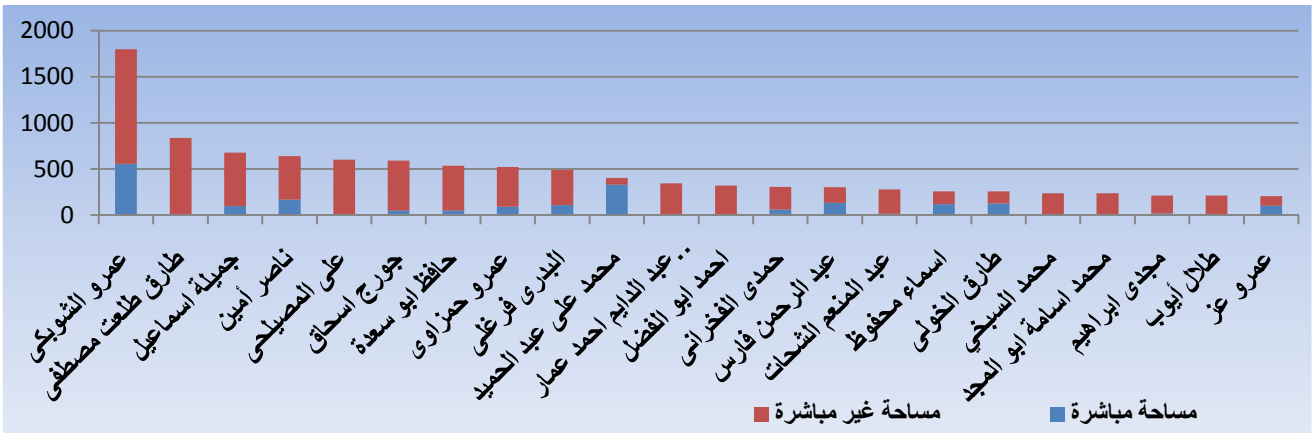

تعد صحيفة التحرير الصحيفة اليومية الوحيدة التي تقدم فيها المرشحين المستقلين المعروفين بانتمائهم للوطني المنحل إلى المراكز العشرة الأولى من حيث المساحة، كما أنها الأكثر اهتمامًا بهم من الناحية الكيفية أيضا. فغالبًا ما تنعتهم الجريدة بالفلول أو أعضاء المنحل وأحيانًا المنحلين، كما تحرص على ذكر أحزاب الفلول والتحريض ضدهم بعناوين من نوعية "**ديل الفل عمره ما يتعدل**"، "**حملات تطعيم ضد فيرس الفلول**"، "**دعاية المنحل**"، "**مش فلول ويعرف ربنا**". وكثيرًا ما ربطت الجريدة بين الفلول والبلطجية وضرورة استبعادهم من الانتخابات. كما هاجمت الجريدة كل الأحزاب التي تضم أعضاء الوطني بعناوين "**فلول الأمس وفد الغد، قائمة سوداء للفلول**". بالإضافة إلى اعتماد الصحيفة على الكاريكاتير في التهكم والسخرية منهم.

خصصت التحرير ٥% من تغطيتها للانتخابات للمرأة، وبتحليل تلك المساحة، سنجد أنه أثناء فترة الترشيح كانت الجريدة تكتفي بالإشارة إلى وجود "سيدة" بين المرشحين دون ذكر اسمها أو انتمائها في حين تهتم بذكر أسماء وانتماءات المرشحين الرجال. كما كانت التحرير الأكثر استخدامًا لصورة المرأة في الهجوم علي التيارات الإسلامية وخصوصا السلفية. فانصب اهتمامها على مرشحات الإخوان والسلفيين مع التركيز على المرشحات المحجبات والمنتقبات،لاسيما أثناء فترة الدعاية. وفي الصعيد اهتمت الصحيفة بالإشارة إلى الناخبات القبطيات ومشاركتهن "كديكور" في الانتخابات علي حد وصف الجريدة.

حرصت جريدة التحرير على تجنب نشر أية توصيفات ايجابية للمجلس العسكري، فقد كانت حريصة على إعلان تأييدها الدائم للميدان مؤكدة علي طابعها "الثوري"، واكتفت الجريدة بتتبع أخبار العسكري بشيء من الحيادية والحذر، وحتى أثناء مرحلة الاقتراع الأولى، وفي الوقت الذي أعلنت فيه معظم وسائل الإعلام نجاح العسكري في التأمين جاء مانشيت التحرير: "**نجح الجيش حتى ساعته وتاريخه، هذا مجرد اليوم الأول والرحلة طويلة**" كذلك أجرت صحيفة التحرير تحقيقًا أثناء أحداث التحرير بعنوان "**منعًا لسقوط مزيد من الشهداء رسائل المثقفين للمجلس العسكري: شكرا أديت مهمتك**".

تعد صحيفة التحرير الأكثر هجومًا على الداخلية الأمر الذي وصل إلى اعتبارها المؤامرة الأكثر نجاحًا في الفترة الانتقالية (إبراهيم عيسى) وكثيرا ما شككت الجريدة في قدرتها على تأمين الانتخابات.

كما تعد صحيفة التحرير الأكثر هجومًا على حكومة شفيق بشكل عام باستخدام عناوين وتوصيفات سلبية مثل الحكومة الضعيفة، حكومة اليد المهتزة، المرتعشة، غير واضحة الأولويات، العشوائية..الخ

جريدة التحرير الأكثر خرقًا للصمت الانتخابي بتكرارها نشر ملحق "نحن نساعدك على الاختيار" والذي تذكى فيه مرشحين في كل دائرة وتكتب عنهم نبذات إيجابية تُبرر دعم الجريدة لهم وذلك قبل الاقتراع

بـــ٢٤ ساعة، الأمر الذي يعد أبرز أنواع الدعاية وأغربها، بالإضافة لكونه خرق صارخ للصمت الانتخابي. هذا بالإضافة إلي إعلانات للأحزاب نشرتها الجريدة على صفحات كاملة أثناء الصمت الانتخابي (٢٨ نوفمبر إعلان صفحة للكتلة).

جريدة التحرير الأكثر اهتمامًا بالشأن القبطي في العملية الانتخابية، إذ تتبعت أخبار المرشحين الأقباط في كل المحافظات واهتمت بإعطائهم مساحات جيدة كما أنها الصحيفة الوحيدة التي أجرت استطلاع رأي حول مدي مشاركة الأقباط في الانتخابات، وركزت أيضًا على تصريح البابا شنودة في ١١ نوفمبر "لو حد حاول يبعدكم عن التصويت متسكتوش". وفى تغطية اليوم الأول للاقتراع (٢٩ نوفمبر) أعطت صحيفة التحرير مساحة كبيرة للأقباط في الانتخابات في أربعة موضوعات مستقلة (تصريحات الأنبا موسى، حوار مع القس فيلوباتير جميل، خبر عن مشاركة الأقباط في الانتخابات، حرص البابا على التصويت بتوكيل رسمي).

إلا أن هذا الاهتمام كان مدخل الجريدة في استغلال البعد الطائفي في العملية الانتخابية بشكل غير مهني، الأمر الذي تحول تدريجيًا إلي محاولات تأجيج وتعمد إفساد العملية الانتخابية باستخدام المدخل الطائفي، فقد جاءت عناوين صحيفة التحرير يوم ٢٨ نوفمبر(اليوم الأول للاقتراع) تحمل تأكيدات بمشاحنات طائفية دون سند واقعي أو مبرر، فجاءت عناوين صفحاتها "**إسلامية برائحة الفلول، الإخوان يواجهون الكنيسة، الدوائر الطائفية، الإخوان** VS **الكنيسة**"، وقبيل اقتراع المرحلة الثالثة اختارت التحرير عنوان" **المنيا: مثلث قبطي في مواجهة مثلث إسلامي**" *وذلك في* عدد ١ يناير وفي الصفحة الثانية من العدد نفسه تحقيق بعنوان "*من التحرير إلى أسيوط المصحف مع الصليب*"، ورغم ما يحمله العنوان من محمل إيجابي إلا أن العناوين الفرعية للتحقيق نفسه جاءت تعكس غير ذلك مثل "**النور يقولها صراحة لا نريد حاكمًا مسيحيًا ولا دولة مدنية**"، "**بكار: نهنئ المسيحيين في مناسبتهم الاجتماعية لا الدينية**"، وكأن الجريدة قصدت التأكيد على عدم حقيقة العنوان الرئيسي أو توصيل انطباع بذلك للقارئ.

ثالثًا - تقييم الأداء الإعلامي لصحيفة الشروق:

تعد الشروق أقل الصحف الخاصة اهتمامًا بالعملية الانتخابية (١٢٠٤٦٧سم٢)، ولكنها أكثر الصحف الخاصة اهتمامًا بالناخبين وعمليات التثقيف والتوعية، حيث خصصت لهم ١٥% من إجمالي مساحة تغطيتها للانتخابات.

تصدر حزب الحرية والعدالة قائمة الأحزاب التي اهتمت جريدة الشروق بأخبارها بمساحة ضخمة (٢٦%)، كما تعد صحيفة الشروق أكثر الصحف الخاصة من حيث إتاحة الفرصة لحزب الحرية والعدالة وممثليه للتمثيل المباشر على صفحاتها (٢٣% مساحة مباشرة). بينما جاء في المرتبة الثانية حزب النور يليه حزب الوفد، واحتل حزب المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الترتيب الخامس والسابع في مساحات الشروق.

" مساحات الأحزاب في صحيفة الشروق "

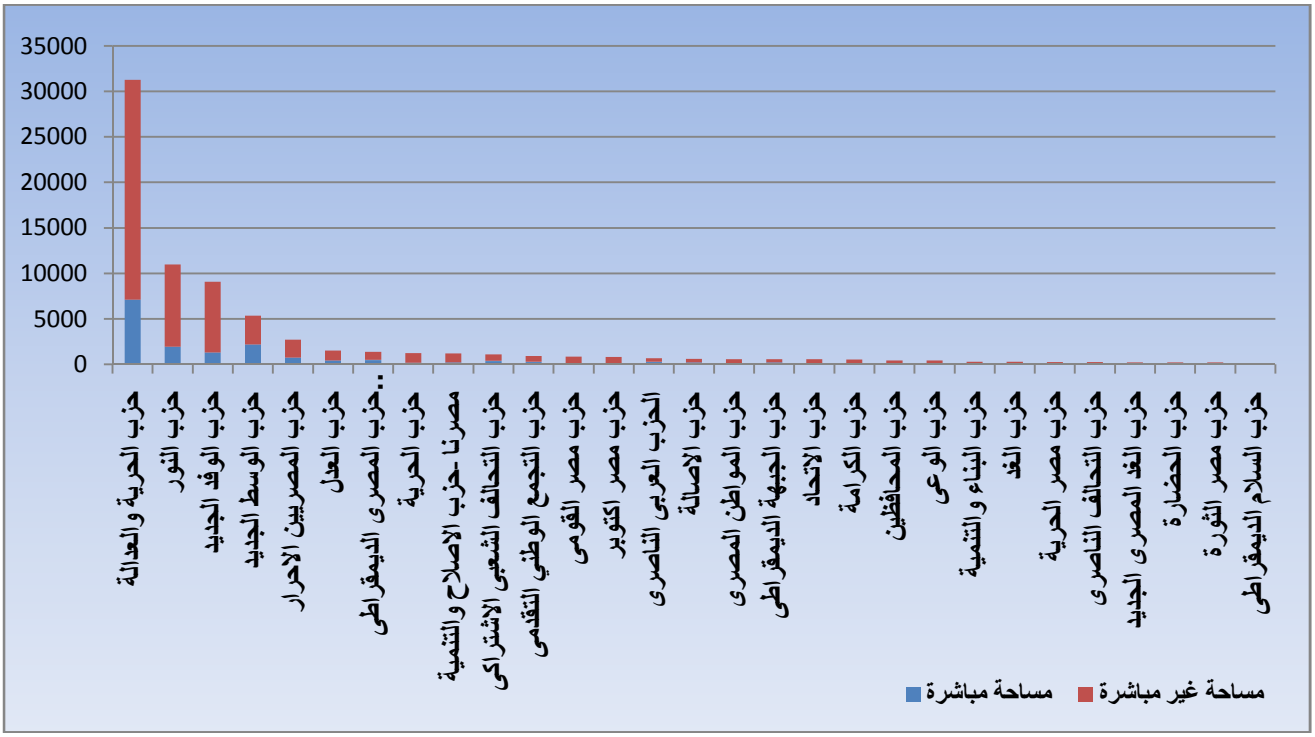

خلال مرحلة الترشيح كانت جريدة الشروق الأكثر حيادية في تناولها لأخبار الأحزاب السلفية والجماعة الإسلامية وأعضائها، كما أنها أبدت اهتمام خبري بتتبع أخبار الإخوان والتحالف الديمقراطي وترتيب مرشحي الحرية والعدالة علي قوائمه.

وخلال مرحلة الدعاية ركزت جريدة الشروق بشكل واضح على أخبار جماعة الإخوان المسلمين مقارنة ببقية الأحزاب وهو ما تجلى بشكل واضح في أعداد ١٧ و١٨ و٢٢ نوفمبر حيث تم ذكر حوالي خمسة أخبار في كل يوم للإخوان، كما لوحظ أنه يتم إشراكهم في كل خبر وبشكل مبالغ فيه.

كانت الجريدة في كثير من الأحيان تستبدل اسم الحزب بـــ"حزب الإخوان أو "الحزب التابع للجماعة". أما أحزاب النور والأصالة وغيرها فغالبًا ما كانت تنعتهم الجريدة بالأحزاب السلفية ولا تكاد تذكرهما إلا و تقرنهما بكلمة "السلفي"، وتناولت على وجه الخصوص التحالفات فيما بينهم بغرض عدم تفتيت الأصوات والتضييق على الفلول.

خلال مرحلة الاقتراع الأولى وقفت صحيفة الشروق على مساحة إخبارية متقاربة من مختلف التيارات السياسية، فتحدثت عن انتهاكات الحرية والعدالة والعدل والنور والكتلة والوفد، وأشادت بدور العسكري والناخبين. ولكن قبيل اقتراع المرحلة الثانية ركزت الشروق على أبرز تصريحات السلفيين ومؤتمرات الحرية والعدالة فجاءت تغطيتها الانتخابية غير متنوعة يوم ١٣ ديسمبر مع استخدام عناوين مثل "**الإخوان قادمون لا محالة**"، "الحرية والعدالة ينهى جولته على سفح الهرم"، بالإضافة إلى التركيز على تصريحات العريان وحازم شومان في غياب واضح للتنوع في صفحات الانتخابات ٤ و٥.

ومع مرحلة الاقتراع الأخيرة لجأت جريدة الشروق إلى نقد التيارات الإسلامية من خلال ملف كامل أعدته في ٢ يناير ربطت فيه بين أداء حزب الحرية والعدالة والحزب الوطني المنحل جاء تحت عنوان "**البرلمان من أغلبية الوطني إلى أغلبية السمع والطاعة، الإرشاد في مكان أمانة السياسات والشاطر بدلاً من عز**".

على مستوى التحالفات جاءت الكتلة المصرية في المرتبة الأولى، بينما جاء تحالف الثورة مستمرة في المرتبة الثانية بثلث مساحة الكتلة تقريبًا وتراجع التحالف الديمقراطي والتحالف الإسلامي إلى المرتبة الثالثة والرابعة.وتجدر الإشارة إلى تركيز الشروق على أخبار التحالف الإسلامي بشيء من التفصيل و اهتمامها بذكر الأحزاب المنضمة له لاسيما أثناء فترة الترشيح، الأمر الذي أغفلته العديد من الصحف الأخرى، واقتصر اهتمامها على الكتلة والتحالف الديمقراطي.

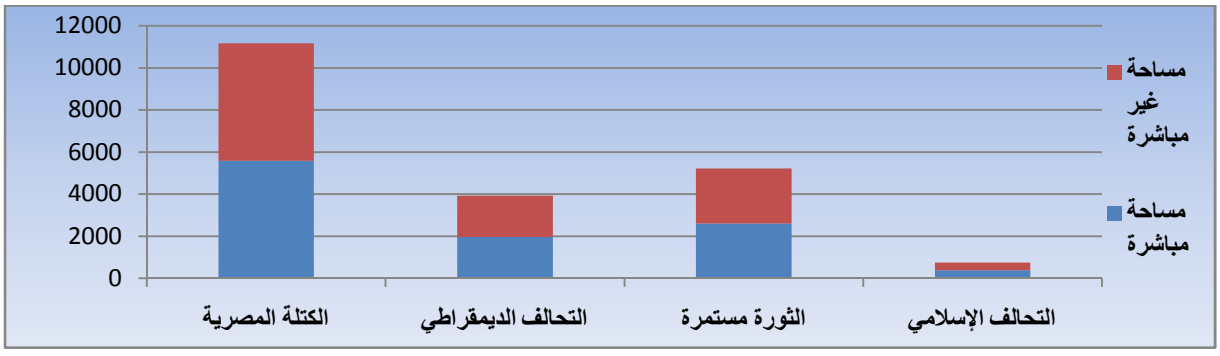

حصل مرشحو الأحزاب على ١٣,٥% من إجمالي التغطية الانتخابية في الشروق، وهي المساحة الأقل بين الصحف الخاصة. وقد تصدر مرشحو الحرية والعدالة قائمة مرشحي الأحزاب في الشروق، وجاء مرشحو الكتلة في المرتبة الثانية بنصف مساحة مرشحي الحرية والعدالة تقريبًا، بينما يحتل مرشحو حزب النور المركز الثالث. ورغم حصول مرشحو حزب المصريين الأحرار على ٥٤٣ سم^{٢} على صفحات الشروق إلا أن إجمالي هذه المساحة كانت غير مباشرة.

مساحة مرشحي الأحزاب في صحيفة الشروق

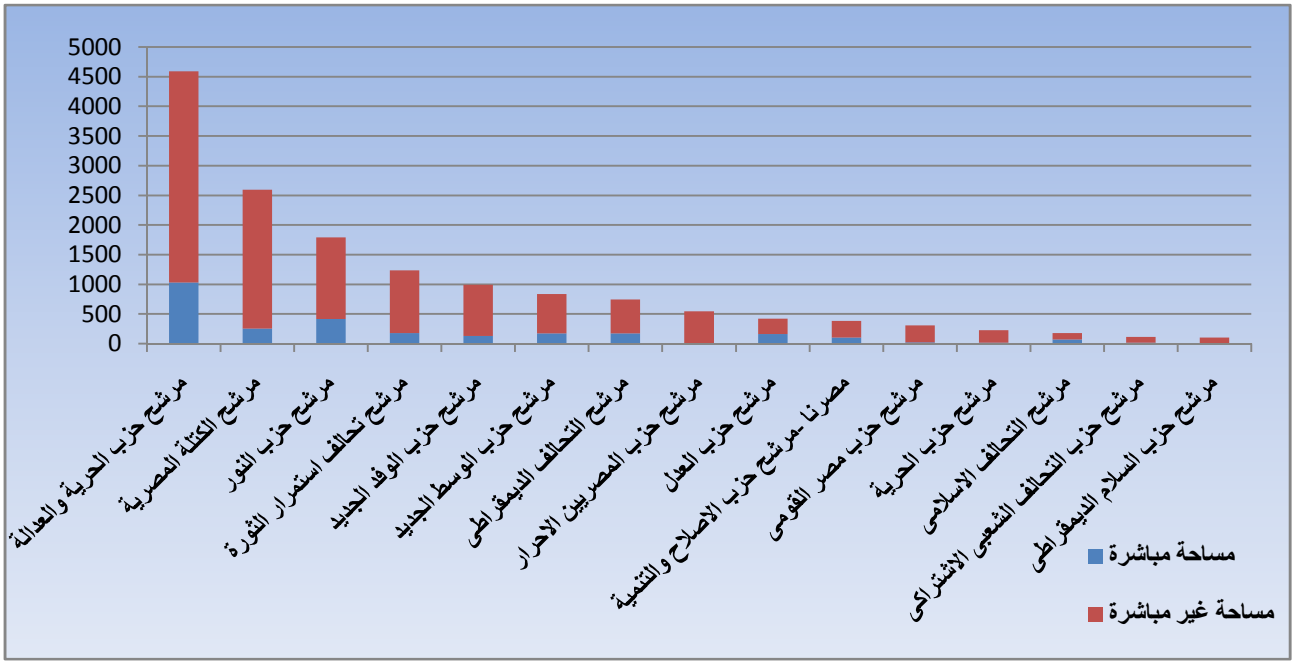

أعطت الشروق ١٠% فقط من مساحتها للمستقلين، وقد تصدر عمرو حمزاوي وعمرو الشوبكي قائمة المستقلين في الشروق بفارق ضعيف.

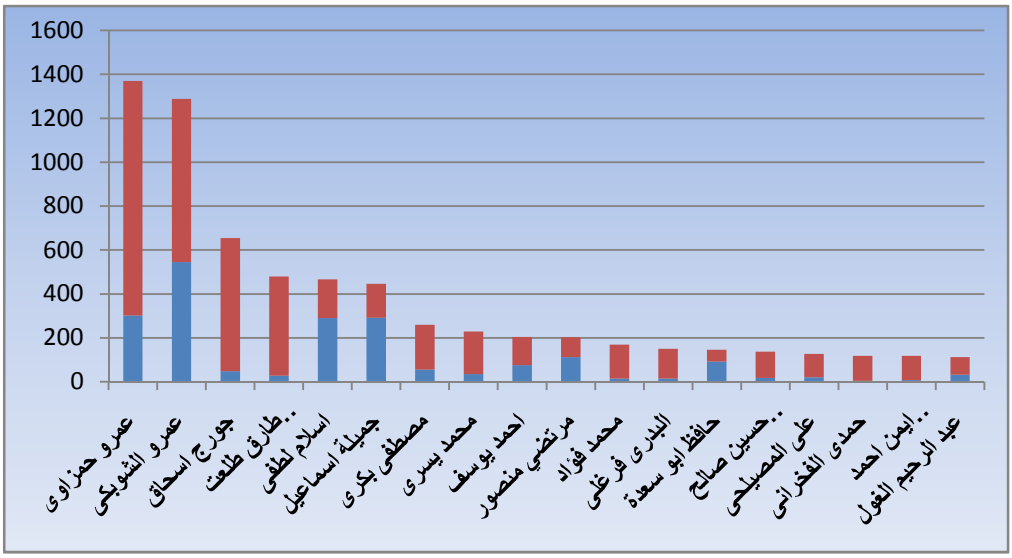

بينما جاء بعدهما جورج إسحاق وطارق طلعت مصطفى وإسلام لطفي وجميلة إسماعيل بفوارق متقاربة. ويتراجع مصطفى بكرى ومرتضى منصور والبدري فرغلي وحافظ أبو سعده لمراتب متأخرة رغم تقدم بعضهم (جميلة إسماعيل على المصيلحي ومحمود الخضيري) في الدعاية.

صحيفة الشروق الأكثر استخدامًا للتوصيفات السلبية في حديثها عن أعضاء الحزب الوطني مثل "القنبلة، الخطر الأكبر، الفيروس...الخ". كما اهتمت جريدة الشروق بتتبع أخبار الفلول في معظم أعدادها سواء داخل التحالفات أو الأحزاب أو كمستقلين، واهتمت الجريدة بأخبار الانشقاقات داخل الأحزاب بسب انضمام الفلول إليها.

الشروق اهتمامها بالمرأة محدود (٤%)، وهي الأقل بين الصحف الخاصة، ويؤخذ عليها أحيانا الاكتفاء بالإشارة إلى وجود "سيدة" بين المرشحين دون ذكر اسمها أو انتمائها في حين تهتم بذكر أسماء وانتماءات المرشحين الرجال. كما أنها الأقل بين الصحف الخاصة من حيث المساحة المباشرة التي خصصتها للمرأة على صفحاتها (٢٠%).

تقف الشروق على مساحة طبيعية من الداخلية والمجلس العسكري والحكومة ولا تتطرق لهم إلا في نطاق محدود جدًا بشكل خبري محايد. كما تعد الشروق الصحيفة الوحيدة التي أعدت صفحة كاملة في عدد يوم ١٣ ديسمبر بعنوان "**الانفلات الأمني يتصاعد في المحافظات**" متتبعة حالات القصور الأمني في كل محافظة، في الوقت الذي أشادت الصحف بتأمين الداخلية للعملية الانتخابية وغياب المشاحنات.

خرقت جريدة الشروق الصمت الانتخابي بحوار أجرته *مع إسلام لطفي مؤسس حزب التيار المصري* وقد جاءت مقدمة الحوار تحمل جمل دعائية إيجابية واضحة وشغل الحوار مساحة ملفتة وذلك رغم اعتراف الجريدة في ص٥ بأن باقي على التصويت ٤٨ ساعة بما يعنى بدء الصمت الانتخابي، كما جاءت صفحات الانتخابات بالجريدة تحمل أخبارًا مختلفة حول كل الأحزاب في اليوم نفسه.

تقييم الأداء الإعلامي للصحف الأسبوعية

تمثل الصحف الأسبوعية الجزء الأصغر من تغطية الإعلام المقروء للعملية الانتخابية (١٠%)، وقد كانت الصحف الأسبوعية القومية أكثر اهتمامًا بالعملية الانتخابية من الأسبوعية الخاصة، وذلك علي عكس الصحف اليومية التي تفوق فيها اهتمام القومي على الخاص. كما أبدت الصحف الأسبوعية اهتمامًا مقبولاً بالناخبين وعمليات التثقيف والتوعية التي غالبًا ما تنصرف عنها الصحف الأسبوعية، حيث جاء متوسط المساحة المخصصة للناخبين بالصحف الأسبوعية ١١% تقريبًا.

من الصعب الجمع بين الصحف الأسبوعية في تقييم واحد، فتلك الصحف المختلفة الملكية والتوجهات والسياسات التحريرية من الصعب الوقوف على سمات عامة تجمع بينها، كما أنه من الصعب وضع الصحف الأسبوعية في إطار مقارن واحد مع الصحف اليومية، التي هي بالطبع أكثر اهتمامًا بالعملية الانتخابية من الناحية الكمية، وأكثر تنوعًا من الناحية الكيفية.

إلا أن الغريب أن الصحف الأسبوعية الأربعة اتفقت من الناحية الكمية فيما بينها إلى حد كبير، كما اتفقت أيضًا مع الصحف اليومية بنوعيها، حيث احتل حزب الحرية والعدالة صدارة قوائمها -كلها-، في حين احتل حزب النور المركز الثاني بين أحزابها، وتراجعت فيها الأحزاب الليبرالية إلى مراتب متأخرة، أفضلها كان للوفد في المرتبة الثالثة غالبًا. بينما اختلفت الصحف الأسبوعية من حيث مساحات التمثيل المباشر للأحزاب على صفحاتها، ودرجات اهتمامها بالمرأة، والناخبين، المرشحين المستقلين.....الخ.

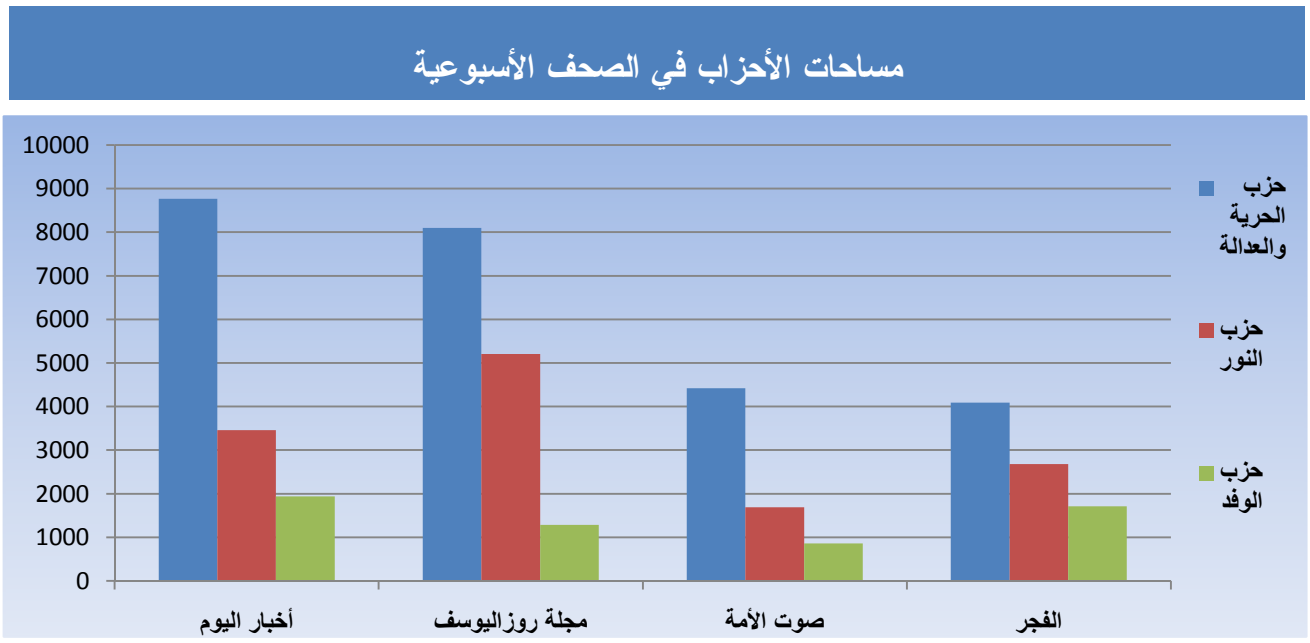

اتفقت الصحف الأسبوعية مع الصحف الخاصة والقومية أيضًا في هجومها على الأحزاب الإسلامية وخلطها بين أحزابها وانتماءاتها الأيديولوجية أو الدينية، وتجنبها الحديث عن انتهاكات الأحزاب الليبرالية وأخبارها. هذا الاتفاق انطوي علي بعض الاختلافات المتعلقة بحدة الهجوم وأسلوبه، فمن الصحف الأسبوعية من استخدم المرأة كمدخل للهجوم على التيارات الإسلامية (الفجر)، ومنهم من تعمد الربط بينهم وبين الوطني المنحل (مجلة روزاليوسف)، ومنهم من تدخل بالتوصيفات والصياغات السلبية والعناوين المثيرة (أخبار اليوم) أو استخدم الصور والكاريكاتير في السخرية منهم (صوت الأمة).

هذا بالإضافة إلى الأخطاء المهنية المتكررة في هذا الصدد مثل عدم الاستناد إلي مصادر من داخل هذه التيارات، والاعتماد أغلب الوقت علي نقد تلك التيارات دون وجود توازن في المصادر، والمبالغة في أحجام الصور وصياغة تعليقاتها بما يضاعف من سلبية الخبر واستخدام الألوان كوسائل إبراز في الأخبار المتعلقة بالإخوان والتيار السلفي لاسيما اللون الأحمر للفت الانتباه..الخ

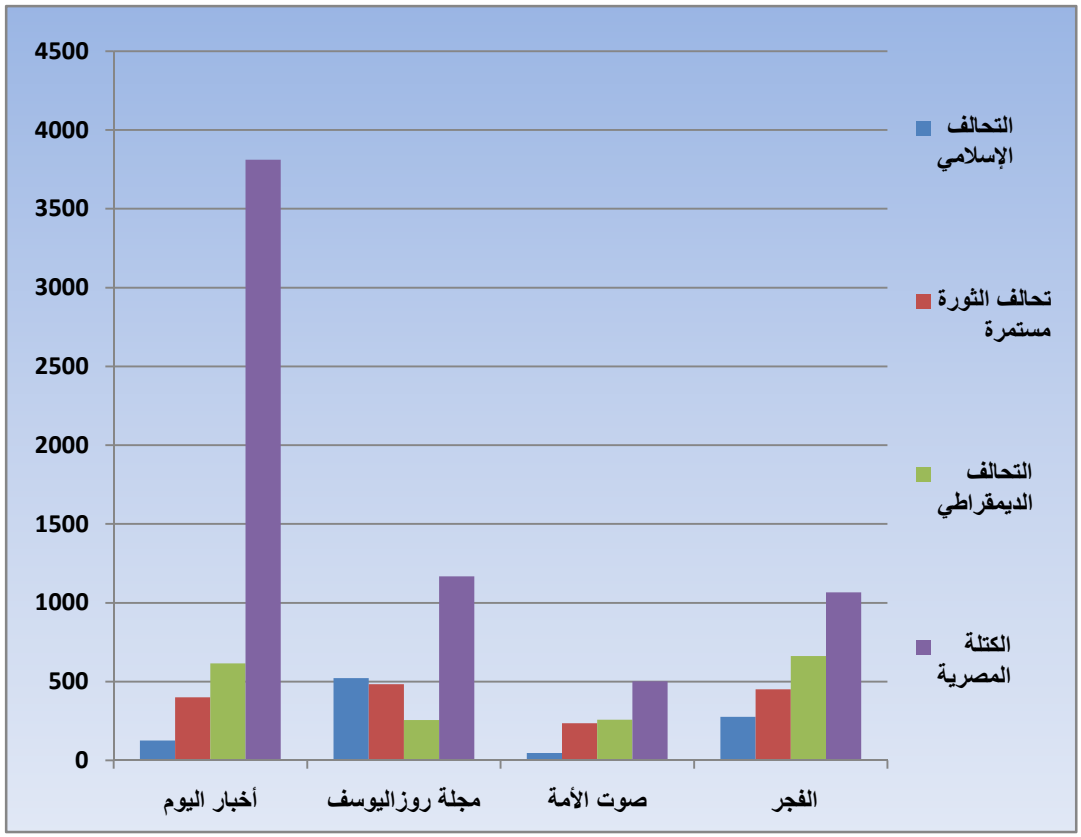

على مستوي التحالفات، احتل تحالف الكتلة المصرية موقع الصدارة في الصحف الأسبوعية، بينما تنازع التحالف الديمقراطي والثورة مستمرة على المركز الثاني والثالث بفوارق بسيطة. فيما عدا مجلة روزاليوسف التي تفوقت فيها المساحة المخصصة للتحالف الإسلامي على المساحة المخصصة لكلاً من التحالف الديمقراطي وتحالف استمرار الثورة.

اختلفت الصحف الأسبوعية في تفضيلاتها على مستوي المرشحين، سواء كانوا من مرشحي الأحزاب أو مرشحين مستقلين، وهو ما سيتم استعراضه تفصيليًا خلال تقييم كل صحيفة على حدة. ولكن الملاحظ أن الصحف الأسبوعية تشابهت في حرصها علي توضيح هوية المرشحين المستقلين إذا ما كانوا من أعضاء الحزب الوطني، والتأكيد علي أن وجود أعضاء الحزب الوطني علي قوائم الأحزاب سبب الانشقاقات والخلافات، وغالبًا ما تختار تلك الصحف المواقع المميزة في أعدادها الأسبوعية لأخبار الفلول أو التيارات الإسلامية.

بالرغم من كثرة المساحات الخاصة بالمرأة في الصحف الأسبوعية، إلا أن معظم هذه المساحة لم تتطرق إلا لوضع المرأة في الفكر السلفي أو الإسلامي بشكل عام. فجاءت المساحة غير معبرة عن اهتمام حقيقي بوضع المرأة، غير أن بعض الصحف الأسبوعية قد أساءت لصورة المرأة في زمرة نقدها للتيارات السلفية تحديدًا. وقد كانت صحيفة الفجر أكثر الصحف الأسبوعية اهتمامًا بالمرأة (١٣%) بينما جاءت صوت الأمة في ذيل القائمة بـــ ٠٠,٠٥ %.

لم تتطرق الصحف الأسبوعية إلى الحديث عن البعد الطائفي في العملية الانتخابية بينما استحوذت القضايا الطائفية علي اهتمامها بشكل عام (ماسبيرو - قانون دور العبادة). كما خرقت جميع الصحف الأسبوعية الصمت الانتخابي بطرق متعددة أبرزها إجراء حوارات مع قيادات حزبية أو مرشحين ليلة الاقتراع ولكن دون إعلانات.

أولاً: تقييم الأداء الإعلامي لصحيفة أخبار اليوم:

تأتي صحيفة أخبار اليوم في المرتبة الثانية بين الصحف الأسبوعية من حيث اهتمامها بالعملية الانتخابية، ولكنها من أقل الصحف الأسبوعية اهتمامًا بالناخبين (١٣٣٤ سم٢) بعد صحيفة صوت الأمة (٥٤٢ سم٢).

على مدار فترة البحث حافظ حزب الحرية والعدالة على المساحة الأكبر في صحيفة أخبار اليوم(٢٩%)، فحصد إجمالي مساحة تعد الأكبر بين المساحات التي احتلها الحزب في أي صحيفة أسبوعية (٨٧٦٣ سم٢)، كما حصد مساحة مباشرة (٣٠%) تعد الأكبر بين كل الصحف وليس الأسبوعية فقط. في حين جاء حزب النور في المرتبة الثانية -ولكن بفارق ضخم عن حزب الحرية والعدالة (أكثر من ٤٠٠٠ سم٢)، ولكن تعد صحيفة أخبار اليوم أكثر الصحف عمومًا من حيث المساحة المباشرة التي خصصتها لحزب النور (٤٦%). تعتبر أيضا صحيفة أخبار اليوم أكثر الصحف الأسبوعية اهتمامًا بحزب الوفد، الذي احتل المركز الثالث بين أحزابها بنصف مساحة النور تقريبًا، ١٩% منها مساحة مباشرة.

بشكل عام أخبار اليوم كانت أقل الصحف الأسبوعية هجومًا علي التيارات الإسلامية، ولكنها اهتمت بتتبع أخبارها وإجراء الحوارات مع قياداتها، وحرصت علي تمثيلهم المباشر علي صفحاتها وتحقيق التوازن بينهم وبين مهاجميهم. بينما جاءت الأحزاب والتحالفات الليبرالية في مراتب متأخرة في الجريدة، ودون تمثيل مباشر.

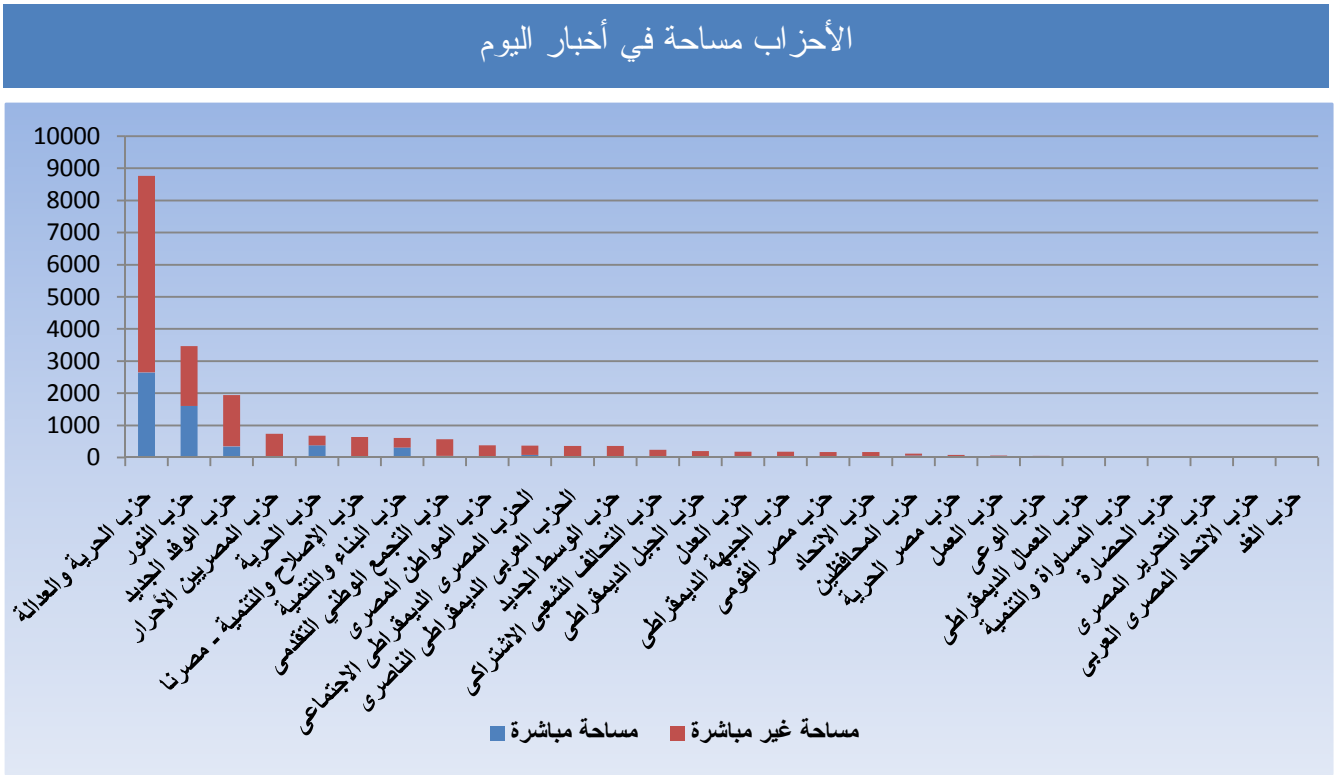

على مستوى التحالفات احتل تحالف الكتلة المصرية المساحة الأكبر من تغطية أخبار اليوم للتحالفات الانتخابية، وتعد تلك المساحة الأكبر التي حصلت عليها الكتلة في صحيفة أسبوعية (٣٨١١ سم٢). وهى المرة الأولى التي تتجاوز فيها مساحة التغطية لتحالف الكتلة المصرية مساحة تغطية حزبي النور والوفد، بينما يأتي التحالف الديمقراطي في المرتبة الثانية ولكن بأقل من ثلث مساحة الكتلة.

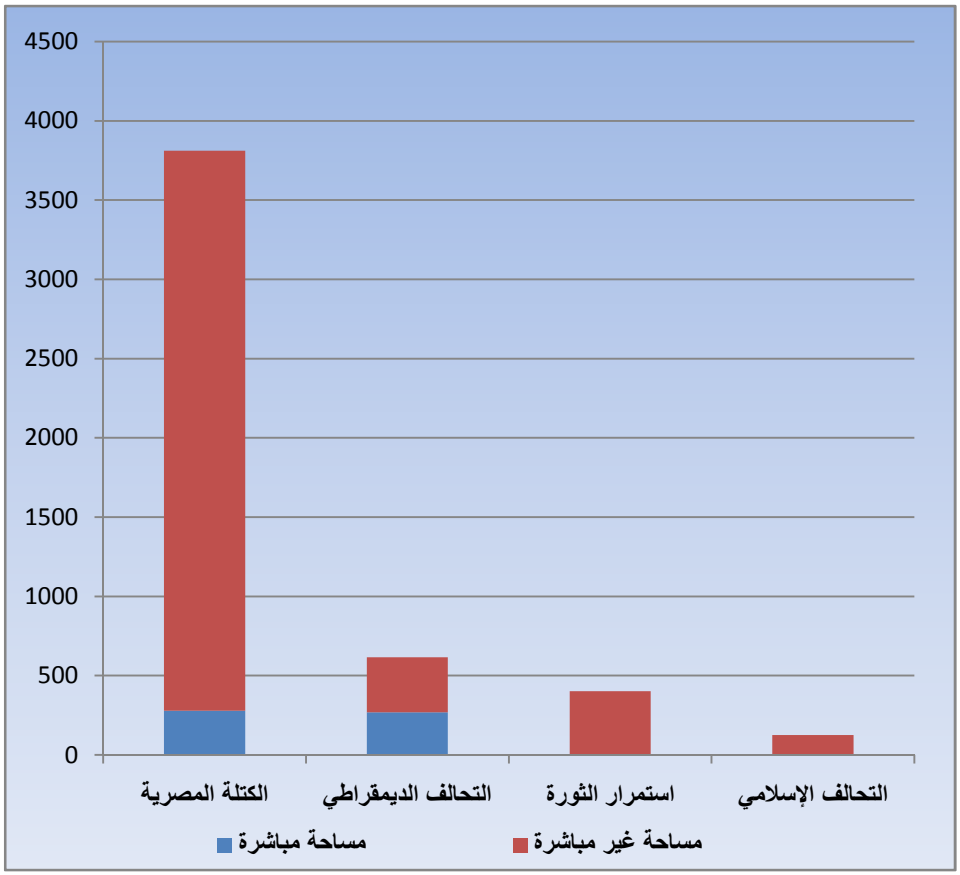

ويلاحظ أن ٧% فقط من المساحة المخصصة للكتلة مساحة مباشرة، بينما ٤٣,٥ % من مساحة التحالف الديمقراطي مباشرة، وهو ما يؤكد حرص الجريدة على التمثيل المباشر لكل روافد التيارات الإسلامية دون الليبرالية. يأتي تحالف استمرار الثورة والتحالف الإسلامي في ذيل القائمة في أخبار اليوم، كما أنهما لم يحظيا بأي تمثيل مباشر في الجريدة على مدار فترة البحث.

صحيفة أخبار اليوم ثاني أكثر الصحف الأسبوعية اهتمامًا بمرشحي الأحزاب بعد صوت الأمة، والذين احتلوا ٢٠% من مساحة التغطية الانتخابية في الجريدة. احتل مرشحي الحرية والعدالة الجزء الأكبر من تلك المساحة يليهم مرشحي الكتلة ومرشحي الوفد بفارق بسيط بينهما.

ولكن من الملاحظ أن إجمالي مساحة مرشحي الكتلة في أخبار اليوم هي مساحة (غير مباشرة) بمعنى أن الصحيفة لم تقم باستضافة أي من مرشحي الكتلة في تعليق مباشر على صفحاتها.

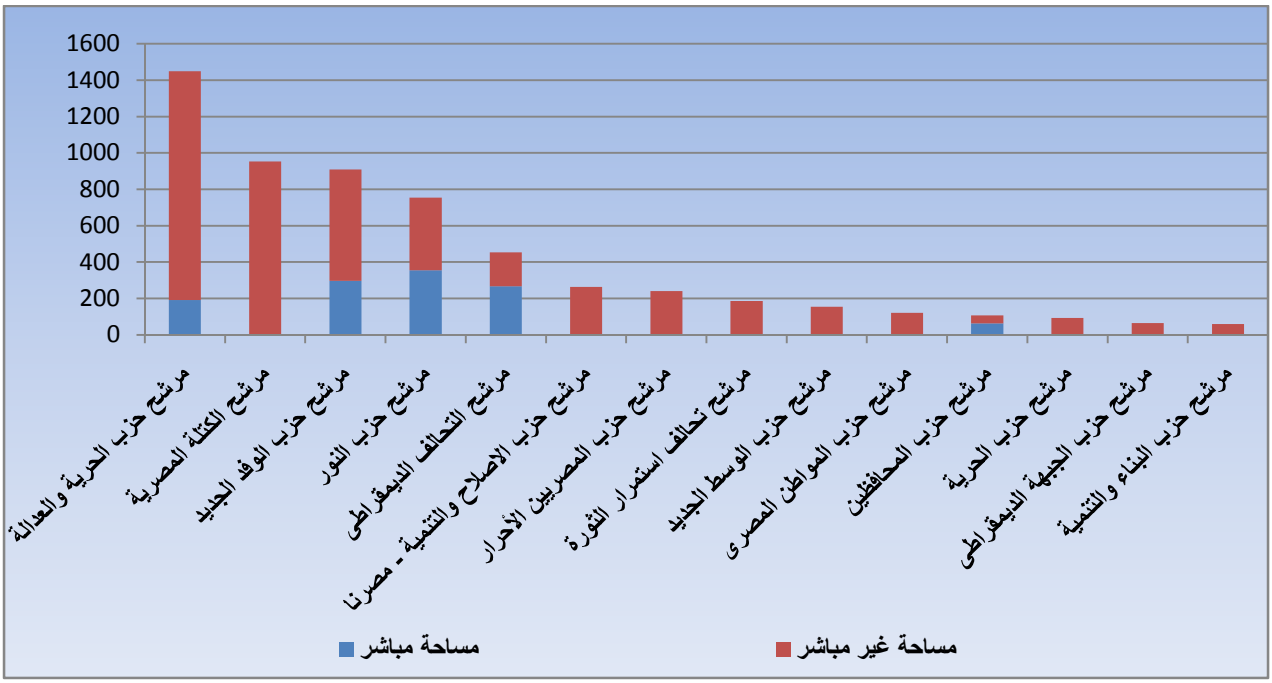

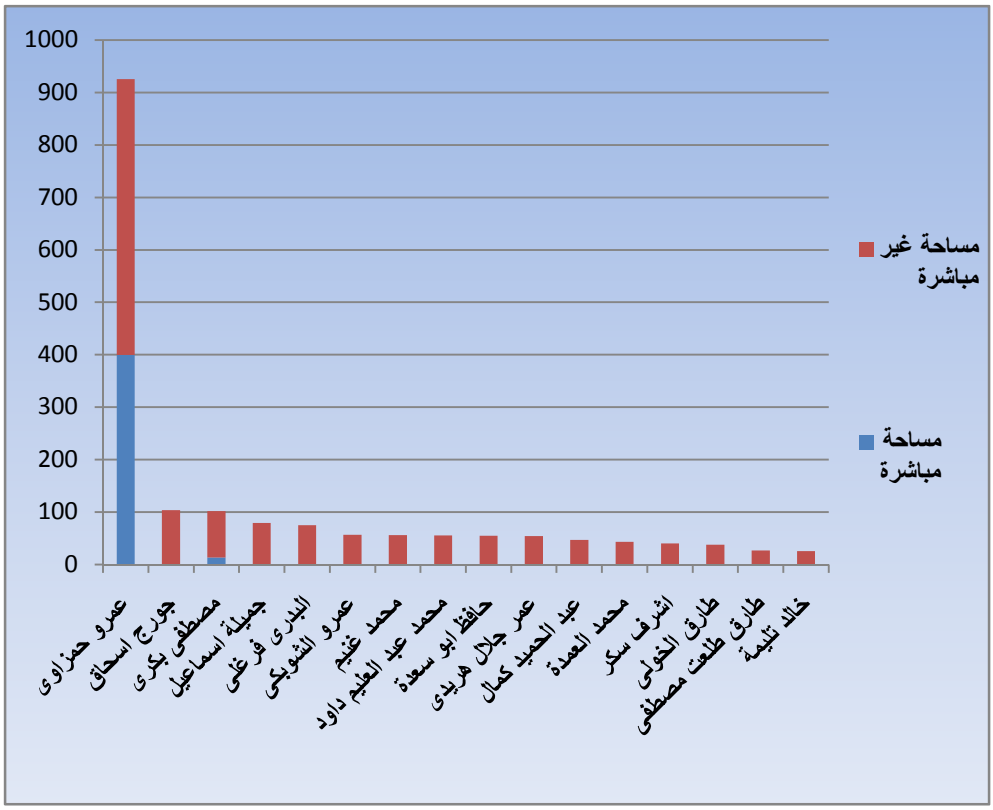

صحيفة أخبار اليوم من أقل الصحف الأسبوعية اهتمامًا بالمرشحين المستقلين والذين احتلوا ١٠,٥% من تغطيتها للانتخابات، وقد احتل عمرو حمزاوي رأس قائمة المستقلين فيها بإجمالي ٩٢٥,٥٠سم٢، بينما جاء في المركز الثاني جورج إسحاق ومصطفى بكري بمساحة ١٠٣ سم٢ فقط.

لم تعط أخبار اليوم اهتمام كبير بالمرشحين المستقلين المنتمين للوطني، واقتصر الأمر علي إجراء حوارات مع بعض أعضاء الحزب الوطني غير المرشحين وتعمدت الجريدة الهجوم عليهم ووصفهم بالفلول.

تأتي جريدة أخبار اليوم في المرتبة قبل الأخيرة بين الصحف الأسبوعية من حيث اهتمامها بالمرأة حيث خصصت لها مساحة ١٠٧٤ سم^{٢} من التغطية، بما لا يتعدى ٣,٥% من إجمالي تغطيتها للانتخابات، واقتصر الأمر علي الإشارة إلى ترشح سيدة أو سيدتان في الانتخابات.

جريدة أخبار اليوم لم تتطرق إلي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلا في إطار حديثها عن اتهام الإخوان المسلمين بعقد صفقة معه حول الانتخابات. بينما أفردت صفحة كاملة لحوار مع مسئولي وزارة الداخلية للحديث عن دورهم في العملية الانتخابية وذلك في عددها الصادر في ٢٢ أكتوبر.ولكن بشكل عام تتجنب أخبار اليوم التطرق إلي المجلس العسكري، الحكومة، ووزارة الداخلية في أخبارها.

ثانيًا: تقييم الأداء الإعلامي لمجلة روزاليوسف:

تعتبر مجلة روزاليوسف أكثر الإصدارات الأسبوعية اهتمامًا بالعملية الانتخابية، حيث خصصت لها ٣٠٢٩٦ سم٢، كما تعتبر أكثر الصحف الأسبوعية اهتمامًا بالناخبين وخصصت لهم ١٦% من مساحة التغطية.

حافظت التيارات الإسلامية على مواقع الصدارة في مجلة روزاليوسف على مدار مراحل الانتخابات الثلاثة، فقد تصدر حزب الحرية والعدالة قائمتها بـــ ٨٠٩٥,٥ سم٢، يليه حزب النور بـــ٥٢٠٢ سم٢. وهي أكبر مساحة حصل عليها حزب النور في صحيفة أسبوعية، بينما حصل حزب الحرية والعدالة على أكبر مساحة مباشرة بين الإصدارات الأسبوعية في مجلة روزاليوسف بـــ ٢٦,٥ % من مساحته بالمجلة. هذا في حين جاء حزب الوفد في المرتبة الثالثة وتراجع الحزب المصري الديمقراطي والاجتماعي وحزب المصريين الأحرار إلي مراتب متأخرة، وذلك كما هو مبين بالرسم التالي:

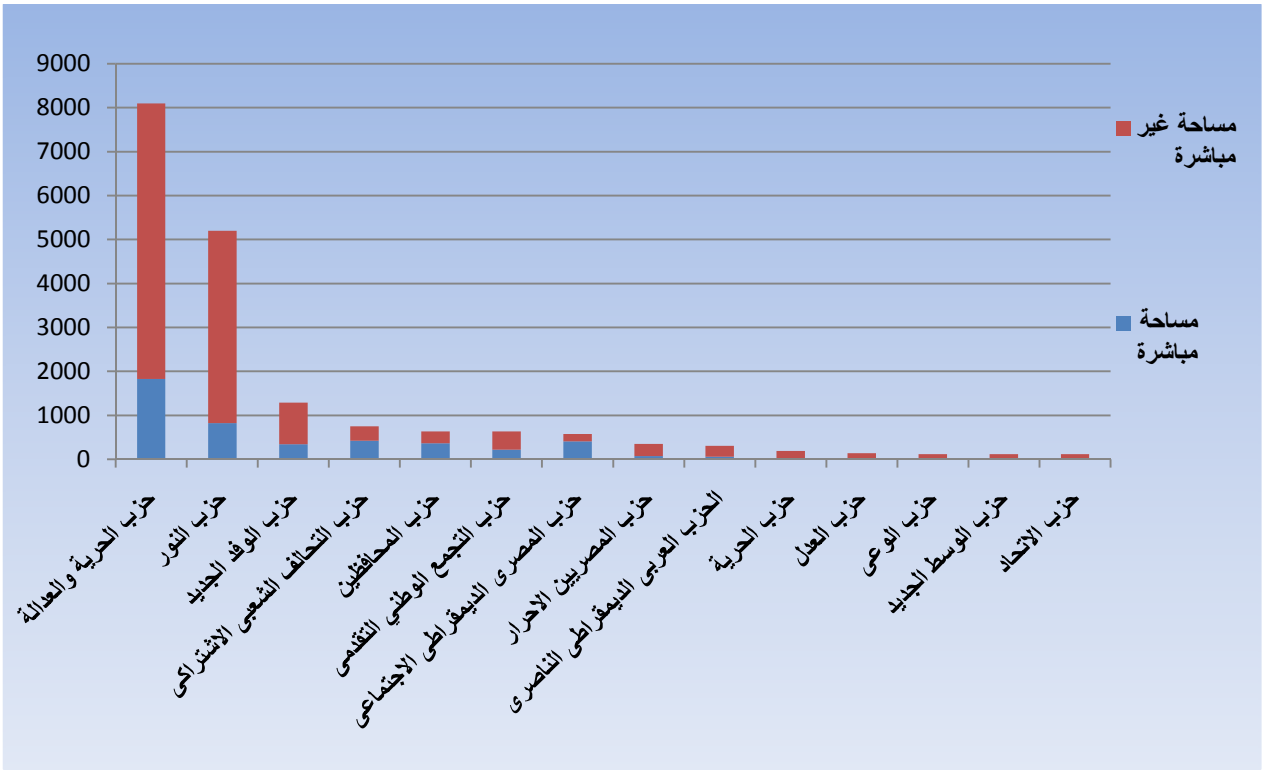

تعتبر مجلة روزاليوسف الأكثر هجومًا علي جماعة الإخوان المسلمين وحزبها الحرية والعدالة، بـ ـل أن مجلة روزاليوسف قد تخطت معيار السلبية إلى معيار الحض علي الكراهية في تناولها لأخبار الإخوان، وتعمدت إقحامهم في كافة المواضيع للدلالة علي أنهم خطر لابد أن نواجهه، وأطلقوا عليهم "أصحاب المصالح" في تناولهم لأخبارهم. كما أن المجلة غالبًا لا تستضيف أيا من مرشحي هذه التيارات -لاسيما السلفية- إنما تفتح صفحاتها للحديث عنهم دون إفساح المجال لهم للتمثيل المباشر. كما كانت مجلة روزاليوسف الأكثر هجوما علي فتاوى رجال الدين المنتمين للفكر السلفي.

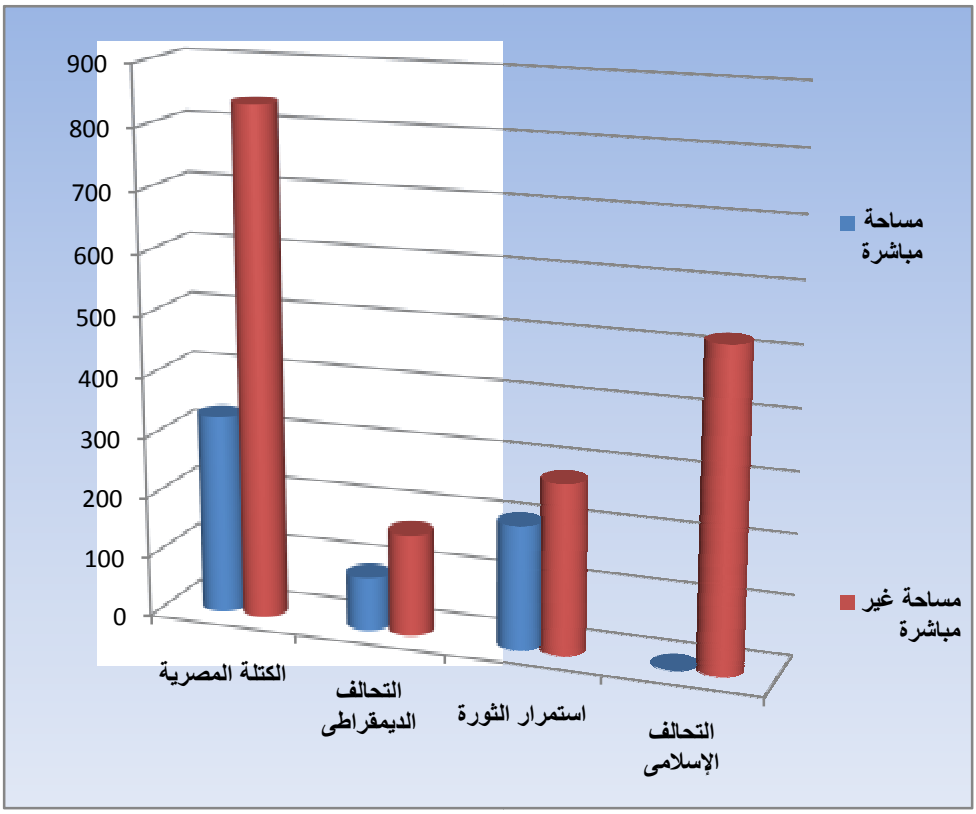

على مستوى التحالفات تصدرت الكتلة المصرية قائمة التحالفات بمساحة ١١٦٨سم٢، بينما تقدم التحالف الإسلامي بمساحة هي الأكبر بين الصحف الأسبوعية، للمرة الأولى على كل من تحالف استمرار الثورة و التحالف الديمقراطي الذي جاء في ذيل القائمة.

ولكن يُلاحظ أن إجمالي المساحة المخصصة للتحالف الإسلامي بمجلة روزاليوسف (مساحة غير مباشرة) بمعنى أنه لم يكن لممثلي هذا التحالف أي تصريحات مباشرة أو تواجد مباشر في أخبار المجلة، واقتصر الأمر على حديث آخرون عنهم، بينما ٢٨% من المساحة المخصصة للكتلة مساحة مباشرة وكذا ٤٢% من مساحة تحالف الثورة مستمرة مساحة مباشرة.

أكد البحث أن المجلة لا تهتم بالمرشحين، قدر اهتمامها بالحزب ككيان وأعضائه من غير المرشحين، لاسيما مرشحي الأحزاب، وهو ما يفسر أن مساحة مرشحي الأحزاب من التغطية ١٠,٥% فقط، وأنه لا مساحة تقريبًا لمرشحي الحزب المصري الديمقراطي وحزب المصريين الأحرار رغم وجود مساحات لأحزابهم.

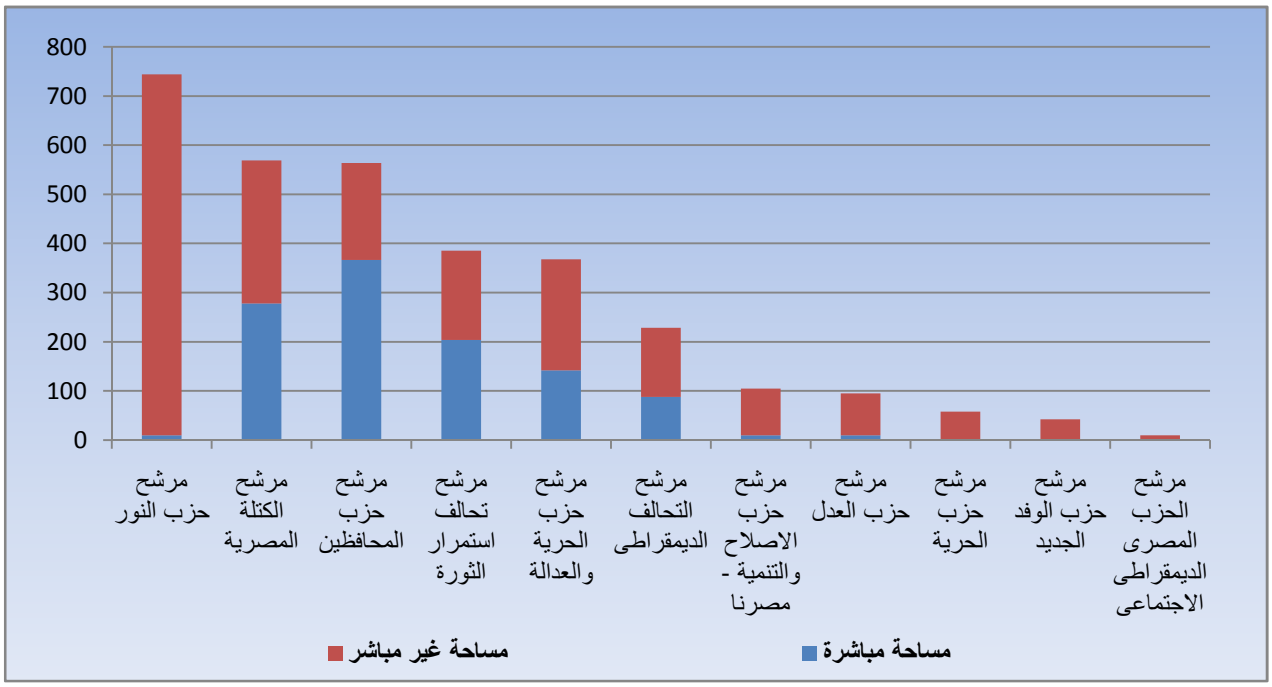

تصدر مرشحو حزب النور قائمة مرشحي الأحزاب في مجلة روزاليوسف، ولكن بإجمالي مساحة غير مباشرة بما يعنى أن المجلة لم تستضف أي منهم على صفحاتها واكتفت بالكلام عنهم، بينما جاء في المركز الثاني مرشحو الكتلة بإجمالي مساحة نصفها تقريبًا مباشرة. للمرة الأولى تراجع مرشحي حزب الحرية إلى المركز الخامس رغم حصول الحزب على المساحة الأكبر في المجلة، وحاز مرشحي حزب المحافظين على مساحة متقدمة في المجلة ربما لم يحصلوا عليها في أي صحيفة.

خصصت مجلة روزاليوسف للمستقلين ١١% من إجمالي مساحة التغطية الانتخابية، وقد تصدر عمرو حمزاوي قائمة المستقلين بمساحة ١٠٢٦,٥٠سم٢، بينما جاء جورج إسحاق في المركز الثاني بإجمالي مساحة ٢٦٧ سم٢ فقط. جاء في المركز الثالث بين المستقلين مصطفى بكرى وحافظ أبو سعدة وجلال هريدي والبدري فرغلي وعبد الرحيم الغول بفوارق ضعيفة. وبشكل عام صنعت الجريدة توازن بين المساحات المباشرة والمساحات غير المباشرة التي خصصتها للمستقلين.

اهتمت مجلة روزاليوسف بأخبار المجلس العسكري المتعلقة بالعملية الانتخابية، ولكنها كانت الأكثر انتقادًا للمجلس العسكري من خلال فنون متنوعة أكثرها فن "الكاريكاتير". كما كانت الأكثر هجومًا على الداخلية لاسيما أثناء أحداث التحرير حيث اتهمت ممارستها بـــ(القمعية، العاجزة، الفاشلة، المؤيدة للنظام)، وأبرزت عناوين من نوعية (الشرطة سحلونا، الداخلية وراء التصعيد، داخلية النظام السابق..الخ) كما اتهمت المجلة الداخلية بالتنسيق مع الفلول لتعطيل الانتخابات.

ثالثًا: تقييم الأداء الإعلامي لجريدة صوت الأمة:

صحيفة صوت الأمة أقل الصحف الأسبوعية اهتمامًا بالعملية الانتخابية، كما أنها الأقل اهتمامًا بالمساحات المباشرة في أخبارها، فغالبًا ما تستعرض الأخبار دون الاستعانة بمصادرها الأصلية. كما أنها أقل الصحف الأسبوعية اهتمامًا بالناخبين وعمليات التثقيف والتوعية. وتعد صوت الأمة أولى الصحف التي طعنت في العملية الانتخابية قبيل عملية الاقتراع، وتعمدت نقل إحساس للقارئ بأنها انتخابات دموية وغير نزيهة، وهو اتجاه منافي لما اتخذته باقي الصحف لحث الناخبين على المشاركة، فقد نعتت الجريدة الموسم الانتخابي في العددين الصادرين قبل الاقتراع مباشرة بـــ **(موسم الدم الانتخابي، انتخابات سمك لبن تمر هندي)**.

تنافس حزب الحرية والعدالة وحزب النور على المركز الأول في مساحات صوت الأمة طوال مراحل الانتخابات الثلاثة، حتى حسم حزب الحرية والعدالة الأمر في النهاية ليتصدر هو رأس القائمة، بينما تراجع حزب النور إلى المركز الثاني، إلا أن مساحة الحرية والعدالة المباشرة في الجريدة لا تتعدي ١٢%. بينما جاءت الأحزاب الليبرالية في المواقع التالية، تقدمها حزب الوفد في المركز الثالث، يليه حزب المصريين الأحرار بفارق بسيط أقل من ١٠٠سم^{٢}.

مساحات الأحزاب في صحيفة صوت الأمة

تهاجم الصحيفة جماعة الإخوان المسلمين وحزبها الحرية والعدالة، فغالبًا ما تهتم بالإشارة إلي الخلافات والانشقاقات بين أفراد الجماعة، وكثيرًا ما وصفتهم بالاحتكاريين، وضمنتهم في أخبار ليست وثيقة الصلة بهم، كما ركزت علي تصريحات المنشقين عن الحرية والعدالة ٧-١١ والتنافس الشديد بين الإخوان والسلفيين ١٤-١١. هذا بالإضافة إلى الخلط في المسميات بين السلفيين وحزب النور، الإخوان والحرية والعدالة، التحالف الديمقراطي وتحالف الحرية والعدالة، حزب الجماعة الإسلامية وحزب البناء والتنمية.

المساحة المخصصة للتحالفات في صوت الأمة ضعيفة، إذ أن إجمالي المساحة المخصصة للتحالفات الثلاثة لا تتعدى ٢٢% من المساحة المخصصة لحزب الحرية والعدالة.

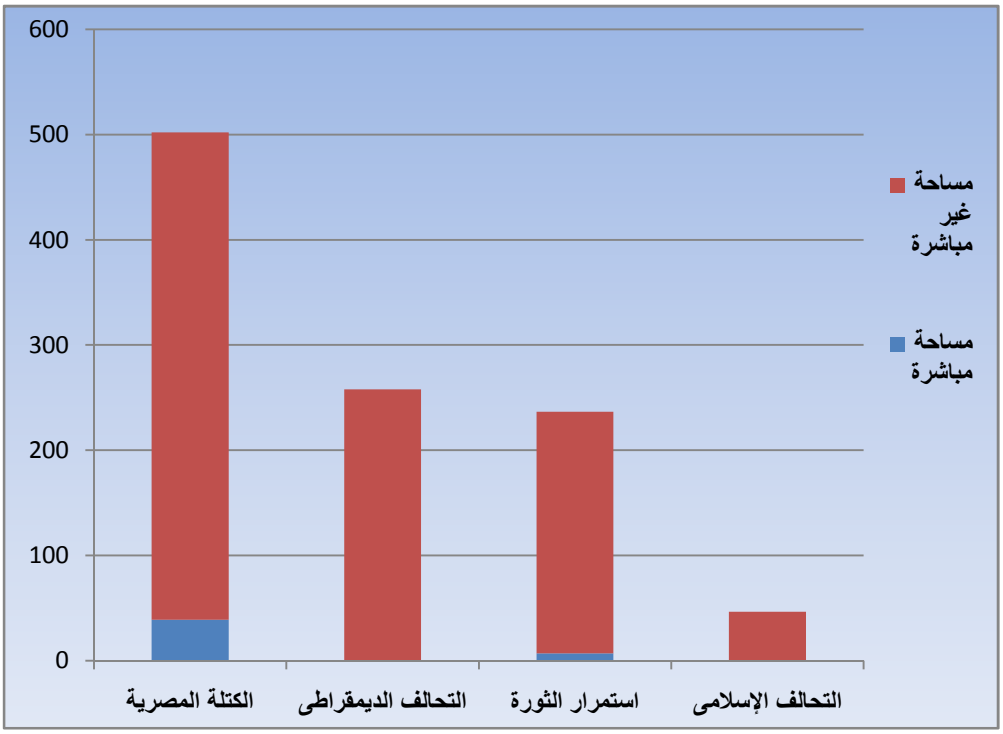

تصدرت الكتلة المصرية قائمة التحالفات بمساحة ٥٠٢ سم^{٢} منها ٨% تقريبًا مساحة مباشرة، بينما جاء التحالف الديمقراطي وتحالف استمرار الثورة في المرتبة الثانية والثالثة ولكن بفارق ضعيف بينهما، إلا أن التحالف الديمقراطي لم يحظ بأي تمثيل مباشر على صفحات الجريدة. في حين جاء التحالف الإسلامي في مرتبة متأخرة بإجمالي مساحة لا يتعدى ٤٦ سم^{٢} على مدار البحث.

٣٥% من مساحة التغطية الانتخابية لصوت الأمة مخصصة لمرشحي الأحزاب، وقد تصدر مرشحي حزب الحرية والعدالة قائمة مرشحي الأحزاب في صوت الأمة، بينما جاء مرشحي حزب المصريين الأحرار في المركز الثاني ولكن بأقل من نصف مساحة مرشحي الحرية والعدالة (٤٠%) واحتل مرشحي حزب النور المركز الثالث. وتعد صحيفة صوت الأمة هي الصحيفة الوحيدة التي احتل فيها مرشحي المصريين الأحرار هذا الترتيب.

ورغم حصول مرشحي حزب الوفد على المركز الرابع بين المرشحين إلا أن غالبية المساحة المخصصة لهم غير مباشرة بما يعنى أنه لم يكن لهم تمثيل على صفحات الجريدة. ومن الملاحظ أيضًا أن مرشحي التحالفات لم يحظوا بأي تمثيل مباشر في الجريدة

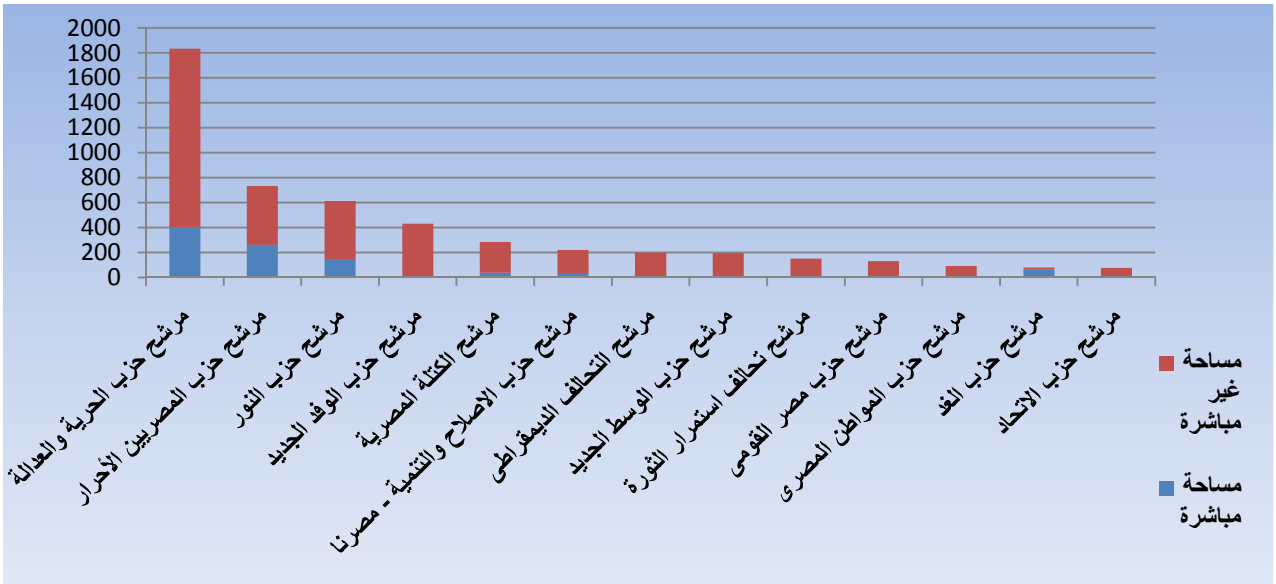

بشكل عام، لا تهتم الصحف الأسبوعية بالمرشحين المستقلين قدر اهتمامها بمرشحي الأحزاب، فصوت الأمة خصصت ٢٢% من مساحة التغطية للمستقلين، وهي أكبر نسبة للمستقلين في الصحف الأسبوعية.

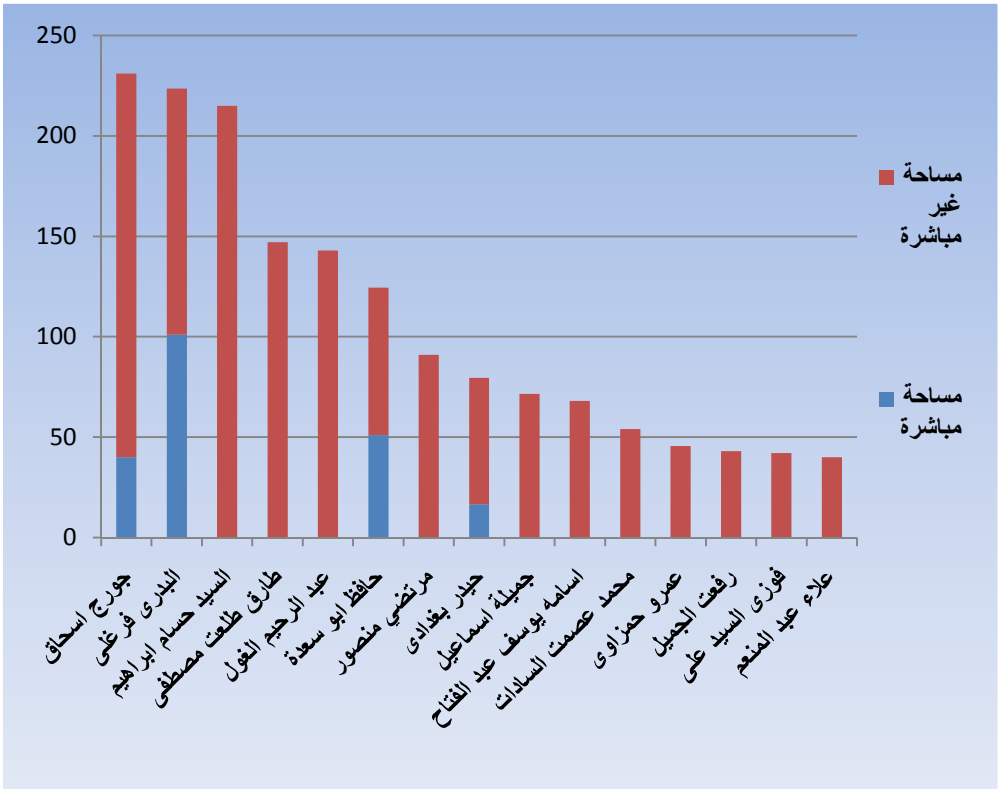

صحيفة صوت الأمة هي الصحيفة الوحيدة التي تصدر قائمة مستقليها جورج إسحاق والبـــدري فرغلـــي بفارق ضئيل جدًا يقل عن ١٠ سم٢، بينما مرشحي الوطني المنحل في مراكز متقدمة بين المستقلين.

صوت الأمة أكثر صحيفة أتاحت مساحة لمرشحي الوطني المنحل بين الصحف الأسبوعية بإجمالي ٤٨٠,٥ سم٢ (غير مباشرة). كما ركزت الصحيفة على "الفلول" بشكل ملحوظ إذ يمكن القول أن الجريدة تقود حملة منظمة وشرسة ضد الفلول تستهدف مقاطعتهم في الانتخابات وهو ما عبرت عنه من خلال مانشيت ضع (×) أمام الفلول، وأيضًا من خلال العناوين الهجومية والتوصيفات شديدة السلبية والتركيز على الأحكام الصادرة ضدهم ونبذ الأحزاب لهم.

خصصت صوت الأمة للمرأة ٥% فقط من مساحة التغطية الإعلامية الخاصة بها، كما أنها من أقل الصحف من حيث المساحة المباشرة التي خصصتها للمرأة فهي لا تعطى لها أي مجال للحديث المباشر على صفحاتها.

وقد استخدمت الصحيفة "المرأة" كمدخل لانتقاد التيار السلفي فأفردت مساحات للسخرية من المرشحات المنتقبات أو من فتاوى شيوخ السلفيين حول مكانة المرأة ومشروعية ترشحها وانتخابها واستخدمت عناوين شديدة السلبية في هذا الصدد.

واقتصر اهتمام صحيفة صوت الأمة بالمرأة على تحقيق حول (صوت المرأة السلفية، المرأة القبطية في الانتخابات) وكانت الجريدة غالبًا ما تكتفي بذكر أسماء المرشحات دون تفاصيل إذا جاءوا ضمن أسماء المرشحين في الدائرة.

رابعًا: تقييم الأداء الإعلامي لجريدة الفجر:

احتل الحرية والعدالة المساحة الأكبر في صحيفة الفجر الأسبوعية خلال مرحلة الدعاية ومراحل الاقتراع الثلاثة، وجاء حزب النور في المركز الثاني بفارق كبير، بينما جاء الوفد في المرتبة الثالثة، وعلي الرغم من ذلك كان حزب الحرية والعدالة أقلهم في المساحة المباشرة على صفحات الجريدة ١٢%.

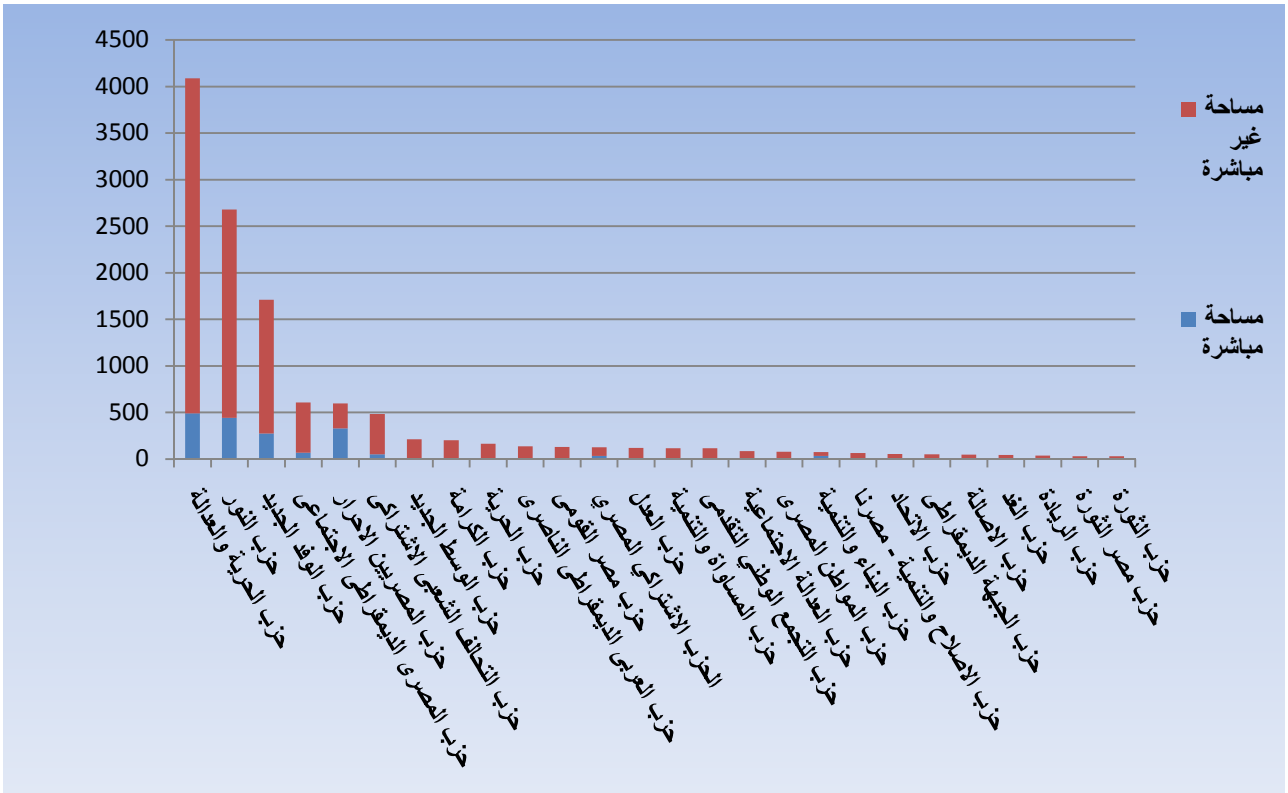

تشترك صحيفة الفجر مع مجلة روزاليوسف في الهجوم الشديد على التيارات الإسلامية والسلفية، فهي لم تربط بينهم وبين البلطجية فحسب، وإنما بالإرهابيين "**مانشيت ص١ ٢١-١١: السلفيون والإرهابيون من خيانة الثورة للركوب عليها**"، وفي ص٥ من العدد نفسه "**جماعة الإخوان تخدع المصريين بوهم اسمه دستور إسلامي، وعبد المنعم الشحات أسوأ دعاية للإسلام**". كما قادت الجريدة حملة منظمة للربط بين التيارات الإسلامية والحزب الوطني من خلال ملف على ثلاث صفحات وملحق خاص للمقارنة بينهما، والصورة الرئيسية للملف لـــمحمد بديع يقف أمام مرآة يظهر فيها صورة لمبارك (عدد٧-١١).

تصدر تحالف الكتلة قائمة التحالفات في الفجر، يليه التحالف الديمقراطي بفارق ٤٠٠ سم٢ تقريبًا، بينما جاء في ذيل القائمة تحالف استمرار الثورة بفارق أكثر من ٢٠٠ سم٢. وقد حصل تحالف الثورة مستمرة على أكبر تمثيل مباشر داخل الصحيفة ٣٣%، بينما حصل التحالف الديمقراطي على النسبة الأقل(٥%). جاء التحالف الإسلامي في مرتبة متأخرة بين تحالفات الفجر بإجمالي مساحة منها ١٥% مساحة مباشرة.

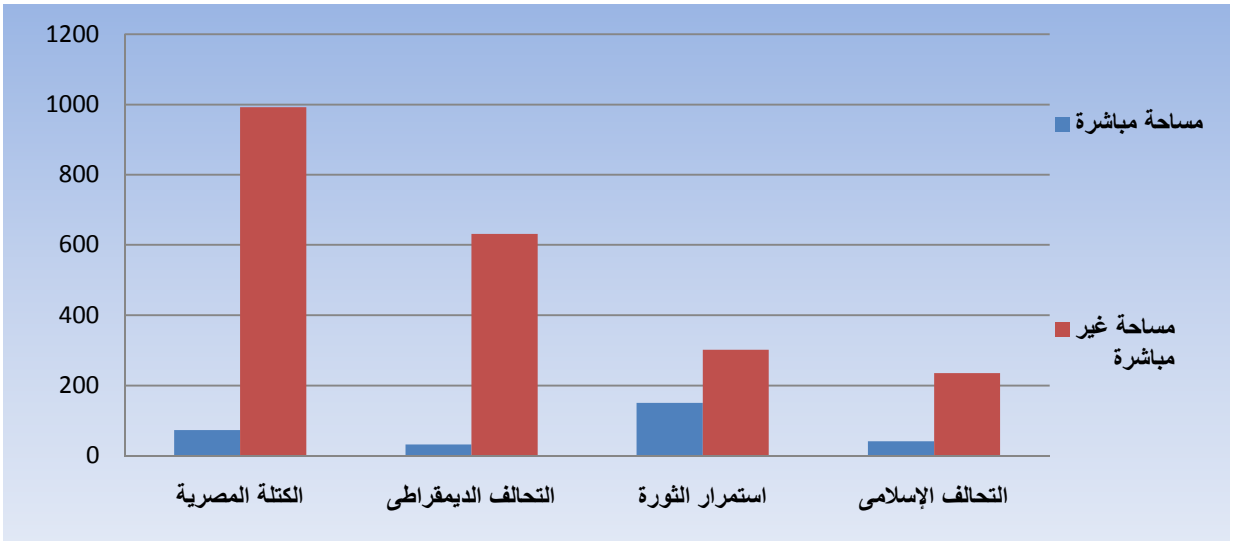

بشكل عام صحيفة الفجر أكثر اهتمامًا بالحزب وأعضائه من اهتمامها بالمرشحين، فعلى مستوى مرشحي الأحزاب حصد مرشحي حزب النور المساحة الأكبر يليهم مرشحي حزب الحرية والعدالة والتحالف الديمقراطي، وبشكل عام المساحة المخصصة لمرشحي الحزب لا تتعدى ١٥% فقط من إجمالي المساحة المخصصة للحزب في الصحيفة.

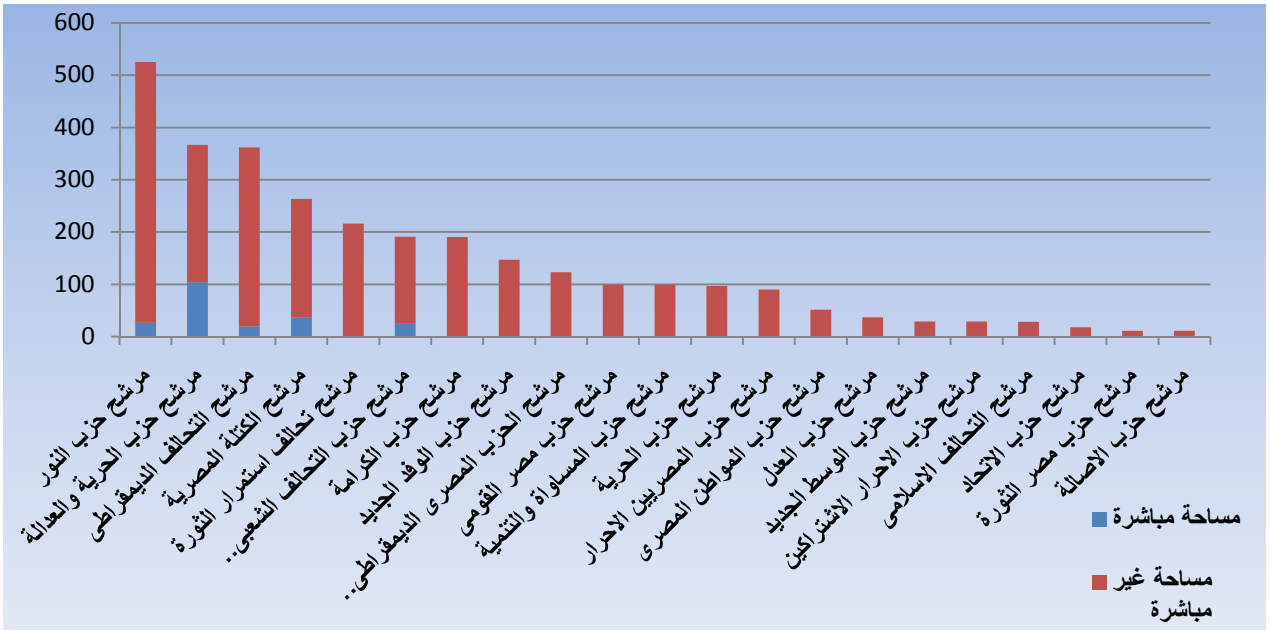

خصصت الفجر ٣٠٠١,٥سم٢ للمرشحين المستقلين (١٦,٥%)، إلا أن اغلب هذه المساحة غير مباشـــرة، فالفجر أقل الصحف الأسبوعية تخصيصاً للمساحات المباشرة للمستقلين.

حاز بأكثر المساحات المخصصة للمستقلين جميلة إسماعيل (٩٠٢ سم٢) بفارق كبير عن عمرو حمزاوي الذي احتل المركز الثاني بمساحة تقل عن نصف مساحة جميلة اسماعيل (٤٣٧سم٢ غير مباشرة)، بينما جاء حازم شومان في المركز الثالث بإجمالي مساحة ٢٧٠ سم٢ مباشرة. وكانت المساحات المخصصة لكل من حافظ أبو سعدة وجورج إسحاق وعمرو الشوبكى وخالد تليمة تقريبًا متساوية، ولكن معظمها غير مباشرة.

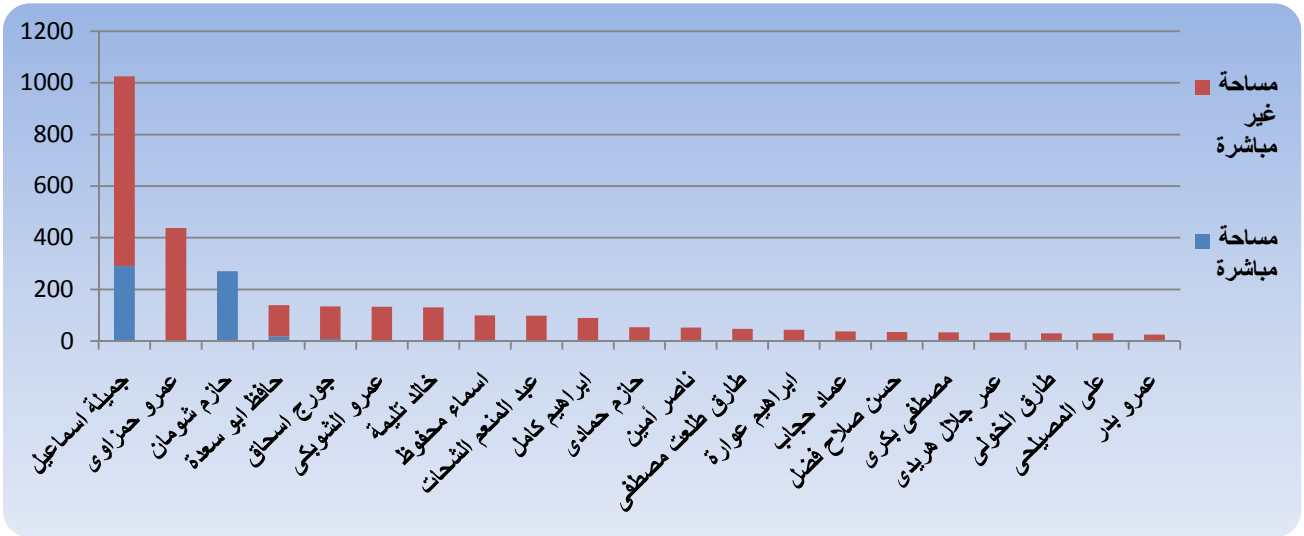

خصصت الفجر للمرأة ١٣% من إجمالي التغطية الانتخابية، ولكنها كانت من أكثر الصحف استخداما للمرأة كمدخل لانتقاد التيار السلفي، فأفردت مساحات للسخرية من المرشحات المنتقبات أو من فتاوى شيوخ السلفيين حول مكانة المرأة ومشروعية ترشحها وانتخابها. واستخدمت عناوين شديدة السلبية مثل النساء في مصر بالكتالوج السلفي.

اخترقت صحيفة الفجر كافة القواعد المهنية في عدد ٢ يناير بثلاث موضوعات منفصلة استخدمتها في الهجوم علي التيارات الإسلامية والسلفية، الأول: "زوجة سلفي تحكى قصتها" والذي يتناول اعترافات سيدة مجهولة عن الانحرافات الأخلاقية لزوجها السلفي الذي لم تكشف الجريدة عنه واكتفت باعتباره مثالا لكل الأزواج السلفيين، الموضوع الثاني جاء بعنوان "**الاستغلال الجنسي والسياسي لنساء الإخوان**" والذي تناول إهانة صريحة لنساء التيارات الإسلامية على اعتبارهن أداة لدعاية الحزب، العنوان الثالث اقتطعته الجريدة من سياقه لتبرزه عنواناً في صفحتها الأولى على لسان "نهى الزيني": القوى الإسلامية تقوم الدعاية الخاصة بها على احتقار المرأة".

المبحث الثالث

تقييم أداء الإعلام المرئي أثناء الانتخابات

الإعلام المقروء.. رؤية عامة مقارنة

تضمنت العينة المخصصة للبحث ثلاث قنوات مملوكة للدولة متنوعة بين أرضية وفضائية، هي القناة الثانية الأرضية، قناة النيل للأخبار والفضائية المصرية، بالإضافة إلي أربع قنوات خاصة متنوعة الاتجاهات هي قناة ONTV، قناة CBC وقناة دريم٢ وقناة الحياة. وذلك لضمان توازن العينة بين الإعلام المملوك للدولة والإعلام الخاص، وقد أضيف للعينة بعد فترات المراقبة الأولية ثلاث قنوات دينية إسلامية ومسيحية، هي قناة الناس، الرحمة، الكرمة المسيحية. وذلك بعد أن أكدت المشاهدة الأولية اهتمامهم بالعملية الانتخابية وتعاظم تأثيرهم على توجهات بعض فئات الناخبين بشكل جدير بالدراسة والتحليل.

البحث الذي استمر على مدار ثلاثة أشهر، تناول جوانب كمية وتحليلية لأداء الإعلام المرئي في تغطيته للانتخابات البرلمانية ٢٠١١-٢٠١٢، لبيان مدي انصياع الإعلام بروافده للمعايير المهنية والدولية للتغطية النزيهة للانتخابات.

علي مدار فترة الدراسة تفوق الإعلام الخاص علي الإعلام المملوك للدولة في اهتمامه بالعملية الانتخابية، حيث مثلت قنواته ٦٢% من التغطية الانتخابية المرئية للعملية الانتخابية، بينما تفوق الإعلام المملوك للدولة علي القنوات الخاصة في حرصه علي التوازن بين التمثيل المباشر وغير المباشر لممثلي الأحزاب والمرشحين علي شاشته، إذ كان الإعلام الحكومي أكثر التزامًا بمعايير التنوع بين الضيوف وكفالة حق الرد والتعليق، وتجنب الهجوم علي الأطراف في غير حضورها أو كفالة حقها في التعليق، فجاءت نسبة التغطية المباشرة للقنوات العامة ٥١% بينما الخاصة ٤٦,٦ %.

لم يمثل الإعلام الديني من الناحية الكمية أكثر من ٥% من إجمالي التغطية التلفزيونية للانتخابات، إلا أن تلك المساحة وإن كانت صغيرة من الناحية الكمية ولكنها انطوت علي أكثر الخروقات والتجاوزات لمعايير التغطية التلفزيونية للانتخابات، وهو ما سيتناوله المبحث تفصيليًا في الجزء الخاص بالإعلام الديني.

نوع القنوات	زمن التغطية المباشرة	زمن التغطية غير المباشرة	الإجمالي
خاصة	٧٦٨٨ دقيقة	٨٧٩١ دقيقة	١٦٤٧٩,٢٣ دقيقة (٦٢%)
مملوكة للدولة	٤٥٤٢ دقيقة	٤٢٨٨ دقيقة	٨٨٣٠ دقيقة (٣٣%)
دينية	٥٨٠ دقيقة	٧٠٢ دقيقة	١٢٨٢ دقيقة (٥%)

تفوقت قناة ONTV على القنوات الخاصة والعامة من حيث اهتمامها بالعملية الانتخابية، حيث تمثل تغطية القناة ٢٢% من تغطية الإعلام المرئي للانتخابات، بينما جاءت القناة الثانية الأرضية في ذيل القائمة.

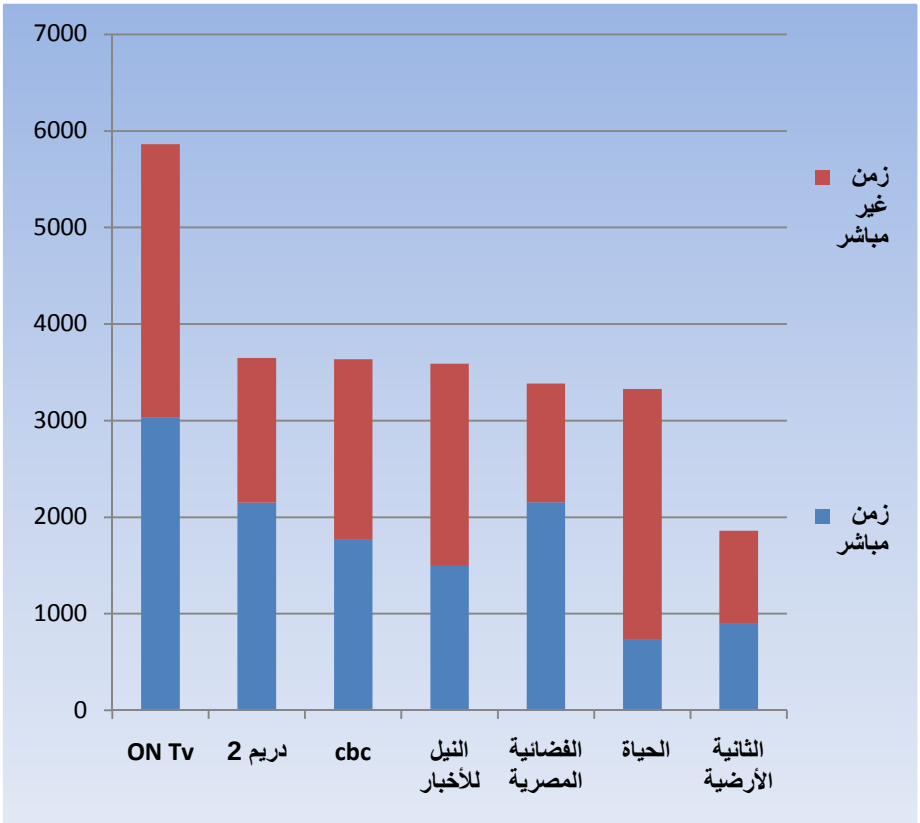

تفوقت قناة الفضائية المصرية على القنوات الأخرى في مساحة التغطية المباشرة التي خصصتها للفواعل الرئيسية في العملية الانتخابية، فهي القناة الوحيدة التي وصلت مساحة تغطيتها المباشرة إلي ٦٣,٦% من إجمالي مساحة التغطية الانتخابية للقناة، وهي السبب الرئيسي في تفوق الإعلام المملوك للدولة علي الإعلام الخاص في هذا الصدد.

علي مستوي القنوات الدينية تفوقت قناة الناس عن نظيرتها في معدل اهتمامها بالعملية الانتخابية، وتنوعت انحيازات القناة الدينية علي مستوي الأحزاب والتحالفات والمرشحين الحزبيين والمستقلين، فلم تكن بينهم قواسم مشتركة سوي تدني المهنية وغلبة استخدام الخطاب الديني على المحتوي السياسي.

بشكل عام يعد استمرار حملات التوعية والتثقيف هو المشهد الأكثر إيجابية في التغطية الإعلامية للانتخابات، لاسيما في الساعات الأخيرة قبيل التصويت، فقد تبارت كافة وسائل الإعلام المرئية في شرح آلية التصويت وحالات فساد الأصوات وتعليمات التأكد من الأختام وصحة الأوراق، هذا بالإضافة إلى الحث على المشاركة وعدم بيع الأصوات.

وقد تفوقت القنوات المملوكة للدولة على القنوات الخاصة في هذا الصدد، كما تفوقت من حيث اهتمامها بالناخبين وجوانب التوعية والتثقيف، حيث تصدر الناخبين المساحات الأكبر من تغطيتها بمتوسط ٤٨% من مساحاتها، بينما لم يتجاوز متوسط المساحة المخصصة للناخبين في القنوات الخاصة ١٩%. وقد كانت القناة الثانية الأرضية أكثر القنوات اهتمامًا بالناخبين بينما قناة دريم٢ أقلهم.

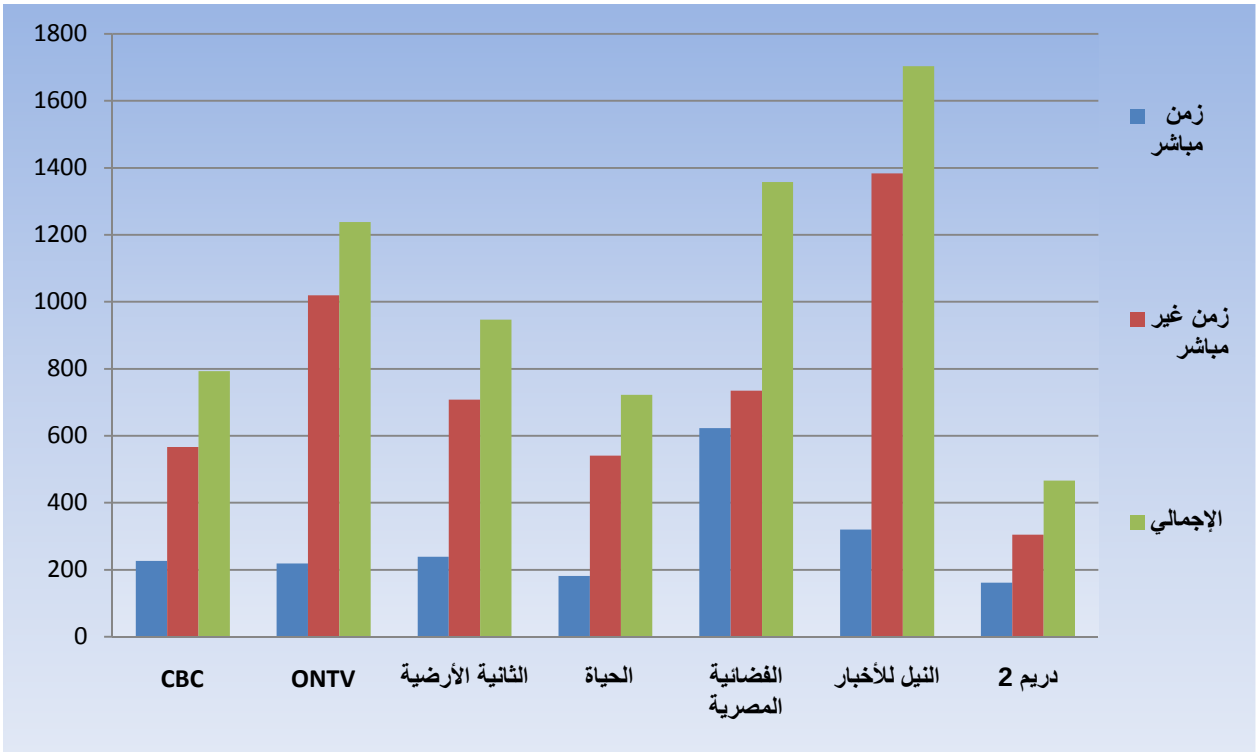

المساحة المخصصة للمرأة علي القنوات المملوكة للدولة والقنوات الخاصة تعكس تقصيرًا واضحًا في تعامل الوسائل الإعلامية مع المرأة كفاعل رئيسي في العملية الانتخابية، حيث لم يتجاوز متوسط المساحة المخصصة للمرأة في القنوات بشكل عام ٣,٢ % فقط من مساحة كل قناة.

وتعد القنوات المملوكة للدولة الأكثر اهتمامًا بدور المرأة، حيث حازت المرأة أعلى نسب من التغطية في قناتي النيل للأخبار والقناة الثانية الأرضية، بينما جاءت قناة CBC في ذيل القائمة. ولكن تعد القنوات الخاصة الأكثر اهتمامًا بإتاحة مساحات مباشرة للمرأة للحديث عن نفسها حيث تفوقت في المساحات المباشرة المخصصة للمرأة.

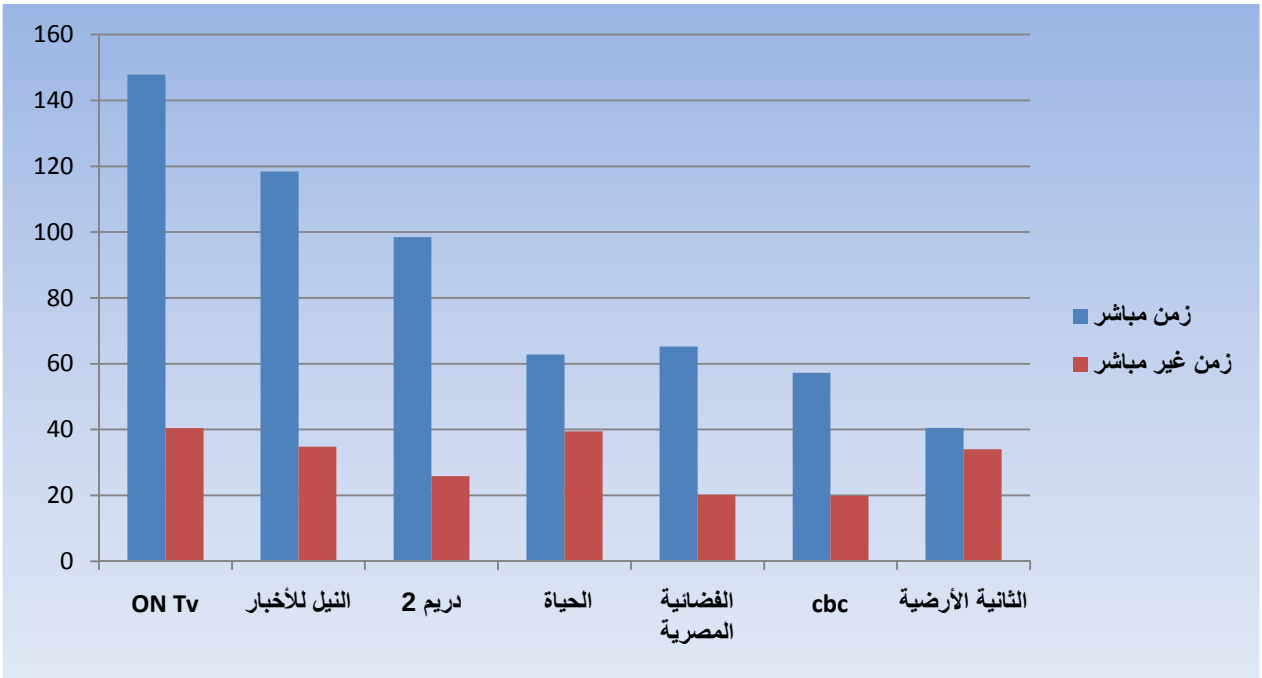

غالبًا لا تهتم القنوات بذكر المحافظة التي يتناولها الخبر، وتكتفي بالإشارة لاسم المرشح وصفته الانتخابية بما يعد خللاً في التغطية الانتخابية، حيث أن معدل الأخبار التي تم ذكر المحافظة فيها لا يتجاوز ٢٩% من إجمالي الأخبار المتعلقة بالعملية الانتخابية، وأغلبها أثناء فترات الاقتراع.

بشكل عام المحافظات الأكثر تناولاً في أخبار الانتخابات هي بالترتيب (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، الشرقية)، بينما المحافظات الأقل تناولاً في أخبار الانتخابات هي بالترتيب (مرسي مطروح، جنوب سيناء، شمال سيناء) حيث لم تصل التغطية الخاصة بكل محافظة منهم إلى ١٠ دقائق على مدار فترة البحث. وهى نتيجة مكررة إلى حد كبير في تقارير مراحل الانتخابات الثلاثة.

بشكل عام تهتم القنوات بأخبار الأحزاب واستضافة ممثليها أكثر من اهتمامها بأخبار المرشحين سواء كانوا مرشحين حزبين أو مستقلين، بل أن الصحف تعتمد غالبًا على قيادات الأحزاب ورؤسائها كمصادر للأخبار عن المرشحين أكثر من المرشحين أنفسهم، وهو ما يفسر حصول الأحزاب وقياداتها من غير المرشحين على ٨٠% من مساحة التغطية الانتخابية في القنوات.

على مستوى المرشحين، تفوقت القنوات الخاصة في اهتمامها بالمرشحين علي القنوات المملوكة للدولة، ولكن جاء اهتمامها بمرشحي الأحزاب أكثر من اهتمامها بالمرشحين المستقلين، حيث حصل مرشحي الأحزاب على ١١,٥ % من إجمالي التغطية التلفزيونية، بينما حصل المستقلين على ٨% فقط. وتعد قناة دريم٢ هي الأكثر اهتمامًا بأخبار مرشحي الأحزاب والمرشحين المستقلين أيضًا.

الصفة الحزبية	التغطية المباشرة	التغطية غير المباشرة	الإجمالي
المساحة المخصصة للأحزاب	٩٦٠٩.٥ دقيقة	١١٦١٩ دقيقة	٢١٢٢٨.٥ دقيقة
المساحة المخصصة لمرشحي الأحزاب	١٩١٣.٥ دقيقة	١١٦٨.٥ دقيقة	٣٠٨٢ دقيقة
المساحة المخصصة للمرشحين المستقلين	١٢٣٩.٥ دقيقة	٩٠٠.٥ دقيقة	٢١٤٠ دقيقة

اهتمت جميع القنوات بالمرشحين المستقلين المنتمين للوطني المنحل، وقد تفاوتت نبرة التغطية الخاصة بهم من قناة إلي أخري، ولكن من الناحية الكمية جاءت نسبة المساحة المخصصة لهم متقاربة جدًا. ويُلاحظ أن تركيز القنوات انصب على المرشحين المستقلين، بينما انصرفت معظم القنوات عن الأحزاب التي ينتمي قياداتها للوطني المنحل.

لم تتفق القنوات في قائمة أحزاب أو تحالفات موحدة، حيث تفاوتت تفضيلات كل قناة من حيث الأحزاب التي تحتل المساحة الأكبر من تغطيتها الانتخابية، ولكن بشكل عام تتفوق القنوات الخاصة في المساحات التي تخصصها للتحالفات ومرشحيها، بينما تهتم القنوات الحكومية بالأحزاب أكثر من اهتمامها بالتحالفات سواء ليبرالية أو إسلامية.

تفاوتت جميع القنوات (المملوكة للدولة – الخاصة) في علاقتها بالسلطات المعنية بالعملية الانتخابية (المجلس العسكري، الحكومة، الداخلية، اللجنة العليا) الأمر الذي سنبحثه تفصيليًا في كل قناة على حدة. ولكن بشكل عام القنوات الحكومية الأكثر اهتمامًا بالمجلس العسكري ودوره في العملية الانتخابية، بينما اتفقت القنوات الخاصة والمملوكة للدولة في التغطية المحايدة للحكومة والداخلية.

اتفقت القنوات الخاصة والمملوكة للدولة في الاهتمام البالغ باللجنة العليا للانتخابات، وتتبع كافة أخبارها وتصريحات أعضاءها وأهم قراراتهم، كما أنهما تابعا باهتمام مؤتمراتها وحرصا على نشر موقعها الالكتروني وكافة طرق التواصل معها، كما اهتما بتكرار إذاعة إعلاناتها التثقيفية، والجدير بالذكر أن الجنة لم تكن تتعرض لأي انتقاد على القنوات الحكومية، بينما سمحت الخاصة بمساحة ضيقة لانتقاد اللجنة من بعض الضيوف، وبشكل عام بدا التناول الإعلامي للجنة العليا للانتخابات خبري إلى حد كبير.

القنوات الخاصة والحكومية لم تعط اهتمامًا ملحوظًا بالبعد الطائفي في العملية الانتخابية إلا في أضيق الحدود، فقد تمحور البعد الطائفي حول وصف المرشحين بـــ "القبطي أو السلفي أو الإخواني"، وكذا الحديث عن الشعارات الدينية وشعار الدولة المدنية في مواجهة شعار الإسلام هو الحل، والتأكيد علي ضرورة تمثيل البرلمان لكل أطياف المجتمع، ذلك فيما عدا بعض الاستثناءات التي سنتطرق إليها تفصيليًا في سياق تحليل كل قناة.

جميع القنوات ارتكبت انتهاكات تنتقص من مهنية تغطيتها للانتخابات، كان أبرزها خرق الصمت الانتخابي، وإجراء استطلاعات رأي تفتقد للمعايير العلمية، وإذاعتها أثناء عمليات الاقتراع، والتنبؤ بالنتائج قبيل إعلان النتيجة. ورغم أن القنوات العامة وبعض القنوات الخاصة توخت الكثير من الدقة وحاولت أن تلتزم قدر المستطاع بالصمت الانتخابي، ولكنها لم تنجح في ذلك بشكل تام، فقد لجأت تلك القنوات إلى التحايل باستضافة قيادات حزبية ليلة الاقتراع للحديث عن موضوعات بعيدة الصلة عن الانتخابات، إلا أن ظهور تلك الشخصيات على الشاشة ليلة الاقتراع وحديثهم في أي قضية عامة يُشكل بشكل أو بأخر خرقًا للصمت الانتخابي (دريم ٢ العاشرة مساء، الحقيقة ٢، ٣ يناير)، (المصرية والنيل للأخبار ١ يناير).

تقييم الأداء الإعلامي للقنوات المملوكة للدولة

تمثل تغطية القنوات المملوكة للدولة ٣٣% من إجمالي التغطية التلفزيونية للانتخابات، ٥١% تقريبًا من تلك المساحة مخصصة للتغطية المباشرة للعملية الانتخابية من خلال استضافة ممثلي الأحزاب والمرشحين والفواعل الرئيسية في العملية الانتخابية علي شاشة القنوات.

تعد قناة النيل للأخبار أكثر القنوات العامة اهتمامًا بالعملية الانتخابية، حيث تمثل تغطيتها للانتخابات ٤٠,٦% من إجمالي تغطية القنوات المملوكة للدولة للعملية الانتخابية، بينما القناة الثانية الأرضية الأقل اهتمامًا بمعدل ٢١% من إجمالي التغطية. في حين تعد الفضائية المصرية أكثر القنوات المملوكة للدولة اهتمامًا بالمساحات المباشرة في التغطية، حيث جاء ٦٣,٦% من مساحتها تغطية مباشرة.

القناة	التغطية المباشرة	التغطية غير المباشرة	الاجمالي
النيل للأخبار	١٤٩٤ دقيقة	٢٠٩٥ دقيقة	٣٥٨٩ دقيقة
الفضائية المصرية	٢١٥٣ دقيقة	١٢٣١ دقيقة	٣٣٨٤ دقيقة
الثانية الأرضية	٨٩٥ دقيقة	٩٦٣ دقيقة	١٨٥٨ دقيقة

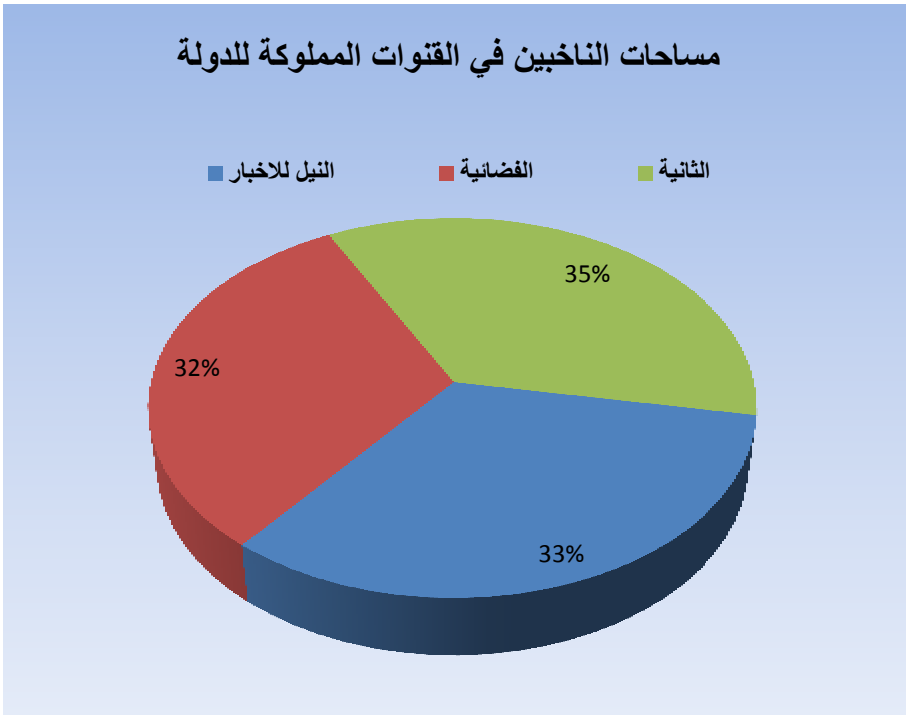

اتفقت القنوات المملوكة للدولة في اهتمامها بالتوعية والتثقيف للناخبين، الذين احتلوا نصف مساحة تغطيتها تقريبًا. ورغم أن القناة الثانية الأرضية هي الأقل اهتمامًا بالعملية الانتخابية ولكنها الأكثر اهتمامًا بالناخبين، بينما الفضائية المصرية الأقل اهتمامًا بهم بين القنوات المملوكة للدولة.

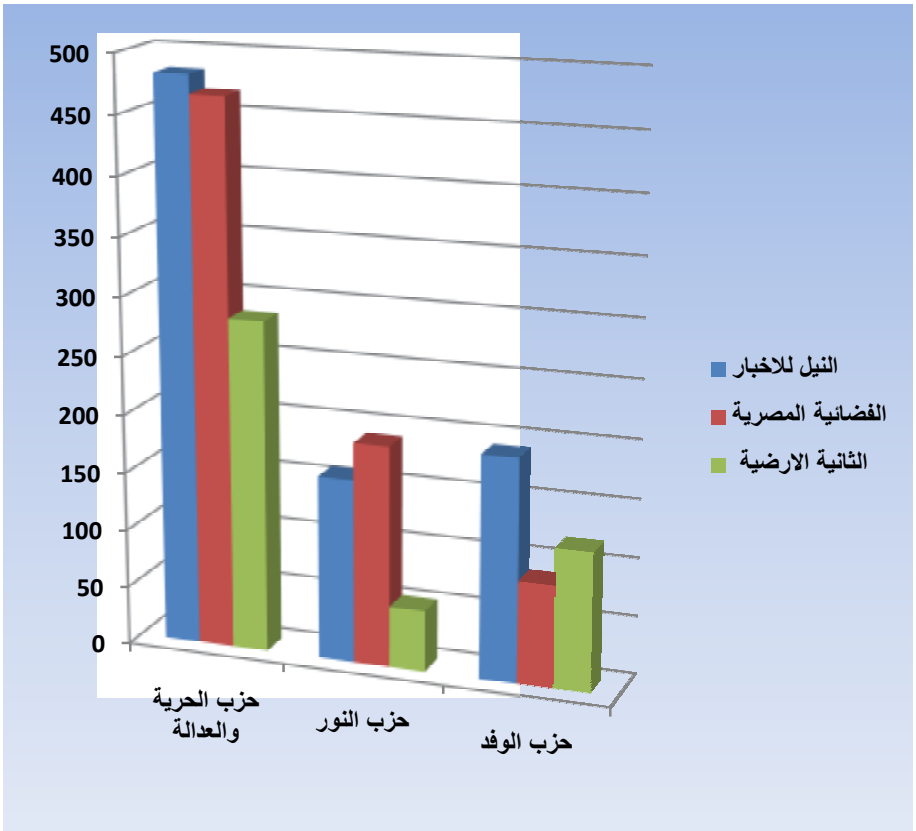

تصدر حزب الحرية والعدالة قائمة الأحزاب في الثلاث قنوات المملوكة للدولة موضوع الدراسة، بينما تنازع حزب الوفد وحزب النور علي المركز الثاني والثالث في قناتي النيل للأخبار والثانية الأرضية، إلا أن الفضائية المصرية قد انفردت بتخصيص مساحات أكبر لحزب التجمع، المصريين الأحرار، الجبهة، عن المساحة التي خصصتها لحزب الوفد.

فبينما تفوقت الفضائية المصرية في اهتمامها بحزب النور (٥,٦% من مساحتها)، تفوقت القناة الثانية في اهتمامها بحزب الحرية والعدالة (١٥,٣%، الوفد ٦,٤% من مساحتها).

القنوات الحكومية أتاحت المجال لأحزاب التيارات الإسلامية في الظهور على شاشتها ولكن للتعليق على قضايا ليست وثيقة الصلة بالعملية الانتخابية (استضافت عصام دربالة مسئول مجلس شورى الجماعة الإسلامية وأمين حزب النور بالإسكندرية للتعليق على وثيقة السلمي) بينما أتاحت المجال لناقديهم إذا تعلق موضوع الحلقة بالانتخابات (عمار على حسن، أعضاء بحزب الوفد). وكباقي الوسائل الإعلامية ركزت القنوات المملوكة للدولة علي انتهاكات الأحزاب الإسلامية خلال مراحل الاقتراع، وتعمد مذيعيها مقاطعة ضيوف التيارات الإسلامية وعدم إعطائهم المساحة المناسبة للرد، مع التركيز على استنكار كافة الأحزاب والتيارات السياسية بما فيها السلفيين لتعمد حزب الإخوان استعراض قوته، واستضافة ممثلي الأحزاب المختلفة لنقد الإخوان.

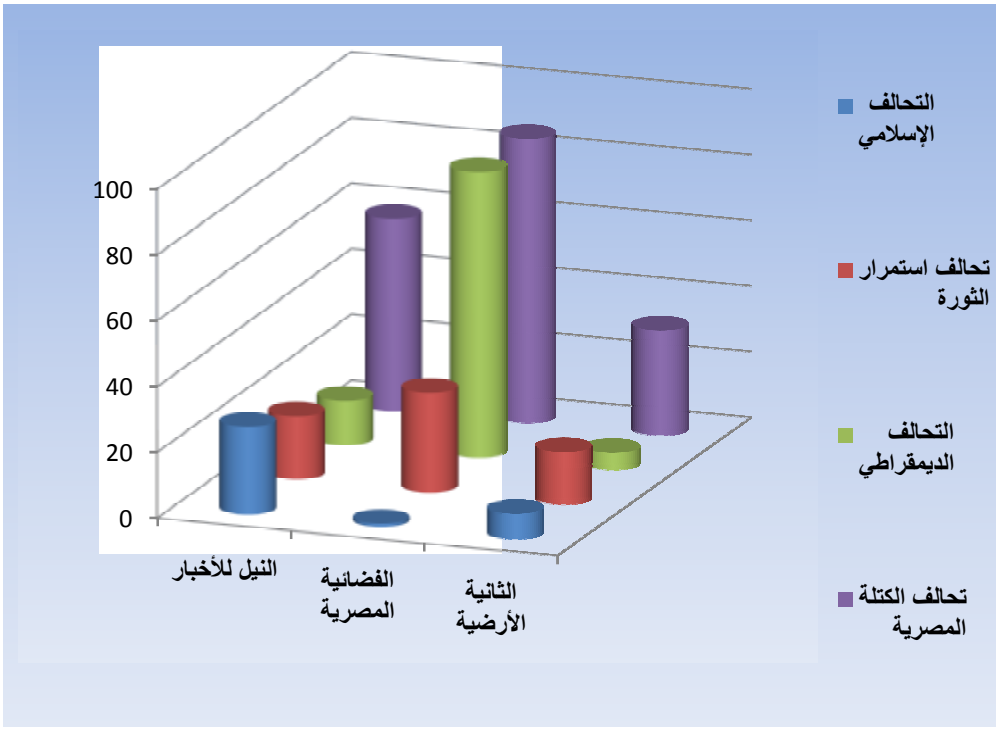

علي مستوي التحالفات تصدر تحالف الكتلة اهتمام القنوات المملوكة للدولة، وكانت الفضائية المصرية أكثر القنوات التي خصصت له مساحة من تغطيتها (٢,٥%)، بينما اختلفت القنوات المملوكة للدولة في توزيعها للمساحات بين التحالفات الثلاثة الأخرى.

متوسط المساحة التي خصصتها القنوات المملوكة للدولة لمرشحي الأحزاب (٤,٤٥%)، وكانت الفضائية المصرية أكثرهم، في حين كانت الثانية الأرضية أقلهم. بينما تعتبر الثانية الأرضية هي الأكثر اهتمامًا بالمرشحين المستقلين حيث خصصت لهم (٥,٩%) من تغطيتها للانتخابات، بينما تأتي النيل للأخبار في ذيل القائمة بـ (١,٧%).

حضور المرأة في القنوات المملوكة للدولة كان أكثر من القنوات الخاصة، ولكنه في مجمله لا يعكس حقيقة تمثيلها في الانتخابات، فلم يتجاوز متوسط المساحة المخصصة للمرأة في القنوات المملوكة للدولة ٣,٦%، وكانت النيل للأخبار الأكثر اهتمامًا بها حيث خصصت لها ٤,٣% من تغطيتها للانتخابات، بينما لم تخصص لها الفضائية أكثر من ٢,٥%.

القناة	التغطية المباشرة	التغطية غير المباشرة	الإجمالي	نسبة المرأة من تغطية الانتخابات
النيل للأخبار	١١٨,٣٦	٣٤,٨٤	١٥٣,٢٠	٤,٣%
الفضائية المصرية	٦٥,٢٧	٢٠,١٩	٨٥,٤٦	٢,٥%
الثانية الأرضية	٤٠,٥١	٣٣,٩٩	٧٤,٥٠	٤%

القنوات المملوكة للدولة اهتمت بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة بمقدار متفاوت وفقًا للطبيعة البرامجية لكل منها، وقد جاء التناول في مجمله مائل إلى الإيجابية، فهي شديدة الحرص علي التأكيد على دوره في العملية الانتخابية، وحرصه الشديد على اجتياز الفترة الانتقالية بنجاح تام (النيل للأخبار ٢٦و٢٧ أكتوبر/٣٠، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٧ نوفمبر).

كما تهتم بالتأكيد على الدعم الشعبي للعسكري من خلال تقارير خارجية لمواطنين يمدحون أداء العسكري ويدعمون قراراته، ويؤكدون على دوره في عملية الانتخابات (القناة الثانية ٢٩و٣٠ و٣١ أكتوبر،٢٣ نوفمبر)، ولا تسمح هذه القنوات بتعرض العسكري للنقد على شاشتها إلا في إطار ضيق جدًا، مع ضرورة الرد على هذا الهجوم من خلال تقارير خارجية أو التوازن في الضيوف (حلقة المشهد الانتخابي ٢٠-١١ على القناة الثانية) أو من خلال المذيعين أنفسهم (انتقدت المذيعة نقد العسكري على مواقع التواصل الاجتماعي في حلقة المشهد الانتخابي على القناة الثانية ٣-١١، وعلى قناة النيل للأخبار٢١-١١ **قاطعت المذيعة نقد ممدوح حمزة للعسكري وأكدت على دوره الهام وجهوده في الفترة الانتقالية**).

أيضًا تتعمد القنوات المملوكة للدولة تكرار تصريحات المشير وتعهداته بشأن تأمين الانتخابات ودعوته للناخبين للمشاركة، في معظم نشراتها الإخبارية وفي الكثير جدًا من فواصلها، كما أنها تحرص على التركيز على تصريحات رجال المجلس حول الانتخابات وتكرار إذاعتها بشكل ملحوظ.

اهتمام القنوات الحكومية بالحكومة جاء مرتكزًا حول مجموعة من القضايا كان أهمها (وثيقة السلمي، تصويت المصريين بالخارج، استقالة حكومة شرف وتعيين حكومة الجنزوري وتأثير ذلك على مجريات الانتخابات) وقد جاء تناول القنوات لتلك الموضوعات محايد إلى حد كبير، وإن بدت أكثر دفاعًا عن حكومة الجنزوري أمام معارضيه، والأكثر استضافة لممثلي الحكومة. كما أبدت القنوات الحكومية اهتمامًا ملحوظًا بالداخلية، وتعمدت تكرار التأكيد على دورها في تأمين العملية الانتخابية، ومحاولة دعم قدرتها على ذلك من خلال ضيوف ومعلقين مؤيدين ومؤمنين بقدرتها على القيام بهذا الدور، كما حرصت على عدم التشكيك في هذا الدور قدر الإمكان.

أولاً- تقييم الأداء الإعلامي لقناة النيل للأخبار:

تعد قناة النيل للأخبار من أكثر القنوات -المملوكة للدولة- اهتمامًا بالعملية الانتخابية، حيث خصصت للعملية الانتخابية ٣٥٨٨ دقيقة من ساعات بثها على مدار ٣ اشهر، بما يمثل ٤٠,٦% من إجمالي تغطية القنوات المملوكة للدولة.

خصصت القناة ٤٧% من مساحتها للناخبين ومواد التوعية والتثقيف، حيث قامت باستضافة بعض الشخصيات الإعلامية والمتخصصة في العملية الانتخابية لتعريف المشاهدين بقانون مباشرة الحقوق السياسية والتصويت بالرقم القومي، وضرورة العمل على تطوير النظم الانتخابية والفرق بين النظم الانتخابية الفردي والقائمة، علاوة على تكرار إذاعة بروموهات وإعلانات تثقيفية تابعة للجنة العليا.

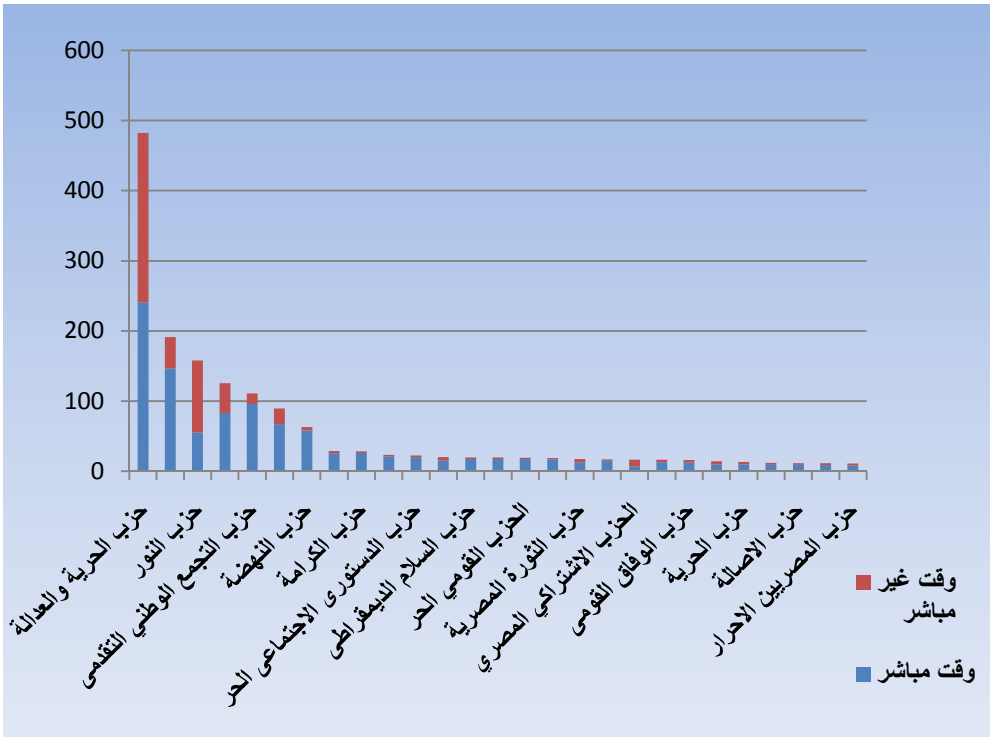

جاء حزب الحرية والعدالة في صدارة الأحزاب التي اهتمت بها القناة بإجمالي مساحة ٤٨٢ دقيقة تقريبًا (١٣,٤% من مساحتها)، نصفها تقريبا مساحة مباشرة، بينما جاء حزب الوفد في المرتبة الثانية ولكن بفارق كبير، حيث اقتصر زمن التغطية الخاص به على ١٩١ دقيقة فقط، ولكن ٧٦,٥% من تلك المساحة "تغطية مباشرة".

تراجع حزب النور إلى المرتبة الثالثة بـ١٥٨ دقيقة تقريبًا، وتعد قناة النيل للأخبار من القنوات القليلة التي تتفوق فيها المساحة المخصصة لحزب الوفد عن حزب النور، بينما تكاد تختفي باقي الأحزاب الليبرالية عن القناة، وتحتل أحزاب الوسط، التجمع، الجبهة الديمقراطي مراكز متقدمة نسبيًا.

فقد أولت قناة النيل للأخبار اهتمامًا خاصًا بالإخوان وعلاقاتهم بالأخر، كما كانت الأكثر تكرارًا لفقرات أو حلقات حول "المخاوف من صعود التيار الإسلامي" والذي تكرر لأكثر من ثلاث مرات في برامج مختلفة. كذلك مراسلي القناة ومذيعيها كثيرًا ما يتدخلوا بتوصيفات أو تعليقات من شأنها نقد التيارات الإسلامية لاسيما السلفية، فعلي سبيل المثال أحد مراسلي القناة قال في نهاية تقريره حول انتهاكات ارتكبها حزب النور في بعض اللجان "يعرضوا برامجهم بدل التصريحات المؤججة للوضع"، كما استخدمت مذيعة برنامج السيناريو القادم يوم ١٢ ديسمبر، توصيفات للتصريحات السلفية مثل "المخيفة، المرعبة،..الخ الأمر الذي دفع الضيوف للتعليق على طريقة المذيعين في الأسئلة وتركيزهم على جانب واحد فقط من القضية.

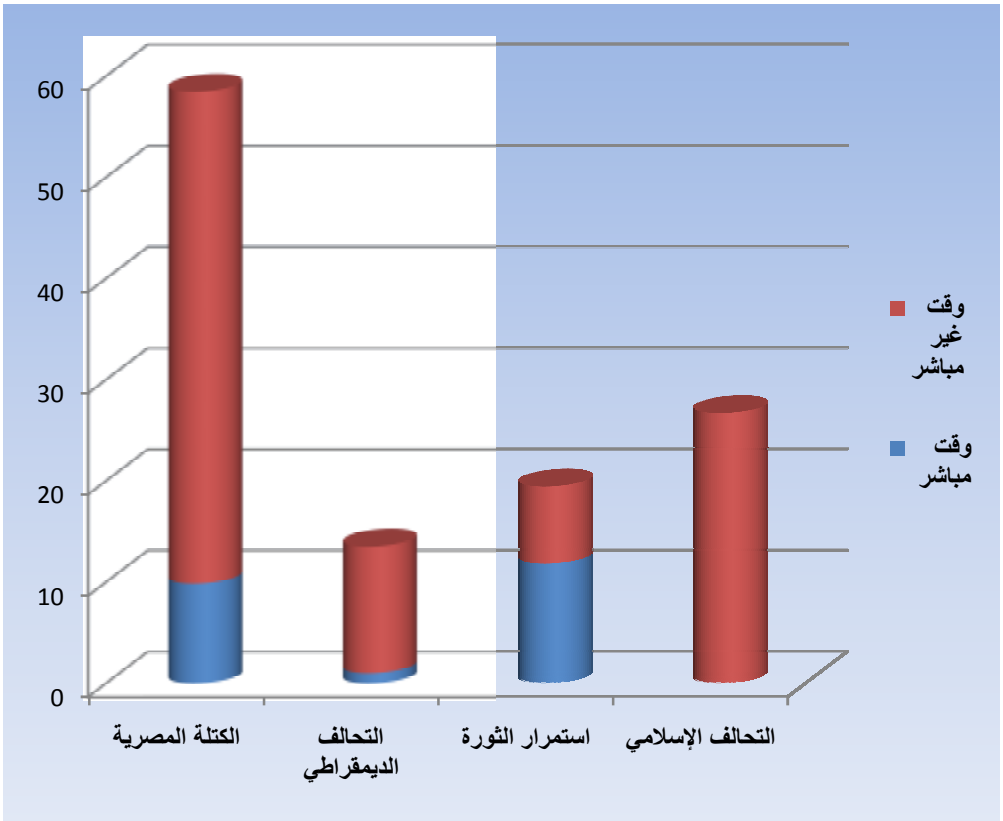

على مستوي التحالفات، جاءت الكتلة المصرية في الصدارة بـ٥٨ دقيقة، منها ١٧% فقط مباشرة، وهي أقل مساحة مباشرة حصل عليها تحالف الكتلة في القنوات المملوكة للدولة، فقد كان محور حديث القناة ولكن غير ممثل على الشاشة.

جاء التحالف الإسلامي في المرتبة الثانية بمساحة ٢٧ دقيقة تقريبًا، جميعها غير مباشرة، وتراجع تحالف استمرار الثورة والتحالف الديمقراطي إلى المراتب التالية (١٩ دقيقة للأول، ١٣ للثاني). ويُلاحظ أن كل المساحات المعطاة لحزب النور ومرشحيه، التحالف الإسلامي، التحالف الديمقراطي هي مساحات غير مباشرة بما يعني حصولهم على جانب مميز من تغطية القناة دون تمثيل على الشاشة.

النيل للأخبار هي الأقل اهتمامًا بمرشحي الأحزاب وبالمستقلين، حيث يتمحور اهتمامها بالعملية الانتخابية على الأحزاب وليس المرشحين، فهي لم تخصص لمرشحي الأحزاب أكثر من ٤,٥% من تغطيتها للانتخابات، و٢% للمستقلين.

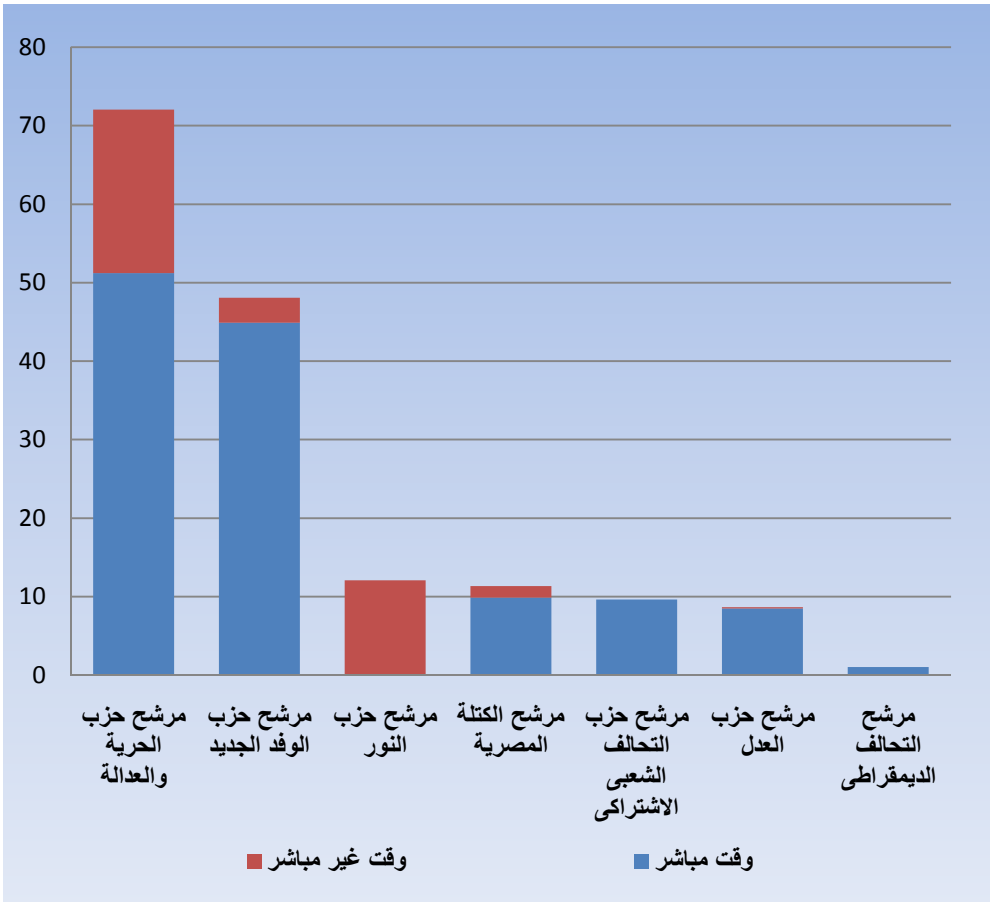

وقد حصل مرشحي الحرية والعدالة على المساحة الأكبر من مساحة مرشحي الأحزاب، يليهم مرشحي حزب الوفد، بينما جاء مرشحي حزب النور في المرتبة الثالثة ولكن بفارق كبير، إذ اقتصر زمن التغطية الخاص بهم على ١٣ دقيقة غير مباشرة.

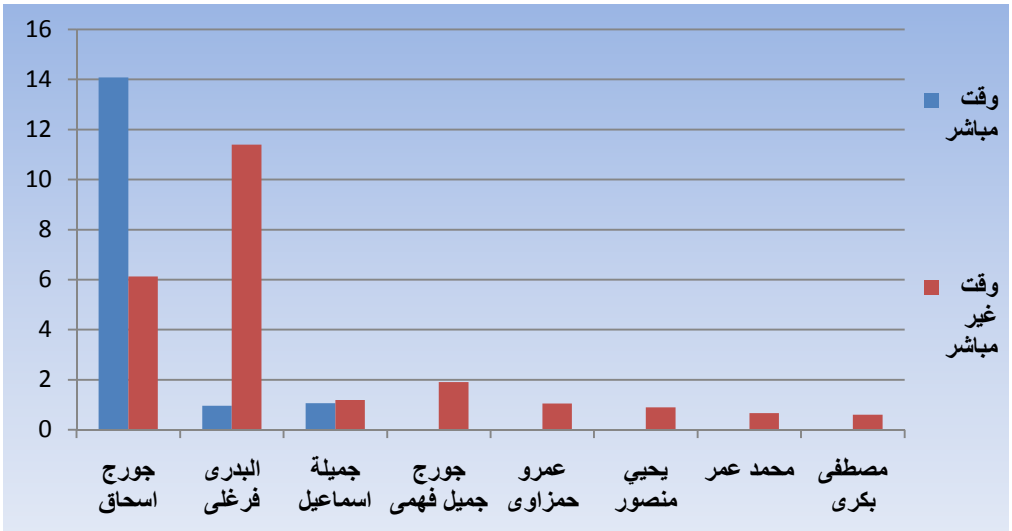

بين المرشحين المستقلين حصد جورج إسحاق المركز الأول، ولكن بإجمالي ٢٠ دقيقة فقط وهو معدل منخفض جدًا يعكس ضعف اهتمام القناة بالمستقلين.

وجاء في المرتبة الثانية البدري فرغلي بزمن ١٣ دقيقة تقريبًا، وهي القناة الوحيدة التي يرتقي فيه هــذا المرشح لتلك المرتبة، بينما لم تتجاوز المساحات المخصصة لجميلة إسماعيل، عمرو حمزاوي، مصطفى بكري دقيقة واحدة لكل منهم رغم حصولهم على مساحات ضخمة في القنوات الأخرى.

قناة النيل للأخبار خصصت للمرأة ٤,٣% من تغطيتها الانتخابات، وهي المساحة الأكبر المخصصة للمرأة في قناة مملوكة للدولة، كما كانت أكثر القنوات التي خصصت مساحة مباشرة للمرأة، فقد كانت الأكثر حديثًا عن المرأة في العملية الانتخابية، وناقشت صعوبة وصولها لهذا البرلمان الذي سيكون **أسوأ برلمان يعبر عن المرأة**، كما تطرقت القناة في لقاءاتها إلى صورة المرأة في التيارات الإسلامي، لاسيما السلفية.

قناة النيل للأخبار الأكثر اهتمامًا بأخبار المجلس الأعلى للقوات المسلحة ودوره في العملية الانتخابية بشكل يومي تقريبًا (٢٦و٢٧و٣٠ أكتوبر،٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٧ نوفمبر) وهى أيضًا الأكثر انحيازًا للمجلس، رغم محاولتها الحفاظ على طابعها الإخباري بعدم التطرق بالنقد أو التحليل لمواقفه، ولكن كثيرًا ما تدخل مذيعيها لمقاطعة الضيوف إذا نقدوا المجلس.

كذلك هي الأكثر إشارة إلى قرارات الحكومة وتصريحات رجالها. كما تعتبر الأكثر دعمًا لحكومة شرف، والأكثر تعاطفًا معها واهتمامًا باجتماعاتها وقراراتها لدعم العملية الانتخابية، وجهودها لتسهيل مشاركة الناخبين في الداخل والخارج.

وقد اهتمت القناة بأخبار الداخلية واستعداداتها لتأمين الانتخابات، ووعود رجالها بضبط الشارع وملاحقة البلطجية، كما حاولت في لقاءات متعددة (٢٦،٢٧ أكتوبر/ ١٠، ١١، ١٥،١٦، ٢٦ نوفمبر) التأكيد على دورها في العملية الانتخابية.

انتهكت قناة النيل للأخبار الصمت الانتخابي، رغم أنها أكدت أنها لن تتحدث عن الانتخابات خلاله، ولكنها استضافت ممثل الجبهة السلفية وحاورته حول تصريحات السلفيين ورؤيتهم للوضع، كما استضافت قيادات بارزة في بعض الأحزاب دون الإفصاح عن انتماءاتهم الحزبية وقدمتهم بتعريفات مختلفة.

ثانيًا - تقييم الأداء الإعلامي لقناة الفضائية المصرية:

تأتي الفضائية المصرية في المرتبة الثانية بين القنوات المملوكة للدولة من حيث اهتمامها بالعملية الانتخابية، ولكنها الأكثر اهتمامًا بالجوانب التثقيفية والتوعية، إذ حرصت على متابعة تطورات العملية الانتخابية علاوة على حملات التوعية والحملات الإرشادية والأغاني التي أنتجتها لتحفيز المواطنين على المشاركة، وهو ما يفسر حصول الناخبين على ٤٠% من إجمالي تغطيتها للانتخابات.

تربع حزب الحرية والعدالة على رأس قائمة أحزاب القناة، حيث خصصت له ٨% تقريبا من تغطيتها الانتخابية بإجمالي زمن ٤٦٦ دقيقة علي مدار الدراسة، وهو زمن قصير نسبيًا إذا ما قيس بأزمنة الحزب في قنوات أخرى.

جاء حزب النور في المركز الثاني ب١٩٠ دقيقة تقريبًا، بينما جاء حزب التجمع الوطني التقدمي في المركز الثالث بـــ١٦٣ دقيقة، وتعد الفضائية المصرية القناة الوحيدة التي احتل فيها حزب التجمع هذه المرتبة متفوقًا على حزب الوفد الذي غالبًا ما يحتل تلك المرتبة (الثالثة). كذلك تقدم حزب المصرين الأحرار إلى المرتبة الرابعة بينما تراجع الوفد إلى السابعة بـــ٨٧ دقيقة.

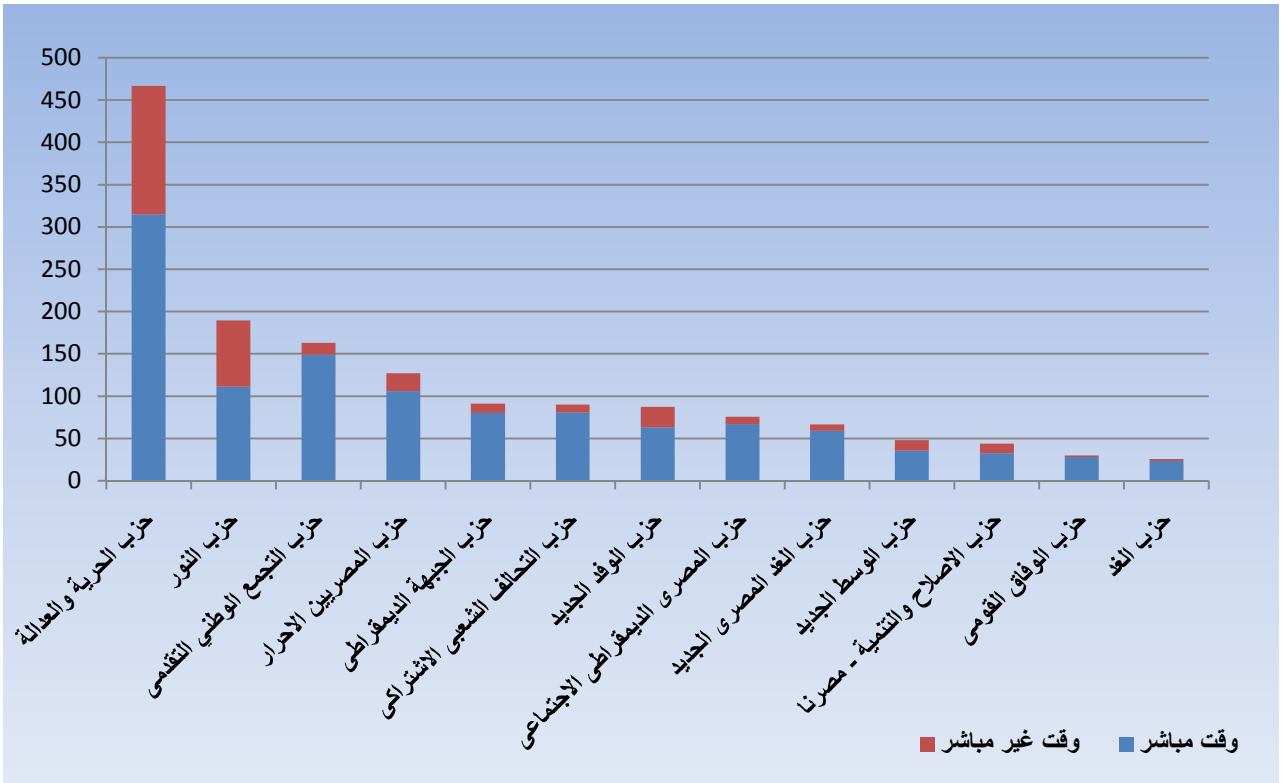

الفضائية المصرية أكثر القنوات المملوكة للدولة والخاصة من حيث المساحات المباشرة، إذ أن ٦٣,٦ % من مساحتها مباشرة، فقد كانت الأكثر حرصًا على تمثيل الأحزاب على شاشاتها وتجنب الحديث عن حزب دون تمثيله للرد والتعليق. كما يلاحظ أن أغلب التحيزات في القناة تظهر في أسئلة المذيعين وتوزيع الوقت بين الضيوف، فمذيعي الفضائية المصرية هم الأكثر تدخلاً بالرأي والتعليق إذا تعلق الأمر بالرد علي الهجوم على التيارات الإسلامية، فعلي سبيل المثال، في حلقة ٢١-١١ قطعت المذيعة مداخلة لمتحدث من حزب النور عندما جاء وقت رده على اتهامات ممدوح حمزة متعللة بضيق الوقت رغم استمرار البرنامج ١٥ دقيقة بعد ذلك.

الفضائية المصرية ركزت على الإخوان كفاعل في العملية الانتخابية، ولكنها ركزت علي اتهامات القوي السياسية للجماعة بالسعي للحصول على الأغلبية في مجلس الشعب، وتخوف الشارع من ذلك، كما حرصت على نقل اتهامات الأحزاب للجماعة مثل (المصريين الأحرار والوفد) بالاستحواذ على القوائم في التحالف.

أيضًا ركزت القناة علي تصريح أحد أعضاء الجماعة الذي قال "**هنبوظ الانتخابات لو حد قرب من أعضاء الجماعة**"، وربطت بينه وبين تصريحات الفلول "**بحرق البلد لو صدر قانون العزل ضدهم**". وفي حلقة ٢٢-١١ ظهر تحامل من المذيعة تجاه جماعة الإخوان المسلمين في أسئلتها ومجاريتها لهجوم الضيوف على الجماعة.

كذلك تطرقت الفضائية المصرية في نقدها إلي السلفيين، فعلى مدار فترة الدعاية، وأثناء المرحلة الثالثة من الاقتراع وكذا أثناء فترات الصمت الانتخابي، كانت معظم التقارير الخارجية للقناة ومداخلاتها التليفونية تنتقد السلفيين وإقحامهم للدين في السياسة وتصريحاتهم ولجنة الأمر بالمعروف،...الخ، وهو ما أكدته أسئلة المذيعين لضيوف القناة من التيار السلفي والإخوان، والتي جاءت أغلبها تهكمية على شاكلة "هتفضلوا لحد إمتى توزعوا لحمة، كيف تقيموا أخطاء حزب الحرية والعدالة، ما تعليقكم على حشد الإخوان للناخبين على أبواب اللجان....الخ" دون إتباع النمط نفسه من الأسئلة والهجوم مع الأطراف الأخرى التي يثبت ارتكابها لانتهاكات مشابهة. رغم أن الفضائية المصرية خصصت لحزب الجبهة مساحة جيدة من تغطيتها الانتخابية (٩٠ دقيقة)، إلا أن مذيعات القناة قد تحيزن ضده نوعًا ما، ففي يوم ٢٧-١١ تجاهلت المذيعة ذكر انتماء أحد الضيوف برغم أن تعريفه جاء على الشاشة أنه منتمي لحزب الجبهة، واستمرت في تقديمه بأنه قيادي بأحد الأحزاب رغم أنها عرفت بقية الضيوف، كذلك في يوم ٢٣-١١ كانت مداخلات المذيعة تعكس تحيزًا سلبيًا ضد رئيس حزب الجبهة، إذ كانت تقوم بمقاطعته أكثر من مرة و تُذكِّر المشاهدين بأنه كان من أعضاء لجنة السياسات بالحزب الوطني.

علـــي مســـتوى التحالفـــات تساوت تقريبًا المساحة التي خصصتها القناة لكـــل مـــن التحالف الديمقراطي والكتلة المصرية ٨٧ دقيقة (أكثـــر مـــن ٦٠% منهـــا مســـاحة مباشـــرة)، بينمـــا إجمـــالي المساحة المخصصة لتحالف استمرار الثورة ٣٠ دقيقـــة تقريبًـــا (أغلبهـــا مســـاحة مباشرة)، ولم تتطرق القنـــاة إلى التحالف الإسلامي.

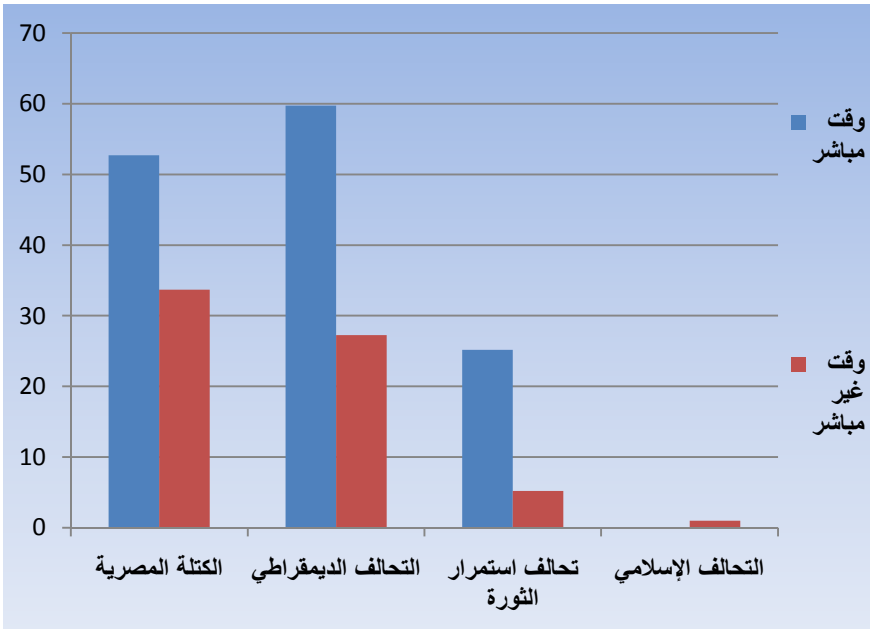

خصصت الفضائية ٥% فقط من مساحتها لمرشحي الأحزاب، وقد تساوت تقريبا المساحة التي خصصتها القناة لمرشحي حزب الحرية والعدالة ومرشحي حزب الإصلاح والتنمية، بينما جاء في المرتبة الثانية مرشحي الكتلة يليهم مرشحي حزب الوفد، والجدير بالذكر أن اغلب تلك المساحات مباشرة بما يعني تمثيل هؤلاء المرشحين على الشاشة.

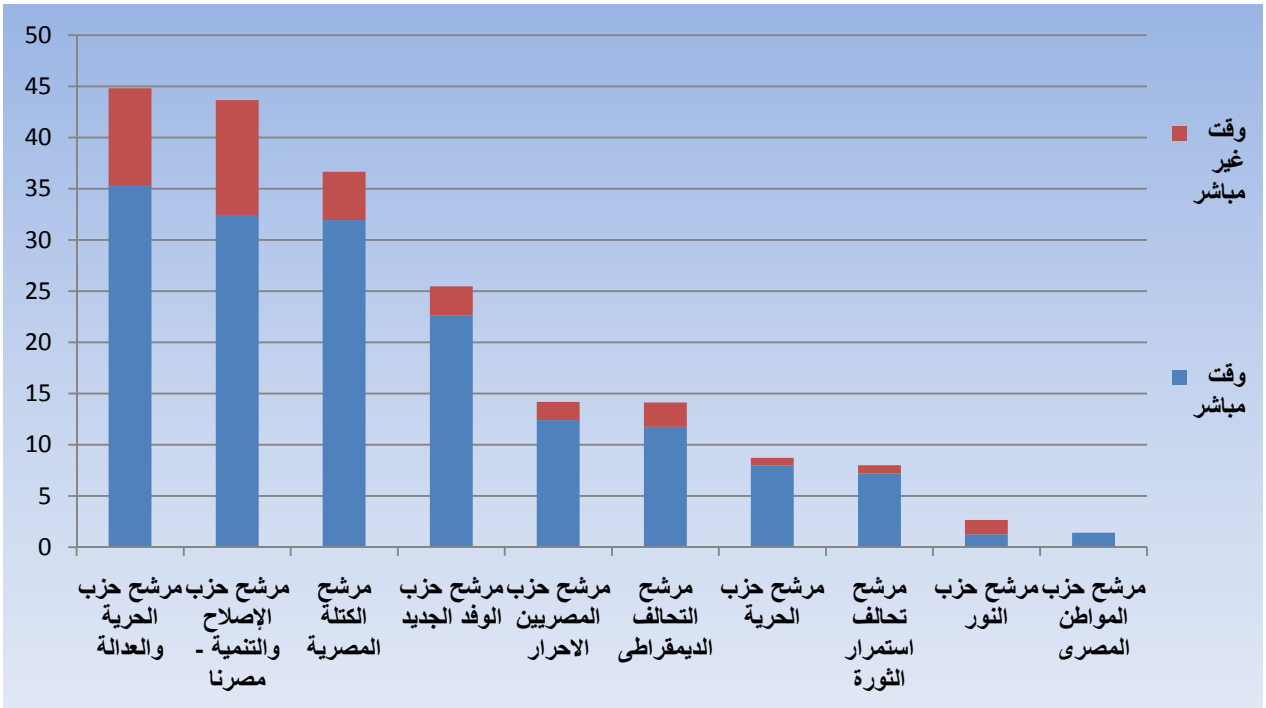

المساحة التي احتلها المستقلين على الفضائية لا تتعدي ٥% من مساحة القناة (١٦٧ دقيقة)، وقد تصدر قائمة المستقلين حافظ أبو سعده بمساحة ٥٦ دقيقة تقريبًا، يليه البدري فرغلي ثم مصطفي بكرى. وتعد الفضائية من القنوات القليلة التي يتراجع فيها عمرو حمزاوي وجورج إسحاق وعمرو الشوبكي إلى ما بعد المركز الخامس.

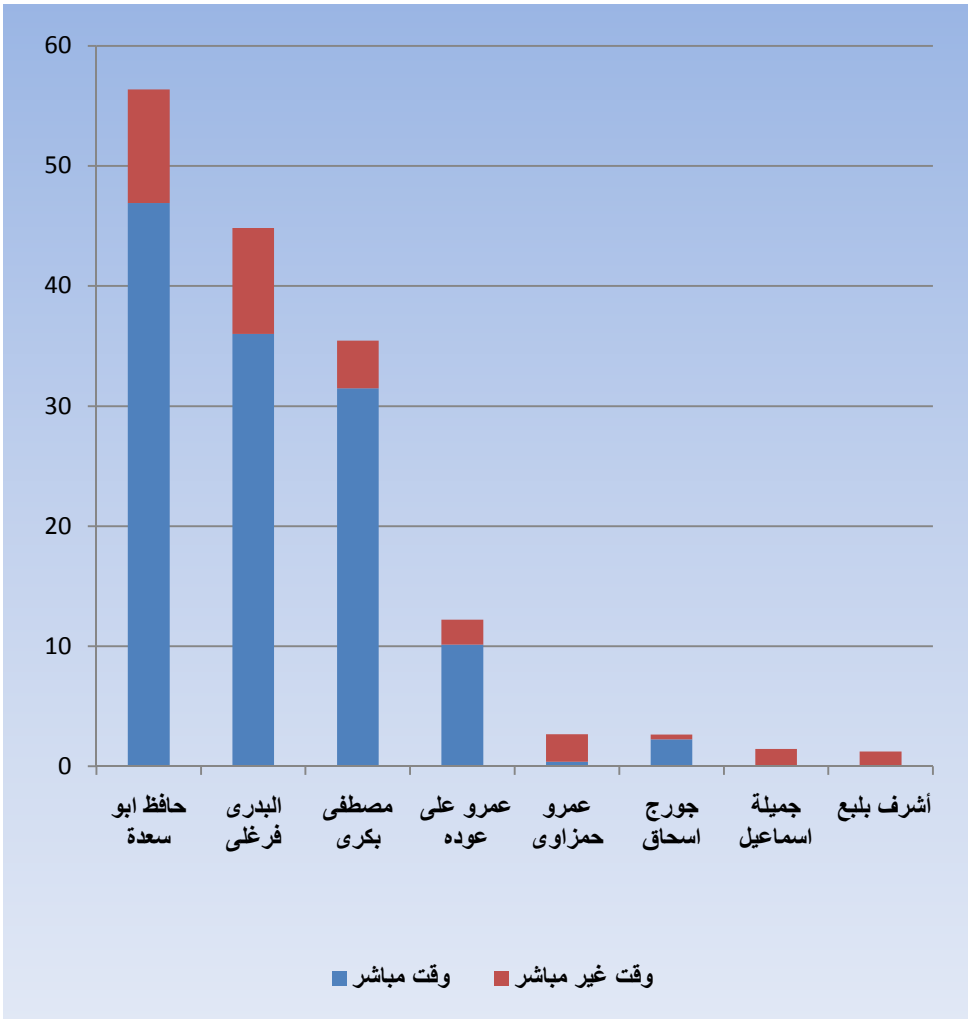

والفضائية المصرية كانت الأكثر هجومًا على أعضاء الوطني المنحل، لاسيما على لسان مذيعيها ومقدمي برامجها. ففي ٢٨-١٠ تحدثت المذيعة عن أن "أعضاء المنحل يجب أن يختبئوا خوفًا من المسألة القانونية بدلا من أن يتنافسوا في الانتخابات"، ووصفتهم القناة بـ "البكتريا"، ومفتعلي المشاكل، كما اهتمت القناة بنقل رفض الشارع المصري لترشح "الفلول" وخصصت حلقة من "برنامج مباشر من مصر" بعنوان "الفلول.. من هم؟"، كما خصصت القناة حلقة لمناقشة حكم منع الفلول من الترشح للانتخابات.

قناة الفضائية المصرية لم تخصص للمرأة أكثر من ٢,٥% من مساحتها (٨٥,٥ دقيقة) وهي المساحة الأقل التي خُصِصت للمرأة بين القنوات المملوكة للدولة، إلا أنها من أكثر القنوات التي خصصت للمرأة مساحة مباشرة ومثلتها في برامجها وأحاديثها تمثيل مباشر بمعدل ٧٦,٥% من إجمالي المساحة المخصصة للمرأة.

بين القنوات المملوكة للدولة تتعمد الفضائية إعادة بث خطاب المشير الخاص بالانتخابات، وكذلك خطابه أثناء أحداث التحرير، كما تكرر بث لقاء المشير مع بعض المواطنين في الشارع، وذلك في أقصى ساعات ذروة المشاهدة على القناة.

بشكل عام اهتمام القنوات الحكومية برجال الدين في سياق الانتخابات جاء محدودًا جدًا، قاصر علي التوعية للناخبين، دون التطرق إلي تصريحات من شأنها نقد أي تيار، فقد نقلت القناة تصريحات "على جمعة" حول الديمقراطية وضرورة إقامة الانتخابات بشكل نزيه في ٢٩ أكتوبر، وفي ١٠نوفمبر نقلت تصريح البابا شنودة بأن "المشاركة في الانتخابات واجب وطني على كل المصريين"، أما في ١٤،١٥ نوفمبر ركزت القناة على تصريحات لرجال دين إسلامي بمنع استخدام المساجد في الدعاية الانتخابية ومطالبتهم بتشريع لتجريم هذا الفعل.

ثالثًا - تقييم الأداء الإعلامي للقناة الثانية الأرضية

القناة الثانية الأرضية هي أقل القنوات العامة والخاصة اهتمامًا بالعملية الانتخابية، إذ أن إجمالي الزمن الذي خصصته للانتخابات ١٨٥٧ دقيقة فقط على مدار ثلاثة أشهر هي مدة الدراسة.

الجدير بالذكر أن نصف مساحة التغطية الانتخابية للقناة تقريبًا (٩٤٧ دقيقة)، تم تخصيصها لتوعية وتثقيف الناخبين، وهي الملاحظة التي سبق وخلص لها تقرير الدعاية وتقارير مراحل الاقتراع، فالقناة هي الأكثر اهتمامًا بالناخبين بين القنوات المملوكة للدولة.

حصل حزب الحرية والعدالة علي أكبر مساحة خصصت للأحزاب في القناة (١٥,٣%)، وهي أكبر نسبة حصل عليها الحزب في قناة مملوكة للدولة. في حين تقدم حزب الوفد إلى المرتبة الثانية بين الأحزاب بـ ٦,٤% من مساحة القناة، وهي النسبة الأكبر التي حصل عليها الوفد في قناة مملوكة للدولة أيضًا، كما أن ٨٥% من تلك التغطية كانت مباشرة، وهي أيضًا أعلى مساحة مباشرة حصل عليها الوفد في أي قناة عامة أو خاصة.

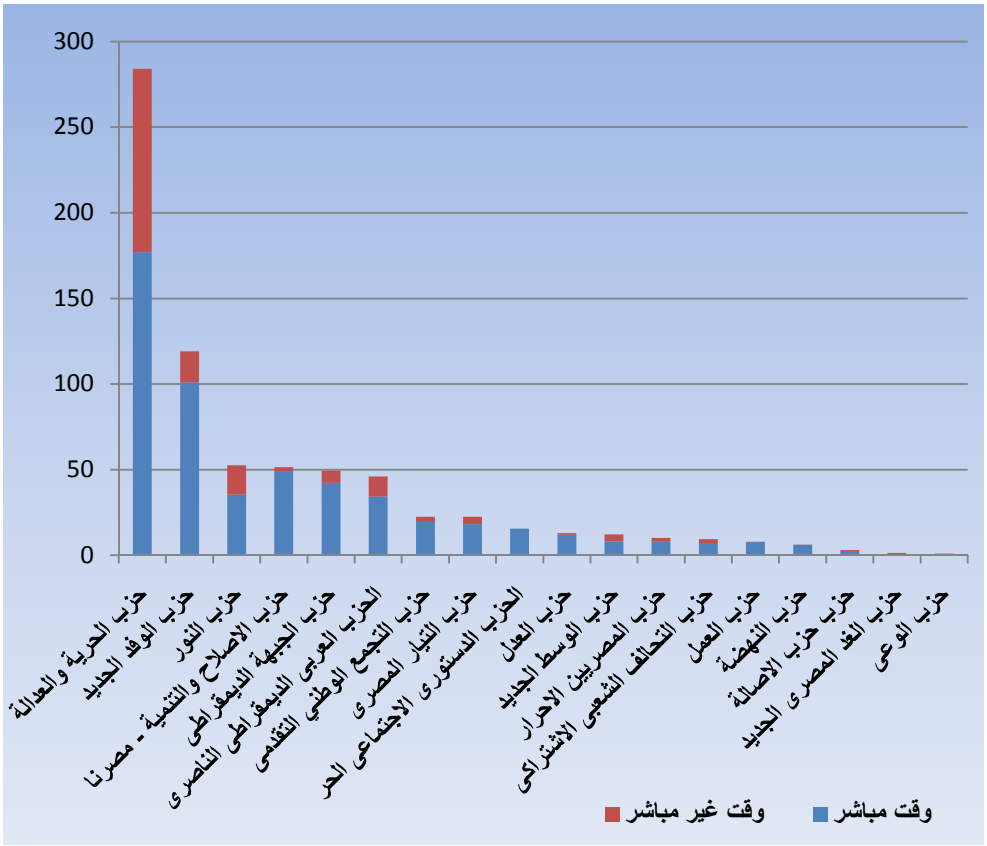

اهتمام القناة بالأحزاب الليبرالية محدود للغاية، حيث جاء حزب المصريين الأحرار والحزب المصري الديمقراطي والاجتماعي في ذيل القائمة، بينما تقدمت عليهم أحزاب أخرى مثل الإصلاح والتنمية، الجبهة الديمقراطي، العربي الديمقراطي الناصري والتجمع الوطني التقدمي.

القناة الثانية تناولت التيارات الإسلامية في إطار محدود خبري نوعًا ما، فيما عدا بعض التجاوزات منها علي سبيل المثال في ١٧-١١ قالت مقدمة برنامج (الدين للحياة) بلهجة سخرية "أن هناك أحزاب تُسمي نفسها إسلامية"، وفي ٢١-١١ شبه مقدم برنامج (كلام جرئ) القوى الإسلامية الموجودة على الساحة بالحزب الوطني المنحل. ولكن اهتمت القناة الثانية من خلال برنامج شهادة للتاريخ ببحث علاقات الإخوان الخارجية وكان ضيف الحلقة مُنسق الإخوان السابق في الغرب، وخصصت القناة حلقة للحديث عن تيارات ليبرالية انبثقت عن جماعة الإخوان أكثر من الليبراليين الغرب.

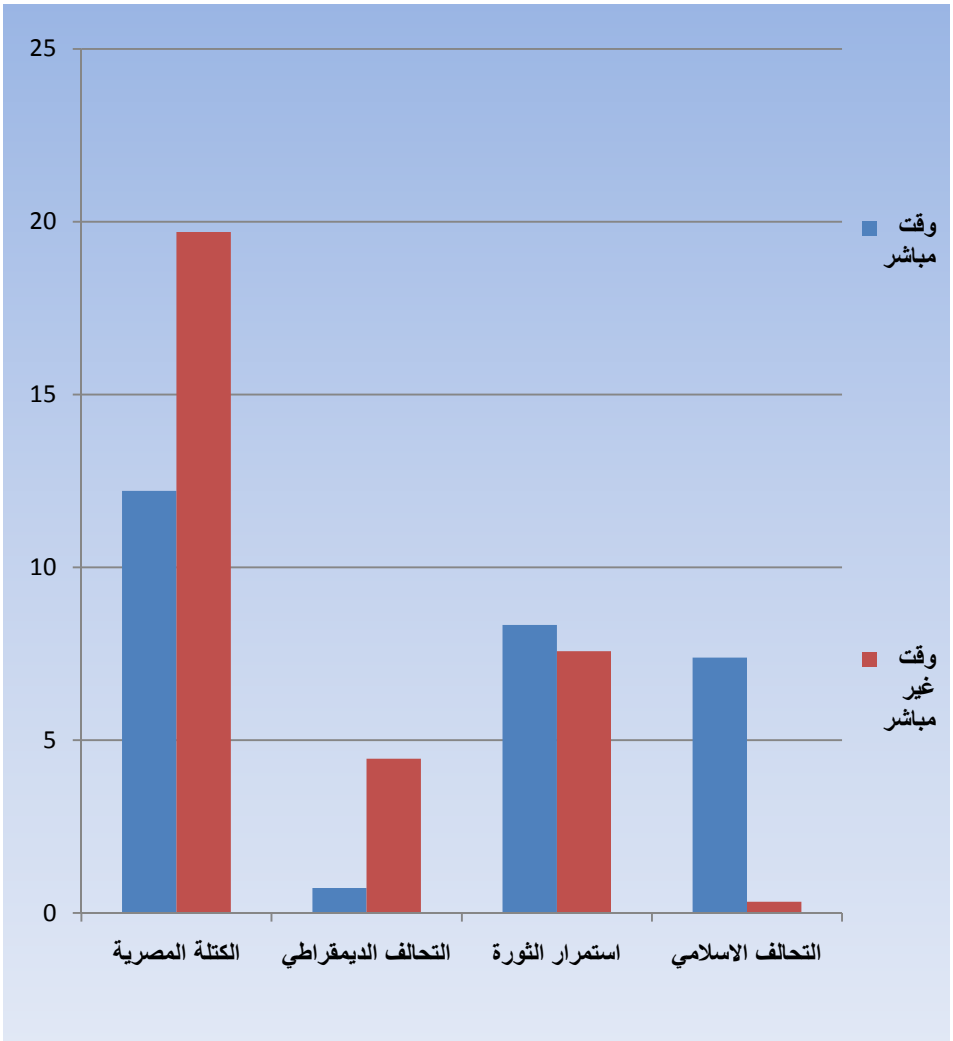

بدا اهتمام القناة بالتحالفات محدود جدا، فقد جاءت الكتلة المصرية في المركز الأول بـ ٣٢ دقيقة تقريبا، بينما جاء تحالف استمرار الثورة في المرتبة الثانية بـ ١٦ دقيقة فقط، وجاء التحالف الإسلامي والتحالف الديمقراطي في ذيل القائمة بـ ٧دقائق، ٥ دقائق فقط على مدار ٣ شهور. وهي مساحات ضعيفة جدا مقارنة بمثيلاتها في قنوات أخرى.

القناة الثانية مثل بقية القنوات المملوكة للدولة يتمحور اهتمامها على الأحزاب وليس المرشحون. فهي لـم تخصص لمرشحي الأحزاب أكثر من ٢,٨% من تغطيتها للانتخابات.

وتعد هي القناة الوحيدة التي حاز فيها مرشحي حزب الإصلاح والتنمية علي النسبة الكبرى مـن مسـاحة مرشحي الأحزاب بإجمالي ٣٦ دقيقة، بينما جاء مرشحي الكتلة المصرية في المرتبة الثانية بـ١٣ دقيقة، ومرشحي الحرية والعدالة بـ٣ دقائق فقط، وذلك كما هو مبين في الرسم التالي:

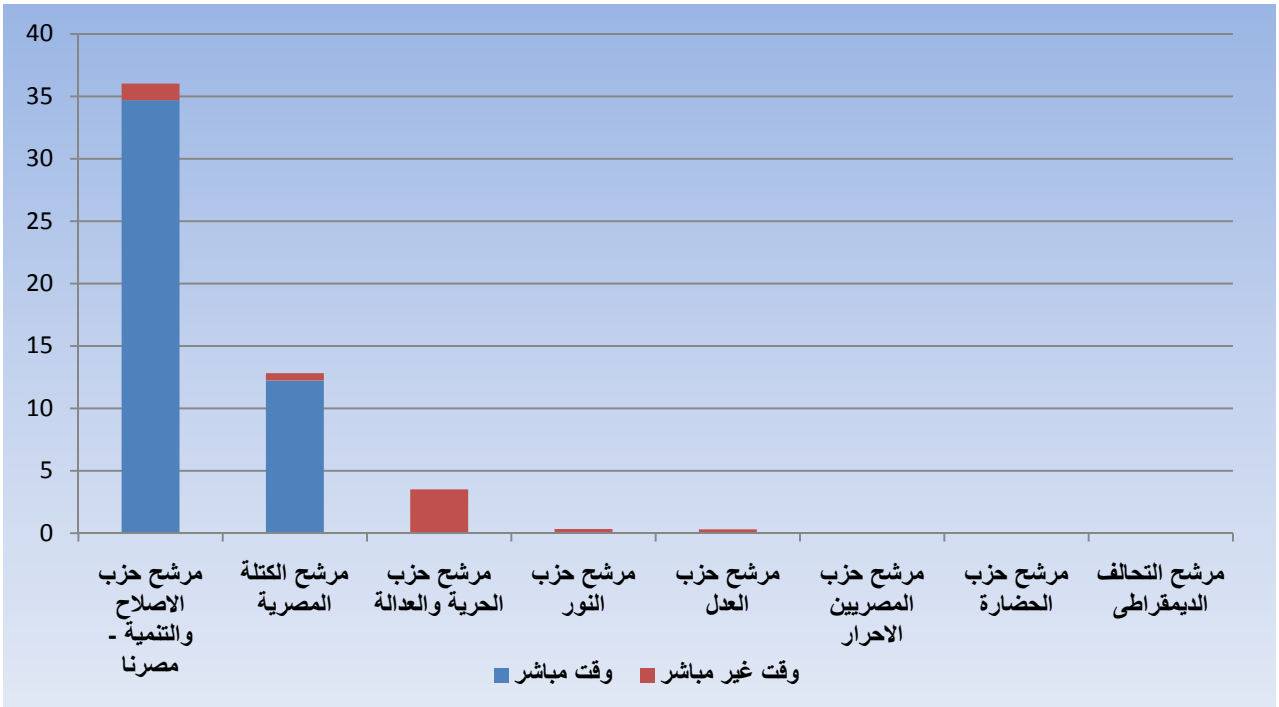

خصصت القناة الثانية ٦% من تغطيتهـا الانتخابيـة للمرشـحين المستقلين، وجاء مصطفى بكري فـي المركـز الأول بزمن ٦٢ دقيقة تقريبًا.

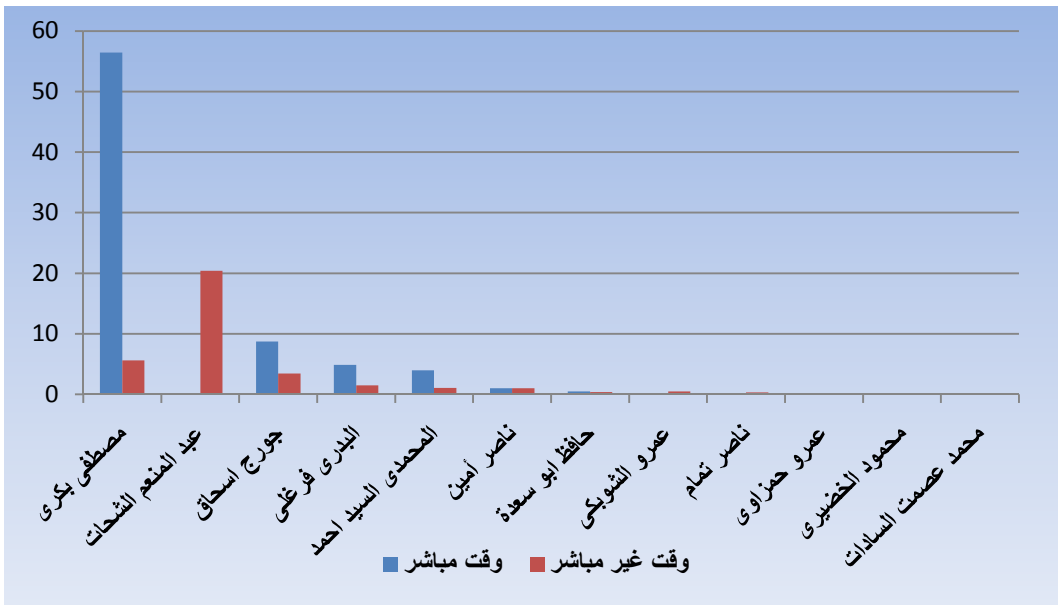

لم تهتم القناة الثانية بالحديث عن المرشحين المستقلين المنتمين للوطني المنحل إلا بعد صدور حكم المحكمة باستبعادهم والرجوع عنه بعد ذلك، وانحصر اهتمامها في الحكم والنتائج المترتبة عليه، وما إذا كانت سيؤثر على سير العملية الانتخابية، وقد لفتت النظر إلى أن قانون العزل بصيغته سيؤدى إلى عزل شرف وبطلان العملية الانتخابية كلها. كما تعد القناة الثانية الأقل اهتمامًا بالداخلية، ولكنها الأكثر بحثًا لقدرة الشرطة على التأمين فكررت مناقشة ذلك، واختلفت الاتجاهات حوله في برنامج المشهد الانتخابي (١٣،٢٠،٢١ نوفمبر).

القناة الثانية خرقت المعايير المهنية للتغطية الانتخابية بعرضها نتائج لاستطلاع الرأي قبل أيام من الاقتراع يشير إلى حصول الإخوان على ٤٠% من المقاعد البرلمانية وحصول السلفيين على ٣٠%.

كما قالت القناة الثانية -عبر برنامج المشهد الانتخابي- أنها تحترم الصمت الانتخابي وفي الحلقة نفسها من البرنامج يوم ١٣ ديسمبر استضافت أمين مساعد حزب الحرية والعدالة وتحدثت معه حول آرائه في صعود التيار الإسلامي وموقف حزب النور من السياحة والمرأة، والغريب أنها ناقشته في شعار الحرية والعدالة الذي وضعه على المقار الانتخابية حول التزامه بالصمت الانتخابي.

وفي أثناء فترة الصمت أيضًا قدمت القناة برنامج حول علاقة السياحة بالدين وفتاوى تحريمها والرد عليها واستمعت خلال البرنامج لمداخلات للمتحدث باسم الجماعة الإسلامية حول دور الإعلام في تخويف الناس من التيار الإسلامي.

تقييم الأداء الإعلامي للقنوات الخاصة

القنوات الخاصة هي الأكثر اهتمامًا بالتغطية الانتخابية، حيث تمثل تغطيتها٦٢% من إجمالي التغطية التلفزيونية للانتخابات، ولكنها الأقل من حيث المساحات المباشرة التي خصصتها للمرشحين وممثلي الأحزاب، والتي تقدر بـــ ٤٦,٦% من مساحتها.

تعد قناة ONTV أكثر القنوات الخاصة اهتمامًا بالعملية الانتخابية، بينما تعد قناة الحياة الأقل في هذا الصدد. إلا انه علي مستوي المساحات المباشرة، كانت قناة دريم٢ الأكثر اهتمامًا بالتمثيل المباشر لمصادر أخبارها بنسبة ٥٨,٩% بينما قناة الحياة هي الأقل في المساحات المباشرة ٢١,٩%.

القناة	التغطية المباشرة	غير المباشرة	الإجمالي
ONTV	٣٠٣٥,٦٤ دقيقة	٢٨٢٧,٢٩ دقيقة	٥٨٦٢,٩٣ دقيقة
دريم٢	٢١٤٩,٧٦ دقيقة	١٤٩٩,٩٥ دقيقة	٣٦٤٩,١٧ دقيقة
CBC	١٧٧٣,٦٨ دقيقة	١٨٦٣,٦٦ دقيقة	٣٦٣٧,٥٢ دقيقة
الحياة	٧٢٨,٩٣ دقيقة	٢٦٠٠,١٤ دقيقة	٣٣٢٩,٠٧ دقيقة

القنوات الخاصة الأقل اهتمامًا بفنون التوعية والتثقيف للناخبين، حيث احتل الناخبون٢٠% فقط من مساحاتها، وتساوت تقريبًا النسبة التي خصصتها كل قناة للناخبين (٢١%) فيما عدا قناة دريم٢، التي لم تخصص لهم سوي ١٢% من مساحتها.

القناة	إجمالي مساحة التغطية	المساحة المخصصة للناخبين	نسبة مساحة الناخبين من الإجمالي
ONTV	٥٨٦٢,٩٣ دقيقة	١٢٣٨,٦٠	%٢١
دريم ٢	٣٦٤٩,١٧ دقيقة	٤٦٦,٢٢	%١٢
CBC	٣٦٣٧,٥٢ دقيقة	٧٩٣,٠٧	%٢١,٨
الحياة	٣٣٢٩,٠٧ دقيقة	٧٢٢,١٣	%٢١,٦

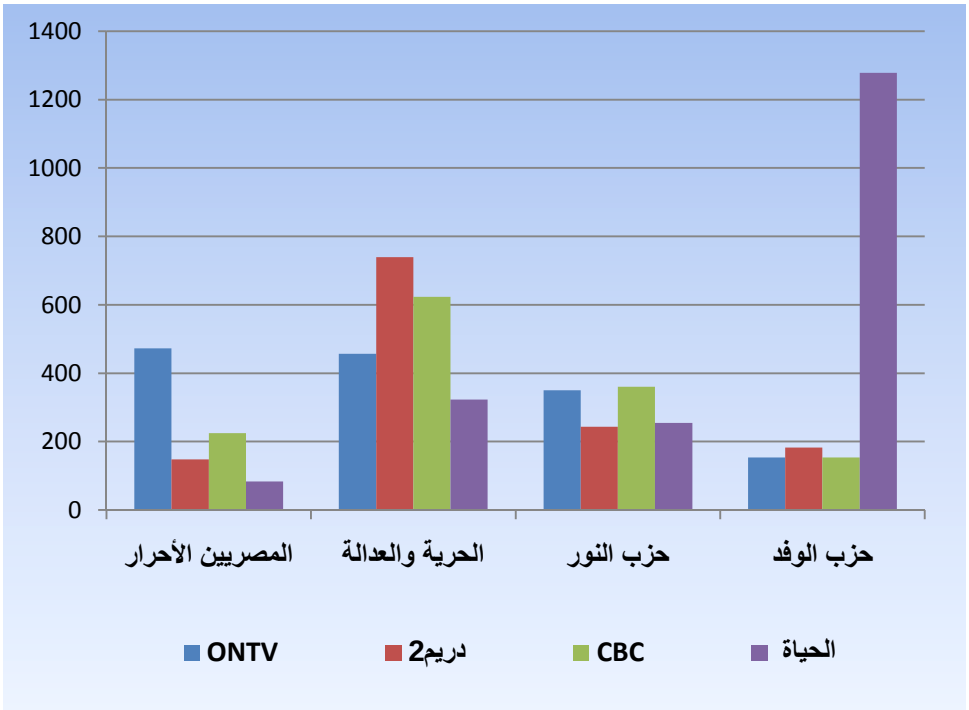

لـــم تتشـــابه القنـــوات الخاصـــة فـــي توزيـــع مساحات الأحزاب علي شاشتها، حيث تنوعـــت تفضيلاتها الحزبية مـــن قنـــاة لأخـــرى، إلا أن الأحـــزاب الأربعـــة المتنافسين علي مواقـــع الصدارة فـــي القنـــوات الخاصة هم المصـــريين الأحـــرار، الحريـــة والعدالة، النور، الوفد.

اتفقت القنوات الخاصة في هجومها على التيارات الإسلامية ولكن اختلفت في الأسلوب، فبعضها اعتمد على الضيوف (CBC) والبعض الآخر على المذيعين (ONTV) وبعضهم اعتمد على إنتاج مواد مثل استطلاعات الرأي أو الدراسات الميدانية (قناة الحياة). ولكن بشكل عام القنوات الفضائية الخاصة هي الأكثر استضافة لرموز التيارات الإسلامية والسلفية، أمثال محمد حسان، رئيس حزب النور (CBC - برنامج ممكن)، طارق الزمر (العاشرة مساءً على دريم٢)، إلا أن لقاءاتهم غالبًا ما تنصب على القضايا المثيرة (وضع المرأة – السياحة – التصريح بالخمر) دون التطرق لبرامج انتخابية أو تحليلات سياسية.

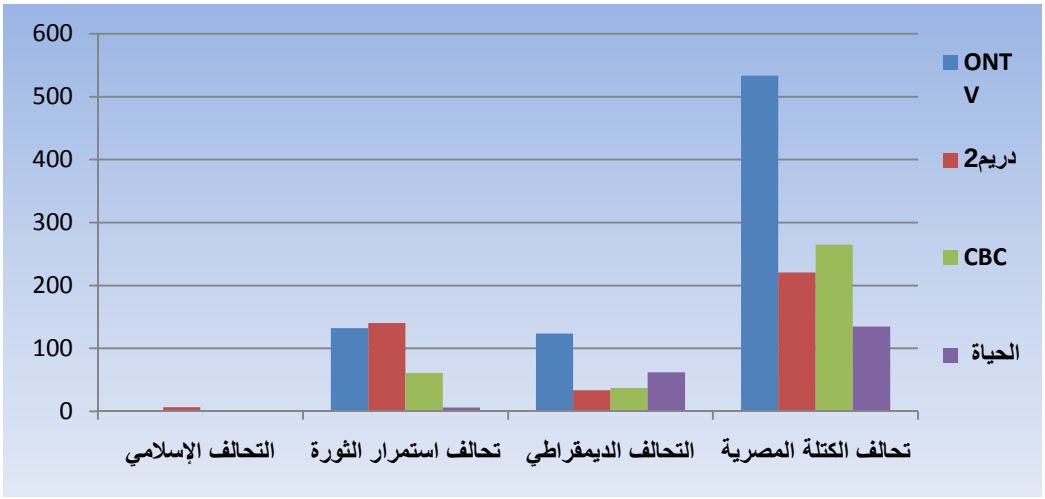

علـــي مســـتوي التحالفات أيضًا لم تكن هناك قائمـــة موحـــدة تجمـــع القنوات الخاصة، فقـــد تفاوتـــت تفضيلات كل قناة بـــين التحالفـــات الأربعة .

متوسط المساحة التي خصصتها القنوات الخاصة لمرشحي الأحزاب (14%)، وتعد قناة دريم٢ أكثر القنوات الخاصة اهتماما بمرشحي الأحزاب، حيث خصصت لهم (١٨,٣%) من مساحة تغطيتها للانتخابات، بينما تأتي قناة الحياة في ذيل القائمة بـــ(١٠,٢%) فقط من مساحتها لمرشحي الأحزاب.

الأمر نفسه يتكرر مع المرشحين المستقلين، حيث تعتبر قناة دريم٢ هي الأكثر اهتمامًا بهم، وخصصت لهم (١٣,٧%) من مساحة تغطيتها للعملية الانتخابية، بينما تأتي قناة الحياة في ذيل القائمة بـــ (٥,٦%).

القنوات الخاصة هي الأقل اهتمامًا بتمثيل المرأة، إذ لم يتجاوز متوسط المساحة المخصصة للمرأة في القنوات الخاصة ٣,٢%، وقد كانت قناة دريم٢ الأكثر اهتمامًا بالمرأة من حيث المساحة حيث خصصت لها ٣,٤% من إجمالي تغطيتها للانتخابات، بينما لم تخصص قناة CBC لها أكثر من ٢,١% من المساحة.

القناة	التغطية المباشرة	التغطية غير المباشرة	الإجمالي	نسبة مساحة المرأة بالنسبة لتغطية القناة
ONTV	١٤٧,٨١ دقيقة	٤٠,٤٥ دقيقة	١٨٨,٢٦ دقيقة	(٣,٢%)
دريم ٢	٩٨,٤٣ دقيقة	٢٥,٨٩ دقيقة	١٢٤,٣٢ دقيقة	(٣,٤%)
CBC	٥٧,٢٦ دقيقة	١٩,٩٦ دقيقة	٧٧,٢٢ دقيقة	(٢,١%)
الحياة	٦٢,٨٠ دقيقة	٣٩,٤٢ دقيقة	١٠٢,٢٢ دقيقة	(٣%)

اهتمام **القنوات الخاصة** بالمجلس العسكري بدا مختلف ومتنوع، ففيما أعارته بعض القنوات اهتمام محدود، ركزت أخرى على تصريحاته وأخباره بشكل ملحوظ، بينما اهتم البعض بنقده والهجوم عليه سواء من خلال مقدمي البرامج أو الضيوف. إلا أن الصحف الخاصة بدت متخوفة من الاعتراف بنجاح العسكري، وحريصة على تأكيد طابعها الثوري أثناء عمليات الاقتراع.

القنوات الخاصة أقل اهتماما بأخبار الحكومة وتصريحاتها واستعداداتها للانتخابات من القنوات الحكومية، فرغم اشتراكهما في نوعية القضايا محل الاهتمام، إلا أن تركيز القنوات الخاصة على هذه القضايا بدا أقل. كذلك جاء اهتمام القنوات الخاصة بدور الداخلية في العملية الانتخابية محدود وعلى نطاق ضيق، وخصوصا على قنوات CBC، وONTV.

أولاً- تقييم الأداء الإعلامي لقناة ONTV:

هي الأكثر اهتمامًا بالعملية الانتخابية، حيث تبلغ مساحة تغطيتها ٣٥,٥% من إجمالي مساحة تغطية القنوات الخاصة للانتخابات. ويحتل الناخبون ٢١ % من مساحة التغطية الانتخابية، إذ تحرص القناة على وجود فقرة تثقيفية ضمن معظم برامجهم، هذا بالإضافة لبرنامج (كلمة ومعنى) الذي يهتم بتقديم مفاهيم واضحة لبعض المصطلحات المتعلقة بالعملية الانتخابية، علاوة على بعض الأغاني التي أنتجتها القناة للحث على المشاركة الانتخابية مثل أغنية "بنخاف من ايه"، "صوتي مش للبيع". كما خصصت القناة برنامج تحت اسم "أحزاب مصر" يعرض فيه كل رئيس حزب البرنامج الانتخابي للحزب وأهدافه، بالإضافة إلى إعلانات تثقيفية تابعة للجنة العليا للانتخابات وحملات إعلانية لتوعية الناخبين يتم عرضها في الفواصل. والجدير بالذكر هو اهتمام قناة ONTV بالناخب ذو الاحتياجات الخاصة ومطالبة المسئولين بتوفير الإمكانيات اللازمة ليتمكن من المشاركة.

القناة كانت الأكثر التزامًا بالحيادية والتنوع، ولكن هذا لا ينفي انحيازها الليبرالي في اختيار ضيوفها ومصادرها على حساب الضيوف والمصادر الإسلامية. فقد تصدر حزب المصريين الأحرار قائمة الأحزاب التي اهتمت بها القناة، حيث احتل ٨% من إجمالي التغطية، وهي أكبر نسبة حصل عليها الحزب في قناة فضائية خاصة أو عامة، كما حظي الحزب بتمثيل مباشر علي شاشة القناة بنسبة ٧٢% من مساحته. ولكن تجدر الإشارة إلى أن جزء كبير من تلك المساحة يرجع لكثافة الإعلانات التي اعتادت القناة أن تذيعها في معظم فواصلها لاسيما خلال فترة الدعاية.

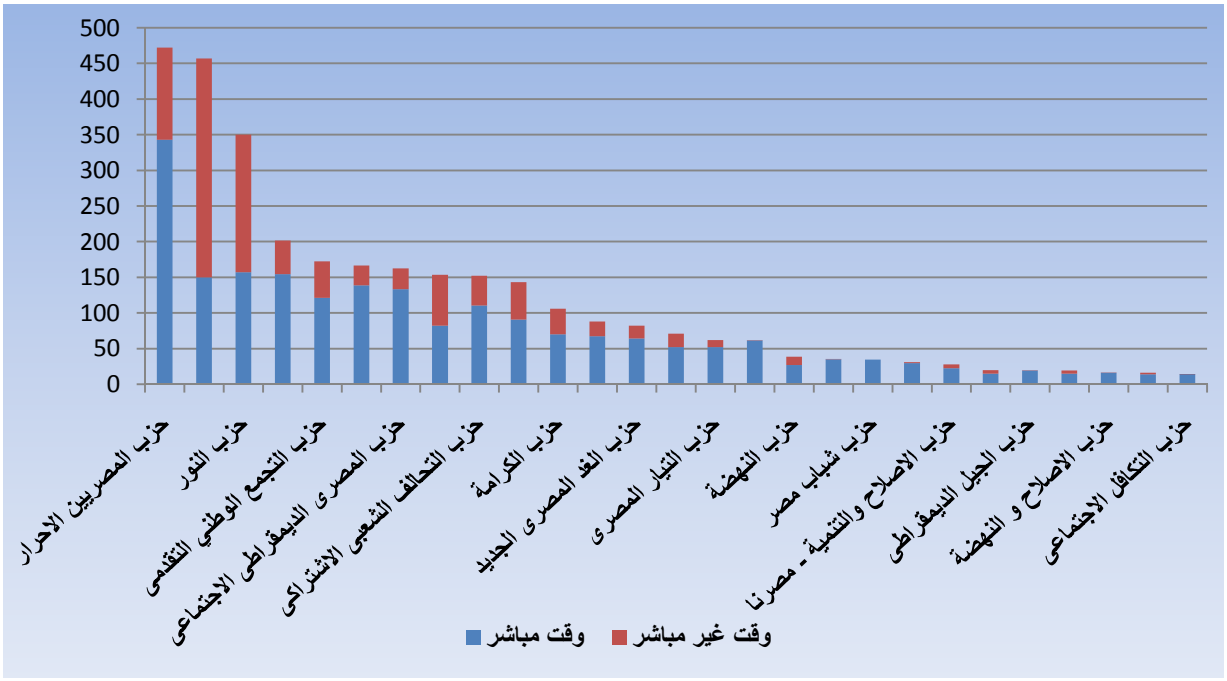

جاء حزب الحرية والعدالة في المركز الثاني بفارق ١٥ دقيقة فقط. بينما لم تتجاوز نسبة التغطية المباشرة الخاصة به في القناة ٣٣% بما يعكس حقيقة تمثيل ممثلي الحزب ومرشحيه علي شاشة القناة. بينما تراجع حزب النور إلى المرتبة الثالثة بـــ٦% من مساحة التغطية الانتخابية في القناة.

على مستوى التحليل الكيفي، ركزت القناة خلال فترة فتح باب الترشيح علي خلافات حزب الحرية والعدالة مع باقي الأحزاب داخل التحالف حول القوائم وترتيب الأسماء، كما أن مذيعي قناة ONTV الأكثر تدخلاً بالهجوم على أعضاء الجماعة السلفية والإخوان المسلمين في تعليقاتهم على الأخبار وخصوصا باسم يوسف، ريم ماجد، أحمد العسيلي، كذلك في كافة الحوارات تتعمد القناة الزج بأسئلة حول صعود الإخوان ومواقفهم من الأحداث الجارية، وغالبًا ما تتعمد القناة توجيه هذه الأسئلة لأشخاص معروفين باتجاهاتهم المعادية للتيار الإسلامي، وقد استخدمت القناة أحداث التحرير وعدم مشاركة الإخوان فيها كذريعة للهجوم عليهم وكانت تتعمد توجيه سؤال حول موقف الإخوان من الأحداث.

هناك توجه عام للقناة بتكثيف إعلانات الكتلة وحزب المصريين الأحرار، كذلك في برنامج بلدنا بالمصري توجد فقرة عن الأحزاب مدتها ٤٠ دقيقه ولكن يوم ١٠/٢٧ عند استضافة حزب المصريين الأحرار استغرقت الفقرة ٥٢ دقيقة، كما عرض على الشاشة تنويه عن الإعادة الخاصة بالحلقة استمر ١٦ دقيقة وهذا لا يحدث عادة، وكذلك في لقاء نجيب ساويرس كان الديكور عبارة عن عرض لشهادات تقدير ودروع حاز عليها ساويرس.

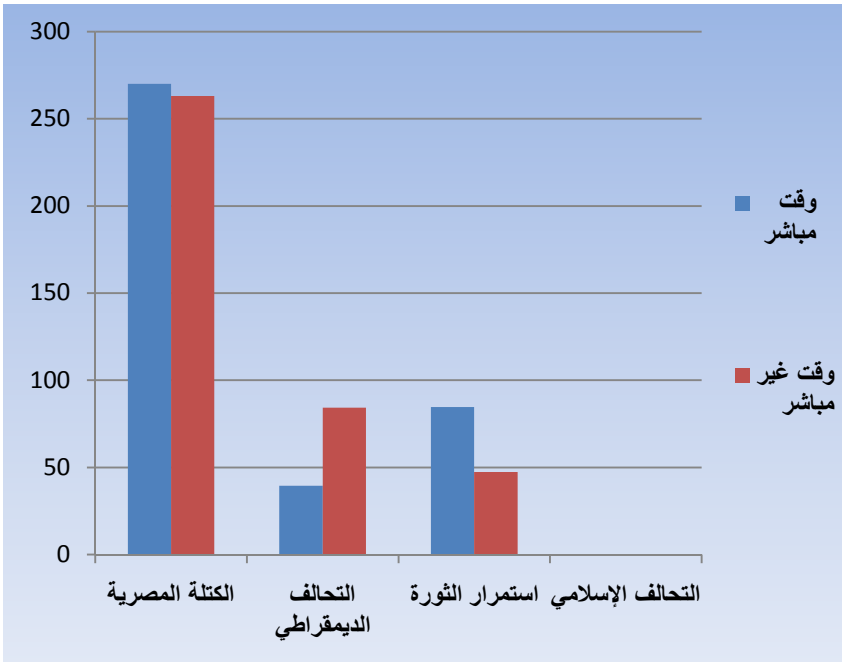

على مستوى التحالفات تصدر تحـــالف الكتلـــة المصـــرية مساحات التحالفات على القناة، بإجمالي مساحة يزيد عن كـــل من حزب المصريين الأحرار والحرية والعدالة (٩%)، بينما جاء تحالف استمرار الثورة في المرتبة الثانية بخمس مســـاحة الكتلة تقريبًا، يليـــه التحـــالف الـــديمقراطي، بينمـــا غـــاب التحالف الإسلامي عن القناة.

على مستوي مرشحي الأحزاب أيضًا تصدر مرشحي الكتلة قائمة المرشحين بنسبة (٤٤%)، يليهم مرشحي الحرية والعدالة بفارق ٢١ دقيقة تقريبًا، بينما جاء مرشحي حزب المصرين الأحرار في المرتبة الثالثة. وبالرغم من أن هناك توازن واضح بين المساحة المباشرة وغير المباشرة المخصصة لمرشحي الحرية والعدالة، إلا أن مرشحي الكتلة والمصريين الأحرار حظوا بمساحة مباشرة أكبر من المساحة غير المباشرة، بما يعني أنهم الأكثر تمثيلاً على شاشة القناة، وذلك كما هو مبين في الرسم التالي:

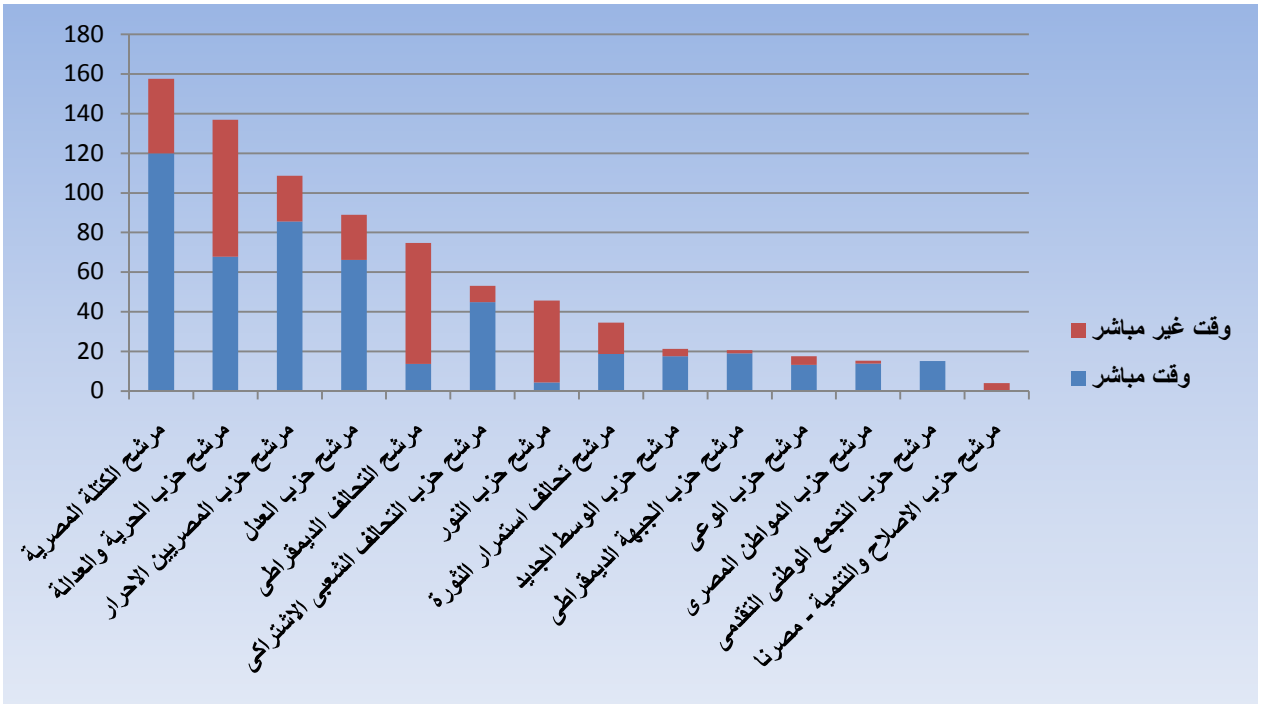

احتـــل المســـتقلين ٩,٦% من مساحة التغطية الانتخابيـــة للقناة، ولقد تصدر قائمـــة المســـتقلين عمرو الشـــوبكي، بينما جاء عمـــرو حمـــزاوي فـــي المركـــز الثـــاني بفارق (٢٠ دقيقة).

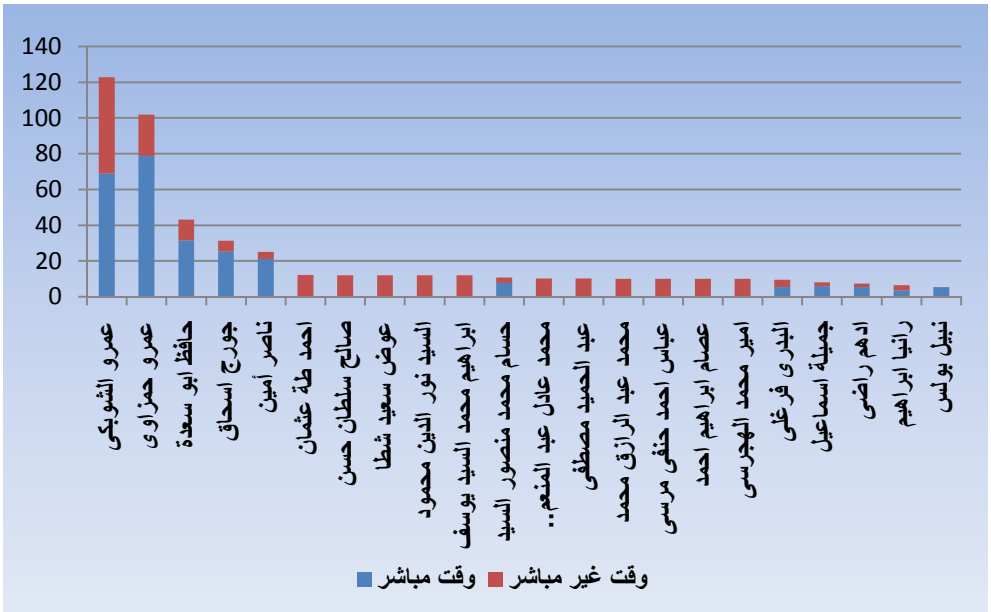

يمكن القول أن الفلول هم الفاعل الأكبر في التغطية الإعلامية لقناة ONTV، فهي أكثر القنوات اهتمامًا بالهجوم على الفلول، كما أنها الأكثر تركيزًا على فكرة ضرورة صدور قانون العزل لمنع الفلول من المشاركة في الانتخابات، وكذلك فكرة حدوث خلافات وانشقاقات داخل الأحزاب بسبب وجود الفلول على قوائم بعض الأحزاب مثل الوفد والكتلة. كما كانت الأكثر اهتمامًا بفتوى أحد رجال الأزهر بعدم جواز الزواج من الفلول وفتوى تحريم أموال أعضاء الوطني وهو ما ناقشته برامج (مانشيت، ومن العاصمة.

كذلك اهتمت قناة ONTV من خلال برنامج بلدنا بالمصري بتعريف المشاهد كيفية تقديم الطعون في الانتخابات لإبعاد الفلول عن البرلمان، كما ذكرت أيضًا الموقع الذي يحتوي على قوائم مرشحين الفلول، وذكرت أن عدم تفعيل قانون العزل سيُكثر من تقديم الطعون ضد الفلول، كما ركزت القناة على حكم المحكمة بوقف تنفيذ حكم منع مرشحي الوطني المنحل من المشاركة في الانتخابات. كما قامت ريم ماجد بمواجهة السيد البدوي بشهادة تقدير من أعضاء الوطني المنحل على تعاونه معهم وضمه لقوائمهم وهو بدوره اتهم إعداد البرنامج بـــ"فبركتها".

احتلت أخبار المرأة ٣,٢% من إجمالي مساحة التغطية الانتخابية للقناة، بموجب ١٨٨ دقيقة تقريبًا، كما حظت بتمثيل مباشر على القناة بنسبة ٧٨,٢%.

اهتمام القناة بالمجلس العسكري طبيعي وغير مركز، فقد اهتمت بتعريف المشاهد بأهم قراراته وتصريحاته، كما حرصت علي تنوع الضيوف بين مؤيد ومعارض لمواقف العسكري. كما تعد القناة الأكثر اهتمامًا بالداخلية، فعلى مدار فترة البحث تطرح القناة سؤالاً محوريًا حول قدرة الداخلية على تأمين الانتخابات وعودة الثقة بينها وبين الشارع المصري. وقد كان برنامج (بلدنا بالمصري) الأكثر اهتمامًا بموضوعات الشرطة، والأكثر طرحًا لسؤال حول قدرة الداخلية على التأمين وشكك أحياناً في تلك القدرة.

ارتكبت القناة بعض الانحرافات المهنية التي كان أبرزها خرقها للصمت الانتخابي خلال المرحلة الأولى من الاقتراع، الأمر الذي تداركته وتوقفت عنه في المرحلتين اللاحقتين، حيث قالت ريم ماجد أنها ملتزمة بالصمت الانتخابي وبعد ربع ساعة تقريبًا ومع أول فاصل للبرنامج جاء إعلان حزب الوفد، ثم قدم البرنامج تقرير بعنوان *"لا تنتخب الفلول"* واستعرض التقرير صورًا لطارق طلعت مصطفي وأغنية عن الفلول ظهر فيها لافتات دعاية للكتلة المصرية، وفي اليوم التالي من الصمت، استعرض البرنامج موقف حزب الحرية والعدالة من الصمت الانتخابي من خلال عرض صورة مقاره الانتخابية في تقرير خارجي وقد كتب عليها ملتزمون بالصمت. كذلك خلال أيام الصمت تبنى برنامج مانشيت على ONTV موقف سلبي واضح من حزب الوفد في تعليقه على بعض تصريحات الحزب في الصحف.

ثانيًا - تقييم الأداء الإعلامي لقناة دريم٢:

تأتي قناة دريم٢ في المرتبة الثانية بين القنوات من حيث اهتمامها بالعملية الانتخابية، حيث تشكل تغطيتها ٢٢% من إجمالي التغطية الانتخابية للقنوات الخاصة، ولكنها تعد في الوقت ذاته أكثر القنوات الخاصة والعامة اهتمامًا بالتغطية المباشرة للأحزاب والمرشحين، إذ تمثل التغطية المباشرة ٥٩% من مساحة تغطيتها الانتخابية.

قناة دريم٢ أقل القنوات الخاصة اهتمامًا بجوانب التوعية والتثقيف، كما أنها الأقل اهتمامًا بالناخبين، إذ لم تخصص لهم أكثر من ١٣% من مساحتها، اقتصرت علي إعلانات تحفيزية لحث المواطنين على النزول للانتخابات مثل (حط بصمتك في مستقبل أمتك). وحلقة من برنامج بتوقيت القاهرة تناولت المصريين في الخارج وكيفية التصويت، والإجراءات التي يمكن أن تُتخذ كي يصح لهم التصويت، بالإضافة إلي بعض الفتاوى المتعلقة بحث الناخبين على المشاركة في التصويت مثل تصريحات عبلة الكحلاوي والقرضاوي وشيخ الأزهر بأن صوتك أمانة ستحاسب عليه يوم القيامة واحذر أن يُباع أو يُشترى واتقي الله فيمن تختار وأن شهادة الزور من الكبائر.

جاء حزب الحرية والعدالة في مقدمة اهتمامات قناة دريم٢ بإجمالي مساحة ٧٤٠ دقيقة (٢٠%) وهي النسبة الأكبر التي حصل عليها الحزب في قناة خاصة أو عامة، بينما جاء حزب النور في المرتبة الثانية ولكن بـــ٦% فقط من إجمالي المساحة، يليه حزب الوفد وحزب المصريين الأحرار بمساحات مباشرة وغير مباشرة متوازنة إلى حد كبير. وبشكل عام جاءت تغطية القناة محايدة معظم الوقت وعلى مسافة متساوية من مختلف التيارات السياسية، ولم تعط القناة اهتمامًا مبالغًا للتيارات الإسلامية، لكنها ركزت علي انتهاكات وخلافات أحزاب النور والحرية والعدالة والوفد وتجنبت لتطرق لانتهاكات للتيارات الليبرالية.

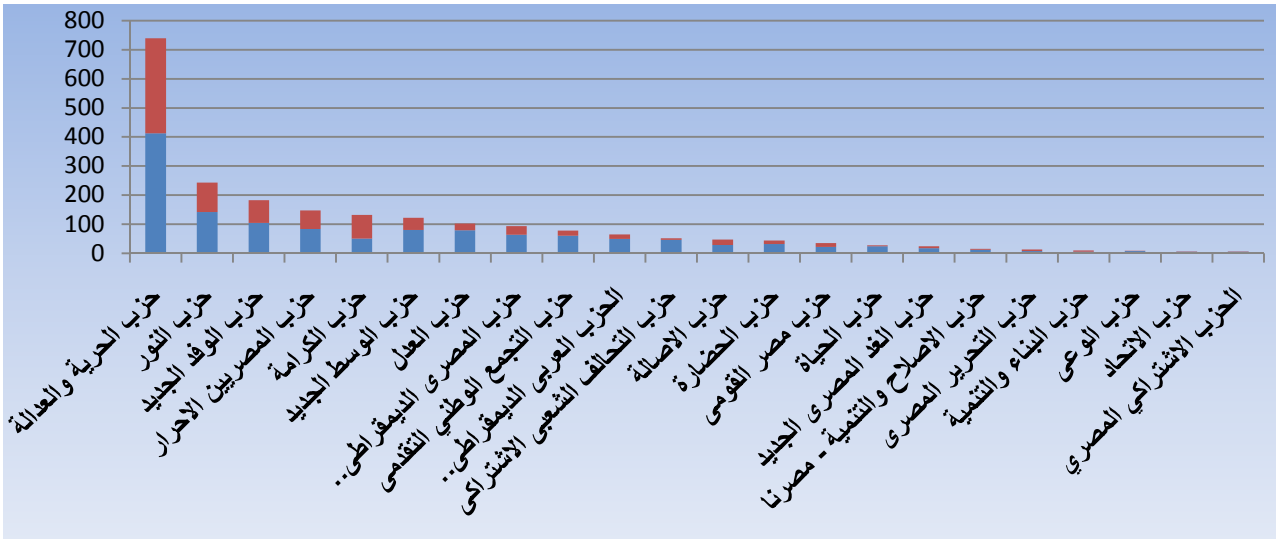

على مستوى التحالفات، تصدرت الكتلة المصرية القائمة ب ٢٢٠ دقيقة (٦%)، يليه تحالف استمرار الثورة بـ ١٤٠,٥٠، بينما جاء التحالف الديمقراطي في ذيل القائمة بـ ٣٤ دقيقة تقريبًا فقط، في حين لم يحصل التحالف الإسلامي على أكثر من ٦ دقائق على مدار فترة البحث.

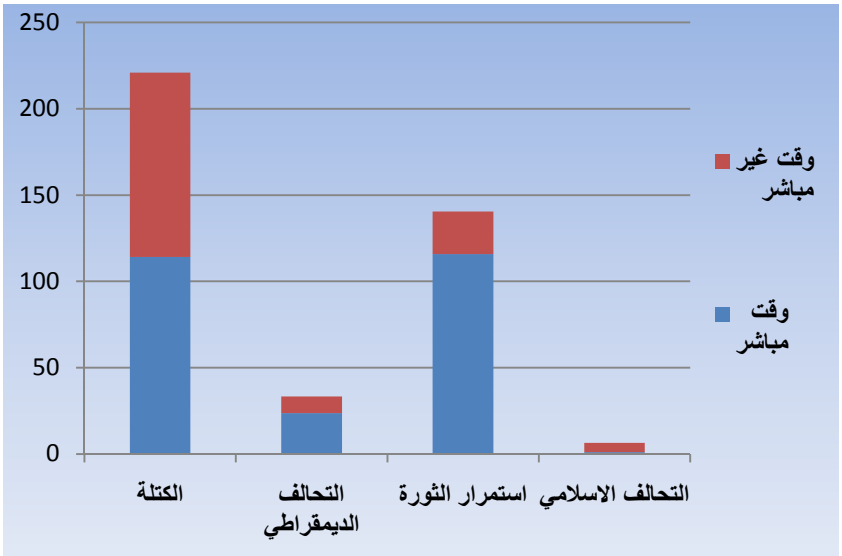

تعد قناة دريم٢ الأكثر اهتمامًا بمرشحي الأحزاب، حيث خصصت لهم ١٨,٣٢% من مساحة تغطيتها للعملية الانتخابية، وهي أعلى نسبة حصلوا عليها بين القنوات الخاصة. حصد مرشحي الحرية والعدالة النسبة الأكبر من تغطية مرشحي الأحزاب، كما حصلوا على المعدل الأكبر من التمثيل المباشر (١٦٠ دقيقة)، يليهم مرشحي الكتلة ومرشحي النور لكن بثلث المساحة المخصصة لمرشحي الحرية والعدالة.

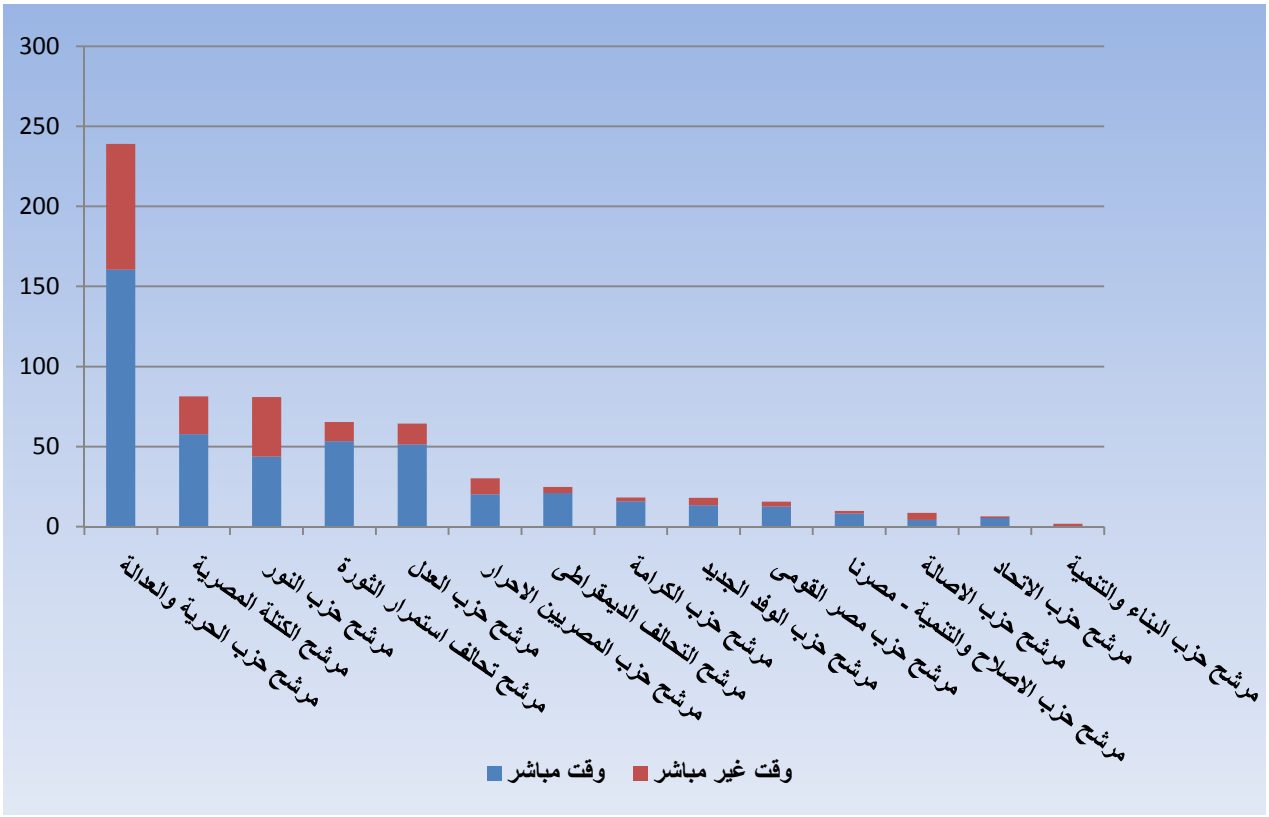

أيضًا قناة دريم٢ هي الأكثر اهتمامًا بالمرشحين المستقلين والذين خصصت لهم ١٣,٧% من تغطيتها الانتخابية، موزعة علي النحو التالي:

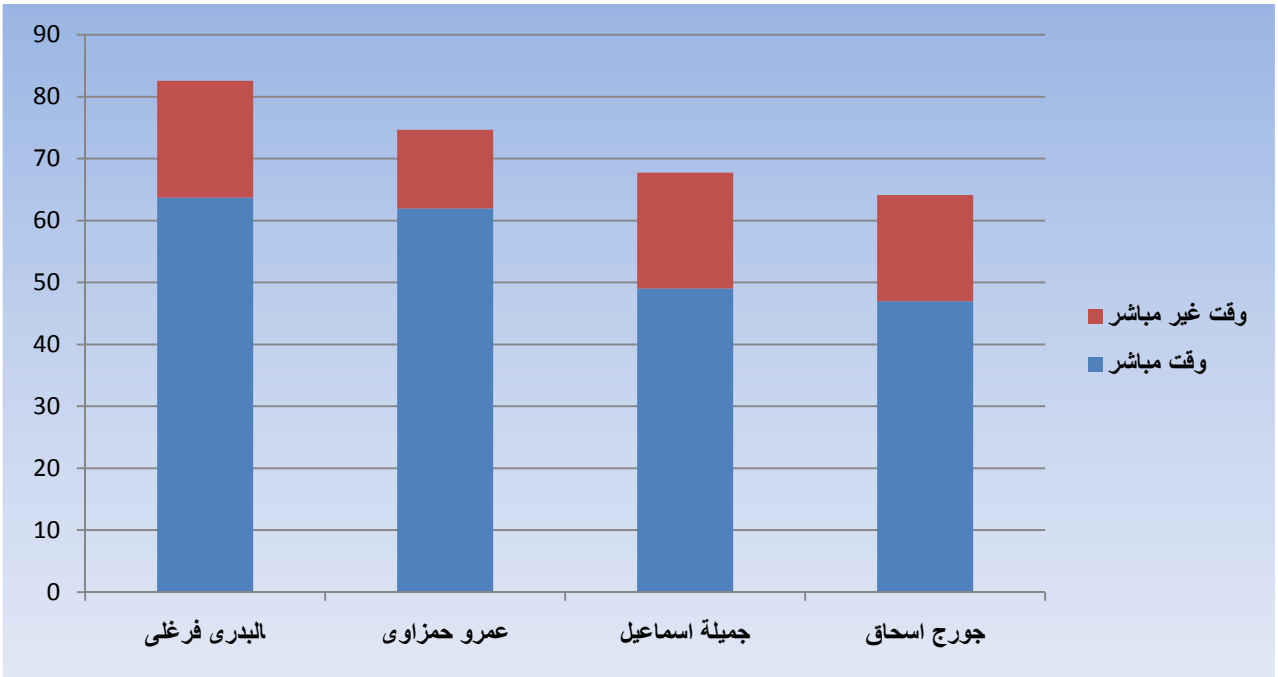

قناة دريم٢ الأقل اهتمامًا بالحديث عن الفلول وأحزابهم، فقد ذُكروا في سياق عرض برنامج الطبعة الأولى للأخبار فقط دون أي تعليق من المسلماني، كما تم ذكرهم في إطار قانون استبعاد أعضاء الحزب من الانتخابات ورفض المحكمة له فقط دون أي تحيز من القناة ضدهم، ولكن يوم ١٤/ ١١ قامت القناة عبر برنامج الحقيقة بعرض تقارير خارجية عن أراء الناس حول الحكم الصادر بشأن ترشح الفلول وكانت اغلب الآراء رافضة للقرار رفضًا تامًا، كما قام البرنامج بمداخلات تليفونية لأبو العز الحريري قيادي حزب التحالف الشعبي، وسعد عبود رئيس حزب الكرامة، وعصام سلطان نائب رئيس حزب الوسط وجميعهم رفضوا القرار.

قناة دريم٢ الأكثر اهتمامًا بالمرأة كفاعل في العملية الانتخابية بين القنوات الخاصة، حيث خصصت لهم ٣,٤% من تغطيتها الانتخابية بواقع ١٢٤,٣٢ دقيقة علي مدار فترة البحث، كما حصلت المرأة علي أعلى نسبة تمثيل مباشر داخل القناة بواقع ٧٩% من المساحة المخصصة لها، إلا أن الجزء الأكبر من تلك المساحة ركز علي صورة المرأة في الأحزاب السلفية، إذ انتقدت القناة توشحهن بالسواد وأقرت بصعوبة التواصل معهن في البرلمان.

تعد دريم٢ الأكثر اهتمامًا بأخبار المجلس العسكري والأكثر إيجابية تجاهه في القنوات الخاصة، لاسيما برنامج (العاشرة مساءً)، حيث تسمح القناة بمساحة من النقد للمجلس ولكنها تتدخل في حالة تصاعد هذا الهجوم ١٧ و١٩اكتوبر، وتعطى القناة دائمًا مساحة للمجلس للرد على أية اتهامات أو نقد "حلقة كاملة في ١٩ و٢١ أكتوبر"، كذلك حلقة البث المشترك بين قناتي دريم٢ والتحرير كانت من أكثر الحلقات اهتمامًا بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة ورغم ما بدا على الحلقة من مهاجمة المجلس من قبل "إبراهيم عيسى" كانت "منى الشاذلي" متحفظة نوعًا ما.

دريم٢ هي الأبرز في اتجاهها السلبي إزاء الحكومة سواء على لسان ضيوفها أو مذيعيها، فقد نعتتها منى الشاذلي في أكثر من حلقة بالفاشلة وغير الفاعلة ٢١ و٢٥ أكتوبر، كما سمحت القناة لضيوفها بنقدها بحدة في برنامجي أهل الرأي والعاشرة مساءً ١٩ أكتوبر. كذلك انفردت قناة دريم٢ بلقاءين مع الجنزوري فور توليه مسئولية الوزارة أحدهما في برنامج بتوقيت القاهرة والأخر في العاشرة مساءً ٢٢ و٢٧ نوفمبر على التوالي.

وتعد هي القناة الوحيدة التي خصصت حلقة كاملة (العاشرة مساءً) ١٧ أكتوبر للحديث عن الداخلية، استضاف البرنامج طرفين أحدهم هاجم الداخلية والأخر دافع عنها وبدت المذيعة محايدة تجاه الطرفين، بينما في لقاء القناة مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة هاجمت المذيعة الداخلية واعتبرتها فاشلة في تأمين الاعتصامات بما ينبئ بفشلها.

يعتبر برنامج الحقيقة على قناة دريم٢ الأكثر استحضارًا للبعد الطائفي في غالبية حلقاته وبصورة تتطرق إلى الحث على العنف من بعض الضيوف، كما أن أسئلة المذيع غالبًا ما تنصب على الأبعاد الطائفية ويتم اختيار الضيوف بما يحقق هذا الغرض.

اخترقت القناة قواعد الصمت الانتخابي باستضافتها رفعت السعيد في أول أيام الصمت الانتخابي للمرحلة الأولى من الاقتراع، ليشن هجومًا قويًا على السلفيين والإخوان، وفي اليوم التالي استضاف برنامج العاشرة مساءً عدد من قيادات الأحزاب الذين اختلفوا حول التيار الإسلامي واحتد الخلاف لدرجة قطع البرنامج واستمرار الإعلانات لساعة إلا ربع، بعدها جاء تتر نهاية البرنامج.

ثالثًا - تقييم الأداء الإعلامي لقناة CBC:

تأتي قناة CBC في المرتبة الثالثة بين القنوات الخاصة من حيث اهتمامها بالعملية الانتخابية، ولكن بفارق ١١ دقيقة فقط عن قناة دريم٢، وبما يعادل ٢٢% من مساحة تغطية القنوات الخاصة للانتخابات.

احتل الناخبين المساحة الأكبر من تلك التغطية بواقع ٧٩٣ دقيقة (٢٢%) من مساحة التغطية الانتخابية للقناة. حيث تعد القناة هي الأكثر اهتمامًا بالناخبين ومواد التوعية والتثقيف، وهو ما يمكن تفسيره في إطار حرص برنامج "هنا العاصمة" علي شرح موقع اللجنة العليا وكيفية التعامل معه للمواطنين، وتخصيص القناة استوديو لتغطية الانتخابات باسم "مصر تنتخب"، بالإضافة إلي تخصيص القناة مساحة إعلانية لكافة الأحزاب الشبابية الجديدة التي لم تتح لها الدعاية على شاشات التلفزيون لصعوبة التمويل المادي تحت عنوان "نحو عدالة انتخابية"، بالإضافة إلى كثافة الإعلانات التي تحث المواطنين على المشاركة في الانتخابات مثل "علشان بنحب مصر"، كما أبدت القناة أيضًا اهتمام خاص بعمليات التصويت في الخارج، حيث استضاف برنامج هنا العاصمة سفراء من دول مختلفة لتعريف الناخبين بكيفية تصويت المصريين بالخارج.

بشكل عام قناة CBC من الوسائل الإعلامية القليلة التي صنعت توازن بين المساحات المباشرة وغير المباشرة المخصصة للأحزاب والمرشحين، حيث جاء إجمالي نسبة التغطية المباشرة علي القناة ٤٨,٧% من إجمالي تغطية القناة للعملية الانتخابية. وقد **جاء حزب الحرية والعدالة في المرتبة الأولي بين الأحزاب التي اهتمت القناة بأخبارها**، حيث حصد ٦٢٠ دقيقة من تغطية القناة (١٧%)، وتقدم حزب النور إلى المرتبة الثانية بإجمالي (٦٢٣ دقيقة)، بعد أن كان يحتل مراتب متأخرة على القناة في فترات الترشيح والدعاية، وهو ما يعود لحصوله علي المساحات الأكبر خلال مراحل الاقتراع الثلاثة. بينما تراجع حزب المصريين الأحرار إلى المرتبة الثالثة بإجمالي تغطية ٢٢٥ دقيقة تقريبًا (٦,٢%)، إلا أن ٨١,٧% من تلك المساحة تغطية مباشرة للحزب، بما يعكس اهتمام القناة باستضافة رموز الحزب ومرشحيه.

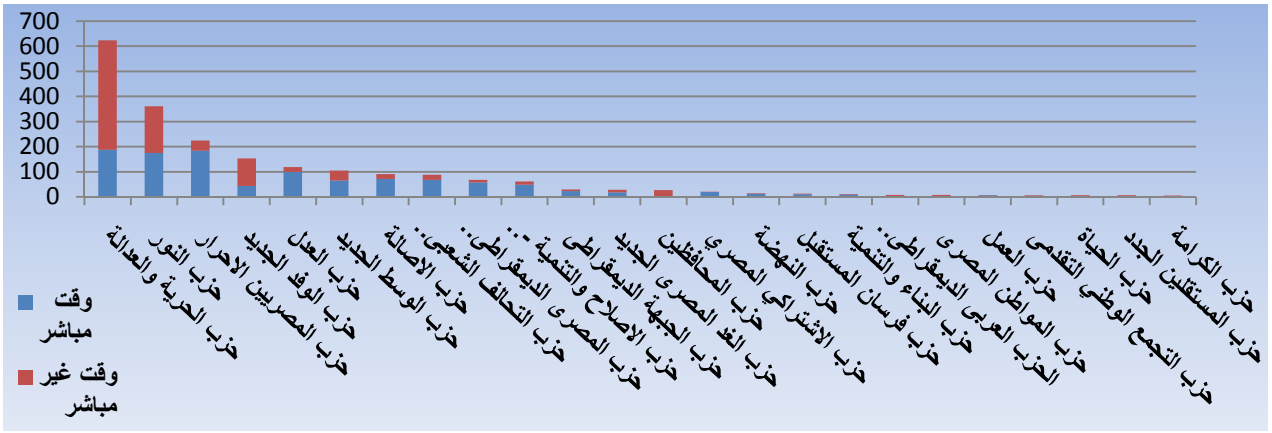

تغطية قناة CBC للتيارات السياسية المختلفة تبدو محايدة معظم الوقت، تميل أحيانًا إلى السلبية إذا تعلق الأمر بالإخوان المسلمين، إذ يمكن القول أن الإخوان المسلمين هم الفاعل الأكثر اهتمامًا في القناة، فقد نالوا النصيب الأكبر من تغطية القناة يوميًا على مدار فترة البحث. وكثيرًا ما انتقدت القناة استمرار استخدام الشعارات الدينية، وأجرت استطلاع رأى كان كل أفراده رافضين لتلك الشعارات. ورغم الإشارة إلى أن الإخوان هم التيار الأكثر تنظيمًا وقدرة مالية ولكن مذيعي البرامج انتقدوا استخدام الإخوان للمال والسلع الاستهلاكية في الدعاية.

القناة تعاملت مع حزب الحرية والعدالة على اعتباره ممثلاً عن جماعة الإخوان المسلمين دون الفصل بينهم، بالإضافة إلى اعتماد القناة على بعض العوامل الإخراجية مثل اتجاهات الكاميرات لنقل انطباعات سلبية عن بعض التيارات الإسلامية، مؤكدة أكثر من مرة على ألسنة ضيوفها ومذيعيها أن الإخوان مازالت جماعة محظورة (حوار مع وحيد حامد)، وأنه لا يجوز أن يوجد كيان باسم الجماعة أو حزب تابع لها، كذلك في حوار مع رفعت السعيد قال "أن الإخوان طيلة عمرهم يريدون دولة دينية إسلامية" رافضًا ادعائهم بتأييد الدولة المدنية.

ركزت قناة CBC أيضًا علي التصريحات السلفية بشكل وإن بدا خبريًا ولكنه ينطوي علي نقد مستتر، ففي حلقة ١٠/٢٦ من برنامج "معكم" لعادل حمودة عرض مقارنة بين التفكير الإسلامي في مصر وتونس، وتحدث عن رأي الإسلاميين في مصر في وضع المرأة في المجتمع، واستعرض حمودة رأى ياسر برهامي نائب رئيس مجلس الدعوة السلفية في الإسكندرية الذي قال أن "مسألة المرأة وخوضها الانتخابات تعتبر مفسدة داخل البرلمان، وعن الصحفيات قال إنهن كاسيات عاريات وأنه يرفض التحدث معهم في المؤتمرات، وأنهم لن يوردوا على الجنة أبدًا"، كما استعرض رأى محمود حسين الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين عن السياحة، إذ قال "لن نخصص شواطئ للأجانب والذي يريد أن يزور مصر بشروطنا واحنا اللي نفرض عليه الأخلاق"، كما أضاف أنه "يرفض سياحة الفسق والعري"، كذلك ركز برنامج هنا العاصمة على تصريحات حزب النور "**سنحكم مصر بالشريعة الإسلامية السلفية وسنفصل بين الرجل والمرأة**"، وخلال برنامج "لازم نفهم" مع مجدي الجلاد على ٣٠ نوفمبر بحث البرنامج موقف حزب النور من المرأة، السياحة، الأقباط...الخ.

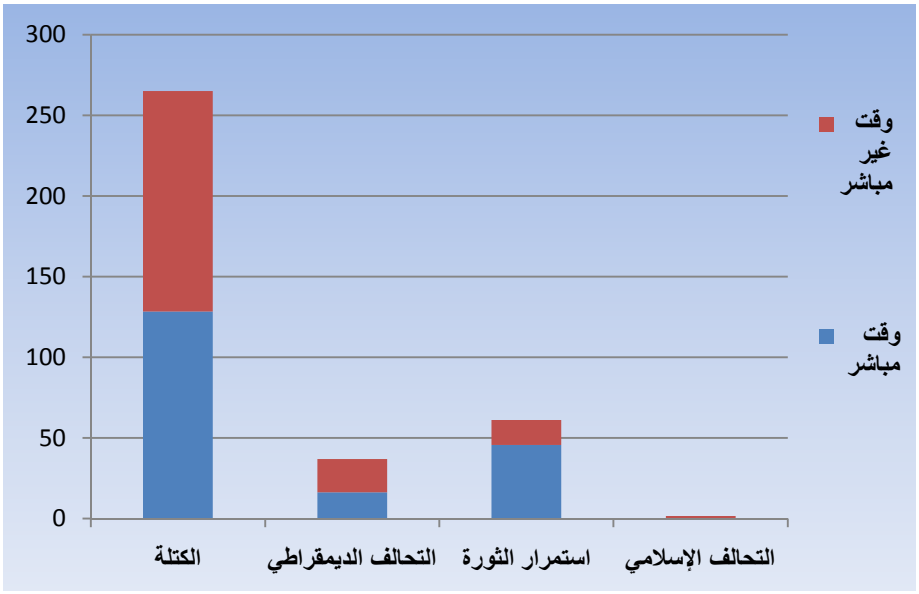

على مستوي التحالفات تصدر تحالف الكتلة المصرية قائمة التحالفات على القناة بمساحة ٢٦٥ دقيقة تقريبًا، بينما جاء في المرتبة الثانية تحالف الثورة مستمرة ولكن بإجمالي مساحة ٦٠ دقيقة فقط، وتراجع الاهتمام بالتحالف الديمقراطي إلى حد كبير إذ لم يحظ سوى على ٣٧ دقيقة على مدار إجمالي فترة البحث (٣ شهور).

خصصت القناة لمرشحي الأحزاب ١٤,٥ % من مساحة تغطيتها للعملية الانتخابية، وقد تصدر مرشحي الكتلة المصرية قائمة المرشحين الذين اهتمت بهم القناة بـــ١٣٥,٣٥ دقيقة (٢٦%)، بل أن مرشحي الكتلة تصدروا قائمة المساحات المباشرة في القناة، بما يعني أنهم الأكثر تواجدًا على شاشة القناة (٨١ % من المساحة مباشرة).

جاء في المركز الثاني بين المرشحين مرشحي حزب الحرية والعدالة بـــ١٢٩ دقيقة منها (٣٥,٦% مساحة مباشرة)، يليهم مرشحي حزب النور بـــ١١٧ دقيقة، تحتوي على (٥٧% مساحة مباشرة). وذلك كما هو مبين في الرسم التالي:

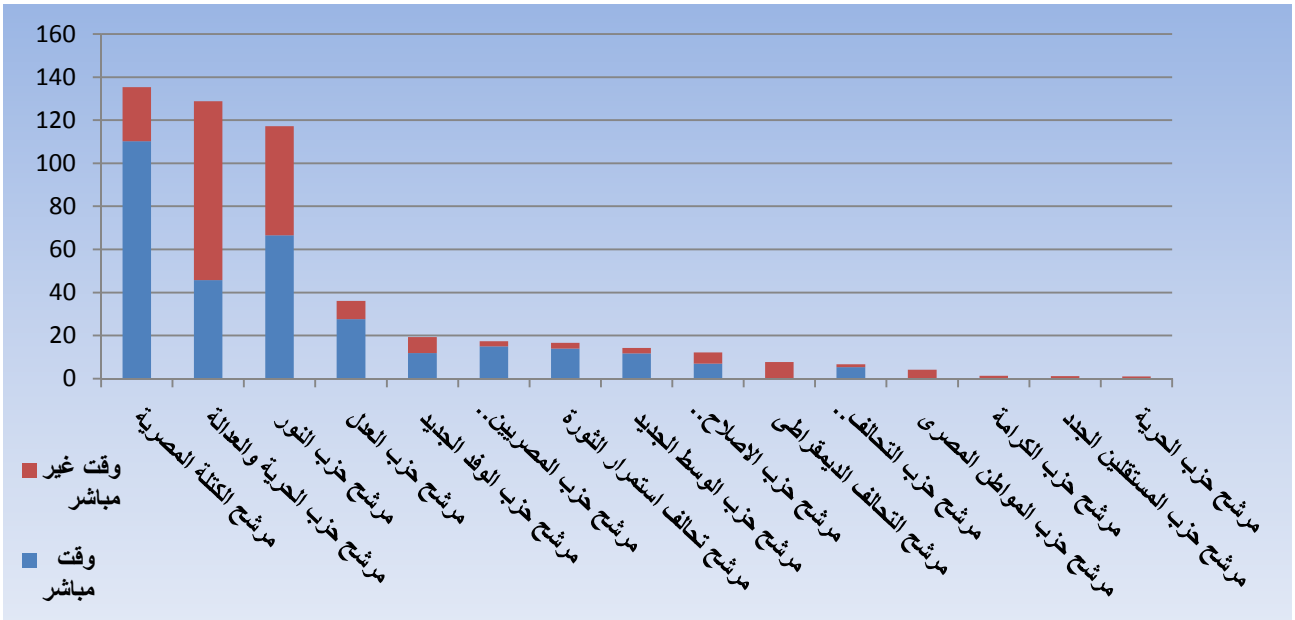

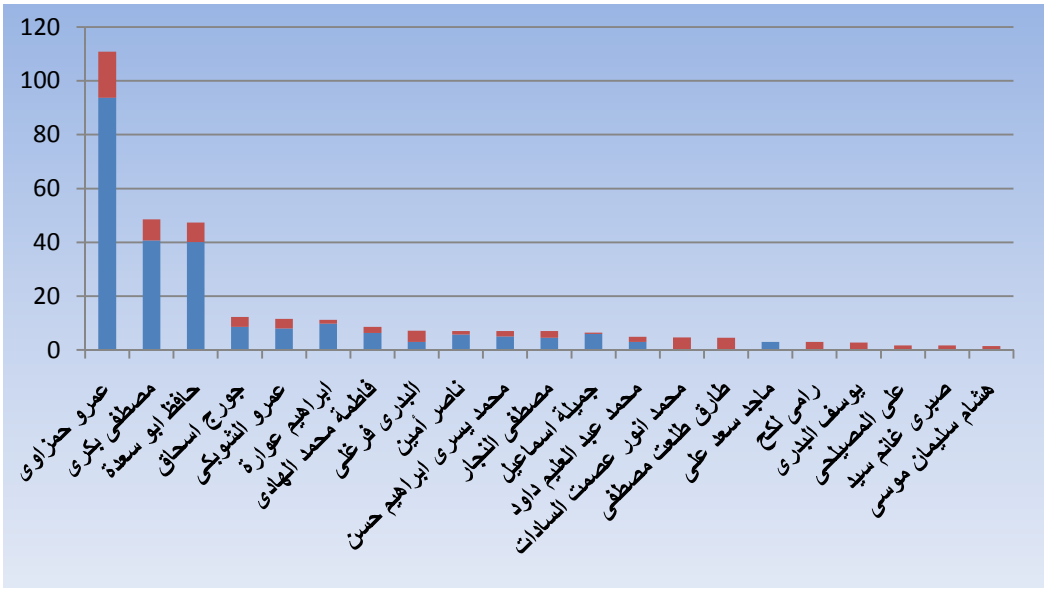

١٠% من مساحة القناة خُصصت للمستقلين، وتصدرهم عمرو حمزاوي بـ ١١١ دقيقة تقريبًا (٣٠%)، إلا أن ٨٥% من تلك المساحة كانت مساحة مباشرة حيث يعد حمزاوي المرشح الأكثر علي شاشة القناة. بينما جاء في المرتبة الثانية مصطفى بكرى وحافظ أبو سعده بـ ٤٨ دقيقة فقط على مدار فترة البحث.

كانت القناة الأكثر اهتمامًا بفتوى رجال الأزهر بعدم جواز الزواج من الفلول وكذلك فتوى تحريم أموال أعضاء الوطني وهو ما ناقشته مجموعة من البرامج أبرزها مانشيت، ومن العاصمة، وكذلك فتوى محمد يسرى بتحريم التصويت للفلول، كما طالب عبد الرحمن يوسف في برنامجه بأهمية إصدار قانون العزل السياسي، تحسبًا لخوض الفلول الانتخابات، وتم وصفهم في برنامج" ممكن" "بالثعبان غيروا جلودهم وشاركوا في أحزاب حديثة النشأة".

CBC **أقل القنوات الخاصة اهتمامًا بدور المرأة في العملية الانتخابية**، إذ لم تخصص لها أكثر ٢% من مساحة تغطيتها للانتخابات، حيث خصصت القناة حلقة خاصة من برنامج (ممكن) لخيري رمضان حول المرأة في الانتخابات وأعداد المرشحات وتاريخ مشاركة المرأة في البرلمان والمشاركة السياسية للمرأة، كما استعرض البرنامج استطلاع رأى حول رأى الشارع في ترشح المرأة بمجلس الشعب وتنوعت اتجاهاته بين مؤيد ومعارض.

استمرت قناة CBC (٣ يناير) في نشر مؤشرات الاقتراع الأولية بعد نهاية اليوم الأول من التصويت أو قبل بداية التصويت وهو ما يعد قفزًا مرفوضًا على النتائج من شأنه التأثير على الناخبين واختياراتهم، لاسيما أنه لا يستند على أية معايير علمية أو استطلاعات علمية سوى مشاهدات مراسلي القناة أو توقعات مصادرها.

رابعًا - تقييم الأداء الإعلامي لقناة الحياة:

تعد **قناة الحياة أقل القنوات الخاصة اهتمامًا بالعملية الانتخابية بإجمالي** تغطية ٣٣٢٩ دقيقة تقريبًا، حيث تمثل تغطيتها ٢٠% فقط من إجمالي تغطية القنوات الخاصة للعملية الانتخابية، ولكنها كانت القناة الأكثر اهتمامًا بنقل قرارات العليا للانتخابات وتعريف الناخبين بطرق الانتخاب ومواعيده وكيفيته، كما اهتمت بشرح النظام الانتخابي وتقديم خدمات للناخبين الذين شغلوا ٧٢٢ دقيقة من تغطيتها الانتخابية (٢٢% من مساحة التغطية الانتخابية في القناة).

حافظ حزب الوفد على المساحة الأكبر من إجمالي الزمن المخصص للانتخابات على قناة الحياة طيلة مراحل الانتخابات الثلاثة، فحصد إجمالي زمن ١٢٧٨ دقيقة تقريبًا (٣٨%)، وهي النسبة الأكبر التي حصل عليها الحزب بين القنوات الخاصة والعامة، ولعل هذا لا يرجع إلى أهتمام القناة باستضافة مرشحيه وأعضاءه حيث أن المساحة المباشرة التي حصل عليها الحزب لا تتعدي (١٤%)، وإنما ترجع إلى زمن الإعلانات المحتسب من إجمالي ساعات بث القناة، والتي تتناول جميعها حزب الوفد. بالإضافة إلي اهتمام القناة بتصريحات حزب الوفد وقياداته وكتابتها كـــ"جمل قول" أو في الشريط الإخباري طوال فترات البث.

تحليل التغطية الانتخابية للقناة كشف عن انحياز واضح من القناة تجاه حزب الوفد، حيث يَحول المذيعين دون تعرض الوفد لهجوم أثناء أي حوار على القناة. كما أن القناة غالبًا ما تستهل فقراتها بأخبار حزب الوفد، هذا علاوة على الإذاعة المكثفة لإعلانات الحزب (بما يتجاوز سقف الإنفاق الانتخابي)، والاهتمام بنقل أخباره وتقاريره، حتى أنها في أيام الصمت الانتخابي التزمت بعدم إذاعة أي إعلانات للحزب ولكنها أوردت تقريرين عن الحزب وأطالت فيهما بشكل كبير. كذلك أثناء فترات الاقتراع كانت القناة مقلة جدًا في استضافة قيادات وفدية على شاشاتها ولكنها تُروج للحزب من خلال استعراض تصريحاته ومؤشرات غرفة عملياته التي ترصد انتهاكات كل الأحزاب (الحياة اليوم ٣ يناير) وكذا تتبع خطوات رئيس حزبه (الحياة الآن ٣ يناير) وتنقل مؤتمراته الصحفية كاملة في تقاريرها، هذا علاوة على الزج باسم الوفد غالبًا في الكشف عن الانتهاكات والإبلاغ عنها والتصدي لها.

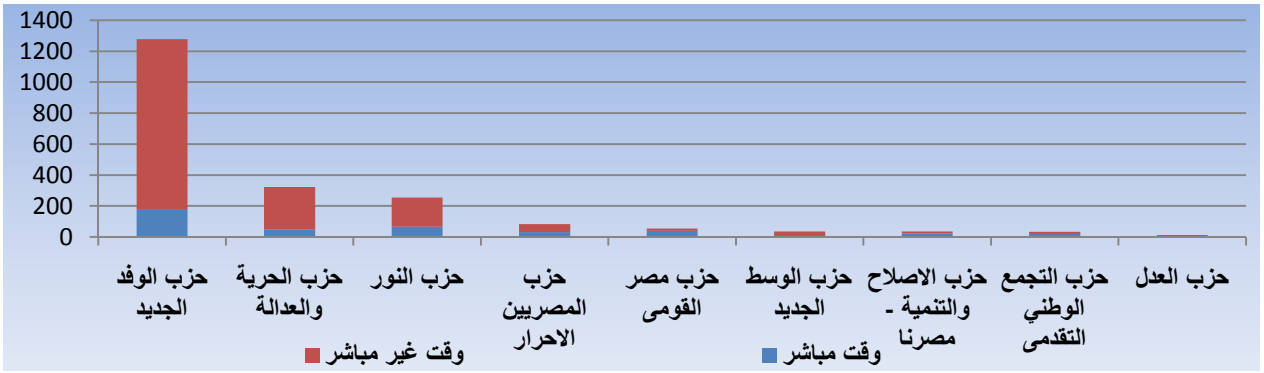

حرصت القناة أيضًا علي الهجوم الواضح على أعضاء حزب الحرية والعدالة، لاسيما خلال فترات الدعاية، الأمر الذي تجلى في مقاطعة المذيع لـــ"أحمد أبو بركة" وعدم إعطائه الفرصة للرد على الهجوم الموجه ضد حزبه، وكذلك قطع الخط على أحد المداخلات التليفونية المدافعة عن الإخوان يوم ٣٠ نوفمبر، كما كانت القناة تتعمد إقصاء التيارات الإسلامية وممثليها من برامجها وأخبارها وهو ما يفسر تراجع حزب الحرية والعدالة إلى المركز الثاني بين أحزاب القناة من حيث المساحة، كما أن إجمالي المساحة المخصصة له ٣٢٣ دقيقة فقط (١٠%) وهي مساحة ضعيفة جدًا إذا ما قورنت بمساحته في قنوات أخرى.

قناة الحياة لجأت أيضا لإنتاج مواد إخبارية للهجوم على التيارات الإسلامية والتأكيد علي تفوق الوفد عليها، فقبيل الاقتراع استعرضت القناة دراسة حول وصول الإخوان للأغلبية في مجلس الشعب، وفيها أبدى ٢٤% تخوفهم، ورحب ٣٠%، وهناك ٢٦% غير محدد و جاءت أسباب التخوف (خلط الدين بالسياسة ٥٦% وتطبيق الدين بشكل سيء ٦٥% التطرف ٢٥% تناقض آراءهم ٢٨%)، كذلك في ١٥ نوفمبر أجرت القناة استطلاع رأى للناخبين تفوق فيه حزب الوفد علي الإخوان حيث حصل الوفد علي ٤٠% من أصوات الناخبين والإخوان ٢٥% فقط.

تتعمد القناة استضافة عناصر تهاجم التيارات الإسلامية دون الحرص على توازن الحلقة ووجود أحد أعضاء هذه التيارات للرد، كما تسمح القناة بنقد تلك التيارات علي شاشتها بشكل لاذع. فعلي سبيل المثال استضافت القناة ممدوح حمزة والذي صرح أن "**الإخوان و السلفيين يريدون العودة بنا للوراء، واصفًا المليونية القادمة ستكون مليونية أبو لهب وأبو جهل**"، وفي اليوم نفسه استضافت جمال فهمي وأفردت له مساحة كبيرة للحديث عن الإخوان والسلفيين بشكل سلبي، دون إعطاء أي من تلك الأطراف حق الرد.

كانت الحياة الأكثر تركيزًا علي انتهاكات التيارات الإسلامية خلال فترة الدعاية أو الاقتراع دون الإشارة لأية أحزاب أو أطراف أخرى في العملية الانتخابية ترتكب انتهاكات مشابهة، حتى أنه أثناء رصد مراسلة قناة الحياة لبعض الانتهاكات خلال الاقتراع، سألتها المذيعة لمن كانت ستصوت الناخبة التي تسببت في المشكلة فقالت المراسلة "أكيد للحرية والعدالة أو للنور".

بعد نتيجة مرحلة الاقتراع الأولى ركزت القناة على ردود الأفعال عندما يصل الإسلاميين إلى الحكم، كما ركزت على التصريحات الإسلامية المتعلقة بأن التصويت للأقباط والليبراليين والعلمانيين حرام، لاسيما تصريحات الشيخ محمود عامر والذي قال "لا يجوز التصويت لقبطي إلا إذا تضمن برنامجه تطبيق الشريعة الإسلامية، مصر منذ قرن من الزمان تحكم بفكر سياسي نصراني، منذ أن نادي سعد زغلول و احمد لطفي السيد بفصل الدين عن السياسة ومصر تُحكم بسياسة النصارى" وفي مداخلة تليفونية من الشيخ

سالم عبد الجليل قال "أن فتاوى الشيخ محمود صحيحة ودقيقة لأنها ربطت مصالح الشعب بالشريعة الإسلامية التي تخدم الجميع".

كذلك كانت قناة الحياة الأكثر استعانة بالفنانين في برامجها للحديث عن مستقبل الفن بعد فوز التيارات الإسلامية، فقد تعمد المذيعين توجيه أسئلة لخالد يوسف، أحمد حلمي، أحمد السقا حول تصريحات التيار السلفي ورؤيتهم لمستقبل الفن حتى ولو كان السياق لا يمت بصلة للعملية الانتخابية أو السياسية بشكل عام "تغطية مهرجان مراكش"

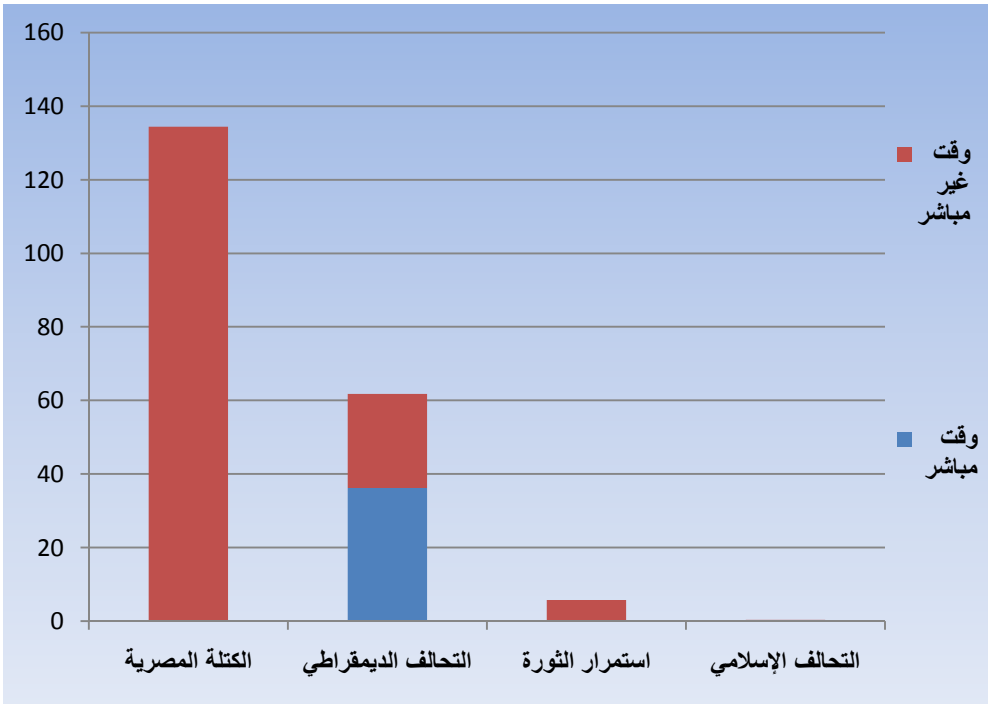

بشكل عام يبدو اهتمام القناة بالتحالفات محدود جدًا إذا ما قورن باهتمامها بالأحزاب أو الناخبين. فقد تصدر تحالف الكتلة قائمة التحالفات بـ١٣٥ دقيقة فقط بما يعادل ٤% من التغطية الإجمالية للانتخابات، يليه التحالف الديمقراطي بـ ٦٢ دقيقة، بينما جاء تحالف استمرار الثورة في ذيل القائمة بـ ٦ دقائق.

تلك المساحة المخصصة للكتلة تعكس تركيز القناة علي خبر أن الكنيسة تدعم مرشحين بعينهم وكتل محددة من مرشحي الكتلة، وأن الأنبا بولا أسقف طنطا قام بإرسال قوائم مرشحي الكتلة المصرية للكنائس في مصر لانتخابهم، وهو الخبر الذي ركزت عليه القناة خلال فترات الاقتراع وتعمدت عرضه في جمل القول علي الشاشة علي مدار فترات البث اليومي، حيث كررت جملة "الكنيسة تدعم مرشحي الكتلة المصرية"، وحزب الوفد يستنكر دعم الكنيسة للكتلة.

قناة الحياة لم تحقق توازن بين المساحة المباشرة وغير المباشرة، إذ أن ٧٨% من تغطيتها للانتخابات غير مباشرة، الأمر الذي يعكس قيام مذيعيها وضيوفها بالحديث عن الأحزاب وقراراتها ومرشحيها بمعدل أكبر من استضافتهم لممثلي الأحزاب أو المرشحين. كما أن التغطية الكمية للقناة كشفت عن اهتمام القناة المحدود بالمرشحين، سواء مرشحي أحزاب أو مستقلين، حيث حصد مرشحي الأحزاب (١٠%) من تغطية القناة بينما حصل المرشحين المستقلين علي (٥,٦%) من التغطية.

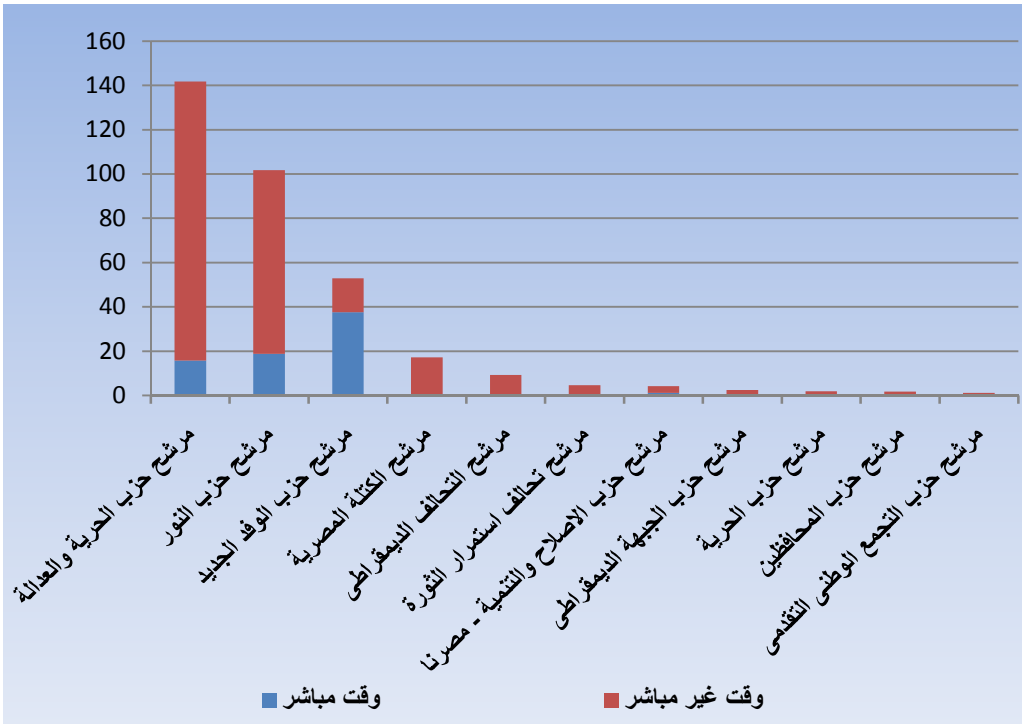

مساحات مرشحي الأحزاب اقتصرت على مرشحي الوفد والنور والإصلاح والتنمية، ولكن يلاحظ أن ٨٩% من المساحة الخاصة لمرشحي الحرية والعدالة مساحة غير مباشرة، بمعنى أن القناة لم تستضف هؤلاء المرشحين، إنما كانوا محور نقاش على القناة، كذلك مرشحي حزب النور حيث أن ٨١,٥% من المساحة المخصصة لهم مساحة غير مباشرة.

ورغم أن القناة أعطت الاهتمام الأكبر لحزب الوفد وتصريحاته ومواقفه، ولكنها لم تعط الاهتمام نفسه لمرشحيه، والذين جاءوا في المرتبة الثالثة بين المرشحين بمساحة ٥٣ دقيقة فقط أي (٤%) من إجمالي الزمن المخصص للحزب، بينما جاء في المراتب الأولى مرشحي الحرية والعدالة، ومرشحي حزب النور (١٤٢ دقيقة للأول، ١٠٢ للثاني).

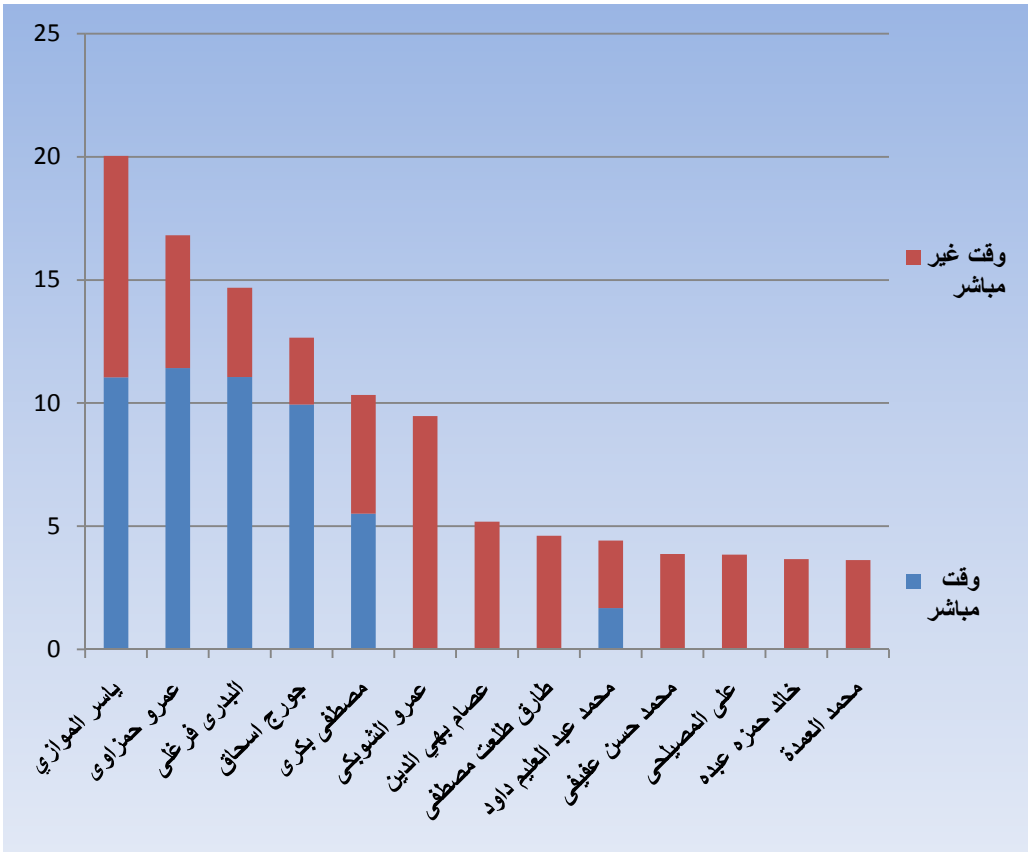

بين المستقلين جاء ياسر الموازي في المركز الأول بـ ٢٠ دقيقة، بينما جاء عمرو حمزاوي في المركز الثاني بـ١٧ دقيقة يليه البدري فرغلي بفارق دقيقتين، بينما يأتي لاحقًا جورج إسحاق ومصطفي بكري وعمرو الشوبكي.

أما عن علاقة القناة بالمرشحين المستقلين المنتمين للوطني المنحل، فاقتصرت علي فتوى الشيخ محمود عامر بأنه "لا يجوز التصويت للفلول باستثناء مفيد شهاب وعبد السلام المحجوب!"، كما اهتمت قناة الحياة بالتأكيد على تصريحات الوفد حول خلو قوائمه من الفلول، وإلغاء الحزب لقائمته بعد اكتشافه أن أحد مرشحيه على القائمة كان عضو سابق بالحزب الوطني.

ورغم أن القناة استضافت طلعت السادات، إلا أنها هاجمته بانتمائه للوطني ولم تهتم بالتطرق للحديث عن حزبه وبرنامجه. كما تكرر الهجوم على "الفلول" في برامج القناة أيام ١٨، ٢٥-١١. وفي ٢٨-١٠ أعدت القناة تقرير خارجي عن مليونية العزل السياسي. و في ٢٩-١٠ في اتصال هاتفي ببرنامج الحياة اليوم مع صلاح حسب الله رئيس حزب المواطن المصري عرفت المذيعة الحزب بأنه يضم اكبر عدد من فلول الوطني، و في ١٧-١١ ذكرت القناة خريطة الأحزاب التي خرجت من الحزب الوطني وتوزيعاتها الجغرافية لتوعية الناخبين.

قناة الحياة هي الأكثر اهتمامًا بأخبار العسكري وتصريحات رجاله وموقفه من مجريات العملية الانتخابية، وقد جاء ذلك في إطار خبري يجنح إلي الإيجابية، من خلال "جمل القول" على الشاشة طيلة فترة المراقبة وعلى مدار فترة البث، كما نقلت القناة دراسة حول مدي رضا الناس عن أداء المجلس العسكري كانت النسبة فيها ٦٥% راض عن أداء المجلس بسبب الأمن و حماية الدولة، و٢٥% غير راضي.

وبشكل عام كانت حكومة شرف الأكثر تعرضًا للهجوم على شاشة الحياة، وفي ١٢-١١ عرضت القناة دراسة حول مدى رضا الناس عن أداء الحكومة و جاءت نتيجته ٤٢% غير راضي و ٣٢% راضي و٢١% غير محدد. كما اهتمت القناة بأخبار الداخلية وتأمين العملية الانتخابية وقدرتها على ذلك في ظل إضراب أمناء الشرطة، و نقلت القناة عن العيسوي أن الإضراب مُدبر بغرض تأجيل الانتخابات، كما اهتمت بتصريحات وزير الداخلية (من خلال جمل القول على الشاشة) وتأكيداته بشأن قُدرة الداخلية وإعدادها خطة محكمة لتأمين الانتخابات.

ارتكبت قناة الحياة مجموعة من المخالفات التي تنطوي على تحيزات وخروقات لقواعد التغطية الإعلامية للانتخابات، فعلي سبيل المثال عرضت القناة على مدار ثلاثة أيام متتالية دراسة أجرتها منظمة تدعى TNSبالتعاون مع قناة الحياة على ١٥٠٠ عينة جاءت نتائجها بأن حزب الوفد سيحصد النسبة الأكبر من المقاعد في البرلمان، بالإضافة إلى إحصائية تم عرضها في برنامج (الحياة الآن) تشير إلى أن ٤٠% من المصريين سوف ينتخبون حزب الوفد،، واستمرت في عرض الدراسة لمدة ٣ أيام متتالية قبيل عملية الاقتراع للمرحلة الأولى.

كذلك أثناء فترات الصمت الانتخابي للمرحلة الثانية (١٣ ديسمبر) أكد المذيع على التزامه بالصمت الانتخابي، وفي النصف الثاني من الحلقة استعرض رسم بياني بأعداد المرشحين في كل محافظه وانتمائهم وخلفياتهم الحزبية، ومن الملاحظ أنه استعرض أعداد مرشحي كل الأحزاب والتحالفات فيما عدا الكتلة المصرية.

أثناء تغطية عمليات الاقتراع (لاسيما المرحلة الثانية والثالثة) كانت القناة الأكثر تركيزا علي بعض الانتهاكات التي من شانها إبطال العملية الانتخابية والتشكيك في مسارها ونتائجها، مثل أزمة اللجنة العليا والقضاة ومواقف اللجنة السلبية من الانتهاكات التي تصدر عن الأحزاب.

خطأ مهني أخر ارتكبته قناة الحياة قبل إعلان النتائج النهائية للمرحلة الثانية وبعد اليوم الأول من التصويت، يتمثل في التنبؤ بمؤشرات فوز الأحزاب، وذلك من خلال عرض توقعات المرحلة الثانية وجاءت (حرية وعدالة – نور -وفد- وسط- الكتلة).

تقييم الأداء الإعلامي للقنوات الدينية

رغم أن الإعلام الديني لم يحتل أكثر من ٥% من إجمالي تغطية الإعلام المرئي للعملية الانتخابية، إلا أن تحليله ينطوي على العديد من المؤشرات الجديرة بالدراسة والملاحظة. كما أن مستوى الأداء المهني للقنوات الدينية يحتاج إعادة نظر وضوابط تحكم هذا العمل الإعلامي، الذي ينبغي أن يخضع لمعايير الإعلام المهني والموضوعي وإن اتسم بالطابع الديني.

قناة الناس هي أكثر القنوات الدينية اهتمامًا بالعملية الانتخابية، بينما قناة الكرمة المسيحية هي الأقل اهتمامًا. وعلي الرغم من أن اهتمام القنوات الدينية بشكل عام ينصب بالأساس على الأحزاب وليس المرشحين، إلا أن قناة الناس كانت الأكثر اهتمامًا بالمرشحين المستقلين بنسبة ١٧,٢% من إجمالي تغطيتها للانتخابات بينما كانت قناة الرحمة هي الأكثر اهتمامًا بمرشحي الأحزاب بنسبة ٢٧%.

القناة	مساحة التغطية الانتخابية	المساحة المخصصة للأحزاب	مساحة مرشحي الأحزاب	مساحة المستقلين
الناس	٩٧٥,٩٢ دقيقة	٥٥٦,٦٧ دقيقة	٢٥١,١٥ دقيقة	١٦٨,١٠ دقيقة
الرحمة	٢٢٤,٨٢ دقيقة	١٥١,١٥ دقيقة	٦٠,٨٦ دقيقة	١٢,٨١ دقيقة
الكرمة	٨١,٣٤ دقيقة	٦٠,٨٧ دقيقة	١٩,٩٧ دقيقة	٠,٥٠ دقيقة

القنوات الدينية موضوع الدراسة (الناس، الرحمة، الكرمة) اصطبغت بصبغة مميزة، في الدعاية، والتثقيف، وخريطة الاهتمامات وهو وإن اختلف من قناة لأخرى إلا أن له بعض السمات المشتركة:

- اهتمت القنوات الدينية بالجوانب التثقيفية والتوعوية، عن طريق إنتاج الأغاني التي تحث على المشاركة السياسية ومنها أغنية "صوتي لعهد الطهارة صوتي مش للتجارة"، أغنية "صوتك أمانة" وأغنية "انتخب من له دين ويطبق شرع الله"، كما خصصت للناخبين مساحات جيدة من تغطيتها.
- القنوات الدينية بشكل عام هي الأقل اهتمامًا بالمرأة في العملية الانتخابية، وتعد قناة الناس أكثر قناة خصصت من تغطيتها الانتخابية مساحة للمرأة وعلي الرغم من ذلك لم تزد تلك المساحة عن ٤,٨% من مساحة التغطية الانتخابية للقناة، بينما كانت الكرمة الأقل اهتمامًا بالمرأة ولم تخصص لها أكثر من ٢,٥ % من مساحتها (دقيقتان)

- تبادل الاتهامات هو النتيجة الأبرز لتحليل الخطاب الإعلامي الديني، فكما اتهمت قناة الكرمة القيادة العسكرية بموالاة التيار الإسلامي، اتهمت قناة الرحمة الجيش بموالاة التيارات الليبرالية (١٨ نوفمبر). وكما دفعت القناة المسيحية الأقباط للمشاركة في العملية الانتخابية حتى يحولوا دون صعود التيارات الإسلامية، حثت قناة الرحمة المسلمين على المشاركة الفعالة حتى تمنع هيمنة العلمانيين والليبراليين (١٥ نوفمبر).
- القنوات الوحيدة التي احترمت فترة الصمت الانتخابي كانت القنوات الدينية، فقد توقفت قناتي الناس والرحمة عن إذاعة الأغنية الخاصة بحزب النور، كما توقف المذيعين عن الحديث عن أحزاب بعينها، الأمر الذي تم خرقه بشكل غير مباشر من خلال اهتمام المذيعين في هذه الفترة بحث المشاهدين على المشاركة في الانتخابات كي "لا يتركوا الساحة لليساريين والليبراليين والفاسدين، وأن يعطوا أصواتهم فقط لمن يطبق شرع الله".
- القنوات الدينية في نقدها للأخر، تتخطي حدود النقد إلى التكفير والاتهام بالانحلال والفساد، كما أنها مازالت تصر على إقصاء الأخر على اعتباره العدو الأخطر، الأمر الذي تتبادله القنوات المسيحية والإسلامية على حدٍ سواء.
- بعد نجاح التيارات الإسلامية في حصد النسب الأكبر خلال المرحلتين الأوائل من الاقتراع، لم تعد القنوات الدينية في حاجة إلى مهاجمة باقي التيارات بالعنف الذي كانت تتبعه في فترات الدعاية وقبيل الاقتراع، وإنما بدأت مرحلة جديدة من الحوار تقوم بالأساس على فكرة الإقصاء والتهميش أو تغافل وجود تيارات أخرى، فقد بدأت القنوات الدينية (الرحمة والناس) بالتعامل مع المرحلة الثالثة من الاقتراع على اعتبارها تحصيل حاصل، فانصرفت عن الدعاية وبدأت تفكر في كيفية إدارة الحكم الإسلامي، فجاءت كل برامجها مناقشات إسلامية - إسلامية حول توزيع الأدوار من يتولى المعارضة وكيف يتم التشريع، و"**هل من المفترض أن تكون هناك معارضة أم أن الشورى بين المسلمين تكفي لإدارة شئون البلاد**" برنامج الشعب يختار على قناة الرحمة.
- اشتركت القنوات الدينية مع غيرها في تقارير "تنتخب مين؟" إلا أن المعايير والاختيارات كانت على هذه القنوات مختلفة، فقد أفتى شيوخ قناتي الناس والرحمة بـــ"إنك لو انتخبت أحد مفسدي الحياة السياسية السابقين فقد أثمت، ولكن انتخب من يطبق شرع الله ويخاف على البلد، ذوى الأيادي المتوضئة الأيادي البيضاء".

- ركزت القنوات الدينية على الانتهاكات التي وقعت أثناء العملية الانتخابية ولكن كلا من منظوره، فلم ترى قناة الكرمة المسيحية في اليوم الانتخابي الأول سوى انتهاكات حزب الحرية والعدالة والسلفيين والمصادمات التي وقعت بينهم وبين الأقباط في بعض الدوائر. بينما ركزت قناة الناس على قيام حزب المصريين الأحرار بتوزيع "لعب أطفال" في بعض الدوائر، وانتهاكات حزب الحرية.
- استعانت القنوات الدينية برجال الدين للحث على الانتخاب قائلين "حق الكنيسة علينا وحق ربنا علينا إننا ننزل ننتخب"، وكذا طالب شيوخ قناة الناس المسلمين بالتصويت حتى "لا يتركوا المجال لليساريين والليبراليين والمنحرفين".
- لم تتفق القنوات الدينية في قائمة اهتمامات واحدة علي مستوي الأحزاب أو التحالفات أو المرشحين المستقلين، فبين اهتمام القنوات الدينية الإسلامية بالأحزاب الإسلامية واستبعادها لليبرالية، ركزت القناة المسيحية على التيارات الليبرالية وانتقدت الإسلامية.

أولاً- تقييم الأداء الإعلامي لقناة الناس:

قناة الناس أكثر القنوات الدينية اهتمامًا بالعملية الانتخابية، حيث تمثل تغطيتها للانتخابات ٧٦ % من إجمالي تغطية القنوات الدينية للانتخابات. ومن ثم تعتبر قناة الناس هي الأكثر تأثيرًا في معظم نتائج ومؤشرات التغطية الانتخابية للقنوات الدينية.

اهتمت قناة الناس بالجانب التوعوي والتثقيفي ولكن على طريقتها ووفقًا لرؤيتها، فاهتمت بوضع تفسيرات وشروح لمصطلحات انتخابية عديدة تعكس رؤيتها للعملية الانتخابية، فعلي سبيل المثال جاء تعريفها لهوية المرشح الأفضل أنه: مسلم صادق، يريد أن يحكم بشرع الله. وأوصت جمهورها: "فلو أعطيت صوتك لمن لا يستحق وأنت تعرف فقد شهدت زورًا وهذا من الكبائر ولو لم تذهب فقد تركت غير المسلمين يختارون وكيلاً عنك" فإذا كان المرشحين في دائرتك ليس فيهم من يطبق شرع الله (روح بوظ صوتك)".

كذلك عرفت القناة مجلس الشعب بالمجلس الذي يسحب التشريع من الله – على اعتبار أن المجلس مصدر التشريع، أما في الشورى فالحكم لله وليس للشعب والعياذ بالله. كما قدمت نظام الشورى على اعتبارها البديل الشرعي للديمقراطية. ورفضت القناة أيضًا مفهوم حرية تكوين الأحزاب، وقال أحد مذيعيها "مفيش حاجة اسمها حرية تكوين أحزاب، لأن في فرق بين حزب إسلامي نوافق عليه وندعمه وأحزاب أخرى قائمة على سب الله وحرية اللواط لابد على المجتمع أن يرفضها" (٢٩ أكتوبر).

من الناحية الكمية جاء حزب النور في صدارة اهتمام القناة، حيث خصصت له ٣٣٣ دقيقة تقريبًا بما يعادل ٣٤% من مساحة تغطيتها للانتخابات على مدار فترة البحث، منهم ٦٦,٦ %.مساحة مباشرة، بما يعني تكرار استضافة القناة لرموز الحزب وقياداته. في حين احتل حزب الحرية والعدالة المرتبة الثانية ولكن بمساحة قليلة بالنسبة لحزب النور (١٠٠ دقيقة تقريبًا)، وجاء حزب الأصالة في المرتبة الثالثة بنصف مساحة الحرية والعدالة. بينما تأتي الأحزاب الليبرالية في ذيل القائمة بمساحات غير مباشرة سلبية.

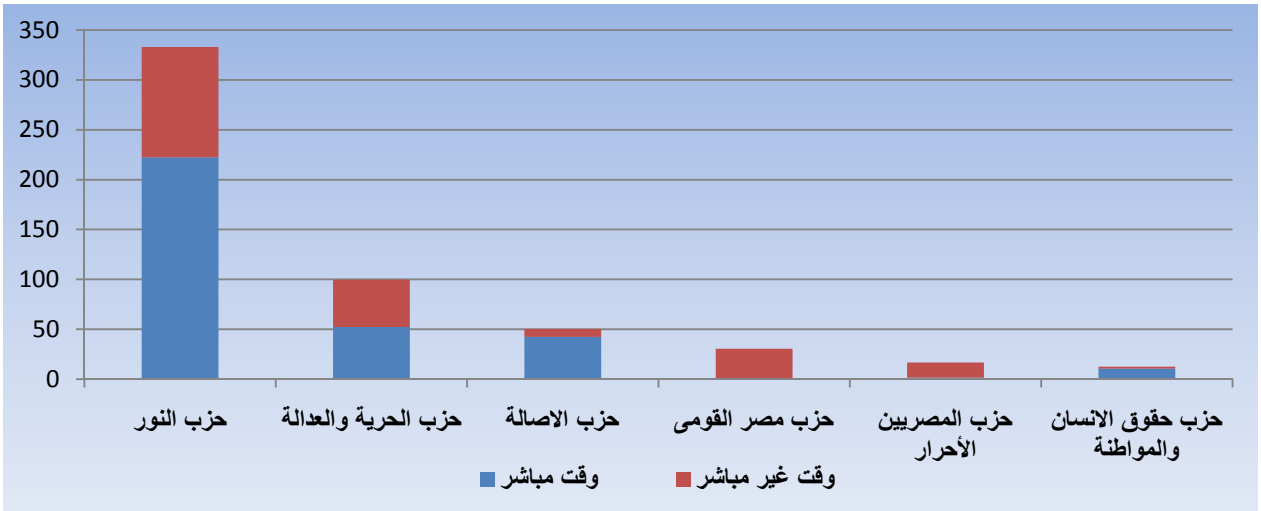

انتقاد قناة الناس للتيارات غير الإسلامية كان الأكثر قسوة وتحريضًا، فقد وصفت القناة أحد المرشحين الليبراليين البارزين بأنه "نبت شيطاني، عامل نفسه صانع الثورة وبطل عامل فيها مصطفي كامل وبايت في القنوات الفضائية"، وفي سياق أخر وصفته في ١ نوفمبر بأنه "(بيرت بلس) اثنين في واحد مع الحكومة والشعب سوا". كما نعتت القناة أحد القادة اليساريين في ٢ نوفمبر بأنه "(معارض كارتوني) بياخد فلوس من الدولة لدعم الحزب وله معارضه كارتونية يروح الفضائيات يتكلم عن الشيوعية والرأسمالية ويقول على الإخوان اتمرعوا"، هذا بالإضافة إلى وصف أحد المثقفين "بكاره الإسلام"، و**نعتت القناة الأحزاب غير الإسلامية "بأحزاب كانت بتوزع بطاطين وكنتاكي، وإنها تهاجم الدين لأنها تعرف الدين جيدًا وإلى أين سيذهب بالبلاد**".

وبشكل عام اعتبرت القناة في ١٤ نوفمبر أن دعاة ما سمته بالإسلام الليبرالي هم أشبه بدعاة "إسلام دايت" أي بلا شريعة، ومن ثم فمشاركة الإسلاميين تحت مظلة الديمقراطية بمثابة وقوع في الشرك بالله. ولعل هذا يفسر ما قال أحد مذيعي القناة في ٦ نوفمبر أن "العلمانيين عبدوا الصناديق وجعلوا الاقتراع هو المنزلة الثانية محل السنة والديمقراطية هي القبلة زى الكعبة عند المسلمين" وفي سياق أخر أكد المذيع أنه "من الإجرام أن يتنكر ناس من أمتنا باسم العلمانية والليبرالية ويتنكرون للرسول"، بل واستنكرت القناة مجرد تمثيل الليبرالي في المجلس الرئاسي، إذ قال المذيع في ٢٥ نوفمبر "من هم الليبراليين حتى يكونوا في المجلس الرئاسي ومن هم اليساريين احنا مش بنكرههم ولكن بنقول اعرفوا حقيقتكم في المجتمع المصري"، بل وصل الأمر للربط بين علاقة خوف الليبرالي من صعود التيارات الإسلامية ومخاوف إسرائيل من الأمر نفسه.

ولم يكن الهجوم على الأحزاب والمرشحين الليبراليين هو وسيلة قناة الناس الوحيدة لدعم الأحزاب الإسلامية، فقد دافعت قناة الناس عن استخدام الأحزاب الإسلامية للشعارات الدينية وقال أحد شيوخها "شيء عظيم ومشرف للشعب المصري أنه يمشى ورا ناس بتكلمه باسم الدين، ده أفضل ما يمشى ورا كلام العلمانيين اللى مش عارفين هيودونا على فين". كما حث أحد الشيوخ مقدمي برامجها الناخبين علي دعم حزب النور بأن أفتي "من سينتخب حزب النور يكسب صدقة جارية لمائة عام ومن لن ينتخبه يكسب سيئة لمائة عام".

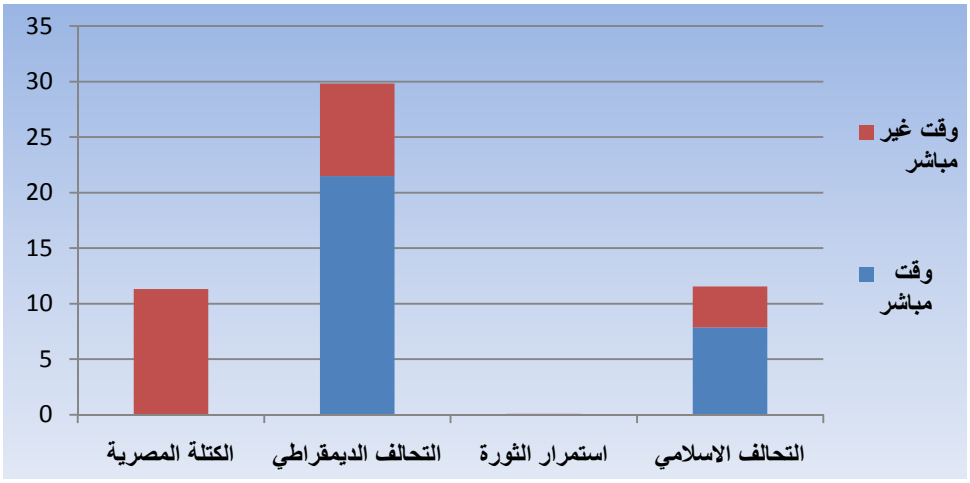

علـــــى مســـــتوي التحالفـــات، تصـــدر التحالف الـــديمقراطي قائمة التحالفات بـــــ ٣٠ دقيقة تقريبًا، يليه التحـــالف الإســـلامي وتحـــــالف الكتلـــــة المصـــرية بـــــ ١١ دقيقة فقط لكل منهما. بينما يكاد يختفي تحالف استمرار الثورة من القناة.

خصصت قناة الناس ٢٦% من مساحتها لمرشحي الأحزاب، وقد حصل مرشحي حزب النور (١٧٧ دقيقة) علي الجزء الأكبر من المساحة المخصصة لمرشحي الأحزاب على القناة بنسبة ٧٠%، وقد جاء الجزء الأكبر من تلك المساحة مباشر بما يعني تواجد هؤلاء المرشحين على الشاشة. بينما جاء مرشحي الحرية والعدالة في المرتبة الثانية ولكن بمساحة قليلة نسبيًا ٣٠ دقيقة فقط، الجزء الأكبر منها مباشر.

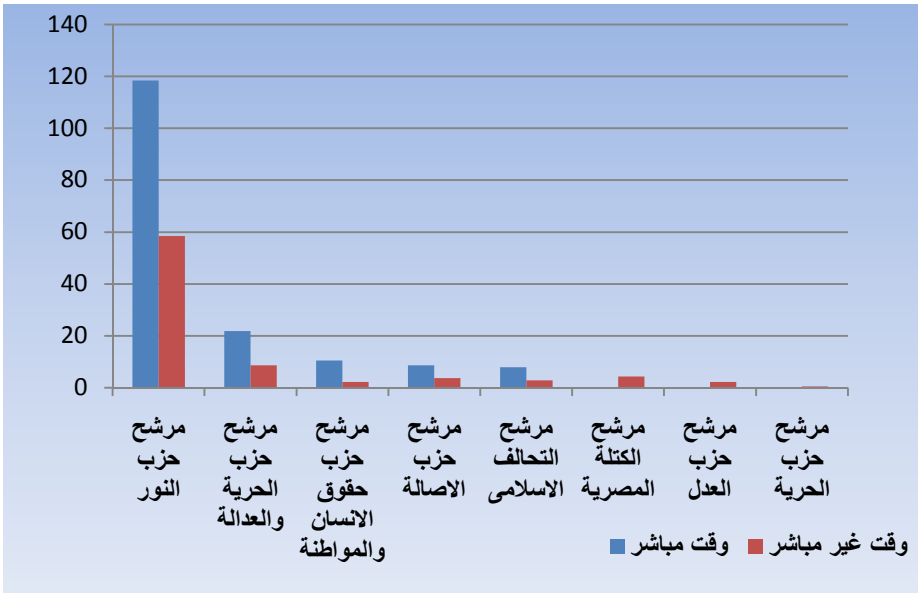

لم يحصـــل إلا مرشـــحي النور، الحرية والعدالـــة، الأصـــــالة، التحـــــالف الإسلامي على مســـاحات مباشرة على القناة، بينمـــا باقي المرشـــحين حظـــوا بمساحة من التغطيـــة دون أن تـــتم استضـــافتهم أو إعطاء المجال لهم للحديث عن أنفسهم (مساحات غير مباشرة) فيما عدا مرشح حزب حقوق الإنسان والمواطنة والذي حصل على ١٠ دقائق فقط على القناة.

خصصت قناة الناس ١٧,٢ % من مساحتها للمرشحين المستقلين، وبين المرشحين المستقلين، حصل عمرو حمزاوي على المساحة الأكبر من التغطية (١٠٠ دقيقة)، كما حظي بتمثيل مباشر على القناة ٦٦ دقيقة. ويكاد يكون المرشح المستقل الوحيد الذي حصل على تمثيل مباشر على القناة.

جاء في المرتبة الثانية، أسماء محفوظ بإجمالي مساحة غير مباشرة ٤٣ دقيقة، يليها حاتم عبد الصبور، بينما لم تتجاوز المساحات المخصصة لباقي المرشحين خمس دقائق لكل منهم، جميعها غير مباشرة.

حرصت القناة على تتبع أسماء "فلول" الوطني على قوائم كل الأحزاب، فكانت تعتبر هذا المدخل الرئيسي في نقدها لأي حزب، كما انفردت قناة الناس باستعراض أسماء وتاريخ أعضاء الوطني على قوائم أحزاب الاتحاد، الوفد، الحرية والعدالة في كل المحافظات، بالإضافة إلى أغنية أعدتها القناة خصيصًا تُسمى "لا للفلول" وتذاع في معظم فواصل القناة.

أما عن المرأة، فهي قد تكون محور من محاور الحديث ولكن لا يتم استضافته، وكثيرًا ما أكدت القناة على وجود ٦٠ امرأة على قوائم حزب النور وهو ما لم تفعله الأحزاب الليبرالية والعلمانية على حد قولها.

قناة الناس كانت الأكثر إيجابية تجاه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بينما تعمدت القناة التلويح بوجود تحالف غير معلن بين المجلس العسكري والليبراليين والعلمانيين (١٩ نوفمبر)، وكانت الأشد قسوة في انتقاد حكومة شرف فقالت عنها أنها "منتهية الصلاحية" في ١٩ نوفمبر، "أعزيك واعزي الناس في وفاة الحكومة، الحكومة اتجوزت المجلس العسكري فمنعها من الخروج على الناس لأنها بقيت صاحبة عصمة أو يمكن لبسها البرقع". وفي محاولة للدفاع عن موقف التيار الإسلامي من تظاهرات التحرير قال أحد الضيوف تعليقًا على تصرفات الحكومة مع المتظاهرين "**أنها معذورة في قمع المتظاهرين فلو أن حازم أبو إسماعيل وصل للرئاسة واليساريين والعلمانيين والمنحرفين نزلوا الميدان وضربت حكومته الناس في الميدان هل سندينها!**"، وفي سياق أخر قال مصدر أمني للقناة أن ضابط قال للمجندين في بنى سويف (لو شكل الإسلاميين الحكومة سيكون وزير الداخلية منهم والمحافظ منهم ومدير الأمن يومها ستضربون بالنعال) ورد المذيع: إن شاء الله هنعمل وزارة داخلية محترمة ووزير داخلية محترم ومصر هتبقى زى الفل بس انتوا سيبوها تمشى).

ثانيًا - تقييم الأداء الإعلامي لقناة الرحمة:

تأتي قناة الرحمة في المرتبة الثانية بين القنوات الدينية من حيث اهتمامها بالعملية الانتخابية بـــ ٢٢٤,٨٢ دقيقة، إلا أن هذه المساحة لا تعبر عن حقيقة تناولها للشأن الانتخابي، فجميع برامج القناة تتحدث عن الانتخابات ولكن بشكل مستتر، من خلال الحديث عن أهمية الشريعة الإسلامية والدستور الإسلامي (٧ نوفمبر) وأن الحياة لن تستقيم بدون تطبيقها في كل مناحي الحياة، ففيها حل لكل مشكلات المجتمع (١٥ نوفمبر)، هذا بالإضافة إلى تكرار التأكيد على أهمية وحدة الصف بين فصائل الإسلاميين لمواجهة من يدعونهم "الجاحدون العلمانيون الملحدون الذين يطعنون ويتهمون ويطاردون"، "فليس أفضل من شرع الله ليحكم بيننا ويوحد صفوفنا" (١٠و١٧و١٨ نوفمبر)، وتذهب القناة أحيانًا للقول بأن "**من لا يرضى بحكم الشريعة الإسلامية فقد عادى الله**" (برنامج هذا خلق الله ١٧ نوفمبر).

اهتمت القناة أيضًا بقضايا التوعية والتثقيف، فخصصت للناخبين ٥٠ دقيقة، ووجدت مداخل مختلفة لحث الناخبين على المشاركة في الانتخابات، فبين حث الناخبين على المشاركة حماية للبرلمان الليبراليين، استخدمت القناة الفتوى أيضًا، ففي برنامج الملف (١٦ نوفمبر) صرح رئيس حزب النور بأن "التصويت لمرشحي النور هو صدقة جارية لمائة عام وعدم التصويت سيئة لمئات السنين، ومن يتخلى عن دعم الدينيين والسلفيين والإخوان أشبه بالشيطان الذي يساعد في غير الحق ويتخلى سريعًا عمن كان يدعمه مع أول مشكلة". وفي سياق أخر اعتبر أحد مذيعي البرامج أنه من الطبيعي أن يهاجم غير المسلمين الأحزاب الإسلامية ولكن من غير الطبيعي أن يتخلى المسلمون عن التيارات الإسلامية فالدفاع هنا ليس عن أشخاص وإنما عن الإسلام، فمن يعارض دخول الإسلاميين للسياسة هو يحقق للعلمانيين ما يريدوه (٧ نوفمبر)، فيما دعا أحد الشيوخ إلى أن تُسحب الثقة من القنوات الفاسقة والمذيعين الفجرة الذين بعدوا عن كتاب الله ويسعون إلى تشويه صورة الإسلام.

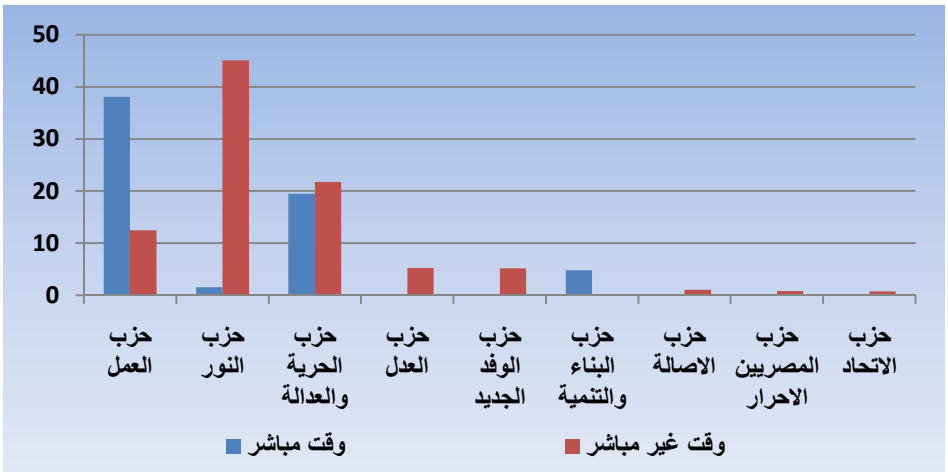

جـــاء حزبـــي العمـــل والنور على رأس قائمة أحزاب القناة بفـــوارق بسيطة "٤ دقائق"، وقد حظي حـــزب العمـــل على المساحة المباشرة الأكبر على القناة بنسبة ٧٦% من مساحته.

بينما لم تهتم القناة باستضافة ممثلي حزب النور فلم تتعد المساحة المباشرة المخصصة للنـــور ٥% مـــن مساحة الحزب. حزب الحرية والعدالة جاء في المرتبة الثانية بين الأحزاب علي القناة بفارق ١٠ دقـــائق تقريبًا عن سابقيه، إلا أنه حظي بمساحة مباشرة جيدة علي القناة ٤٧%.

حاولت القناة في أكثر من موضع أن ترسل رسائل طمأنة للمسيحيين، مؤكدة على أن "النصارى" على حد وصف القناة سيكونون آمنين في ظل الحكم الإسلامي، كما حاول بعض الشيوخ التأكيد على ضرورة احترام الأقباط حتى لا يكونوا ذريعة للتدخل الغربي لحمايتهم (٧و٨ نوفمبر).

قناة الرحمة الأكثر اهتمامًا بمرشحي الأحزاب، حيث خصصت لهم ٢٧% من مساحتها بواقع ٦٠ دقيقة تقريبًا، منهم ٣٨ دقيقة تقريبًا مباشرة بواقع ٦٣%. إلا أن تلك المساحة لا تعكس اهتمامًا حقيقًا بمرشحي الأحزاب، فقد استضافت القناة مرشح حزب العمل الاشتراكي، واستغرق اللقاء ٥٠ دقيقة تقريبًا منها ٣٨ دقيقة مباشرة، بينما لم تقم القناة باستضافة أي مرشح أخر على مدار فترة البحث، وتناولتهم بالإشارة غير المباشرة في ثواني قليلة لم تتجاوز دقيقة لكل مرشح.

المساحة المخصصة للمستقلين على القناة كانت ١٣ دقيقة فقط، نصفهم تقريبًا مساحة مباشرة، حصل علي معظم تلك المساحة المرشح محمد يسري إبراهيم حسن (١٠,٣٠ دقيقة) بينما لم يحظ باقي المرشحين بأكثر من دقيقة. كما أن جميع المساحات على قناة الرحمة والمخصصة للمرشحين سواء مستقلين أو حزبيين مساحات غير مباشرة، فالقناة لا تستضيف مرشحين، وإنما هم محور حديث مذيعيها وضيوفها.

قناة الرحمة أقل القنوات الدينية من حيث المساحة التي خصصتها للمرأة والتي اقتصرت على ٣ دقائق علي مدار فترة البحث، اقتصرت علي ثناء المذيعين على مرشحات الأحزاب الإسلامية واللاتي وصفهن برنامج الملف "بالدرة في صدفة" تعليقًا على خوضهن الانتخابات مرتديات النقاب (١٦ نوفمبر).

علاقة القناة بالمجلس العسكري علاقة إيجابية إلا في سياق بعض القضايا والأحداث، ففي قناة الرحمة يوم السبت الموافق ٢٠١١/١٠/١٥ في برنامج (العدسة) تحدث المذيع عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وعن إصراره لإجراء الانتخابات في موعدها رغم كل الإدعاءات المغرضة و يقصد بها (أحداث ماسبيرو)، وأضاف "إن المواطن الغيور يجب أن يدعم المجلس الأعلى للقوات المسلحة و كلنا نتفق بأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بدأ يتحرك في المسار الصائب حتى نصل إلي برلمان منتخب". إلا أن هذا لا ينفي إصرار القناة على دفع المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإصدار قانون العزل وانتقادها لتأخره.

ثالثًا - تقييم الأداء الإعلامي لقناة الكرمة:

التغطية الخاصة بالعملية الانتخابية علي القناة محدودة جدًا، فهي الأقرب للمحتوي الديني من السياسي بشكل عام، إذ لا تمثل التغطية الانتخابية أكثر من ٨١ دقيقة علي مدار ٣ اشهر.

برامج القناة جميعها دينية متخصصة فيما عدا برنامجين فقط، قلما ما يتطرقا للانتخابات، هما برنامج "ما وراء الأحداث" وبرنامج "لقاء عالهوا"، وقد حصل الناخبون على المساحة الأكبر بـــ ٣٠ دقيقة على مدار فترة البحث(ثلاثة شهور)، اقتصرت علي حث الأقباط على المشاركة في الأنتخابات ككتلة بإمكانها تغيير نتيجة الانتخابات، والحول دون صعود وهيمنة التيار الإسلامي، ولكن هذا لا ينفي نبرة التخويف التي اتبعتها القناة بالتشديد على ضرورة نزول الأقباط للتصويت في مجموعات وليس بشكل فردى.

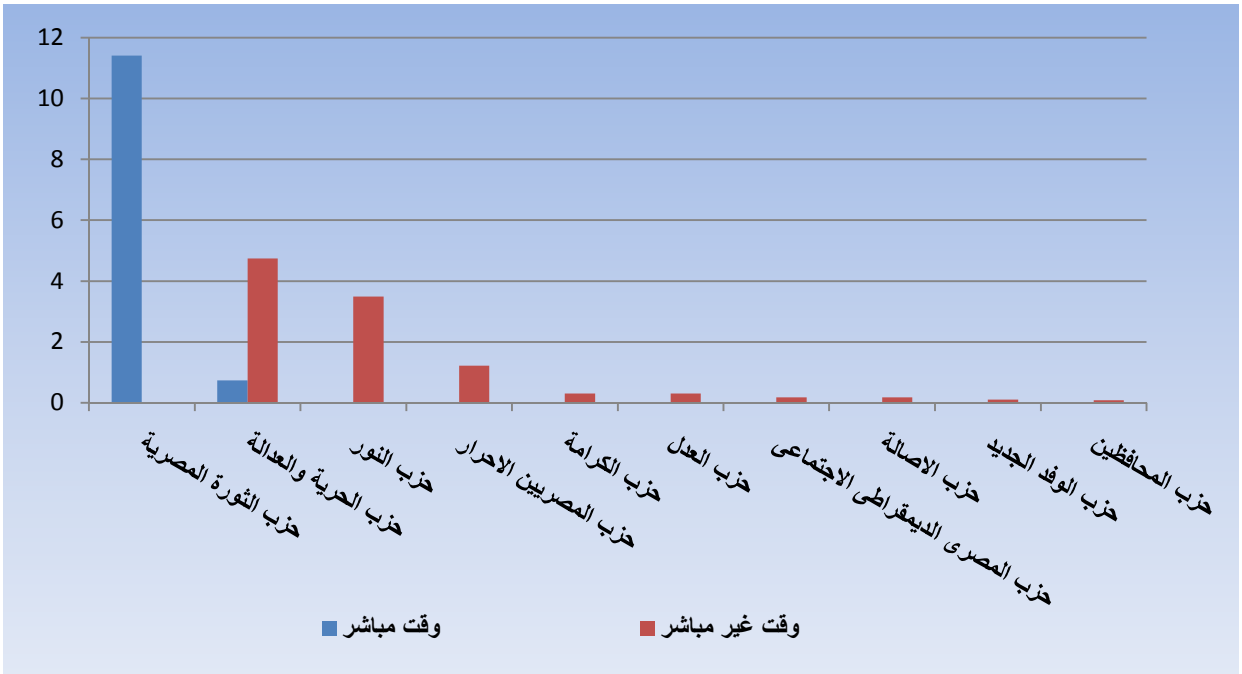

حزب الثورة المصرية أكثر الأحزاب التي حظت بمساحة علي القناة بـــ ١١ دقيقة، بينمـــا جـــاء حـــزب الحرية والعدالة في المرتبة الثانية بـــ٥ دقائق، وحزب النور بـــ٤ دقائق.

قناة الكرمة ركزت فقط على الأحزاب الإسلامية وانتهاكاتها، حيث سمحت القناة لضيوفها بالهجوم الشديد على الأحزاب الإسلامية، الأمر الذي وصل إلى حد وصف أحد الضيوف للتحالف الديمقراطي بالتحالف الشيطاني، وتيار الإخوان المسلمين بتيار "طز في مصر"، وتخوين المسيحيين الذين انضموا لقوائم الأحزاب الإسلامية ووصفهم "بالخونة مرتكبي الجرائم الروحية" هذا علاوة على التركيز على انتهاكات التيارات الإسلامية وحزب الحرية والعدالة والسلفيين و"التيارات المتأسلمة".

حصلت التحالفات على الاهتمام الأكبر في قناة الكرمة، فقد تجاوزت المساحة المخصصة للتحالفات المساحات المخصصة للأحزاب والمرشحين الحزبين والمستقلين.

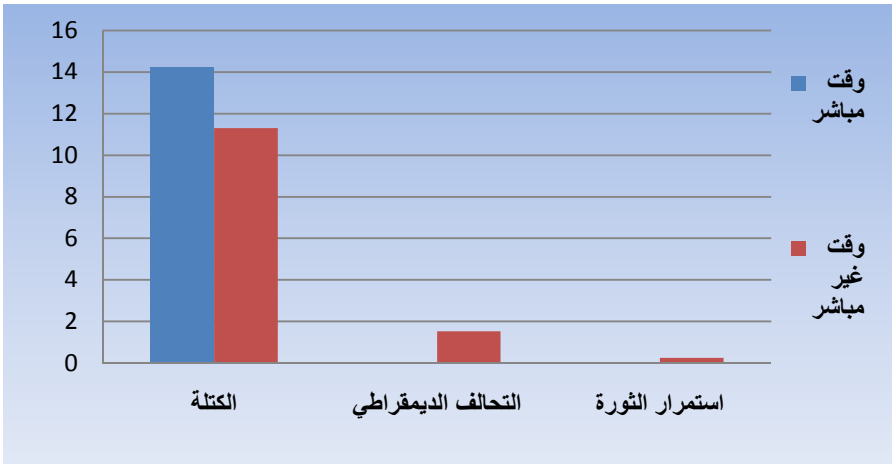

تصدر تحالف الكتلة المصرية قائمة التحالفات بالنسبة الأكبر من التغطية على القناة بإجمالي ٢٥ دقيقة تقريبًا (٣٠%) كما حظت الكتلة بتمثيل مباشر هو الأكبر بين القنوات الدينية بنسبة (٥٦%)، وجاء في المرتبة الثانية التحالف الديمقراطي (١,٣٠ دقيقة) وتحالف استمرار الثورة (١٥ ثانية).

على مستوي مرشحي الأحزاب والذين حصلوا على ٢٥ % من مساحة القناة، تصدر مرشحي الكتلة اهتمام القناة بإجمالي ١٧ دقيقة، أغلبها مساحة مباشرة. بينما اختفي أي تمثيل مباشر للمرشحين على القناة فيما عدا مرشحي الكتلة، واقتصر الأمر على ذكر عرضي لمرشحي النور والحرية والعدالة (دقيقة لكل منهما) على لسان المذيعين أو مرشحي الكتلة.

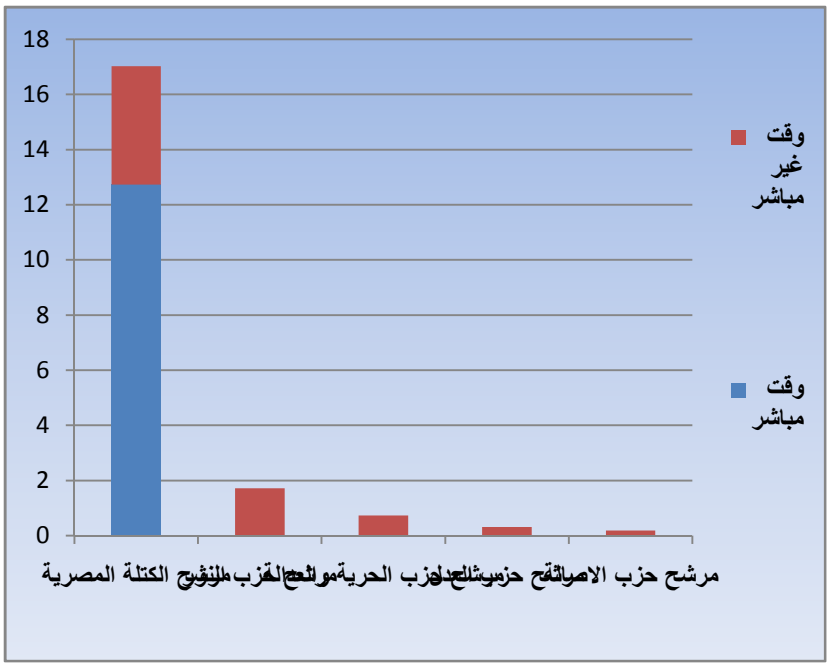

تكاد القناة لا تهتم على الإطلاق بالمرشحين المستقلين (١%من مساحة القناة)، إذ لم يتجاوز ذكر المستقلين من مختلف التيارات ثوان معدودة على القناة طيلة مدة البحث.

زادت أحداث ماسبيرو ومن بعدها أحداث ميدان التحرير في ١٩ نوفمبر من نبرة هجوم القناة على المجلس العسكري وقياداته الذين تم اتهامهم بشكل مباشر وغير مباشر بموالاتهم للتيار الإسلامي (٥ نوفمبر)، كما تعرضت الحكومة للنقد اللاذع على شاشة القناة وكثيرًا ما وصفها ضيوف القناة بالحكومة الهشة (٢٢ نوفمبر).

الخاتمة

في ٢٣ يناير انتهت الانتخابات البرلمانية، وعقد المجلس أولي جلساته عقب إعلان النتائج، ورغم استمرار بعض الانتهاكات الإعلامية أثناء عمليات الفرو وقبيل إعلان النتيجة النهائية، إلا أن التقييم العام للتغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية ٢٠١١-٢٠١٢ ينطوي علي عدة ملاحظات هامة هي:

- نجاح الإعلام بشكل عام في شن حملة دعائية ضخمة لتشجيع الناخبين علي المشاركة وابتكار أساليب جديدة للتوعية والتثقيف ونشر الوعي الانتخابي بالإجراءات والنتائج.
- تحسن أداء الإعلام الحكومي، علي نحو أفضل من الانتخابات السابقة، الأمر الذي لا يرجع إلي تطور حقيقي في المنظومة الإعلامية، وإنما إلي غياب الحزب الحاكم عن الساحة التنافسية، بدليل رصد العديد من الأخطاء المهنية الصادرة عن المذيعين والمراسلين ومقدمي البرامج، ولكنها أخطاء لا تنطوي علي انحياز سياسي وإنما فقر المهنية.
- غياب أية رقابة علي الدعاية في وسائل الإعلام، فرغم تخطي بعض الأحزاب سقف الدعاية، وإرسال العديد من التقارير للجنة العليا بهذا الصدد لم يتم وقف أو مراجعة معدلات الإنفاق علي الدعاية في وسائل الإعلام.
- بدت اللجنة العليا بلا صلاحيات أو خلفيات في مجال مراقبة الإعلام، فرغم أنها وضعت معايير للتغطية الإعلامية ألزمت بها الصحفيين والإعلاميين ووسائل الإعلام، إلا أنها لم تقم بمتابعة الأداء الإعلامي ولم تسع لتقويمه. ولم تتخذ أي إجراء إزاء انتهاكات أشارة إليها تقارير من جهات مختلفة منها لجنة الإعلام تقييم الأداء التابعة لوزارة الإعلام.
- استمرار تراجع أداء الإعلاميين لاسيما في القنوات المملوكة للدولة، فهم الأكثر تدخلا في صياغة الأسئلة ومقاطعة للضيوف وعدم تحقيق التوازن في اختيارهم أو في الزمن المخصص لكل منهم.
- تأثر الإعلام الخاص بتوجهات التمويل بشكل ملحوظ، وان بدى العاملين فيه أكثر حنكة في تلافي هذا التأثير الذي ظهر بوضوح رغما عنهم، لاسيما فيما يخص عمليات الدعاية.
- عدم إلمام الإعلاميين بالبيئة التشريعية المتحكمة في العملية الانتخابية، وطبيعة النظام الانتخابي، وتقسيم الدوائر الأمر الذي أسفر عن أخطاء عديدة في المعلومات المقدمة من الإعلام للناخبين.

- ضعف التغطية الإعلامية بشكل عام للمناطق النائية والمحافظات البعيدة عن العاصمة والمناطق الحدودية، ومحاولة وضع التغطية الإعلامية الخاصة بها في قالب واحد ينطوي علي نوعا من التميز (قبلي، ديني، عرقي،..الخ)

النتيجة النهائية للانتخابات أسفرت عن حصول حزب الحرية والعدالة علي العدد الأكبر من المقاعد في مجلس الشعب، بينما جاء حزب النور في المرتبة الثانية وتنافس تحالف الكتلة وحزب الوفد علي المركز الثالث بفارق بسيط، علي النحو التالي:

وإذا نظرنا للنتيجة الكمية للمراقبة لـ ٢٠ وسيلة إعلامية، علي مدار أشهر الانتخابات الثلاث، سنجد أن النتيجة تقريبًا متطابقة، وهو ما يمكن توضيحه من خلال رسم للأحزاب التي حصلت علي أكبر مساحات في الصحف (بالسم٢).

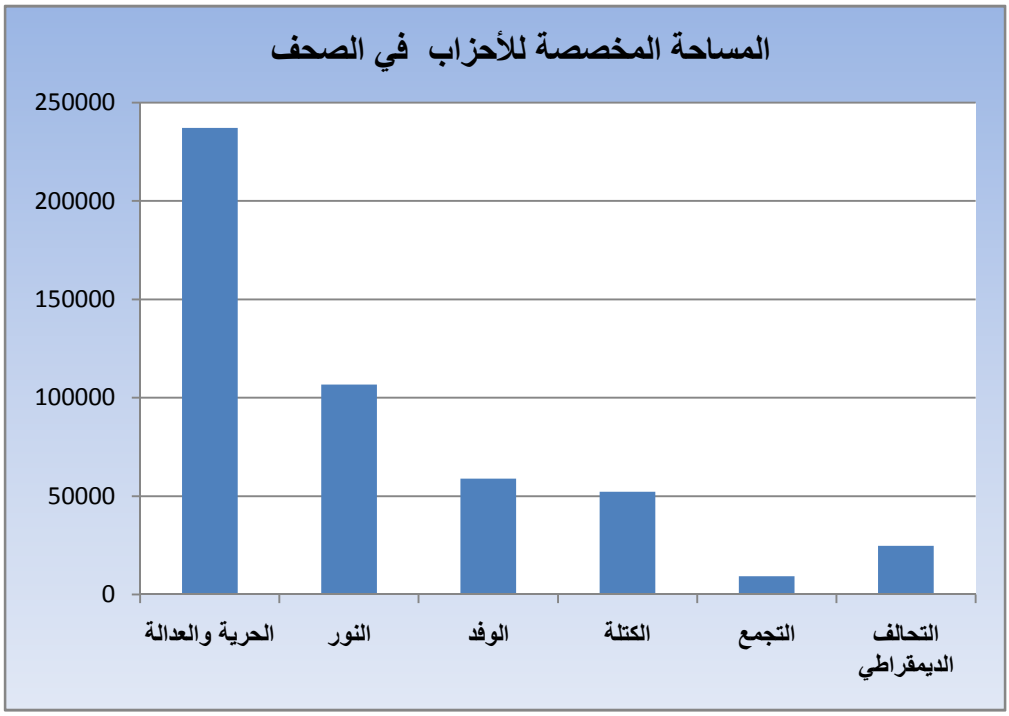

وكذلك الأحزاب التي حازت على أعلى زمن من التغطية (بالدقيقة) على القنوات بمختلف أنواعها:

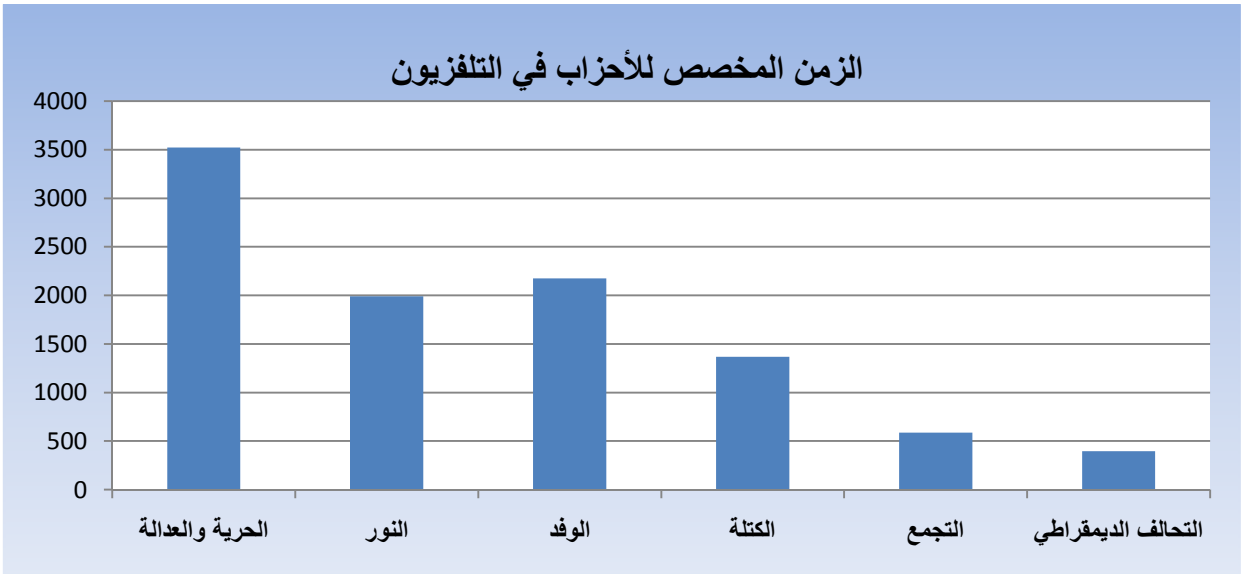

هذا التشابه الشديد من الناحية الكمية لا ينطوي علي تأكيد تأثير وسائل الإعلام علي الناخبين كما يبدو للوهلة الأولي، إذ أن التفسير الكيفي لتلك النتيجة جاء مناقضا تماما لهذه الفرضية، فاغلب المساحات المخصصة للتيارات الإسلامية (الحرية والعدالة، حزب النور) كانت سلبية، ومع ذلك حصدوا النتائج الأعلى في التصويت، والمساحات المخصصة للكتلة اقتصرت تعقيب الأحزاب الليبرالية علي التصريحات الإسلامية أو تعليقها علي صعود الإسلاميين في النتائج المرحلية، أو شرح موقفهم من "الفلول" وقانون العزل، فتلك المساحة لا تعبر من الناحية الكيفية عن شرح لبرامج أو أهداف الأحزاب الليبرالية التي من المفترض أنها تدخلت في اختيار الناخبين، أما المساحة المخصصة لحزب الوفد فالجزء الأكبر منها يرجع لوجود قناة الحياة في عينة البحث وليس دليلا علي تواجد قوي للحزب في وسائل الإعلام.

لذا فقد تكون من أهم نتائج هذا البحث هو أن عقب ثورة ٢٥ يناير، فقد الرأي العام الثقة في الكثير من الأجهزة والمؤسسات المملوكة للدولة وعلى رأسها الإعلام، وكذا فقد الثقة في الإعلام الخاص الذي هيمنت عليه رؤوس الأموال لسنوات طويلة، فصار من الصعب -في هذه الفترة تحديدًا- قراءة اتجاهات الرأي العام وآليات تشكيله من خلال الإعلام فحسب، فثمة عوامل عديدة تدخلت في تشكيل اتجاهات الناخبين أثناء الانتخابات. إذ لا يمكن أن نغفل دور **الاتصال المباشر أو الاتصال الشخصي** ممثلاً في خطاب دور العبادة وخطب الميادين والتجمعات الانتخابية في التأثير على الناخبين، كذلك **الإعلام الالكتروني** والذي تعاظم دوره منذ قيام الثورة، ويعتبره قطاع مؤثر من الناخبين المشكل الرئيسي لتوجهاتهم، **الإعلام المسموع** والذي يستعيد دوره وتأثيره في المرحلة الأخيرة.

أيضا **نمط الدعاية السلبية المستديمة الذي انتهجته وسائل الإعلام التقليدي** إزاء مرشحي التيارات الإسلامية من المحتمل أن يكون خلق لدى المتلقي نوعًا من التعاطف مع الطرف محل الهجوم، فاتجه تلقائيًا إلى نصرة ذلك المظلوم إعلاميًا من خلال صندوق انتخابي حمل توجهات مغايرة تماما لمساعي الإعلام.

فالإعلام لم ينجح في دوره كمُشكِّل لتوجهات الرأي العام أثناء الانتخابات لأنه لم ينجح في القيام بدوره كمصدر محايد للمعلومات حول برامج المرشحين وكمعبر حقيقي عن احتياجات واهتمامات الناخبين بما يساهم في استعادة دوره وتأثيره أعقاب الثورة، بل وقع في فخ الإثارة وحصر أدائه في شئون لا تعبر عن اهتمامات الناخب ولا عن حقيقة برنامج المرشح.

الملاحــق

أولاً: مساحات الأحزاب الفائزة في الإعلام المقروء والمرئي

١) الإعلام المقروء:

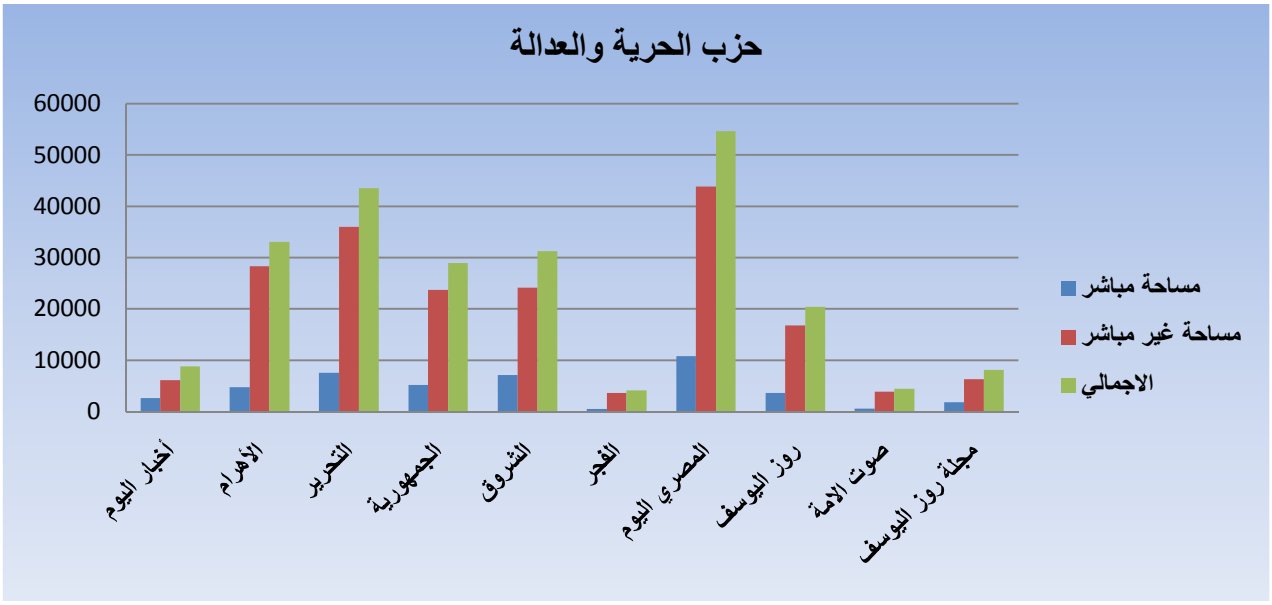

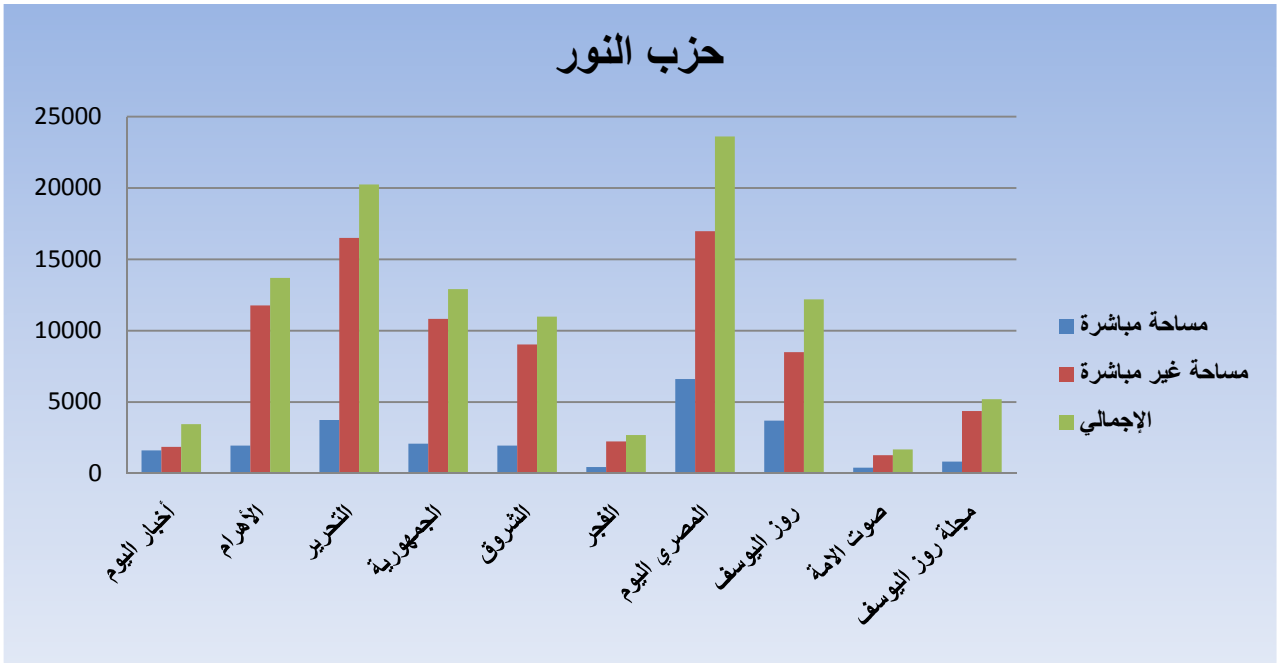

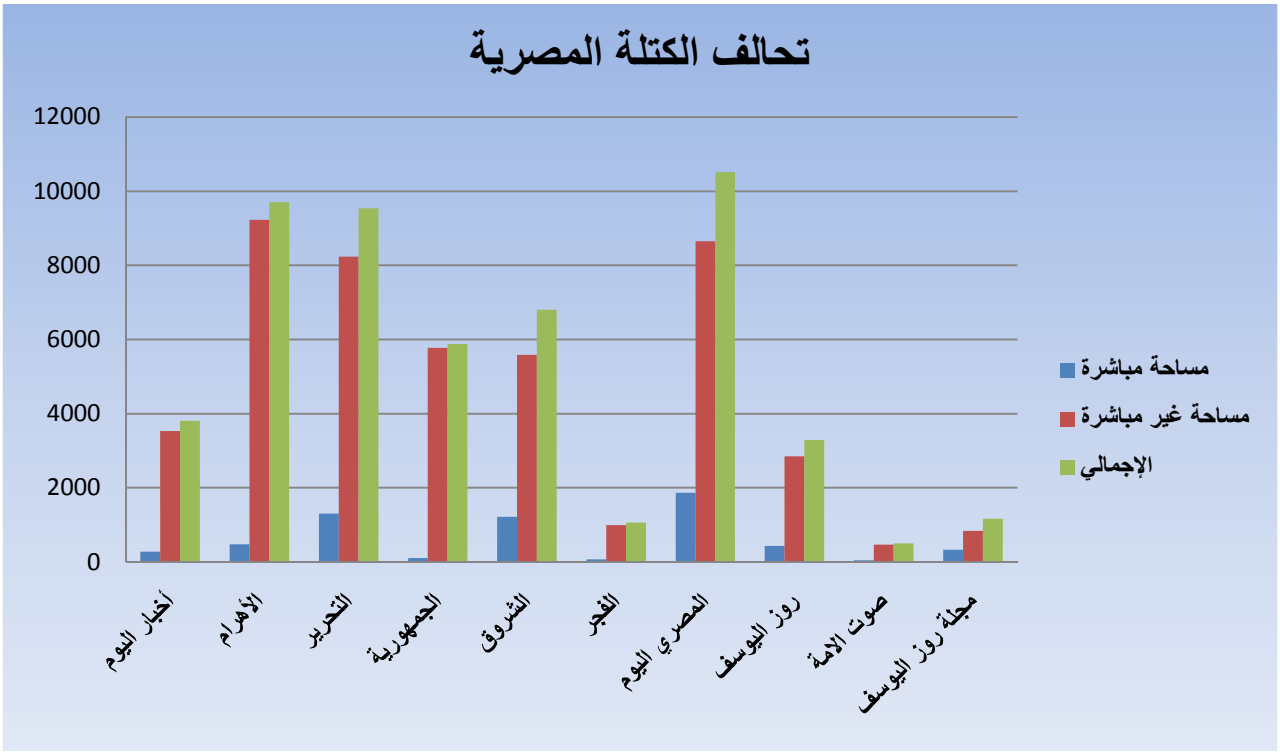
تحالف الكتلة المصرية
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
أخبار اليوم
الأهرام
التحرير
الجمهورية
الشروق
الفجر
المصري اليوم
روز اليوسف
صوت الأمة
مجلة روز اليوسف
مساحة مباشرة
مساحة غير مباشرة
الإجمالي

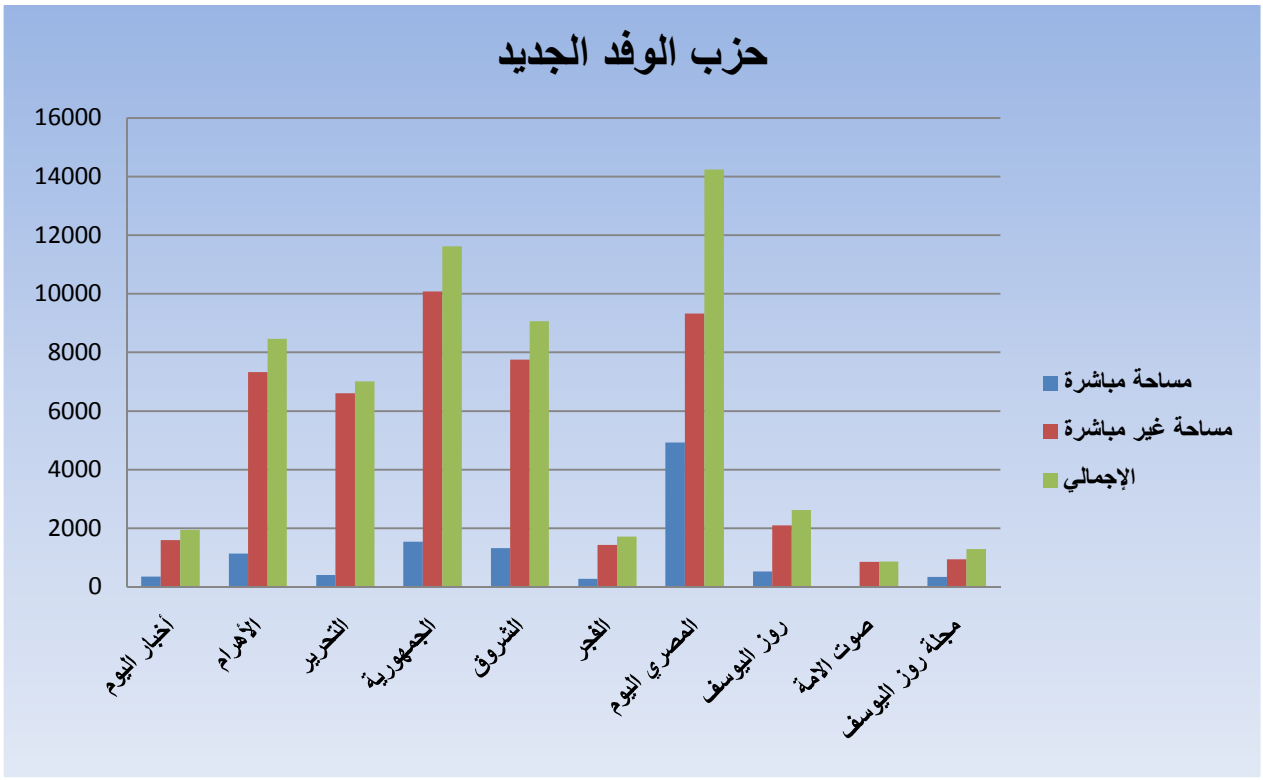
حزب الوفد الجديد
16000
14000
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
أخبار اليوم
الأهرام
التحرير
الجمهورية
الشروق
الفجر
المصري اليوم
روز اليوسف
صوت الأمة
مجلة روز اليوسف
مساحة مباشرة
مساحة غير مباشرة
الإجمالي

٢) الإعلام المرئي:

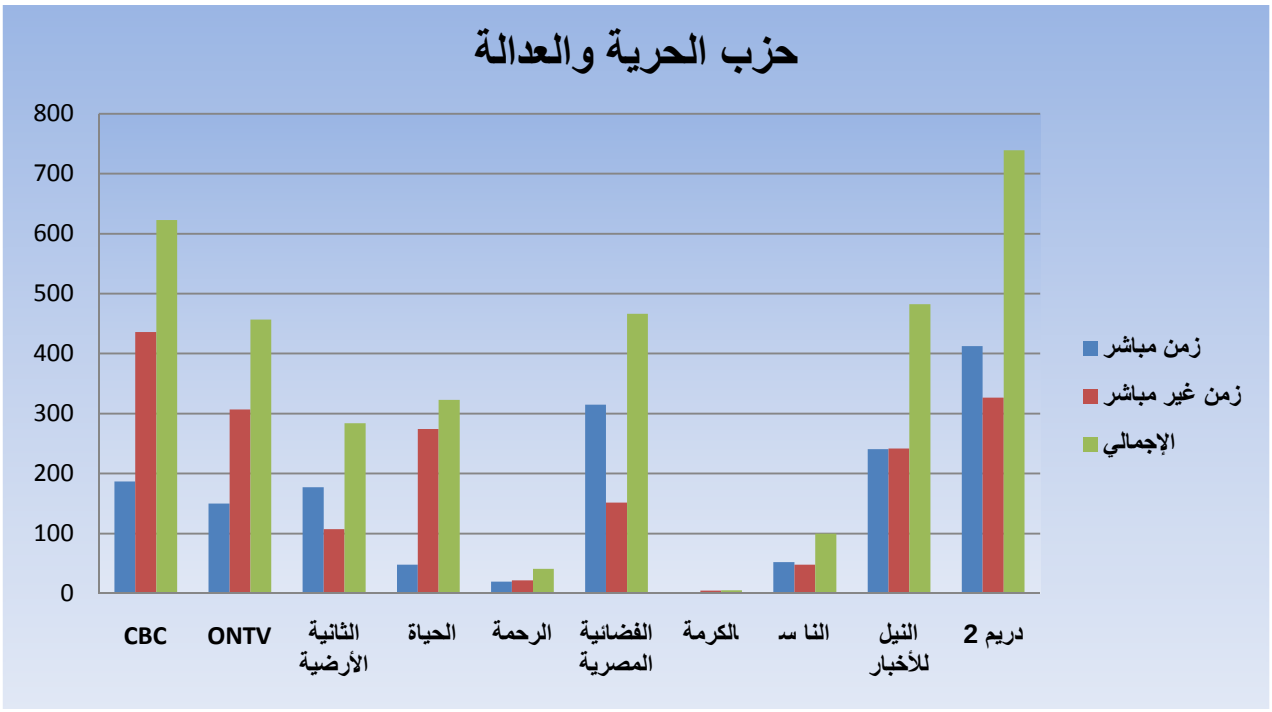

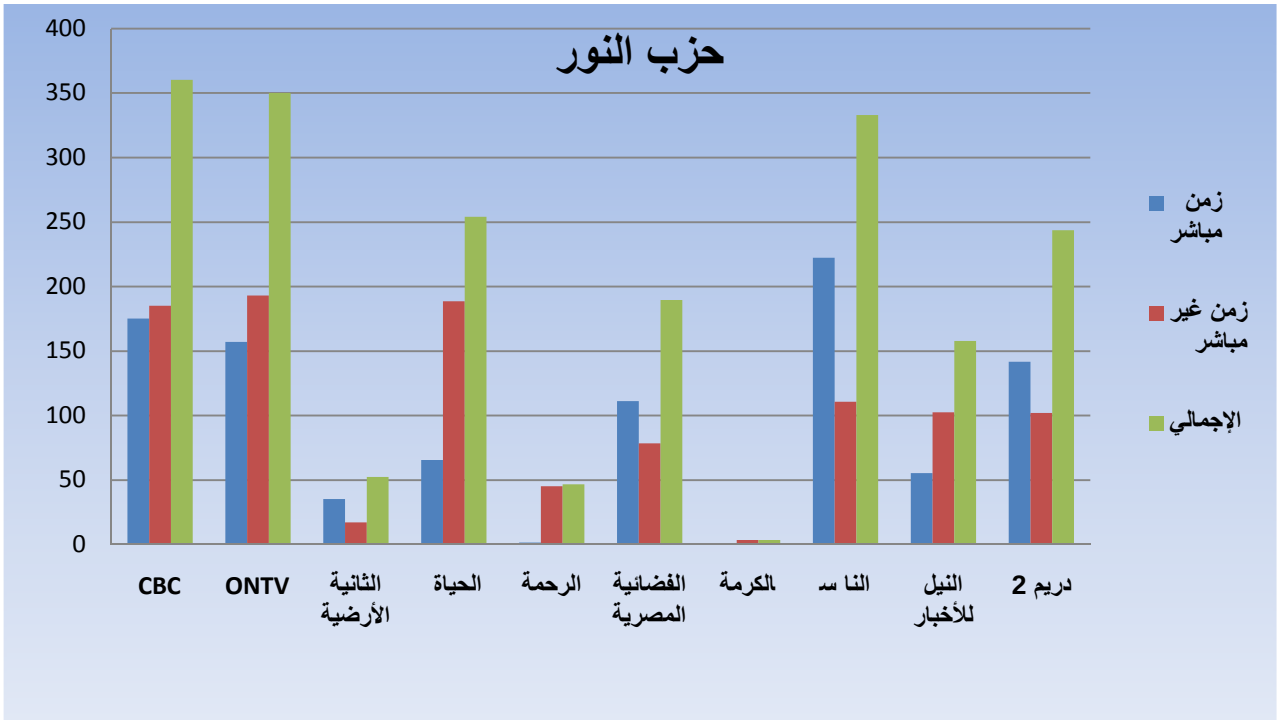

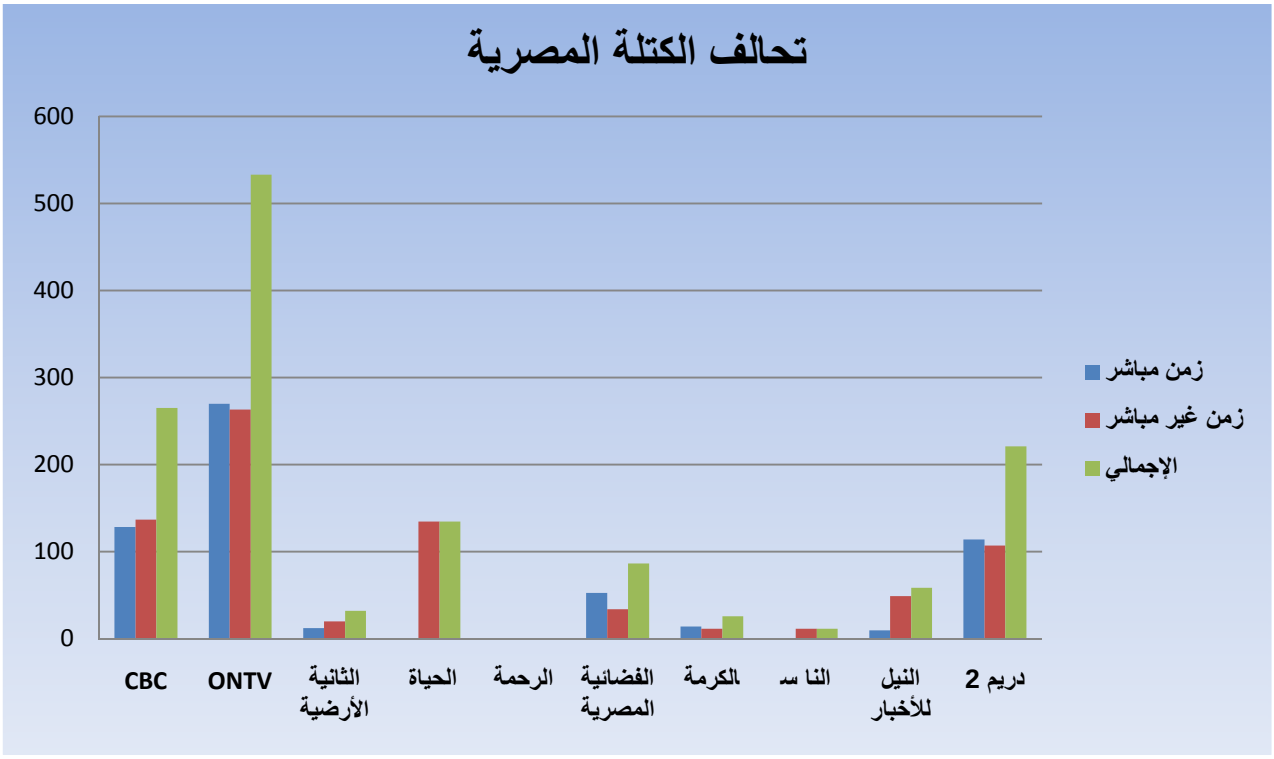
تحالف الكتلة المصرية
600
500
400
300
200
100
0
CBC
ONTV
الثانية الأرضية
الحياة
الرحمة
الفضائية المصرية
الكرمة
النا سـ
النيل للأخبار
دريم 2
زمن مباشر
زمن غير مباشر
الإجمالي

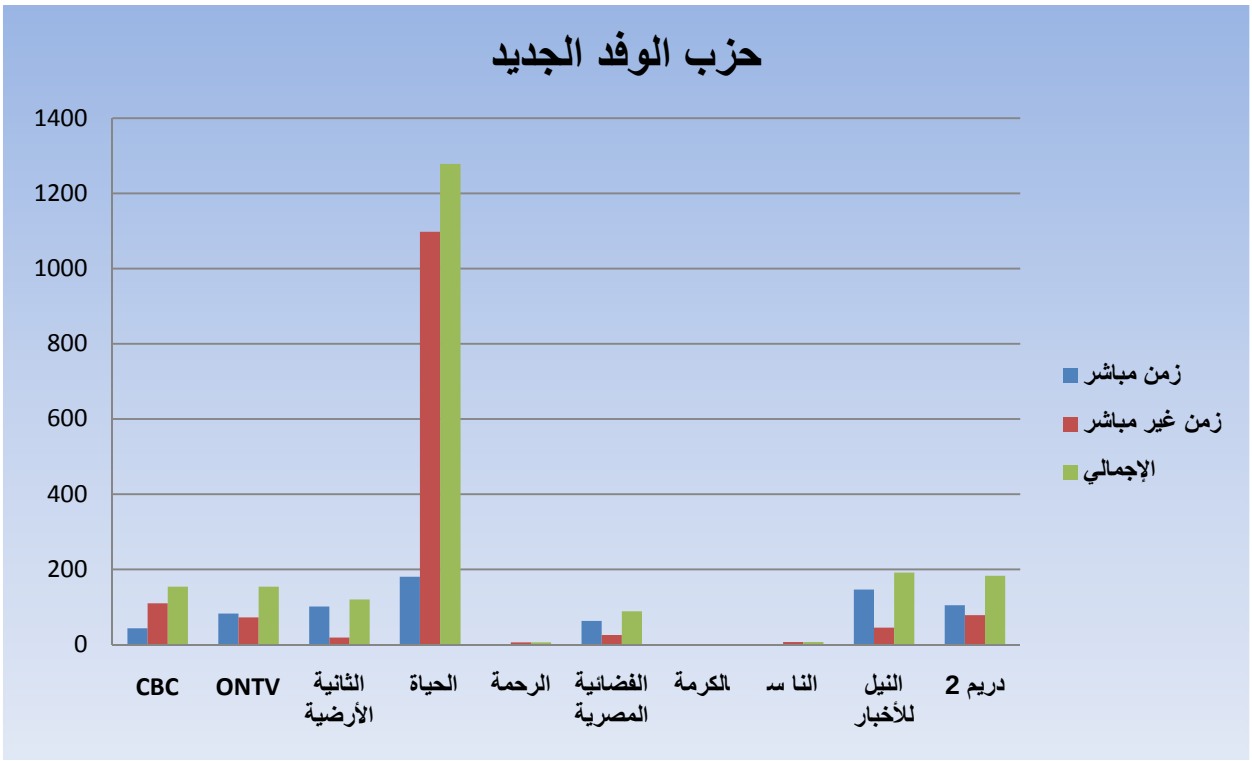
حزب الوفد الجديد
1400
1200
1000
800
600
400
200
0
CBC
ONTV
الثانية الأرضية
الحياة
الرحمة
الفضائية المصرية
الكرمة
النا سـ
النيل للأخبار
دريم 2
زمن مباشر
زمن غير مباشر
الإجمالي

ثانيًا: الاستمارات المستخدمة في البحث

استمارة التحليل الكمي للصحف

اسم المراقب / ..... التاريخ: / /٢٠١١ الصحيفة /.....

ص	الفن الصحفي	الفـــاعل	النوع	المحافظة	م مباشرة	م غير مباشرة	التقييم

استمارة التحليل الكمي للتلفزيون

اسم المراقب /..... تاريخ البث: / / ٢٠١١ اسم القناة / ..... اسم البرنامج /.....

نوع التغطية	الفاعل	النوع	المحافظة	زمن مباشر		زمن غير مباشر		التقييم
				ث	د	ث	د	

الاستمارة الكيفية للمراقبة الإعلامية للصحف

اسم الصحيفة/..... اسم المراقب/ ..... تاريخ الصحيفة/ / ٢٠١

العملية الانتخابية (أبعادها - أطرافها)

س١: هل لاحظت تحيز (إيجابي أو سلبي) تجاه أي من الفواعل التالية، أو لاحظت استخدامها على نحو منحاز في التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية؟

- **المجلس العسكري:**.....
- **الداخلية:**.....
- **الحكومة:**.....
- **لجنة شئون الأحزاب:**.....
- **الجماعة الإسلامية:**.....
- **القضاء ورجاله:**.....
- **جماعة الإخوان المسلمين:**.....
- **رجال الدين:**.....
- **الشخصيات العامة:** .....
- **البلطجية:** .....
- **الفلول:**.....
- **المنظمات الحقوقية:**.....
- **اللجنة العليا للانتخابات:** .....

س٢: كيف قدمت الصحيفة "المرأة" كفاعل في العملية الانتخابية؟

إيجابية سلبية محايدة تجاهلتها

.....

س٣: كيف قدمت الصحيفة البعد الطائفي في العملية الانتخابية؟

إيجابي سلبي محايد تجاهلته

.....

س٤: هل اهتمت الصحيفة بجانب التثقيف والتوعية بمجريات العملية الانتخابية وتطوراتها وأحداثها؟

إلى حد ما لم تهتم اهتمت بشدة

.....

س٥: كيف تناولت الصحيفة أعضاء الحزب الوطني المنحل؟

اهتمت إلى حد ما بتركيز شديد بتحيز سلبي بتحيز إيجابي

.....

العوامل التحريرية:

س٦: هل لاحظت استخدام الوسيلة لأى من العوامل التحريرية التالية على نحو مميز (إيجابى - سلبى) تجاه أحد أطراف العملية الانتخابية؟ "برجاء الشرح مع التمثيل"

- **صياغة الخبر:** .....
- **صياغة العنوان وعلاقته بالمتن:** .....
- **تعليق الصورة وعلاقتها بالموضوع:** .....
- **اهتمام الصحيفة بكل الفاعلين في العملية الانتخابية:** .....
- **عدالة توزيع المساحات بين أطراف الحدث الوا**.....
- **تنوع المصادر وعرض مختلف وجهات النظر:** .....
- **تجهيل المصادر:** .....
- **خلط الرأي بالخبر:** .....
- **اختيار جمل القول:** .....
- **معلومات الخلفية:** .....
- **عوامل أخرى:** .....

العوامل الإخراجية:

س٧: هل لاحظت استخدام الوسيلة لأي من العوامل الإخراجية التالية على نحو مميز (إيجابي- سلبي) تجاه أحد أطراف العملية الانتخابية؟ "برجاء الشرح مع التمثيل

- **موقع الخبر في الجريدة:** .....
- **موقع الخبر في الصفحة:** .....
- **مساحة الخبر:** .....
- **مساحة العنوان:** .....
- **زاوية الصورة:** .....
- **مساحة الصور:** .....
- **الألوان المستخدمة في الإخراج:** .....
- **عوامل أخرى:** .....

الاستمارة الكيفية للمراقبة الإعلامية للتلفزيون

اسم القناة/ ..... اسم المراقب/ ..... تاريخ البث: / / ٢٠١

العملية الانتخابية (أبعادها - أطرافها)

س١: هل لاحظت تحيز (إيجابي أو سلبي) تجاه أي من الفواعل التالية، أو لاحظت استخدامها على نحو منحاز في التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية؟

١ - المجلس العسكري:.....

٢ - الداخلية:.....

٣ - الحكومة:.....

٤ - لجنة شئون الأحزاب:.....

٥ - الجماعة الإسلامية: .....

٦ - القضاء ورجاله: .....

٧ - جماعة الإخوان المسلمين: .....

٨ - رجال الدين: .....

٩ - الشخصيات العامة: .....

١٠ - البلطجية: .....

١١ - الفلول: .....

١٢ - المنظمات الحقوقية: .....

١٣ - اللجنة العليا للانتخابات: .....

س٢: كيف قدمت الصحيفة "المرأة" كفاعل في العملية الانتخابية؟

إيجابية سلبية محايدة تجاهلتها

.....

س٣: كيف قدمت الصحيفة البعد الطائفي في العملية الانتخابية؟

إيجابي سلبي محايد تجاهلته

.....

س٤: هل اهتمت الصحيفة بجانب التثقيف والتوعية بمجريات العملية الانتخابية وتطوراتها وأحداثها؟

إلى حد ما لم تهتم اهتمت بشدة

.....

س٥: كيف تناولت الصحيفة أعضاء الحزب الوطني المنحل؟

اهتمت إلى حد ما بتركيز شديد بتحيز سلبي بتحيز إيجابي

.....

العوامل الإخراجية:

هل لاحظت تحيز (إيجابي أو سلبي) في استخدام أي من العوامل الآتية على نحو منحاز في التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية؟

- **اتجاهات الكاميرا:** .....
- **ديكور الاستديو:** .....
- **الفواصل بين الفقرات:** .....
- **توزيع الوقت:** .....
- **اختيار الصور على الشاشة:** .....
- **إخراج التقارير الخارجية:** .....
- **ترتيب الأخبار أو الفقرات:** .....
- **أخرى:** .....

- **<u>العوامل التحريرية</u>**

هل لاحظت تحيز (إيجابي أو سلبي) في استخدام أي من العوامل الآتية على نحو منحاز في التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية؟

- **جمل القول على الشاشة:** .....
- **أسئلة ومداخلات المذيع:** .....
- **تنوع الضيوف وتعبيرهم عن مختلف الاتجاهات:** .....
- **أخرى:** .....

ثالثًا: ملخصات التقارير المرحلية

ملخص التقرير المرحلي الأول
(مرحلة فتح باب الترشيح)
من ١٢ إلى ٢٥ أكتوبر

فى ١٢ أكتوبر الماضي بدأت المرحلة الأولى للانتخابات التشريعية لبرلمان ٢٠١١، تلك الانتخابات التي تتمتع بخصوصية بالغة ليس فقط لأنها الانتخابات الأولى بعد الثورة وسقوط نظام مبارك والحزب الوطني، ولكن لأنها تجرى فى سياق عام غير مستقر، يتبلور فى تعثر أداء مؤسسات الدولة والسلطات بسبب تداخل الصلاحيات على مختلف المستويات، وانتشار حالة فوضى أمنية غير مسبوقة، في ظل تقاعس وزارة الداخلية عن القيام بدورها، وصمت غير مبرر للمجلس العسكري على هذه الأمر، وهو ما يؤدي إلى انتقاص نزاهة العملية الانتخابية.

هذه الانتخابات أيضًا تجرى تحت مظلة الحكم العسكري وحكم الطوارئ. فقد انفرد المجلس العسكري بسلطتي التشريع والتنفيذ وفقاً للإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١١، واتخذ المجلس العسكري في إدارته للشئون العامة قرارات منفردة دون التشاور الجدي مع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، هذا علاوة على تراجع حالة الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان.

إدارة العملية الانتخابية بشكل عام شهدت ارتباك واضح منذ بدء فعالياتها، ظهر ذلك في قرارات المجلس العسكري ومجلس الوزراء أثناء بدء اقتراح التشريعات والقواعد المنظمة للعملية الانتخابية، حيث تأخر إصدار التشريعات المنظمة للانتخابات، وتم اعتماد آخر التشريعات المنظمة للانتخابات قبل فتح باب الترشيح بعشرة أيام، بل وصل الأمر أن قانون تقسيم الدوائر نشر في الجريدة الرسمية بعد فتح باب الترشيح بيومين.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية (قانون مباشرة الحقوق السياسية، والقانون المنظم لعمل مجلس الشعب، والقانون المنظم لعمل مجلس الشورى، وقانون تقسيم الدوائر)، تلك التشريعات التي فصلت فى الماضي من أجل السماح للسلطة التنفيذية بالتدخل في إدارة العملية الانتخابية لإنجاح حزبها الحاكم، وهي تشريعات يجب إلغائها وسن قانون انتخابي موحد ييسر على المواطنين المشاركة في الشئون العامة للبلاد، ويؤدي إلى وجود نظام انتخابي عادل يسمح بتمثيل كافة فئات المجتمع في المجالس التشريعية المنتخبة، ويسمح لمنظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية بالرقابة على كافة

مراحل العملية الانتخابية ويعطي صلاحيات كاملة للجنة المشرفة على الانتخابات في إدارة العملية الانتخابية، فالتشريعات المنظمة للانتخابات لا تعطي للجنة العليا للانتخابات الصلاحيات والاستقلالية كاملة، الأمر الذي انعكس على أدائها فاتسم بالتخبط والارتباك.

فاللجنة العليا حتى الآن لم تتمكن من الوفاء بتعهداتها، فهي لم تنشر قاعدة بيانات الناخبين ولم تشكل لجنة للطعن من الناخبين على عدم إدراج أسمائهم في الكشوف، كما أنها لم تستطع فرض سيطرتها على اللجان الفرعية أثناء عملية استلام أوراق المرشحين وأصبح الأمر كأننا أمام ٢٧ لجنة عليا في المحافظات المختلفة. وفيما يتعلق عملية الدعاية الانتخابية التي بدأت، فلا تملك اللجنة العليا الصلاحيات الكافية لمحاسبة من خالف اللوائح والقرارات المنظمة لها، فلا يوجد أي ضوابط للمحاسبة على مخالفات استخدام دور العبادة أو مقرات الهيئات التابعة للدولة في عمليات الدعاية الانتخابية، كما أنه لا يوجد ضوابط لمحاسبة من يقوم بتقديم الرشاوى الانتخابية بأشكالها المختلفة.

كان موقف اللجنة العليا للانتخابات من مراقبة المجتمع المدني مكملاً للصورة الأكبر التي رسمها المجلس العسكري منذ استلامه السلطة، فجاءت القواعد التي أصدرتها اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات مخيبة للآمال فيما يتعلق بالمراقبة الدولية ومراقبة منظمات المجتمع المدني للانتخابات البرلمانية المصرية لعام ٢٠١١، فقيدت تلك القواعد حق المنظمات في المراقبة واستبعدت عدد كبير من المنظمات المستقلة والجادة بحجة ضرورة تسجيل المنظمة وتبعيتها لوزارة الشئون الاجتماعية، في إعادة لسيناريو انتخابات ٢٠١٠. كما تعاني منظمات المجتمع المدني وكل من يقوم بنقد عمل اللجنة العليا للانتخابات، فالقضاة المكونين للجنة يعتقدون أنهم جالسون على منصة القضاء ولا يحق لأحد التعقيب على أحكامهم، إلا أن الأمر عكس ذلك، فهم بالأساس يديرون شأناً عاماً من شئون الدولة، مما يجعلهم عرضة للنقد والتعليق. وجدير بالذكر أنه كانت توجد لجان عليا أشرفت على الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠، ومن قبلها انتخابات عام ٢٠٠٥ التي شهدت تزوير فج وفاضح في جميع مراحلها الثلاث، في ظل وجود إشراف قضائي كامل.

هذه البيئة السياسية والتشريعية المتخبطة المرتبكة ألقت بظلالها على البيئة الإعلامية التي تتولى نقل مجريات العملية الانتخابية وتطوراتها إلى الرأي العام، تلك البيئة التي تعانى أيضًا من تضييق تشريعي وتهديدات بالغلق والمصادرة، ناهيك عن تدخلات رأس المال وتحكمات التمويل الإعلامي -**القنوات والصحف المملوكة لأطراف فى العملية الانتخابية حاولت التأكيد على حياديتها إزاء مموليها، فتجاهلت الحديث عنهم فى برامجها، إلا أن مساحات الإعلانات عوضت هذا التجاهل، إذ اقتصرت على الإعلان لأحزاب مموليها فقط**- هذا بالإضافة إلى تحديات جديدة فرضتها خصوصية هذه الانتخابات.

يعد **تعقد النظام الانتخابي وحداثته** (الجمع بين نظامي الفردي والقائمة) أبرز هذه التحديات، الأمر الذي جعل التغطية الإعلامية غالبًا ما تأتى منقوصة وغير دقيقة لا تميز -على سبيل المثال- بين المرشح الفردي المستقل ومرشح الحزب على مقعد الفردي. كذلك تمثل التحالفات مشكلة أخرى في التغطية الإعلامية، إذ أن كثيرًا ما تكون المتغيرات الطارئة على التحالف بضم أو انسحاب حزب أسرع بكثير من قدرة الصحفي ومتطلبات الطبع أو التسجيل، فقد صار من الوارد أن تتضارب المعلومات حول انسحاب حزب أو ضم أخر إلى بين طبعتين للجريدة نفسها.

يواجه الإعلام أيضًا **زيادة مفرطة فى عدد الأحزاب والمرشحين**، فبعد أن كانت التغطية الإعلامية تركز على خمسة أو ستة أحزاب رئيسية، صار من المفترض أن تعدل بين ٥٩ حزب سياسي وأكثر من ٦٠٠٠ مرشح مستقل، ولعل التشابه الشديد بين أسماء الأحزاب، يضاعف من صعوبة الأمر ويزيد من احتمالات الخلط واللبس ويتطلب المزيد من الدقة.

بدا من التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية أنها منافسة بين أعضاء الوطني المنحل والتيارات الإسلامية بمختلف تنوعاتها، فقد اتفقت جميع وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية الخاصة والحكومية على **أفراد مساحات ضخمة من تغطيتها للحديث عن الأحزاب السلفية وحزب الحرية والعدالة وفلول الوطني المستقلين أو على قوائم الأحزاب، وتجاهلت معظمها التطرق إلى الأحزاب الليبرالية وتحالفاتها**.

وبينما **اتفقت وسائل الإعلام فى هجومها على أعضاء الوطني المنحل، تباينت مواقفها من التيارات الإسلامية**، فقد تعمدت القنوات المملوكة للدولة تجاهل الأحزاب السلفية وأحزاب الجماعة الإسلامية بينما أولتها الصحف القومية اهتمام ملحوظ لاسيما صحيفة الأهرام و روزاليوسف، يأتي هذا في الوقت الذي تصاعد فيه اهتمام القنوات المملوكة للدولة والصحف القومية بجماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة والتحالف الديمقراطي. ورغم أن التغطية القومية للتيار الإسلامي تبدو خبرية، إلا أن وسائل الإعلام المملوكة للدولة تعمدت استخدام ألفاظ توحي بقوة التيار وقوة الجماعة كلفظ "الحملات الذكية، مواجهات قوية، الذراع السياسي للجماعة، السيطرة علي القوائم، الاستحواذ علي المقاعد، القوة القادمة، الخطر القادم...الخ" وعلى الجانب الأخر استخدمت العوامل الإخراجية والتحريرية لتنفير الرأي العام من هذه القوة من خلال العناوين أو تعمد التأكيد علي استياء العديد من الأحزاب من استيلاء حزب الحرية والعدالة علي القوائم أو بالربط بين أسلوب دعاية الحرية والعدالة وأسلوب الحزب الوطني.

وسائل الإعلام الخاصة –فيما عدا قناة الحياة ودريم٢- اعتبرت **الإخوان هم الفاعل الأبرز في الانتخابات**، إذ لم تكتف الصحف والقنوات الخاصة بوجود خبر يومي عن الجماعة بل أفردت لها صفحات، وبرامج

كاملة من تغطيتها للانتخابات، ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد تعامل وسائل الإعلام مع حزب الحرية والعدالة على اعتباره حزب الإخوان المسلمين، والتعامل مع التحالف الديمقراطي على اعتباره تحالف الحرية والعدالة، دون أية إشارة لاختلافات جوهرية بين تلك الكيانات. يأتي هذا في الوقت الذي يتراجع فيه اهتمام القنوات الخاصة بالأحزاب السلفية والجماعة الإسلامية، فيما عدا قناة أون تى فى التي استضافت قيادي بحزب النور للحديث عن برنامجه الانتخابي وأفرد له ٤٥ دقيقة الأمر الذي تكرر في اليوم التالي مع حزب الأصالة، بالإضافة لاستضافة ياسر برهامي في برنامج مال مصر للحديث عن الجماعة الإسلامية وإجبارها على عدم الدخول في السياسة في العهود الماضية.

المرأة هي الحاضر الغائب في التغطية الإعلامية للانتخابات، فرغم أن المرأة حازت على مساحة مقبولة من إجمالي التغطية الإعلامية ولكن هذه المساحة لا تعكس اهتمامًا حقيقيًا بدور المرأة في العملية الانتخابية وإنما هي انعكاس لاهتمام وسائل الإعلام بصورة المرأة ووضعها بالنسبة للتيارات الإسلامية لاسيما التيارات السلفية، بينما ينحسر الحديث عنها إلى حد كبير إذا كان الأمر لا يتعلق بالتيارات الإسلامية. وتعد المصري اليوم والجمهورية الأكثر اهتمامًا بدور المرأة في العملية الانتخابية بين الصحف، بينما تعتبر القناة الفضائية المصرية هي الأفضل في هذا الصدد بين القنوات إذ تبدو المرأة دائمًا فاعل رئيسي في أخبارها وتقاريرها الخارجية وضيوفها في الأستوديو، تليها في القنوات الخاصة قناة CBC، فقد اهتمت القناة بالإشارة إلى دور المرأة في الانتخابات وحث النساء على المشاركة في برامجها، كما خصصت القناة حلقة خاصة من برنامج ممكن للحديث حول المرأة في الانتخابات وأعداد المرشحات وتاريخ مشاركة المرأة في البرلمان والمشاركة السياسية للمرأة، كما استعرض البرنامج استطلاع رأي حول رأي الشارع في ترشح المرأة بمجلس الشعب وتنوعت اتجاهاته بين مؤيد ومعارض.

الشق الإيجابي الأهم الذي كشفت عنه المؤشرات الأولية للمراقبة هو **اهتمام القنوات -الخاصة والحكومية- الشديد بالجوانب التثقيفية والتوعية بضرورة المشاركة السياسية وحقوق الناخب،** فقد تفننت القنوات في استخدام الأساليب المختلفة لتحقيق هذا الهدف، سواء من خلال الحملات الإعلانية، أو البرامج، أو الاعتماد على الشخصيات العامة، الأغاني، ...الخ، يأتي هذا في الوقت الذي تأتى فيه الصحف في المرتبة الثانية في اهتمامها بالتوعية والتثقيف حول العملية الانتخابية.

على مستوى القنوات الدينية، وعلي مدار فترة البحث لم تتطرق قناة الكرمة (المسيحية) إلى الحديث عن الانتخابات نهائيًا، أما قناة الرحمة فلم يتجاوز إجمالي الدقائق التي تحدثت فيها عن الانتخابات ٨ دقائق، يأتي هذا في الوقت الذي تجاوز فيه زمن تغطية قناة الناس للعملية الانتخابية على مدار يومين فقط، إجمالي زمن التغطية الانتخابية لقناة دريم٢.

تعد جماعة الإخوان المسلمين هي الفاعل الأبرز في القنوات الإسلامية، كما أنها الأكثر تعرضًا للنقد أو الهجوم لاسيما في علاقاتها بباقي الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، إلا أن قناة الناس لم تكتف بهذا الهجوم والدعوة المستمرة لمساندة الأحزاب السلفية، وإنما أفسحت المجال للتطاول على باقي الأحزاب السياسة والتشهير بها إلى حد تكفيرها والدعوة إلى مقاطعتها، فرغم أن القناة لم تستضف أي من الشخصيات العامة أو القيادات الحزبية، إلا أن هذه الشخصيات غالبًا ما تكون محور حديثها، ففي حلقة السبت ٢٣ أكتوبر من برنامج مصر الجديدة على قناة الناس شن المذيع خالد عبد الله هجومًا حادًا على أحد قيادات حزب الجبهة قائلا "اتقوا الله في البلد و انضفوا مش قاعدين في التكييف و بتهاجموا الناس اللي بتعمل من اجل البلد مثل البناء و التنمية و النور"، وفي السياق نفسه أضاف المذيع مستطردًا (ليه الإخوان يتحالفوا مع حزب ليبرالي زى الوفد)، وفى سياق أخر صرح نائب رئيس حزب الأصالة على قناة الناس "التيار العلماني عبارة عن تحالف عدواني ضد الإسلام و إن التحالف مع الإسلاميين واجب شرعي" وفى سياق متصل، خاطب صفوت حجازي الناخبين قائلاً "إذا أعطيت صوتك لمن لن يطبق شرع الله كان ذلك بمثابة شهادة زور، فيجب عليك انتخاب المسلم الصادق و لا تنتخب شخص مُعادي لدين الله و لا تنتخب من لن يطبق الشريعة من القران و أضاف إذا كان المرشحين في دائرتك ليس فيهم من يطبق شرع الله روح بوظ صوتك".

وأخيرًا: استخدمت القنوات الدينية مجموعة من الأغاني لحث المشاهدين على المشاركة فى العملية الانتخابية مثل أغنية صوتي لعهد الطهارة صوتي مش للتجارة، أغنية صوتك أمانة، أغنية انتخب من له دين ويطبق شرع الله.

ملخص التقرير المرحلي الثاني
(مرحلة الدعاية)
من ٢٦ أكتوبر إلى ٢٧ نوفمبر

تعتبر مرحلة الحملات الانتخابية أو ما يطلق عليها مرحلة "الدعاية الانتخابية" هي المرحلة الأكثر أهمية بالنسبة للمرشحين في علاقتهم بالإعلام، حيث يقع علي الإعلام عبئ شرح البرامج الانتخابية للمرشحين بما يسهم في تشكيل قرارات الناخبين أثناء مرحلة الاقتراع. وقد تخللت هذه المرحلة من الانتخابات البرلمانية العديد من الأحداث التي أثرت علي سيرها، الأمر الذي انعكس على المرشحين، فكان في صالح مرشح نجح في استغلالها، بينما قلل من التأييد الشعبي لمرشح أخر، وقد كان أهم تلك الأحداث اشتباكات ١٩ نوفمبر أو ما اصطلح الإعلام على تسميته "أحداث محمد محمود". وبشكل عام يمكن قراءة التغطية الإعلامية لتلك المرحلة على النحو التالي:

بشكل عام تعتبر الصحف والقنوات الخاصة أكثر اهتمامًا بالعملية الانتخابية من مثيلاتها القومية، كما أنها أيضًا الأكثر اهتمامًا بإجراء الحوارات للمرشحين ولممثلي الأحزاب للحديث عن برامجهم، في حين اهتمت الصحف القومية بالحديث عن المرشحين والأحزاب على ألسنة محرريها.

أولاً: المؤشرات الكمية والكيفية لرصد وتحليل التغطية الإعلامية للصحف:

- تعتبر صحيفة المصري اليوم أكثر الصحف اهتمامًا بالعملية الانتخابية تليها صحيفة الجمهورية، في حين تعتبر جريدة روزاليوسف هي الأقل اهتمامًا بالانتخابات يليها الأهرام. وعلى مستوى الصحف الأسبوعية تعتبر أخبار اليوم هي الأكثر اهتمامًا، بينما تعد صوت الأمة الأقل اهتمامًا.
- تصدر حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمون مؤشرات تغطية الصحف القومية والخاصة والأسبوعية للعملية الانتخابية عدا صحيفتي الفجر وروز اليوسف حيث احتل فيهما المراكز الثاني والرابع على التوالي. بينما لم تهتم الصحف على اختلاف أنواعها وتوجهاتها بتغطية أخبار الكتلة المصرية حيث احتلت المركز الثامن في الصحف القومية والخامس في الصحف الخاصة مما يعكس درجة الاهتمام بتغطية أخبارها وأخبار مرشحيها.
- التيارات الإسلامية واجهت هجومًا شديدًا من الصحف باختلاف انتماءاتها، فالأهرام غالبًا ما هاجمتهم رافضة شعار "الإسلام هو الحل"، كما هاجمت التحالف الديمقراطي ووصفته بأنه "**تحالف هوائي، لا وجود له**". كذا هاجمتهم جريدة الجمهورية، ولكنها وقعت في خلط بين الجماعة

الإسلامية وحزب "البناء والتنمية" وهو ما. الجريدة في هجومها على الإخوان، استخدمت الصحف القومية العناوين الإيحائية في الأخبار من نوعية "**الإخوان استعانوا بخطة عز للإطاحة بالفلول**"، والمعلومات غير الدقيقة "**الإخوان يتحالفون مع الفلول في الصعيد سرًا** دون أن تصرح بأي وقائع للتحالف المزعوم". كذلك صحيفة روزاليوسف استمرت في الهجوم والتهكم على التيارات الإسلامية، وأظهرتهم بصورة مرعبة ووصفتهم بالخطر المهدد للبلاد.

- الصحف الخاصة أيضا ركزت على التيارات الإسلامية وإن اختلفت حدته فالمصري اليوم مثلاً يركز على تلك التيارات بصفتها طرف في العملية الانتخابية، وإن كان هاجمهم عقب أحداث محمد محمود، كذا اهتمت الشروق بالإخوان بشكل خاص وغالبًا ما كانت تطلق لفظ حزب الإخوان أو الحزب التابع للجماعة على حزب الحرية والعدالة. أما صحيفة التحرير فكانت الأكثر هجومًا على الإخوان والسلفيين وتضمنت عناوين مثل "انتخب سلفي واكسب خروف"، "الإخوان في الجنة والليبراليون في النار"، وهي تركز بشكل خاص على تحالفات الإسلاميين مع فلول الحزب الوطني مستخدمة تعبيرات من نوعية "**ديل الفل عمره ما يتعدل**"، وهي هنا وافقت جميع الصحف في انتقادهم للفلول ولكن كلٌ على طريقته.
- الصحف الأسبوعية اهتمت أيضًا بالتيارات الإسلامية ولكنها لم تتفق على نمط موحد في هذه النقطة فـــأخبار اليوم مثلا كانت غالبًا تعتبر مرشح حزب الحرية والعدالة عقبة في وجه من يقابله، في حين اهتمت صوت الأمة بالتركيز على الخلافات الداخلية في الأحزاب الإسلامية والانشقاقات عنها، واتفقت الفجر وروزاليوسف في الهجوم على التيارات السلفية مستخدمة عناوين مثل "**السلفيون والإرهابيون من خيانة الثورة للركوب عليها**"، "**التيارات السلفية هاربة من الخانكة**".
- كانت الصحف القومية بالأساس تركز على دور المجلس العسكري في تأمين العملية الانتخابية، ومدى قدرته على ذلك، بالإضافة إلى لفت الأنظار لحرص المجلس على إجراء الانتخابات في موعدها رغم الأحداث الجارية، وكان النقد الوحيد الموجه للمجلس العسكري يستند على تراخيه في إصدار قانون العزل السياسي، إلى الحد الذي دفع جريدة روزاليوسف لاتهامه بالتواطؤ. في الوقت نفسه كانت الصحف الخاصة أكثر حرية في هجومها على المجلس العسكري والذي ارتكز على تأخر صدور قانون العزل، وحالة الانفلات الأمني، بالإضافة إلى وثيقة السلمي والتي اتفقت الصحف الخاصة على كونها تزيد من صلاحيات العسكري، وقد كانت جريدة التحرير الأكثر نقدًا للمجلس العسكري ولسياساته يليها المصري اليوم. في حين كان اهتمام الصحف الأسبوعية محدودًا وكان أكثرها نقدًا مجلة روزاليوسف عبر فن الكاريكاتير بشكل خاص.

- تعتبر صحيفة روزاليوسف هي الصحيفة القومية الأكثر نقدًا للداخلية وسياساتها وقدرتها على تأمين العملية الانتخابية خاصة بعد أحداث محمد محمود، في حين تجنبت صحيفتي الأهرام والجمهورية نقد الداخلية. أما على مستوى الصحف الخاصة فكانت المصري اليوم هي الأكثر اهتمامًا بأخبار الداخلية، وعلى الجانب الأخر كثفت صحيفة التحرير من هجومها على الداخلية لدرجة اعتبارها "**المؤامرة الأنجح في الفترة الانتقالية**". في الوقت نفسه وعلى مستوى الصحف الأسبوعية تعتبر مجلة روز اليوسف هي الأكثر هجومًا وانتقادًا للداخلية، حيث اتهمتها عبر صفحاتها بـــ "**القمعية، الفاشلة**"، وأبرزت عناوين مثل "**الداخلية وراء التصعيد**".
- صحيفة الجمهورية اتخذت جبهة الدفاع عن الحكومة على طول الخط، وهي الصحيفة الوحيدة التي أكدت على صدور قانون العزل قبل الانتخابات رغم نقد باقي الصحف لتأخره. على مستوى الصحف الخاصة كانت صحيفة الشروق هي الأقل اهتمامًا بالحكومة، في حين اتسم أداء المصري اليوم بالتوازن، اتسم أداء صحيفة التحرير بالهجوم المستمر على الحكومة ونعتها بتوصيفات من نوعية "**حكومة اليد المهتزة، المرتعشة، العشوائية، غير واضحة الأولويات**".
- يعتبر رجال الدين الفاعل الأبرز خلال تلك المرحلة من الانتخابات. في الصحف القومية تعتبر الجمهورية أكثرهم تركيزًا على تصريحات رجال الدين، فتاواهم المتعلقة بالانتخابات مثل فتوى "**عدم جواز الزواج من فلول**"، "**أن بيع الأصوات أثم**". الأمر نفسه تكرر في صحيفة روز اليوسف والتي اهتمت بفتاوى مثل "**تحريم مشاركة المرأة في الانتخابات**"، "**تحريم التصويت للمرشح الذي لا يصلي والقبطي والعلماني والليبرالي**". من جانب أخر وعلى مستوى الصحف الخاصة كانت الشروق هي الأقل اهتمامًا برجال الدين وتراوح الاهتمام بين صحيفة التحرير والتي استنكرت عبر صفحاتها دعم رجال الدين لمرشحي حزب الحرية والعدالة، وبين المصري اليوم والتي اهتمت بتصريحات أحد شيوخ السلفيين "**التصويت للفلول والأقباط والليبراليين والعلمانيين حرام شرعًا**".
- تجاهلت الصحف القومية الحديث عن المرأة بشكل كبير، واقتصر الاهتمام على استعراض بعض أسماء المرشحات وبرامجهن الانتخابية في الأهرام. وبالرغم من أن الجمهورية أفردت مساحة جيدة للمرأة على صفحاتها إلا أن ذلك لم يتجاوز ٢% من أعدادها. الصحف الخاصة ركزت في تناولها للمرأة على مرشحات التيارات الإسلامية حيث اهتمت صحيفة المصري اليوم بتصدر المرأة لقوائم الإخوان والسلفيين، كما اهتمت بصورة مرشحة النور التي رفع الحزب صورتها ووضع مكانها "**وردة**"، ونشرت مقالات تقارن فيها بين المرأة في مصر وتونس. أما جريدة

التحرير انصب تركيزها على المرشحات المحجبات والمنتقبات، كما اهتمت بالناخبات القبطيات في صعيد مصر **واعتبرت مشاركتهن في الانتخابات مجرد ديكور**. على جانب أخر لم تعط الصحف الأسبوعية للمرأة حقها حيث كان التجاهل هو السمة المميزة لصحيفتي أخبار اليوم، الفجر. في حين اقتصر اهتمام صوت الأمة على تحقيق بعنوان "**صوت المرأة السلفية، المرأة القبطية في الانتخابات**". مجلة روزاليوسف اقتصرت في ذكرها للمرأة على تصريحات السلفيين حولها، إذ استخدمت تلك التصريحات كمدخل لهجومها عليهم مستخدمة فن المقال مثل "**المرأة تحت حذاء المتطرفين**".

- الصحف القومية تجاهلت التركيز على البعد الطائفي واكتفت بالإشارة لهوية المرشح الدينية بوضع كلمة (**مرشح قبطي، مرشح سلفي**)، وتعتبر جريدة روز اليوسف هي أكثرهم تركيزًا على البعد الطائفي في العملية الانتخابية، ولكن ذلك التركيز يأتي في إطار هجومها على التيارات الإسلامية. في الصحف الخاصة تعتبر المصري اليوم أكثرهم تركيزًا على التوصيفات الطائفية حيث تعمدت تقسيم التيارات الإسلامية إلى إخوان وسلفيين وصوفيين، كما ركزت الجريدة على الأقباط ككتلة تصويتية في مواجهة التيارات الإسلامية كما جاء في أحد عناوينها "**الأحزاب والتحالفات تواجه الجلباب واللحية في الساحل بالأقباط**".
- لم تهتم الصحف القومية بعملية التثقيف والتوعية بشكل كبير خلال تلك المرحلة من الانتخابات، حيث اكتفت صحيفتي الأهرام والجمهورية بـــ"**دليل الناخب**" كوسيلة لتوعية الناخب، بالإضافة لبعض المقالات التي تستعرض أخبار بعض الأحزاب والحركات السياسية، بينما تلخصت توعية روز اليوسف في عرضها لتحقيق عن الأحزاب ورموزها. الصحف الخاصة كانت أكثر اهتمامًا بعملية التثقيف خاصة صحيفة المصري اليوم، عدا صحيفة التحرير التي اقتصرت عملية التثقيف على ملحق بأسماء المرشحين اللذين تدعمهم الجريدة. عملية التوعية لم تكن ضمن اهتمامات الصحف الأسبوعية، إذ أنها تكاد تخلو –بالإجماع- من هذا النوع، وبالرغم من أن جريدة الفجر قامت بنشر بعض الملاحق للتعريف بالمرشحين وطبيعة النظام الانتخابي، إلا أن إقصاء بعض التيارات من تلك الملاحق خرج بها من سياق التوعية وجعلها أقرب لشرح التوجه العام للصحيفة.

ثانيًا: المؤشرات الكمية والكيفية للقنوات التلفزيونية خلال تغطيتها للعملية الانتخابية وأطرافها:

- على مستوى القنوات الخاصة تعتبر قناة **ONTV هي الأكثر اهتمامًا بالعملية الانتخابية تليها قناة الحياة، بينما على مستوي القنوات الحكومية جاءت قناة النيل للأخبار في مقدمة القنوات المهتمة**

بالعملية الانتخابية وجاء بعدها الفضائية المصرية، بينما احتلت قناتي CBC، الثانية المركز الأخير للقنوات الخاصة والحكومية على التوالي.

- من الصعب حصر توجهات القنوات التلفزيونية في مجال واحد لتنوعها، ولكن الملاحظ تراجع الاهتمام بالناخبين في القنوات الخاصة مقابل الاهتمام بهم في تلك المملوكة للدولة. في قناة ONTV نال حزب المصريين الأحرار نصيب الأسد من الاهتمام يليه حزب الجبهة الديمقراطي، بينما كان حزب الوفد هو الأول في تغطية قناة الحياة للعملية الانتخابية، وفي قناة CBC احتل حزب الحرية والعدالة المرتبة الأولى في اهتمامات القناة، وهي نفس المرتبة التي احتلها في قناة دريم٢، في حين جاء حزب المصريين الأحرار، تحالف الثورة مستمرة المرتبة الثانية في كلتا القناتين على التوالي.
- رغم استضافة القنوات الحكومية لممثلي التيارات الإسلامية على شاشاتها إلا أن وجودهم لم يكن ذي صلة بالعملية الانتخابية، حيث كانت القنوات تقوم باستضافتهم للتعليق على أحداث عامة "وثيقة السلمي"، في حين أنها كانت تفتح المجال لناقديهم حالما كان موضوع الحلقة يتعلق بالانتخابات. كانت قناة النيل للأخبار أكثر القنوات تكرارًا لفقرات بعنوان "**المخاوف من صعود التيار الإسلامي**" حتى أنه كان يذاع لثلاث مرات يوميًا. في حين كان مذيعي الفضائية المصرية أكثر تدخلاً بالرأي إذا كان الأمر يتعلق بالهجوم على التيارات الإسلامية، حتى أنه في إحدى الحلقات قامت المذيعة بمقاطعة ممثل حزب النور عندما هم بالرد على اتهامات موجهة لحزبه متعللة بضيق الوقت رغم استمرار الحلقة لأكثر من ١٥ دقيقة بعد تلك المقاطعة. كما نقلت القناة تصريح أحد أعضاء جماعة الأخوان "**هنبوظ الانتخابات لو حد قرب من أعضاء الجماعة**"، وربطت بينه وبين تصريح الفلول "**بحرق البلد لو صدر ضدهم قانون العزل**".
- القنوات الخاصة اتفقت في مهاجمة التيارات الإسلامية، لكنها اختلفت في الأسلوب. حيث استخدمت قناة الحياة الدراسات الميدانية، استطلاعات الرأي كمدخل لهجومها على الإسلاميين، قناة ONTV اعتمدت على مذيعيها في إظهار توجهها، في حين اعتمدت CBC على الضيوف المخالفين لهم في الرأي. وبالإجمال تعد قناة CBC الأكثر حديثًا عن التيارات الإسلامية واستعراضًا لمواقفها، ركزت القناة على تصريحات حزب النور "**سنحكم مصر بالشريعة الإسلامية السلفية، وسنفصل بين الرجل والمرأة**"، كذا كانت القناة الأكثر هجومًا على الإخوان حيث أكدت أكثر من مرة أن جماعة الإخوان "**مازالت جماعة محظورة**"، كما ركزت على تصريحات ممدوح حمزة "**الإخوان والسلفيون يريدون العودة بنا للوراء**"، "**المليونية القادمة ستكون مليونية أبو لهب وأبو جهل**".

- اتفقت القنوات على مهاجمة الفلول، كل بطريقته. فعلى مستوى القنوات المملوكة للدولة لم تهتم القناة الثانية بالفلول إلا في أعقاب أحكام المحكمة التي قضت بعدم خوضهم الانتخابات، ثم تراجعت في هذا الحكم، في حين حملتهم النيل للأخبار مسئولية الانفلات الأمني، واستعرضت تهديداتهم "**بحرق البلاد**" حتى أن المذيعة قالت "**أعضاء المنحل يجب أن يختبئوا خوفًا من المسألة القانونية، بدلاً من أن يتنافسوا في الانتخابات**". أما على مستوى القنوات الخاصة كانت دريم٢ هي أقل القنوات تطرقًا لمسألة الفلول، وقناة CBC الأكثر هجومًا عليهم حتى أنها وصفتهم بـــ "**الثعبان، غيروا جلودهم، وشاركوا في أحزاب حديثة النشأة**"، ودأبت على وصف الأحزاب التي تضمهم بـــ "**أحزاب الفلول**". في حين اكتفت ONTV بتعريف المواطنين بكيفية تقديم الطعون ولفتت النظر إلى أن تأخر صدور قانون العزل السياسي سيكثر من الطعون مما يهدد شرعية المجلس المنتخب.
- تجاهل الإعلام المرئي المرأة بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة من العملية الانتخابية، واقتصر الأمر على استضافة بعض الرموز النسائية للتعليق على صورة المرأة لدى التيارات الإسلامية. وكان النقاش حول ولاية المرأة، أو حول نقابها داخل البرلمان من أهم الموضوعات المطروحة للنقاش خلال تلك الفترة.
- اهتمت القنوات التلفزيونية بالأحداث الطائفية، فقناة النيل للأخبار ركزت على إذاعة برومو "**أنا مصر ضد الفتنة**"، وبرومو أخر يجمع بين مسجد وكنيسة وتصاحبه كلمات مثل "**تسيج واحد – يد واحدة – شعب واحد –**، في حين ركزت القنوات الخاصة على ردود الأفعال حال وصول التيارات الإسلامية للحكم وتمثلت نقاشات قناة الحياة مثالاً على عرضها لتصريحات أحد الشيوخ "**لا يجوز التصويت لقبطي إلا إذا تضمن برنامجه تطبيق الشريعة الإسلامية**"، "**مصر منذ قرن من الزمان تحكم بفكر سياسي نصراني، منذ نادى سعد زغلول بفصل الدين عن السياسة ومصر تحكم بسياسة النصارى**". كما تناولت القناة خبرًا عن دعم الكنيسة لمرشحين بعينهم وكتل محددة، وفي هذا الصدد قامت القناة بعرض جملة "**الكنيسة تدعم مرشحي الكتلة المصرية**" طوال فترة عرض البرنامج.
- بشكل عام اهتمت القنوات التلفزيونية بجانب التثقيف والتوعية، فالقنوات الحكومية أنتجت العديد من الفواصل الإعلانية والأغاني التي تحث الناخبين على المشاركة في العملة الانتخابية، وكيفية اختيار المرشح بناء على أسس صحيحة. كذا قامت قناة النيل للأخبار باستضافة بعض الشخصيات

المتخصصة في العملية الانتخابية لتعريف المشاهدين بقانون المشاركة السياسية، والفرق بين النظم الانتخابية مثل النظام الفردي والقائمة.

على جانب أخر اهتمت القنوات الخاصة بالتثقيف والتوعية بدرجة كبيرة حتى أن قناة CBC خصصت برنامج للانتخابات "**مصر تنتخب**"، كما أعلنت القناة عن تخصيص مساحة إعلانية للأحزاب الشبابية تعاني ضعف التمويل. في حين كانت قناة الحياة الأكثر اهتمامًا بنقل قرارات اللجنة العليا للانتخابات. وأنتجت قناة ONTV العديد من الأغاني مثل "**بتخاف ليه – صوتي مش للبيع**"، كما خصصت فقرة تحت عنوان "**أحزاب مصر**" يعرض خلاله رئيس الحزب برنامجه وأهدافه. كانت قناة دريم٢ الأقل بين القنوات الخاصة في الاهتمام بجانب التثقيف، واقتصرت على بعض الفقرات خلال برنامج "**بتوقيت القاهرة**" كما قامت بعرض إعلانات لحث المواطنين على المشاركة في الانتخابات مثل "**حط بصمتك في مستقبل أمتك**".

ثالثًا: تقييم الأداء الإعلامي للقنوات الدينية

- **قناة الكرمة**: كانت الأقل حديثًا بين القنوات الدينية وركزت في حديثها عن العملية الانتخابية على الأحزاب الإسلامية وانتهاكاتها، حيث سمحت القناة لضيوفها بالهجوم الشديد على الأحزاب الإسلامية حتى أن القناة سمحت لأحد ضيوفها بوصف التحالف الديمقراطي بـــ"**التحالف الشيطاني**"، ووصف الإخوان المسلمين بـــ "**تيار طز في مصر**" واستمر الهجوم لدرجة تخوين المسيحيين المنضمين لأحزاب إسلامية، ووصفهم بـــ"**الخونة مرتكبي الجرائم الروحية**". كذا اهتمت القناة بحث الأقباط على المشاركة في الانتخابات ككتلة تصويتية بإمكانها تغيير النتيجة، والحول دون صعود التيار الإسلامي للحكم، عبر استخدام نبرة **تخويف** للتأكيد على نزول الأقباط للتصويت في مجموعات وليس بشكل فردي. وخلال أحداث ماسبيرو وما بعدها رفعت القناة من حدة هجومها على المجلس العسكري لدرجة اتهامه بـــ"**موالاة التيار الإسلامي**".
- **قناة الرحمة**: كانت أكثر اهتمامًا بالشأن الانتخابي، حيث تتحدث برامجها طوال الوقت عن الانتخابات ولكن بشكل مستتر، عبر الحديث عن **تطبيق الشريعة الإسلامية والدستور الإسلامي**، بالإضافة للتأكيد علي **أهمية وحدة الصف بين فصائل الإسلاميين لمواجهة "الجاحدون العلمانيون الملحدون الذين يطعنون ويتهمون ويحاربون**، حتى إن القناة ذهبت إلى "**من لا يرضى بحكم الشريعة فقد عادى الله**". كما اتهمت القناة المجلس العسكري بموالاة التيار الليبرالي، كما دفعت القناة المسلمين للمشاركة الفعالة لمنع هيمنة العلمانيين والليبراليين على حد قولها. واقتصر تناول

القناة للمرأة على وصفها لمرشحات الأحزاب الإسلامية بـــ"**الدرة في صدفة**" تعليقًا على خوضهن الانتخابات مرتديات النقاب. كذا حاولت القناة في أكثر من موضع طمأنة المسيحيين، مؤكدة على أن **النصارى** على حد وصف القناة سيكونوا أمنين في ظل الحكم الإسلامي.

- **قناة الناس**: كانت الأكثر حديثًا عن العملية الانتخابية بشكل فعلي، وتنوع محتواها بين النقد والتثقيف. كما كانت الأكثر هجومًا وتحريضًا حيث وصفت أحد المرشحين الليبراليين بـــ"**تبت شيطاني، عامل نفسه صانع الثورة وبطل وهو بايت في القنوات الفضائية**"، كما وصفته نفسه في سياق أخر بـــ "**بيرت بلاس اتنين في واحد، مع الحكومة والشعب سوا**" وبشكل عام اعتبرت القناة دعاة ما أسمته بالإسلام الليبرالي هم يدعون إلى "**إسلام دايت**" أي بلا شريعة. كما قال أحد مذيعي القناة "**العلمانيين عبدوا الصناديق، وجعلوا الاقتراع هو المنزلة الثانية محل السنة، والديمقراطية هي القبلة زي الكعبة عند المسلمين**". كما رفضت القناة مفهوم حرية تكوين الأحزاب قائلة على لسان أحد مذيعيها "**مفيش حاجة اسمها حرية تكوين أحزاب، لأن في فرق بين حزب إسلامي نوافق عليه وندعمه، وأحزاب أخرى قائمة على سب الله وحرية اللواط يجب علي المجتمع أن يرفضها**". ولم يختلف موقف قناة الناس من المجلس العسكري والحكومة عن قناة الرحمة، حيث اشتركت معها في التلويح بوجود تحالف غير معلن بين المجلس العسكري والليبراليين والعلمانيين. لكنها كانت أشد قسوة في انتقاد الحكومة قائلة عنها "**حكومة منتهية الصلاحية، أعزي الناس في وفاة الحكومة، الحكومة اتجوزت المجلس العسكري ومنعها من الخروج على الناس لأنها بقت صاحبة عصمة، أو يمكن لبسها البرقع**".

ملخص التقرير المرحلي الثالث

(مرحلة الاقتراع الأولى)

من ٢٨ نوفمبر إلى ٣٠ نوفمبر

أحداث التحرير والدعاية الانتخابية:

كان لأحداث التحرير -التي اندلعت في ١٩ نوفمبر الماضي- بالغ الأثر على العملية الانتخابية، ومن ثم على تغطيتها الإعلامية، فرغم أن وسائل الإعلام كانت قد انصرفت عن الحديث حول الانتخابات والمرشحين، واكتظت الصحف بصور الاشتباكات بين الأمن والمعتصمين، إلا أن تلك الأحداث أتاحت المجال للعديد من التيارات السياسية لكسب قاعدة جديدة من المؤيدين كما أنها أوقعت خسائر لتيارات سياسية أخرى.

تغطية وسائل الإعلام للأحداث عكست توجهاتها إزاء الأطراف المتنافسة في العملية الانتخابية، فرغم الادعاء بوقف الدعاية الانتخابية، إلا أن الوسائل الإعلامية حرصت على استضافة الأحزاب السياسية وممثليها للتعليق على الأحداث وأفسحت لهم المجال للحديث عن مواقف أحزابهم من المجلس العسكري وثوار التحرير ومعتصمي العباسية والداخلية والحكومة وجميعها بلا شك أطراف فاعلة في العملية الانتخابية، ومواقف الأحزاب منها له بالغ الأثر على معدلات التصويت لهذه الأحزاب سواء بالسلب أو الإيجاب كلا حسب توجهه. فقد رصد المراقبون العديد من الوجوه المكررة في القنوات الفضائية للتعليق على الأحداث، وتبادل الاتهامات بين التيارات السياسية بحجة اختلاف مواقفها من الأحداث إلا أن الأمر كثيرًا ما كان ينسحب على الانتخابات، كما أن وسائل الإعلام كانت تختار ضيوفها ومصادرها وفقا لتفضيلاتها في الصراع الانتخابي تتعمد إقصاء كل من يخالف توجهاتها دون أن تكفل له أدنى معايير المهنية التي تضمن حقه في الرد أو في التعبير عن موقفه المغاير من الأحداث. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق هو تعمد بعض القنوات الفضائية المعروفة باتجاهاتها الليبرالية ومهاجمتها المستمرة للتيارات الإسلامية تكرار إذاعة إعلان تحالف **الكتلة المصرية** توقف حملته الانتخابية احترامًا لشهداء التحرير وحرصًا منه على ألا يخطو إلى البرلمان على جثثهم، ثم تقوم القناة بعدها مباشرة بعرض إعلان **حزب الحرية والعدالة** وحملته الانتخابية.

الدعاية لم تتوقف:

المرحلة الأولى من الاقتراع شهدت انحرافات إعلامية عديدة، يعد أبرزها خرق جميع وسائل الإعلام على اختلاف أنماط ملكيتها ودوريتها لفترة الصمت الانتخابي المقررة قانوناً قبل عملية التصويت بـــ ٤٨ ساعة، فقبل التصويت ب٢٤ ساعة نشرت الصحف إعلانات للأحزاب على صفحات كاملة (**الأهرام والتحرير** ٢٨ نوفمبر إعلان صفحة **للكتلة، الأهرام** إعلان **للسلام الديمقراطي** ٢٧ نوفمبر) وكذلك إجراء الحوارات مع رؤساء ومرشحي الأحزاب المختلفة، كما استضافت القنوات الفضائية عدد من المرشحين ورؤساء الأحزاب للحديث عن العملية الانتخابية وتوقعات المشاركة، إلا ن السؤال المطروح في هذا الصدد هو مدى التزام وسائل الإعلام المملوكة للأحزاب بفترة الصمت الإعلامي من الناحية القانونية؟ إذ أن هذه الوسائل كثفت من دعايتها في الـــ٤٨ ساعة الأخيرة وهو ما يمكن إدراكه بوضوح بالإطلاع على تلك الأعداد من **صحيفة الوفد وصحيفة الحرية والعدالة وقناة المصري** وغيرها).

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن القنوات الوحيدة التي احترمت فترة الصمت الانتخابي كانت **القنوات الدينية**، فقد توقفت **قناتي الناس والرحمة** عن إذاعة الأغنية الخاصة **بحزب النور**، كما توقف المذيعين عن الحديث عن أحزاب بعينها، الأمر الذي تم خرقه بشكل غير مباشر من خلال اهتمام المذيعين في هذه الفترة بحث المشاهدين على المشاركة في الانتخابات كي "**لا يتركوا الساحة لليساريين والليبراليين والفاسدين، وأن يعطوا أصواتهم فقط لمن يطبق شرع الله**".

استطلاعات الرأي والتأثير على الرأي العام:

الانحراف الأبرز أيضًا كان في استطلاعات الرأي وتقارير "**من تنتخب؟**" والتي تعتبر انحراف مهني وقانوني أيضًا، إذ لا يجوز لأي وسيلة إعلامية أن تسأل الناخب عمن سينتخب، أو أن تقف على أبواب اللجان لتتحقق من الناخبين حول من انتخبوا، لتخرج بعد ذلك بنتائج ومؤشرات واستطلاعات قطعًا تؤثر على توجهات الرأي العام لاسيما قبيل التصويت أو عقب انتهاء اليوم الأول من التصويت ، ويضاعف من حدة المشكلة أن هذه الانتخابات ستجرى على ثلاث مراحل مما يؤثر على اتجاهات الناخبين في محافظات أخرى في مراحل تصويتية متقدمة وتجدر الإشارة في هذا الصدد لافتقاد تلك البحوث الاستطلاعية أو التقارير الاستطلاعية لأدنى المعايير العلمية لإجراء البحوث والاستطلاعات فالعينة غير شاملة وغير ممثلة وتوقيت كشف النتائج غير قانوني بل ذهب البعض إلى إعلان النتائج صبيحة اليوم الأول للاقتراع في محاولة واضحة للتأثير على الناخبين، وهو ما قامت به **صحيفة الحرية والعدالة وصحيفة الوفد** عدد ٢٨

نوفمبر، وكذلك **قناة الحياة** التي عرضت على مدار ثلاثة أيام متتالية دراسة أجرتها منظمة تدعى TNSبالتعاون مع **قناة الحياة** على ١٥٠٠ عينة وجاءت نتائجها بأن **حزب الوفد** سيحصد النسبة الأكبر من المقاعد في البرلمان، بالإضافة إلى إحصائية تم عرضها في برنامج (الحياة الآن) تشير إلى أن ٤٠% من المصريين سوف ينتخبون **حزب الوفد**. أما **القناة الثانية** فقد عرضت نتائج لاستطلاع الرأي قبل أيام من الاقتراع يشير إلى حصول الإخوان على ٤٠% من المقاعد البرلمانية وحصول السلفيين على ٣٠%. وعلى قناة **دريم** في ٣٠ نوفمبر أشار المذيع إلي دراسة جامعية تؤكد فوز **الحرية والعدالة** بـــ٤٩% من الأصوات وأخرى تؤكد اكتساح **حزب الإخوان**. ولاشك أن مثل تلك الاستطلاعات كانت أبرز أدوات وسائل الإعلام في الدعاية للأحزاب التي تناصرها أو إشاعة القلق في صفوف الأحزاب المنافسة.

حملات التوعية والتثقيف:

استمرار حملات التوعية والتثقيف هو المشهد الأكثر إيجابية في التغطية الإعلامية للانتخابات، لاسيما في الساعات الأخيرة قبيل التصويت، فقد تبارت **كافة وسائل الإعلام** في شرح آلية التصويت وحالات فساد الأصوات وتعليمات التأكد من الأختام وصحة الأوراق، هذا بالإضافة إلى الحث على المشاركة وعدم بيع الأصوات ومازالت **القنوات الحكومية** الأكثر تفوقًا في هذا الصدد (**الفضائية، الثانية، النيل للأخبار**) ومن الملاحظ أن **الحزب الوحيد** الذي ظهرت إعلاناته على هذه القنوات هو **حزب السلام الاجتماعي**.

التركيز على الانتهاكات:

التغطية الإعلامية لمرحلة الاقتراع بشكل عام انصبت حول رصد الانتهاكات والانحرافات في عملية الاقتراع، ورغم أن الأمر يبدو طبيعي ومنطقي إلى حد كبير، فدور الإعلام أن يركز على كل ما هو غير مألوف أو يمثل خرقًا للأصول والقواعد إلا أن اختيار الانتهاكات أيضًا انطوى على انحيازات إعلامية واضحة، فقد استمرت **الصحف القومية** في هجومها المستتر على التيارات الإسلامية والمعتمد بالأساس على تنفير المواطنين بشكل تدريجي من قوته الغاشمة التي تدلل عليها **الصحف القومية** دائمًا، ففي استطلاع رأى على الصفحة الأولى **لروز اليوسف** ٢٨ نوفمبر مانشيت "**٢٦ محافظة لا تعرف سوى الإخوان والسلفيين**" ورغم أن العنوان يبدو إيجابيًا إلا أن متن الخبر يحمل الكثير من الجمل التي تدلل على استخدام هذه التيارات لوسائل ملتوية للوصول إلى تلك المحافظات، الأمر نفسه انتهجته صحيفة **الأهرام** في عدد ٢٩ نوفمبر بنشر تحقيق مطول حول الناخبين على أبواب لجان مدن الشروق وبدر بعنوان (**ناخبة: لو**

رشح حزب النور حجرًا لانتخبته) وعلى الرغم من العنوان اللافت وبعض الجمل في المتن ذات الدلالات الايجابية مثل "**صرح الكثيرون أنهم سيدلون بأصواتهم للحرية والعدالة أو لحزب النور، حملات هذه الأحزاب الأكثر توغلاً خاصة في المناطق النائية، إحدى الناخبات: ربنا هيرضى عنى لو انتخبت النور**" إلا أن الصحيفة حرصت على اختتام التحقيق بلقاء مع إحدى الناخبات من حزب يطالب بدولة مدنية (تعمدت الجريدة عدم ذكر اسمه) تقول أنها تخشى صعود الأحزاب الدينية، وكان تعليق الجريدة أن سكان هذه المناطق النائية هم الأكثر فقرًا وهم لا يعرفون المرشحين ويريدون فقط من يقدم لهم قوتهم و احتياجاتهم دون وعى أو معرفة ببرامج أو خطط.

القنوات المملوكة للدولة -خاصة **الفضائية المصرية**- انتهجت النهج نفسه في الهجوم على الأحزاب الإسلامية من خلال التركيز على انتهاكاتها وتعمد مقاطعة ضيوفها وعدم إعطائهم المساحة المناسبة للرد ، مع التركيز على استنكار كافة الأحزاب والتيارات السياسية بما فيها السلفيين لتعمد حزب الإخوان استعراض قوته، واستضافة ممثلي الأحزاب المختلفة لنقد الإخوان ، بينما تُعد **قناة النيل للأخبار** الأقل تحيزًا، والأكثر اهتمامًا بمختلف التيارات السياسية.

بعض الصحف الخاصة أيضًا استمرت في هجومها الواضح على الأحزاب الإسلامية، وكانت **المصري اليوم** أكثرهم حدة في النقد، فقد جاء مانشيت الجريدة الرئيسي بعد اليوم الأول من الاقتراع "**اتهام للإخوان باستخدام الدين والتزوير والحرية والعدالة ترد: لا يوجد دليل**" والطريف أن الجريدة وضعت الدليل على بعد ٢سم من الخبر في يسار الصفحة الأولى في خبر بعنوان "**توصيلة مجانية بشرط أن تكون إخوانيًا**"، ثم توالت الانتهاكات التي رصدتها الجريدة للأحزاب الإسلامية في كل صفحات التغطية دون إشارة لأي انتهاك صدر من أي حزب أخر فهو الحزب الوحيد المذكور في التغطية بمساحة سلبية ضخمة وموزعة على كل صفحات الجريدة (**الحرية والعدالة يهاجم الأقباط والنور ينشر صور مفبركة للكتلة ص٣، اتهامات للحرية والعدالة بتسويد البطاقات ص٥، الكتلة يتهم الإخوان ص٦، الإخوان يحشدون أنصارهم بالسيارات ص٨، الإخوان يتهمون السلفيين بمخالفة اللوائح ودعاية دينية لمرشحي النور والإخوان ص٩، الإخوان يخاطبون العالم بالإنجليزية على موقعهم ص١٢**)، يأتي هذا في الوقت الذي وقفت فيه **صحيفة الشروق** على مساحة إخبارية متقاربة من مختلف التيارات السياسية فتحدثت عن انتهاكات **الحرية والعدالة والعدل والنور والكتلة والوفد**، وإشادة بدور المجلس العسكري و الناخبين.

التحرير والدستور كانتا الأكثر تركيزًا على انتهاكات "**الفلول وأحزابهم**"، بينما تتجاهل **المصري اليوم** تعريف الأعضاء بأنهم من الفلول أو أعضاء الوطني، وكذا تتجاهل التعريف بأحزابهم كما رصد المراقبون

اهتمام الجريدة بأخبار **حزب المواطن المصري** قبيل الاقتراع، وعلى النقيض تمامًا تحرص **الجمهورية** كل الحرص على التعريف بأعضاء الوطني وتصر على وصفهم بالفلول.

على مستوى **القنوات الفضائية الخاصة** مازالت **قناة الحياة** تتجنب استضافة أعضاء **حزب الوفد** ومرشحيه على شاشتها بينما تستعيض عن ذلك بالإعلانات المكثفة للحزب وجمل القول التي تكتب دائمًا على شاشة القناة وتتضمن تصريحات **حزب الوفد** ورئيسه دون أن تكون ذات صلة بالبرنامج أو الضيوف على الشاشة. كما استمرت القناة في هجومها الواضح على أعضاء **حزب الحرية والعدالة** الأمر الذي تجلى في مقاطعة المذيع لـــ"أحمد أبو بركة" وعدم إعطاءه الفرصة للرد على الهجوم الموجه ضد الحزب، وكذلك قطع الخط على أحد المداخلات التلفونية المدافعة عن الإخوان يوم ٣٠ نوفمبر.

تتفق قناة **CBC** مع **قناة الحياة** في الهجوم على الإخوان **وحزب الحرية والعدالة** رغم أنها **أقل حِدة في نقد التيار السلفي**، إذ تكتفي باستعراض مواقفه من خلال أسئلة تكشف مواقفه من بعض القضايا المحورية مثلما حدث خلال برنامج "لازم نفهم مع مجدي الجلاد على قناة **CBC** ٣٠ نوفمبر لبحث موقف النور من المرأة، السياحة، الأقباط ...الخ. بينما تُعد قناة **دريم ٢** الأكثر حيادية في تعاملها مع مختلف التيارات السياسية وهى بشكل عام تُولي الناخبين الاهتمام الأكبر.

استحضار البعد الطائفي:

استحضرت وسائل الإعلام البعد الطائفي بقوة في تغطيتها للعملية الانتخابية، بل يمكن القول أن الإعلام هو المسئول الأول عن أية مشاحنات أو مصادمات طائفية قد تحدث أثناء العملية الانتخابية، فقد وجدت الصحف والقنوات في صعود الإسلاميين من جهة ووجود قيادات مسيحية في بعض الأحزاب من جهة أخرى مدخلاً أكثر إثارة لتغطيتها للانتخابات، فحرصت على التشديد على فكرة المواجهة بين الكنيسة والإسلاميين، والخوف القبطي من صعود الإسلاميين ومساندة الكنيسة **للكتلة** لأنها تدعو إلى مدنية الدولة بما يحمى حقوق الأقباط، وقد تجلى هذا الاتجاه حتى قبل بدء التصويت، فقد جاءت عناوين **صحيفة التحرير** يوم ٢٨ نوفمبر تحمل تأكيدات بمشاحنات طائفية دون سند واقعي، فجاءت عناوين صفحاتها "إسلامية برائحة الفلول، الإخوان يواجهون الكنيسة، الدوائر الطائفية، الإخوان VS الكنيسة"، وفى تغطية اليوم الأول للاقتراع أعطت صحيفة **الدستور** مساحة كبيرة للأقباط في الانتخابات في أربعة موضوعات مستقلة (تصريحات الأنبا موسى، حوار مع القس فيلوباتير جميل، خبر عن مشاركة الأقباط في الانتخابات، حرص البابا على التصويت بتوكيل رسمي).

الموقف من الجهات الرسمية:

موقف وسائل الإعلام من المجلس العسكري والحكومة والداخلية واللجنة العليا -**الأطراف الرسمية**- أثناء العملية الانتخابية أعاد للأذهان "تقسيمة" الوسائل حسب ولائها، فقد اعتبرت **الوسائل الإعلامية المملوكة للدولة** نجاح الجيش في تأمين العملية الانتخابية فرصة للجيش لاستعادة مؤيديه وأخذت على عاتقها مهمة مد جسور الثقة بين المواطنين والجيش من جديد، فقد عادت **الأهرام** لسالف عهدها في مدح وتمجيد السلطة وتصوير الأمر على إنه "وردى" خالي من الانتهاكات والانحرافات، فجاءت عناوين صفحتها الأولى بعد اليوم الأول من الاقتراع - عدد ٢٩ نوفمبر- **(نجاح كامل لخطة التأمين، اختفاء البلطجية، المشير يتفقد اللجان، طائرات عسكرية لنقل القضاة)** وجاءت معظم الصور في صفحات التغطية لقوات الجيش وتعليقات الصور **(الشعب والجيش والشرطة معًا من أجل مصر، الانتخابات تؤكد أن الشعب والجيش إيد واحدة)** أما شعار ملف الانتخابات فكان عبارة عن طابور للمصريين يتقدمه عسكري يمد يده ليفسح لهم الطريق وعلى يده الممدودة كتبت الجريدة اسم الملف "**العبور إلى الديمقراطية**".

أما جريدة **روزاليوسف** فقد أجرت حوار على صفحة كاملة مع اللواء رفعت قمصان للحديث عن نجاح خطة الداخلية فى التأمين، وصفحة كاملة أخرى للحديث عن اللجنة العليا ونجاحاتها في الجولة الأولى وأبرز قرارات رئيسها .أما **جريدة الجمهورية** فأكثر من ٧٥% من صور التغطية الانتخابية كانت للمجلس العسكري، وصفحة كاملة لدعم حكومة الجنزوري.

على مستوى **القنوات الفضائية المملوكة للدولة** تتعمد قناة **الفضائية المصرية** إعادة بث خطاب المشير في أحداث التحرير، وكذلك لقاء المشير مع بعض المواطنين في الشارع في أقصى ساعات ذروة المشاهدة على القناة، و التركيز على انجازات الشرطة في تأمين الانتخابات وسرعة الإجراءات ، كما انفردت قناة النيل للأخبار بحديث خاص مع رئيس اللجنة العليا للانتخابات لشرح مجريات العملية الانتخابية.

على الجانب الأخر بدت **الصحف الخاصة** متخوفة من الاعتراف بنجاح العسكري، وحريصة على تأكيد طابعها الثوري، فقد اختارت **صحيفة التحرير** عنوان تغطيتها للانتخابات "**شكرا للشهداء**" ، والمانشيت الرئيسي "**دماء الشهداء تضئ الطريق للديمقراطية**" أما حديثها عن المجلس العسكري فجاء بعنوان "**نجح الجيش حتى ساعته وتاريخه، هذا مجرد اليوم الأول والرحلة طويلة**" بينما أجرت **صحيفة الدستور** تحقيقا على صفحة ١٢ بعنوان "**منعًا لسقوط مزيد من الشهداء رسائل المثقفين للمجلس العسكري: شكرا أديت مهمتك**.

القنوات الخاصة تشابهت إلى حد كبير مع **الصحف الخاصة** في حرصها على التمسك بالطابع "الثوري" ومناصرة الميدان وهو ما تجلى في موقف "خيري رمضان" على قناة **CBC** من مراسل العباسية الأمر الذي وصل إلى وقف المراسل عن العمل، ولكن القنوات الخاصة بشكل عام اتفقت مع القنوات الحكومية في اهتمامها بقرارات اللجنة العليا والمؤتمرات الصحفية التي يعقدها رئيسها .

المرأة في العملية الانتخابية:

استعادت المرأة مكانتها إلى حد كبير في التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية بعد أن تم تجاهلها بشكل ملحوظ في فترة الدعاية وفتح باب الترشيح، إلا أن هذا انعكاسًا لواقع فرضت فيه المرأة نفسها على الساحة الانتخابية سواء كمرشحة أو ناخبة، فقد أشادت كل وسائل الإعلام بحرص المرأة المصرية على التصويت رغم الصعوبات المناخية والتخوفات من البلطجة والتدافع والزحام. إلا أن قوة المرأة ككتلة تصويت في العملية الانتخابية كانت محل إغراء كثير من وسائل الإعلام فمن المؤسف أن تقوم **قناة المحور** مساء ليلة الاقتراع بعمل استطلاع رأى يحمل سؤال للسيدات "**لمن ستعطى صوتك للمنتقبة، أم للمحجبة أم للمتبرجة**" وتعتذر المذيعة عن هذا التقسيم وتبرره بأنه للأسف تقسيم موجود في الشارع، ثم تقول بعد عرض التقرير أنها حرصت على استضافة مرشحة محجبة، وأخرى "يسارية" في الاستديو للحديث عن تأثير مظهر السيدة في العملية الانتخابية؟

القنوات الدينية:

مازالت القنوات الدينية على نهجها في مهاجمة الأخر إلى حد التكفير والاتهام بالانحلال والفساد، كما أنها مازالت تصر على إقصاء الأخر على اعتباره العدو الأخطر، الأمر الذي تتبادله القنوات المسيحية والإسلامية على حدٍ سواء، ورغم الإشارة إلى التزام تلك القنوات بفترة الصمت القانونية، إلا أنها أثناء مرحلة الدعاية ارتكبت العديد من الانتهاكات وصلت إلى حد الفتاوى على **قناة الناس والرحمة** حيث جاء على **قناة الناس** على لسان أحد مذيعيها "**من سينتخب حزب النور يكسب صدقة جارية لمائة عام ومن لن ينتخبه يكسب سيئة لمائة عام**".

اشتركت القنوات الدينية مع غيرها في تقارير "**تنتخب مين؟**" إلا أن المعايير والاختيارات كانت على هذه القنوات مختلفة، فقد أفتى شيوخ قناتي **الناس والرحمة** بـــ "**إنك لو انتخبت أحد مفسدي الحياة السياسية السابقين فقد أثمت، ولكن انتخب من يطبق شرع الله ويخاف على البلد، ذوى الأيادي المتوضئة الأيادي البيضاء**".

ركزت كلا القناتين على الانتهاكات التي وقعت أثناء العملية الانتخابية ولكن كلا من منظوره، فلم ترى قناة **الكرمة المسيحية** في اليوم الانتخابي الأول سوى انتهاكات **حزب الحرية والعدالة والسلفيين** والمصادمات التي وقعت بينهم وبين الأقباط في بعض الدوائر. بينما ركزت **قناة الناس** على قيام **حزب المصرين الأحرار** بتوزيع "لعب أطفال" في بعض الدوائر، وانتهاكات **حزب الحرية**.

ودافعت **قناة الناس** عن استخدام الأحزاب الإسلامية للشعارات الدينية وقال أحد شيوخها "**شئ عظيم ومشرف للشعب المصري انه يمشى ورا ناس بتكلمه باسم الدين، ده أفضل ما يمشى ورا كلام العلمانيين اللى مش عارفين هيودونا على فين**".

استعانت القنوات الدينية برجال الدين للحث على الانتخاب قائلين "**حق الكنيسة علينا وحق ربنا علينا إننا ننزل ننتخب**"، وكذا طالب شيوخ **قناة الناس** المسلمين بالتصويت حتى "**لا يتركوا المجال لليساريين والليبراليين والمنحرفين**".

ملخص التقرير المرحلي الرابع
(مرحلة الاقتراع الثانية)
١٤-١٥ ديسمبر

مقدمة:

كان للمرحلة الأولى من الانتخابات بالغ الأثر على كافة مجريات المرحلة الثانية، ولعل أبرز مظاهر التأثير هو إدراك أطراف العملية الانتخابية لانتهاكات المرحلة الأولى وأخطاءها ومحاولة كافة الأطراف التأكيد على عدم تكرارها بما فيها أخطاء الإعلام وفقًا لما جاء في تقارير التقييم الإعلامي المختلفة، والتي حاولت وسائل الإعلام تداركها فأصابت في بعضها وأخفقت في الكثير منها.

نجاح التيارات الإسلامية في حصد عدد كبير من مقاعد المرحلة الأولى كان له أثر أيضا في إحداث تغييرات جوهرية في الخريطة السياسية واستحداث تحالفات وانشقاقات جديدة بين التيارات المتنافسة، كما أدى إلى تجديد لغة خطاب الدعاية لكل الأحزاب بما فيها الأحزاب الدينية، الأمر الذي انعكس بالضرورة على الإعلام فاختلفت لغة ووسائل الدعاية واستحدث الإعلام أنماط جديدة من الدعاية المضادة.

لم تكن نتائج المرحلة الأولى وحدها هي محرك المرحلة الثانية وإنما بعض الأحداث المصاحبة لهذه الفترة والتي نجحت كافة الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية- بما فيها الإعلام- في استغلالها في الدعاية غير المباشرة، ولعل ابرز هذه الأحداث كان تشكيل حكومة الجنزوري واختيار وزير الداخلية، وتشكيل المجلس الاستشاري وموقف التيارات السياسية المختلفة منه.

جولة الإعادة من المرحلة الثانية كانت الأقل حظا في الدعاية والاهتمام الإعلامي، فقد تزامنت مع أحداث مجلس الوزراء والتي اندلعت في ١٦ ديسمبر، فاختطفت بعض الاهتمام الإعلامي وتسببت في التأثير على أرصدة بعض القوى السياسية في الشارع المصري وفقا لمواقفه المختلفة من الأحداث.

هذا السياق الذي انعكست تأثيراته على التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية في مرحلة الاقتراع بالجولة الانتخابية الثانية، يمكن استعراضه على النحو التالي:

١. تغير لغة الخطاب والدعاية

من المعروف أن الدعاية هي المحرك الرئيسي لأي عملية انتخابية، فعقب انتهاء المرحلة الأولى من العملية الانتخابية تداركت الأحزاب والتيارات السياسية بعض الأخطاء في أنماط الدعاية التي اعتمدت عليها في المرحلة الأولى، فحاولت تلافيها في المرحلة الثانية. فربما أدركت **أحزاب الكتلة** أن إعلاناتها

كانت نخبوية نوعا ما، وأنها ركزت على البرامج والمواقف الحزبية ونسيت شريحة من الناخبين ربما كل ما يحتاجونه هو أن يعرفوا بجوار أي رمز من بين مئات الرموز الانتخابية سوف يضعوا العلامة، فتغيرت لهجة إعلانات الكتلة وصارت أكثر بساطة واعتمدت على اللحن سهل الحفظ والتركيز أكثر على الرمز(**حط الصح جنب العين**)، وبالإضافة إلى التخلي عن النخبوية وزيادة كثافة الإعلانات بشكل ملحوظ لجأت **أحزاب الكتلة** إلى نمط الدعاية المضادة التي لم تكن تلجأ إليه في المرحلة الأولى، فهاجمت الأحزاب المنافسة في إعلاناتها بشكل ملحوظ ومباشر، ففي إعلان واحد انتقدت **أحزاب الكتلة الأحزاب الإسلامية** واتهمتها بالمتاجرة بالدين، وانتقدت **الوفد (ورمزه)** واتهمته أنه تاريخ بلا مستقبل، وكذلك هاجمت أحزاب البرلمانيين السابقين على اعتبارهم ***"فلول"***، ودون أن تعطى **الكتلة** سببًا منطقي لاختيارها، اعتبرت أن كونها مختلفة عن كل هؤلاء فهذا كافي. كذلك إعلان ***"لا أفغانية"*** وغيره من الإعلانات التي استعانت فيها بناخبين أشاروا بشكل غير مباشر لرفضهم للأحزاب الإسلامية.

على الجانب الأخر ضاعف **حزب الوفد** من تركيزه على فكرة *"التاريخ والخبرة"* التي اختارها من البداية مدخلاً لحملته الانتخابية بينما استعانت **الأحزاب الإسلامية** بالأغاني والصور التي تؤكد على ***"المصرية"*** والخصوصية وحملت أغنية الدعاية التي اختارها الحزب لحملة الدعاية رسالة واضحة ***"ده اللي صار وملكش حق تلوم عليا"***.

وعلى الرغم من أن الوسيلة الإعلامية غير مسئولة عن لغة الإعلان هي فقط ملزمة بإذاعته وفقًا للتعاقد، إلا أنه لا يمكن تقييم مرحلة الدعاية من خلال وسائل الإعلام دون التطرق إلى لغة الإعلانات التي تعد أبرز وسائل الدعاية، كما أنه من حق الوسيلة الاعتراض على لغة الإعلان والامتناع عن إذاعته إذا وجدت فيه خرقًا لأحد قيمها أو مبادئها التحريرية بما يشكل أداة ضغط على المعلن لتغيير لغة الإعلان أو إخراجه.

٢. استخدام الأحداث السياسية في الدعاية وعلاقة الإعلام بالأطراف الرسمية في الدولة

كان تشكيل حكومة الجنزورى ابرز الأحداث السياسية المصاحبة للمرحلة الثانية والتي سحبت البساط نوعًا ما من دعاية المرحلة الثانية لاسيما في وسائل الإعلام القومية التي خصصت صفحاتها وبرامجها لمدح رئيس الوزراء وأرائه الإصلاحية، ومن بعده صفحات لوزير الداخلية وحملاته لملاحقة البلطجية وإعادة الأمن للشارع المصري قبيل المرحلة الثانية من الانتخابات. **فصحيفة الجمهورية** -على سبيل المثال- أخذت علي عاتقها منذ اللحظة الأولى الترويج لحكومة الجنزورى بكل الفنون التحريرية الممكنة، فجاء مانشيت الجريدة يوم **١٢ ديسمبر** ***"المواطن شكا والجنزورى بكى"*** وتعليق الصورة ***"الجنزورى متأثرا بالأم***

مواطن طلب الأمن قبل الخبز" أما الصفحة الثالثة فقد خُصصت لمؤتمر الجنزورى وأخبار المشير وص ١٥ بأكملها حول انجازات الداخلية في استعادة الأمن قبل الانتخابات .هذا علاوة على تجنب تلك الوسائل الإشارة لأي انتهاكات أو تقصير امني أو أعمال بلطجة فئ اى لجنة، رغم وقوع مثل هذا الأحداث واهتمام وسائل أخرى بالإشارة لها. **فقناة الفضائية المصرية وقناة النيل للأخبار** لا تشيرا في تغطيتهما التفصيلية للمحافظات لأي قصور أمني أو أعمال شغب، وحرص مراسليهما على التأكيد على دور الأمن الواضح وعقد لقاءات مع ناخبين للإشادة بدور الأمن وتكرار عرض صورة العجوز التي يحملها رجال الشرطة والجيش في معظم النشرات الإخبارية والتقارير دون التطرق لأحداث شغب وقعت في بعض المحافظات. يأتي هذا في الوقت الذي أعدت فيه **صحيفة الشروق** صفحة كاملة في عدد يوم **١٣ ديسمبر** بعنوان "***الانفلات الأمني يتصاعد في المحافظات***" متتبعة حالات القصور الأمني في كل محافظة.

كذلك قرار تشكيل المجلس الاستشاري واختلاف مواقف التيارات السياسية منه ومن المشاركة فيه كان مدخلاً جديدًا للدعاية والدعاية المضادة، فقد اعتبر حزب الحرية والعدالة في رفضه مدخلا متميز للدعاية في مؤتمراته الانتخابية وهجومه على باقي الأحزاب بما فيها حزب النور، بينما وجدت الأحزاب الليبرالية في رفض الحرية والعدالة للمشاركة مدخلا لنقده واتهامه بالسلبية والاستعلاء في عناوين ومقالات وتحليلات غير مباشرة تحمل توجهات سلبية قبيل عملية الاقتراع. وقد كانت صحيفة **المصري اليوم** أكثر من استغل هذا الحدث فجاء مانشيت الجريدة يوم **١٢ ديسمبر** "***الأحزاب تدخل خط المواجهة بين العسكري والإخوان***" بالإضافة لملف خاص من صفحتين يشرح موقف الإخوان من المجلس الاستشاري ورد فعل الأحزاب واختلاف مواقفها مع الإخوان والذي اختارت له الجريدة عنوان "***الإخوان يتصرفون باعتبارهم يملكون السلطة***" وهو ما قدمته أيضًا **جريدة الأهرام** في صفحة **المشهد السياسي** في **١٢ ديسمبر** حيث استعرضت موقف الأحزاب من المجلس الاستشاري وموقفها من رفض الإخوان المشاركة فيه . وهو ما تكرر في **صحيفة الشروق ص٧** مع التركيز على هجوم بعض أعضاء المجلس على الإخوان، وتعليق **حزب النور** "***مشاركتنا استكشافية وانسحاب الإخوان جاء مبكرا***" وهو التعليق الذي نشرته أيضًا **صحيفة التحرير** في **١٢/١٣** "**النور يشارك في الاستشارى والاصالة ترفض صلاحياته**" أما **صحيفة الشروق** فكان مانشيت صفحتها الأولى يوم ١٣ ديسمبر "**الاستشاري يدعو الإخوان والجماعة تتدلل**"

على الجانب الآخر استغل حزب الحرية والعدالة قضية المجلس الاستشاري في الدعاية له فنقلت الصحف مؤتمرًا انتخابيا للبلتاجي ومرسى قالا فيه "***مرسى : نرفض أى محاولة للالتفاف على إرادة الشعب، والبلتاجي: لن نقبل اى وصاية على الشعب***" **ووفقًا لهذا السياق يمكن استعراض أبرز ملامح التغطية**

الإعلامية لوسائل الإعلام لمجريات المرحلة الثانية من الانتخابات وكذلك أهم الانتهاكات المهنية التي ارتكبتها وسائل الإعلام وذلك على النحو التالي:

٣. الخرق المتعمد للصمت الانتخابي

تركيز معظم تقارير مراقبة الانتخابات في المرحلة الأولى على خرق جميع الأطراف -بما فيها الإعلام- لفترة الصمت الانتخابي في المرحلة الأولى، دفع أغلب الأطراف للتأكيد على التزامها بالصمت الانتخابي بما في ذلك اللجنة العليا التي أقرت أنها سوف تتصدى لأي انتهاكات في هذا الصدد، إلا أنه على طريقة حزب الحرية والعدالة الذي وضع لافتة ضخمة على مقاره الانتخابية أمام اللجان كتب عليها "***حزب الحرية العدالة ملتزم بالصمت الانتخابي***"، قامت وسائل الإعلام على اختلافها بالإشارة إلى التزامها بالصمت الانتخابي وانتهكت هذا الصمت بكل السبل المتاحة. **فالقناة الثانية** قالت أنها **تحترم الصمت الانتخابي وفي الحلقة نفسها من برنامج المشهد الانتخابي يوم ١٣ ديسمبر استضافت أمين مساعد حزب الحرية والعدالة وتحدثت معه حول آرائه في صعود التيار الإسلامي وموقف حزب النور من السياحة والمرأة،** والغريب أنها ناقشته في شعار الحرية والعدالة الذي وضعه على المقار الانتخابية حول التزامه بالصمت الانتخابي. وكذلك قناة **دريم ٢** والتي **استضافت رفعت السعيد في أول أيام الصمت،** ليشن هجومًا قويًا على السلفيين والإخوان، وفي اليوم التالي استضاف برنامج العاشرة مساءا عدد من قيادات الأحزاب الذين اختلفوا حول التيار الإسلامي واحتد الخلاف لدرجة قطع البرنامج واستمرار الإعلانات لساعة إلا ربع بعدها جاء تتر نهاية البرنامج.

أما **قناة الحياة** ففي يوم **١٣ ديسمبر** قال **المذيع انه سوف يلتزم بالصمت الانتخابي، وفي النصف الثاني من الحلقة استعرض رسم بياني بأعداد المرشحين في كل محافظه وانتمائهم،** ومن الملاحظ انه استعرض أعداد مرشحي كل الأحزاب والتحالفات فيما عدا الكتلة المصرية. أيضا **قناة النيل للأخبار** قالت أنها لن تتحدث عن الانتخابات فاستضافت ممثل الجبهة السلفية للحديث حول تصريحات السلفيين ورؤيتهم للوضع، كما استضافت قيادات بارزة في بعض الأحزاب دون الإفصاح عن انتماءاتهم الحزبية وقدمتهم بتعريفات مختلفة. وعلى قناة ON.TV **قالت ريم ماجد أنها ملتزمة بالصمت الانتخابي وبعد ربع ساعة تقريبا ومع أول فاصل للبرنامج جاء إعلان حزب الوفد،** ثم قدم البرنامج تقرير بعنوان "***لا تنتخب الفلول***" واستعرض التقرير صورًا لطارق طلعت مصطفي وأغنية عن الفلول ظهر فيها لافتات دعاية للكتلة المصرية، وفي اليوم التالي استعرض البرنامج موقف حزب الحرية والعدالة من الصمت الانتخابي من خلال عرض صورة مقاره الانتخابية في تقرير خارجي وقد كتب عليها ملتزمون بالصمت.

كذلك خلال أيام الصمت تبنى **برنامج مانشيت** على ON.TV **موقف سلبي واضح من حزب الوفد** في تعليقه على بعض تصريحات الحزب في الصحف، وهو موقف مشابه لـــ**صحيفة الشروق التي شنت هجوما متخفيا ضد حزب الوفد** أثناء يومي الصمت الانتخابي من خلال اختيار أماكن مميزة ومساحات ملفتة وعناوين براقة ملفته حول ***"انقلاب صامت على البدوي"*** **صـــ٣ يوم ١٢ ديسمبر**، ورغم أن الموضوع صغير فقد خصصت له صورة "أرشيفية" كبيرة.

على مستوى الصحف كانت **صحيفة التحرير الأكثر خرقا للصمت الانتخابي بملحق خاص بعنوان "تساعدك ونختار معك..علم عليهم صح"** ثماني صفحات بأسماء المرشحين والقوائم التي تدعمها الجريدة. أما **صحيفة الجمهورية** فتحايلت على حظر نشر الإعلانات المباشر، بنشرها إعلان باسم مرشح وصورته ورقمه الانتخابي والرمز وكتبت في نهاية الإعلام ***"يشرح برنامجه اليوم على قناة الناس"*** وفي الصفحة الأخيرة من العدد نفسه **١٢/١٢** نشرت نتائج استطلاع رأى على شكل إعلان مدفوع الأجر حول النتائج المتوقعة للمرحلة الثانية، الاستطلاع الذي كتب عليه أُجرى على عينة مختارة عشوائية طبقًا للقواعد العالمية استعرض النتائج للفردي والقوائم بذكر الاسم، الرمز، نسبة النجاح في كل محافظة.

صحيفة **المصري اليوم** ***أجرت أيضًا حوار مع مرشح حزب الوسط نادر السيد يوم ١٢ ديسمبر*** واستعرضت عدد من الوجوه البرلمانية من أحزاب مختلفة هذا بالإضافة إلى عمل حوارات مواجهة بين أحزاب النور والحرية، والكرامة والوفد، وفي يوم ١٣ ديسمبر أجرت تحقيق حول مرشحي كل الأطراف بالإضافة إلى بيان حزب الحرية والعدالة والتزامه بالصمت الانتخابي وبعض الحوارات مع قيادات بأحزاب النور والحرية والعدالة، وكذلك أجرت **صحيفة الشروق** ***حوارًا مع إسلام لطفي مؤسس حزب التيار المصري في اليوم نفسه بصفحة ٤*** وقد جاءت مقدمة الحوار تحمل جمل دعائية ايجابية واضحة وشغل الحوار مساحة ملفتة وذلك رغم اعتراف الجريدة في ص٥ بان باقي على التصويت ٤٨ ساعة بما يعنى بدء الصمت الانتخابي، جاءت صفحات الانتخابات بالجريدة تحمل أخبارًا مختلفة حول كل الأحزاب كما أجرت **صحيفة الأهرام** ***حوار مع القيادي الإخواني كمال الهلباوي يوم ١٣ ديسمبر*** على مساحة صفحة واحدة بعنوان ***"الإخوان ليسوا ملائكة"***. هذا بالإضافة إلى **صفحتين على الأقل** نشرتهما كل الصحف على مدار يومي الصمت استعرضوا فيهم أهم التيارات والأفراد المتنافسة في كل محافظة في خرق متعمد لعملية الصمت الانتخابي بل وضعت **صحيفة التحرير** لصفحتها الانتخابية خلال فترة الصمت عنوان ***"أحاديث ما بعد الصمت الانتخابي"*** في إدانة للأحزاب لعدم التزامها به وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن توقف الإعلانات لا يعنى الصمت الانتخابي، فالإعلانات ليست هي النمط الوحيد من الدعاية.

٤. خروج الدعاية عن صفحات الانتخابات والاستعانة بالشخصيات العامة

في محاولة إعلامية لاستحداث أنماط جديدة من الدعاية غير المباشرة والدعاية المضادة، واعتقادًا بأن تقييم الأداء الإعلامي للوسائل الإعلامية في الانتخابات مقتصر فقط على تقييم صفحات الانتخابات أو البرامج المعنية فقط بالتغطية الانتخابية، لجأت وسائل الإعلام إلى توخي التوازن والتنوع والمهنية في صفحات وبرامج الانتخابات والخروج بالدعاية من صفحة الانتخابات إلى صفحات أخرى ربما لم يكن متوقع أن يتم التطرق فيها للانتخابات، مثل صفحات وبرامج الفن، الدين، التكنولوجيا،الشباب، السياحة..الخ.

فـــالقناة الثانية ادعت التزامها بالصمت الانتخابي وبعدها عن العملية الانتخابية فقدمت برنامج حول علاقة السياحة بالدين وفتاوى تحريمها والرد عليها واستمعت خلال البرنامج لمداخلات للمتحدث باسم الجماعة الإسلامية حول دور الإعلام في تخويف الناس من التيار الإسلامي.

أما **قناة الحياة** فكانت الأكثر استعانة بالفنانين في برامجها للحديث عن مستقبل الفن بعد فوز التيارات الإسلامية، فقد تعمد المذيعين توجيه أسئلة لخالد يوسف، احمد حلمي، احمد السقا حول تصريحات التيار السلفي ورؤيتهم لمستقبل الفن حتى ولو كان السياق لا يمت بصلة للعملية الانتخابية أو السياسية بشكل عام "تغطية مهرجان مراكش" كذلك أفردت **جريدة الجمهورية** صفحة الفن (١٦) لتحقيق صحفي حول "***مواقف متأرجحة للتيار الإسلامي من الفن***" واستطلعت الجريدة موقف محمود عبد الغنى وصبري فواز اللذان اتفقا على أن التيارات الإسلامية متاجرة بالدين وان رموزهم متناقضة. كما أجرت الصحيفة استطلاع رأى في الصفحة نفسها حول صورة الإسلامي في السينما المصرية. الأمر الذي كررته **صحيفة المصري اليوم** في عددها **يوم ١٣ ديسمبر** حيث أجرت تحقيقًا موسعًا حول صورة الإسلاميين في السينما المصرية جاء في مقدمته بعد تفوق التيارات الدينية في المرحلة الأولى طرحت السؤال حول إمكانية تغيير صورة أعضاء هذه التيارات على الشاشة، وقد جاءت إجابات كل المشاركين في التحقيق بالنفي واتخذت الجريدة أبرز أرائهم عناوين للصفحة مثل ***(واقعهم ابشع، تاريخهم اسود، أيديهم ملوثة بالدماء، انعكاس صادق لأعمالهم الإرهابية، الموضوع مرتبط بقبول المجتمع لهم)*** وجاء تعليق من أعضاء التيارات الإسلامية على التحقيق ***(نريد الظهور في شكل يغلب عليه المحبة، الإخوان تعرضوا لحملة تشويه متعمدة)***. وفي **جريدة روز اليوسف** "***المسرحيون المستقلون يحذرون التيار الديني من فرض أي قيود***"، وحوار مع الرقيب على المصنفات الفنية "***سيد خطاب: لن يكون هناك رقيب بدقن***" حيث بدأ الحوار بأنه في ظل الأوضاع الحالية لابد من استطلاع شكل الرقابة في الفترة المقبلة، وأيضًا في **جريدة الاهرام١٤ ديسمبر** "***رسالة السينمائيين إلى الإخوان والسلفيين: حافظوا على هوية مصر الثقافية والفنية" وفي الخلفية شعار حزب الحرية والعدالة***.

صحيفة الأهرام استخدمت صفحة الشباب والتعليم **صـ ٢٣ يوم ١٢ ديسمبر** في تحقيق حول ***قلق وترقب شباب الجامعات تجاه فوز الأخوان والسلفيين***" رغم أنها حاولت التزام الصمت الانتخابي والتنوع في صفحات الانتخابات وهو ما فعلته مجددًا في صفحة الكمبيوتر والمعلومات يوم ١٣ ديسمبر، حيث استعرضت الصفحة تحليلا لتقديرات الانترنت وتوافقها مع الواقع الفعلي وقدمت توقعات دراسة الكترونية جديدة لنتائج المرحلة الثانية، الدراسة المعروضة تتناول دراسة للتوقعات حتى يوم ٩ ديسمبر رغم أن هذه المدة الزمنية لا تتجاوز ٣ أيام من إجمالي أيام الدعاية للمرحلة الثانية والتي بدأت من ٧ ديسمبر حتى الاقتراع في ١٤ ديسمبر.

خصصت **الجمهورية صفحة السياحة للتعليق العاملين بقطاع السياحة على موقف التيارات الإسلامية من السياحة** وجاء التحقيق بعنوان ***ليس دفاعا عن رزقنا بل عن الوطن أولاً*** " واختارت الجريدة عدد من العناوين الفرعية للموضوع كان أخرها عنوان " ***انتخبوا من يحافظ على مصر***" وهو ما تكرر في **صحيفة الأهرام ١٤ ديسمبر** حيث أعدت الجريدة تحقيق في صفحة السياحة ص ٧ حول "***السياحة الشاطئية مهددة بالغرق*** "على خلفية التصريحات السلفية.

٥. التغطية الإعلامية ليومي الاقتراع والاختلاف حول المسميات والانتهاكات

تباينت الصحف والقنوات في تسمية المرحلة الثانية من الانتخابات وقد حمل كل اسم انعكاسًا لتوجه كل صحيفة في تغطيتها لمرحلة الاقتراع فقد أطلقت عليها **صحيفة التحرير** "***المرحلة الثانية من الصراع الثلاثي***"، بينما اعتبرتها **المصري اليوم** "***معركة الحسم للإسلاميين ورد الاعتبار لليبراليين***"، **روز اليوسف** "***مرحلة التوازن***".

لم تختلف الصحف في المسمى فقط وإنما اختلفت أيضًا في حجم الانتهاكات والتي عكست تعريف الصحيفة أو القناة للانتهاك ومدى ملاحظتها للانتهاكات وأي تيار تلاحظ فبعد اليوم الأول من الاقتراع خرج **مانشيت جريدة التحرير** "***ناخبون أقل..تجاوزات أكثر***"، بينما اختارت **المصري اليوم** "***المرحلة الثانية : الإخوان والسلفيون هذا فراق بينى وبينك***"، وجاء **مانشيت الشروق** "***الفرحة تتكرر والتجاوزات تتراجع***"، بينما أبرزت **صحيفة الجمهورية** "***تصريح لعبد المعز: المرحلة الثانية أكثر التزاما***".

القناة الثانية أكدت على أن المرحلة الثانية أفضل من الأولى واقل في الانتهاكات، بينما **قناة الحياة** الأكثر تركيزا علي الانتهاكات لاسيما انتهاكات الأطراف الذين من شانهم إبطال العملية الانتخابية أو التشكيك في مسارها مثل اللجنة العليا والقضاة فقد أفسحت القناة مجالاً واسعًا للحديث عن خلاف للقضاة مع اللجنة العليا ومواقف اللجنة السلبية من الانتهاكات التي تصدر عن الأحزاب.

٦. ايجابيات وانحرافات مهنية

كشف التقييم الإعلامي عن مجموعة من المشكلات المهنية التي يعانى منها الإعلاميين والصحفيين في تغطيتهم للانتخابات، كان أبرزها ضعف الأداء المهني للمراسلين وعدم وعيهم بالمحاذير القانونية في صنع التقارير والتي يعد أبرزها سؤال الناخبين عن التيار المقرر أن يدلوا لهم بأصواتهم أو الحديث عنة أن اللجنة بأكملها قررت، التنبؤ بنتيجة معينة، وكذلك عدم فهمهم الكامل للنظام الانتخابي والخلط بين مرشحي القوائم والفردي، فعلى سبيل المثال ***أثناء رصد مراسلة قناة الحياة لبعض الانتهاكات أثناء الاقتراع سألتها المذيعة لمن كانت ستعطى الناخبة التي تسببت في المشكلة بصوتها فردت المراسلة " اكيد للحرية والعدالة أو للنور***"، وكذا ***مراسل قناة النيل للأخبار الذي قال في نهاية تقريره حول انتهاكات ارتكبها حزب النور في بعض اللجان "يعرضوا برامجهم بدل التصريحات المؤججة للوضع***"، هذا بالإضافة إلى تكرار عمليات تجهيل المصادر التي تعد صحيفة **روزاليوسف** الأكثر استخداما لها بالإضافة إلى صحيفتي **الشروق والمصري اليوم** اللذان يكتفيان كثيرا بكلمة "علمت المصري اليوم، أو ذكرت مصادر مطلعة للشروق" دون مبرر لذلك. من الانحرافات المهنية أيضًا خلط الرأي بالخبر في المانشيت والعناوين، وعدم تماشى تعليقات الصور مع الموضوع، وكثيرا ما تكون الصورة غير متصلة بالخبر. هذا بالإضافة إلى خطأ مهني فادح ارتكبته **قناة الحياة** قبل إعلان النتائج النهائية للمرحلة الثانية تمثل في التنبؤ بمؤشرات فوز الأحزاب قبل انتهاء عملية التصويت وإعلان النتائج وذلك من خلال عرض توقعات المرحلة الثانية وجاءت (حرية وعدالة – نور-وفد- وسط- الكتلة)

٧. البعد الطائفي في التغطية الانتخابية

من أهم ايجابيات المرحلة الثانية هو تراجع حدة البعد الطائفي في التغطية الانتخابية بعد تكرار التحذيرات من خطورة استخدام هذا البعد، إلا أن هذا لا ينفي إصرار بعض وسائل الإعلام والصحف ومقدمي البرامج على استحضار هذا البعد ولو كان بلا سياق منطقي، فمازال **برنامج الحقيقة على قناة دريم٢** يصر على استحضار البعد الطائفي في اغلب حلقاته وبصورة تتطرق إلى الحث على العنف من بعض الضيوف، كما أن أسئلة المذيع غالبًا ما تنصب على الأبعاد الطائفية ويتم اختيار الضيوف بما يحقق هذا الغرض، وكذلك **صحيفة روزاليوسف** التي أعدت ملف شديد الطائفية يوم **الأربعاء ١٤ ديسمبر** بعنوان "***المسيحيين ضد الإسلاميين***"، "***الجزية كلام فارغ، والمسيحيون: للصبر حدود***".

٨. القفز على النتائج والتعامل مع القوى الإسلامية على اعتبارها الحاكم والمتحكم في مستقبل البلاد

وسائل الإعلام على اختلافها كان لها دور ايجابي في صعود التيارات الإسلامية في المرحلة الأولى، ليس فقط لان هجومهم المستمر عليهم صنع معهم حالة من التعاطف انعكست على الصناديق ولكن لأنها نجحت بتركيزها على الإسلاميين ومواقفهم من أمور حيوية في إدارة شؤون البلاد من إقناع الرأي العام أن الإسلاميين هم حاكم البلاد القادم قبل حتى بدء اقتراع المرحلة الأولى، وقد كان لنتيجة المرحلة الأولى اثر اكبر في دعم هذه الفكرة الأمر الذي لم تنتبه له وسائل الإعلام فاستمرت في عملية القفز على النتائج والتعامل مع نتائج المرحلة الأولى على اعتبارها نتيجة نهائية باكتساح الإسلاميين وبدأت تتعامل معهم على اعتبارهم انفردوا بحكم البلاد وصار من المهم أن نستطلع رأى النخب والمواطنين فيهم على اعتبارهم الحكام وتقييم مواقفهم من القضايا والسياسات دون الالتفاف أن هذا يحسب نمط من أنماط الدعاية الايجابية غير المباشرة التي ربما لم تقصدها وسائل الإعلام كما أنها بذلك تقفز على نتائج ثلثي العملية الانتخابية وثلثي مقاعد البرلمان وهو ما يفتقد للمهنية وقواعد التغطية الإعلامية النزيهة للعملية الانتخابية.

مقال رئيس تحرير جريدة التحرير في ١٢ ديسمبر جاء بعنوان ***"دعوكم من العسكري وتفاوضوا مع الإخوان"*** بينما جاء **مانشيت الجريدة** ***"مصادر: اتصالات العسكري مع الإخوان لم تتوقف"*** أما **جريدة المصري اليوم** فطالعتنا صباح يوم ١٢/١٣ بعنوان ***"الإخوان والحرية والعدالة يكلفان خيرت الشاطر بإعداد مشروع للنهضة"***.

الفنون المصورة كان لها دور في خلق هذا الانطباع، فبالإضافة إلى استطلاعات الرأي التي انتشرت في كل الجرائد حول مستقبل الفن والسياحة والعلاقات الخارجية ووضع المرأة في ظل الحكم الإسلامي، انتشرت أيضًا الصور التي تقدم تصور استهجاني للوضع دون إشارة من الجريدة إلى كون هذه الصور مختلقة وعلى سبيل التهكم، مثل صورة الإعلاميين في الحكم الإسلامي والتي صورت مقدمي البرامج ملتحين ومحجبات وكتبت **روزاليوسف** تحتها ***"شكل الإعلام في ظل الحكم الإسلامي"*** وكأنها تقر واقع دون الإشارة إلى كونها صورة الكترونية مصنوعة متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي. كذلك بعض الرسوم الكاريكاتيرية التي نشرتها العديد من الصحف مثل **الشروق والتحرير** حول شكل مصر في ظل الحكم الإسلامي كان لها دور في ترسيخ هذا الانطباع لاسيما قبيل الاقتراع في المرحلة الثانية

٩. موقف وسائل الإعلام من الأطراف المتنافسة في المرحلة الثانية

ربما أدركت وسائل الإعلام أن هجومها المستمر على التيار الإسلامي صار أمرًا يفتقد إلى الكثير من المهنية ويتسبب في نتائج عكسية، فحاولت أن تستحضر التيار الليبرالي بشكل أكبر في تغطيتها للعملية

الانتخابية، وهو ما كشفت عنه التحليلات الكمية للمرحلة الثانية إلا أن التحليل الكيفي لهذه المساحة كشف عدم وجود تغير حقيقي في عقيدة وسائل الإعلام، فهم هاجموا الليبراليين ليس لما يرتكبوه من انتهاكات وهى كثيرة ولكن لأن انشقاقهم وتراجعهم تسبب في صعود الإسلاميين ونجاحهم ليس فقط في المرحلة الأولى فقط ولكن في العملية الانتخابية ككل فقد وصفت جريدة **روز اليوسف في مطلع خبر حول السلفيين ١٣ ديسمبر** بجملة "***بعد النتائج المهينة التي حققها الليبراليين في المرحلة الأولى...الخ***" وفي صفحة ٤ مانشيت "***الإسلاميون يتصدرون والليبراليون يغرقون في الخلافات***"، فوسائل الإعلام أتاحت المساحات للأحزاب الليبرالية ليس لشرح برامجهم الانتخابية وإنما للتعليق على التيارات الإسلامية ومواقفها وتصريحاتها، **فجريدة الأهرام** أفردت صفحة كاملة لأبرز القيادات الليبرالية **يوم ١٣ ديسمبر** ولكن للتعليق على الأحزاب الإسلامية وأسباب صعودها في المرحلة الأولى وتوقعاتهم عن المرحلة الثانية، ورغم أنه من الصعب سحب هذه المشاهدة على كل وسائل الإعلام إلا أنها واضحة في الكثير منها. كذلك ركزت **جريدة الشروق** على ابرز تصريحات السلفيين ومؤتمرات الحرية والعدالة فجاءت تغطيتها الانتخابية غير متنوعة **يوم ١٣ ديسمبر** مع استخدام عناوين مثل "**الإخوان قادمون لا محالة**"، "**الحرية والعدالة ينهى جولته على سفح الهرم**"، بالإضافة إلى التركيز على تصريحات العريان وحازم شومان في غياب واضح للتنوع في صفحات الانتخابات ٤ و٥.

وبشكل عام **فقناة دريم٢** تركز على انتهاكات وخلافات أحزاب النور والحرية والعدالة والوفد وتتجنب الحديث عن التيارات الليبرالية. بينما تنفرد **قناة الحياة** بالمهاجمة الدائمة والواضحة للتيارات الإسلامية سواء بالتركيز على انتهاكات الدعاية أو انتهاكات أيام الاقتراع دون الإشارة لأية أحزاب أو أطراف أخرى في العملية الانتخابية . وعلى مستوى الصحف **الجمهورية** هي الأكثر هجومًا على الإخوان والأحزاب الليبرالية بينما تتيح للتيار السلفي مساحات كبيرة لا بغرض الدعاية وإنما هي مهتمة بالتركيز على أرائهم واستعراضها في الأمور الخلافية لاسيما مع الإخوان. **صحيفة التحرير** تركز أيضًا على التيار السلفي لكنها تنتهج موقف سلبي في التعامل مع أخباره، فقد أعدت الجريدة صفحة كاملة عن التيار السلفي **يوم ١٣ ديسمبر** بعنوان "***سلفي فوبيا ..عندما يتحول الرعب إلى نكتة***" كما أبرزت الصحيفة تصريحات لأحد الدعاة السلفيين بعنوان بارز وفي مكان مميز جدًا في الصفحة والجريدة بعنوان "***داعية سلفي: الإعلام كلاب مسعورة***" **والعنوان الثانوي** "***إعلام هدام.مفسد.كاذب يجب مقاطعته***" وفي الصفحة الأولى من الجريدة تهكم المحرر على الكتلة في حجبها لصورة مرشحها بعنوان بارز "***الكتلة تتحجب على خطى النور***" بالإضافة إلى خبر أخر حول تصريحات للسلفيين في ندوة جامعة القاهرة. كذلك **جريدة المصري اليوم** من أكثر الصحف هجومًا على التيارات الإسلامية بشكل عام.

١٠. خلاف الحرية والعدالة والنور وتصريحات السلفيين مدخلاً متميزًا للدعاية والدعاية المضادة

ركزت الصحف بشكل مكثف جدا على الخلاف بين حزب الحرية والعدالة والسلفيين، **كما وجدت** في تصريحات السلفيين مادة غنية للتداول الإعلامي والتعليق، إلا أن الإعلام هو المسئول عن نشر هذه التصريحات وتفعيل استخدامها في الدعاية السلبية والأخطر هو تحولها لمدخل للتغطية الانتخابية مع كل التيارات فبدلا من الحديث عن البرامج الانتخابية والرؤى الإصلاحية انصبت الأسئلة على التعليق على هذه التصريحات التي وصفها الإعلام بالمفزعة والمخيفة. فرغم أن لقاء قناة **الفضائية المصرية** بمسئول بوزارة الأوقاف لا يعد وثيق الصلة بالعملية الانتخابية والأحزاب إلا أن الحوار كله انصب على أسئلة المذيعة حول ***تصريحات السلفيين المفزعة والمخيفة المرعبة*** وهى التوصيفات نفسها التي استخدمتها مذيعة برنامج السيناريو القادم **يوم ١٢ ديسمبر** على قناة **النيل للأخبار** الأمر الذي دفع الضيوف للتعليق على طريقة المذيعين في الأسئلة وتركيزهم على جانب واحد فقط . **روز اليوسف** عدد **١٣ ديسمبر** قالت ***(مع بدء المرحلة الثانية السلفي عمر القرشي: فصل الدين عن الدولة كفر والإعلام المصري كلب مسعور)، (حازم شومان: إنهاء فتنة النساء ويقعدوا في البيت)*** كما وصفت الصحيفة نتائج التيار الليبرالي في المرحلة الأولى بالنتائج المهينة، ورغم صغر مساحة الخبر وإفراد مساحة ضخمة له إلا أن الجريدة عادت وكررته وبلا إضافة في صفحة ٤.

١١. المرأة في العملية الانتخابية

رغم أن المرأة هي المشارك الأكبر في عملية الاقتراع والأكثر ايجابية إلا أنها الأقل حظًا في التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية، فقد انتهت المرحلة الأولى دون مقاعد للنساء إلا أن وسائل الإعلام لم تحاول تجاوز هذا التقصير في المرحلة الثاني فهي مازالت تحجم عن استضافة المرشحات ومساعدتهن في شرح برامجهم الانتخابية وفي حالة استضافتهم يتم الحديث عنهم في مجال محدود جدًا ومقتصر على صورة النساء ومشاركة النساء في تجاهل تام لتخصصاتهم ومشاركتهم في الحياة العامة بعيدًا عن كونهم نساء. **قناة النيل للأخبار** كانت الأكثر حديثًا عن المرأة في العملية الانتخابية فتقريبًا كل التقارير لناخبات، كما أن القناة ناقشت صعوبة وصول المرأة لهذا البرلمان وان هذا سيكون أسوأ برلمان يعبر عن المرأة، كما أنها تطرقت في لقاءاتها إلى صورة المرأة في التيار الإسلامي لاسيما السلفي إلا أنها ورغم حديثها عن النساء لم تقم باستضافة أي امرأة للتعليق على الانتخابات أو مشاركة النساء في العملية السياسية.

ملخص التقرير المرحلي الخامس
(مرحلة الاقتراع الثالثة)
٣ - ٤ يناير

تتميز المرحلة الثالثة من الاقتراع بخصوصية بالغة ليس فقط لكونها تمثل "تحصيل حاصل" لتيار الأغلبية، والفرصة الأخيرة لتيارات تتنافس على المراكز الثانية والثالثة وإنما لأنها تكرار لعملية اقتراع يعيشها الشارع المصري منذ أكثر من شهرين وهى أطول مدة اقتراع شهدها الشارع المصري، فتقسيم العملية الانتخابية إلى ثلاث مراحل وإن كان يحمل بعض الإيجابيات، إلا أنه يحمل الكثير من السلبيات على المستوى الإعلامي، أبرز هذه السلبيات هو التكرار، سواء كان تكرارًا للانتهاكات أو تكرارًا للسقطات المهنية، أو الأطراف المتنافسة، أو تكرار الوجوه البارزة للتيارات المتنازعة وأيضًا يتيح المجال للإعلام للقفز على النتائج والتنبؤ في ضوء مؤشرات كشفت عنها المراحل الأولى من الانتخابات.

ولعل تلك السلبيات يبرهن عليها التناقص التدريجي في المساحة المخصصة للتغطية الإعلامية للانتخابات، لتصل إلى أقل مساحة في المرحلة الثالثة. هذا التناقص ليس كميًا فقط، وإنما من الناحية الكيفية، فتدريجيًا تصبح العناوين أقل وطأة والهجوم أقل سخونة، والانتهاكات المكررة أقل بروزًا، علاوة على ذلك فقد أدى التقسيم الجغرافي للعملية الانتخابية إلى توزيع اهتمامات الرأي العام بالعملية الانتخابية وفقًا لمحافظاتهم، بما يعنى أن ثلثي القراء غير مهتمين بالعملية الانتخابية في المرحلة الثالثة ومن ثم يتراجع اهتمام الصحيفة بها لأنها صارت محل اهتمام النسبة الأقل من القراء على حساب أحداث وأخبار أكثر أهمية وتهم قطاع الأغلبية.

سببًا أخر يُبرر صغر مساحة التغطية الإعلامية للمرحلة الثالثة هو تزامنها مع أحداث مهمة سحبت منها البساط، واحتلت مكانها في الصفحات الأولى من الصحف بل وقاسمتها صفحات البرلمان، أبرز تلك الأحداث هي الهجمة على منظمات المجتمع المدني ومداهمة بعض مقراتها، ومحاكمة مبارك، وردود الأفعال الدولية والرسمية حول هذين الحدثين، وهو ما احتل الصفحات الأولى في كل الصحف، علاوة على قيام الصحف القومية (الأهرام، الجمهورية) بوضع أخبار المنظمات والهجوم عليها في صفحات الانتخابات على اعتبارها "الأكثر انقرائية" وربما للربط بين مداهمتها والعملية الانتخابية!

التغطية الإعلامية للمرحلة الثالثة من الاقتراع:

١. **الالتزام بالصمت الانتخابي: لم ينجح أحد**

التغطية الإعلامية للمرحلة الثالثة حملت في جوهرها تأكيدات على انحرافات مهنية تم رصدها على مدار مراحل الاقتراع الثلاثة، كما أنها حملت تغيرات أثبتت أن هناك من يتقبل النقد ويسعى للتطوير والإصلاح، ولعل هذا يعكس الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني، ففي إطار منظومة متكاملة واحدة لابد أن يسعى كل طرف ليس إلى هدم الأخر أو إقصائه، وإنما إلى رفع كفاءته بكل ما أوتى من إمكانيات وخبرات ونقد بناء.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الدور الذي لعبته تقارير المراقبة الإعلامية والميدانية من مختلف الجهات في لفت انتباه كافة الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية بما فيها وسائل الإعلام واللجنة العليا للانتخابات إلى ضرورة احترام فترة الصمت الانتخابي، فصار خرق المرشحين لفترة الصمت محل مراقبة الإعلام **(المصري اليوم والشروق ٢ يناير)**، وخرق الإعلام للصمت محل نقد تقارير المراقبة الإعلامية. فخلال المرحلة الثانية والثالثة حضر مصطلح الصمت الانتخابي بوضوح في التغطية الإعلامية، وان كان في الكثير منها حضر قولاً وليس فعلاً، فعلى مدار يومي الصمت الانتخابي للمرحلة الثالثة ١-٢ يناير ٢٠١٢ لم تلتزم أي وسيلة إعلامية بالصمت الانتخابي سوى **قناة** ONTV، بينما تعد قناة CBC الأكثر خرقًا للصمت الانتخابي بحرصها المستمر على استعراض أبرز المرشحين في مختلف المحافظات وذِكر نبذة مختصرة عنهم "ليلة الاقتراع".

توخت **القنوات العامة وبعض القنوات الخاصة** الكثير من الدقة وحاولت أن تلتزم قدر المستطاع بالصمت الانتخابي، ولكن لم تنجح في ذلك بشكل تام ، فقد لجأت إلى التحايل باستضافة قيادات حزبية ليلة الاقتراع للحديث عن موضوعات بعيدة الصلة عن الانتخابات، إلا أن ظهور تلك الشخصيات على الشاشة ليلة الاقتراع وحديثهم في أي قضية عامة يُشكل بشكل أو بأخر خرقًا للصمت الانتخابي **(دريم ٢ العاشرة مساء، الحقيقة ٢، ٣ يناير)، (المصرية والنيل للأخبار ١ يناير)**.

بشكل عام كانت الصحف الأكثر خرقًا للصمت الانتخابي، فقد اخترقت **جميع الصحف القومية والخاصة والأسبوعية** الصمت الانتخابي بطرق متعددة أبرزها إجراء حوارات مع قيادات حزبية أو مرشحين ليلة الاقتراع ولكن دون إعلانات، فيما عدا **جريدة الجمهورية** فهي الجريدة الوحيدة التي نشرت إعلان (لحزب الحرية) على مدار يومي الصمت الانتخابي، كما نشرت إعلانا في شكل خبر للمرشح (ياسر الجندي - مرشح حزب الحرية) في عدد ٢ يناير دون إشارة لكونه إعلان مدفوع الأجر، بينما كررت **جريدة التحرير** نشرها لملحق "نحن نساعدك على الاختيار" والذي تذكى فيه مرشحين في كل دائرة وتكتب عنهم نبذات

إيجابية تُبرر دعم الجريدة لهم وذلك قبل الاقتراع بـــ٢٤ ساعة ، الأمر الذي يعد أبـــرز أنـــواع الدعايـــة وأغربها ، بالإضافة لكونه خرق صارخ للصمت الانتخابي.

٢. أحداث تجدد البعد الطائفي

رغم أن البعد الطائفي للتغطية الإعلامية للانتخابات كان قد تراجع نوعًا ما فـــي المرحلـــة الثانيـــة مـــن الانتخابات، إلا أنه عاد للحضور بقوة في تغطية المرحلة الثالثة، والتي جاءت متزامنة مع بعض الأحداث التي ساهمت في استحضاره، والتي يعد أبرزها واقعة الرسوم المسيئة في أسيوط ، تزامن الاقتـــراع مـــع احتفالات الأقباط بأعياد الميلاد ورأس السنة الميلادية، وما صدر من فتاوى حول جواز مشاركة الأقبـــاط الاحتفالات بأعيادهم أو تهنئتهم بها، كذا ظهور جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وما أثارته من فزع قبطي، هذا بالإضافة إلى تضمن هذه المرحلة بعض المحافظات المعروفة بالتركيز القبطي فيها مثـــل المنيا.

هذه الأحداث أعادت إلى الصحف عناوين حول ***المواجهات الطائفية في أسيوط*** **(الجمهوريـــة ٢ ينـــاير)**، وأخرى مثل ***٢٠ مرشح قبطي في مواجهة القوائم الإسلامية*** **(المصري ١ يناير)**، ***المنيا: مثلث قبطي في مواجهة مثلث إسلامي*** **(التحرير ١ يناير)**، كما عاد السؤال حول موقف التيارات الإسلامية مـــن المـــرأة القبطية ومن الرئيس المسيحي ومن بناء الكنائس ليفرض نفسه علـــى الحـــوارات الإعلاميـــة الصـــحفية والتلفزيونية مع قيادات الأحزاب الدينية (المصري ٢ يناير)، لاسيما بعـــدما نشـــرت الصـــحف بعـــض التصريحات المتشددة في هذا الصدد **(التحرير ١يناير)**، الأمر الذي دفع بعض القيادات الدينية الإســـلامية الوسطية إلى إدخال بعض التعديلات على لغتهم الإعلامية فصاروا أكثر حرصًا على خطـــب ود الأقبـــاط والنساء في اغلب تصريحاتهم لاسيما التلفزيونية.

٣. الهجوم على الإسلاميين في العناوين وحق الرد مكفول في المتن

تجدد البعد الطائفي في التغطية الإعلامية هو أحد انعكاسات الأداء الإعلامي الخاص والعام تجاه صـــعود التيارات الإسلامية في المرحلتين الأولى والثانية من الانتخابات، فالإعلام مازال عاجزًا عـــن اســـتيعاب الدرس، فهو لم يفهم أن دعايته السلبية ضد التيارات الإسلامية انقلبت عليه، وتحولت إلى أصوات إضافية لهذا التيار الذي بدا المستضعف المضطهد المجني عليه إعلاميًا وربما هذا ما لم يكن يقصده الإعلام مـــن هجومه المستمر على التيارات الإسلامية.

وفي محاولة إعلامية أخيرة لمقاومة هذا الصعود الإسلامي قبل المرحلة الثالثة واعتقادًا بأن تقيـــيم الأداء الإعلامي للوسائل الإعلامية في الانتخابات مقتصر فقط على تقييم صفحات الانتخابات أو البرامج المعنية

فقط بالتغطية الانتخابية، لجأت وسائل الإعلام إلى توخي التوازن والتنوع والمهنية في صفحات وبـــرامج الانتخابات والخروج بالدعاية السلبية من صفحة الانتخابات إلى صفحات أخرى ربما لم يكن متوقع أن يتم التطرق فيها للانتخابات، مثل صفحات وبرامج الفن، المرأة، السياحة، الاقتصاد والتكنولوجيا. وهو تحديدًا ما لجأت إليه صحيفة **صوت الأمة الأسبوعية ٢ يناير، صحيفة روز اليوسف ١ يناير** من خلال صفحات الفن التي جاءت بعناوين ***(المشاهير يتحدون السلفيون بعد فوزهم بالأغلبية)، (الفن أقوى من الأحـــزاب الدينية)*** وهى تحقيقات من شأنها استطلاع مخاوف الإعلاميين -خصوصًا الفنانات- على الفن بعد صعود التيارات الإسلامية وإبراز تصريحاتهم المضادة للتيار الإسلامي، مع تدعيم ذلك ببعض العوامل الإخراجية مثل نشر صور للفنانات بمساحات ضخمة لا تتناسب مع حجم حديثهن في التحقيق. وكذلك **صحيفة الأهرام** في صفحة المرأة يوم ٢ يناير تناولت وضعية المرأة في البرلمان الإسلامي، وكذا عدد الأهرام ١ ينـــاير الذي تناول تحول صعود الإسلاميين إلى نكته على الفيس بوك في صفحة خاصة بالتكنولوجيا.

وسيلة أخرى لجأت إليها **جريدة الشروق** في نقدها للتيارات الإسلامية وذلك من خلال ملف كامل أعدته في ٢ يناير ربطت فيه بين أداء حزب الحرية والعدالة والحزب الوطني المنحل جاء تحت عنوان *"البرلمان من أغلبية الوطني إلى أغلبية السمع والطاعة، الإرشاد في مكان أمانة السياسات والشاطر بدلاً من عز"*.

هذا علاوة على تركيز **المصري اليوم** الدائم على الخلافات بين التيارات الإسلامية (الإخوان والســلفيين) وإبرازهم بعناصر إخراجية مُلفتة، وكذا الهجوم الشديد الذي تشنه **قناة الحياة** على **حزبي الحرية والعدالة والنور** على لسان مذيعيها فعلى سبيل المثال عقّب أحد المذيعين متهكمًا على صعود التيارات الإســلامية قائلاً *"بما إن أسوان اللي بنقول عليهم ناس متفتحة انتخبوا النور، يبقى نتوقع إيه فـــي شـــرم الشـــيخ ومطروح"*، كما يزج المذيعين باسم **حزب الحرية والعدالة** في رصد أي انتهاك حتى لو رفض الضيف أو المراسل ذكر اسم الحزب يقول له المذيع *"رى حزب الحرية والعدالة مثلا ؟"*

الفضائية المصرية من أكثر القنوات هجومًا على السلفيين، فعلى مدار فترة الدعاية للمرحلة الثالثة وكـــذا فترة الصمت الانتخابي للمرحلة الثالثة كانت معظم التقارير الخارجية للقناة ومداخلاتها التليفونيـــة تنتقـــد السلفيين وإقحامهم للدين في السياسة وتصريحاتهم ولجنة الأمر بالمعروف، ...الخ وهو ما أكدتـــه أســـئلة المذيعين لضيوف القناة من التيارات الإسلامية والتي جاءت أغلبها تهكمية على شاكلة *"هتفضلوا لحد امتى توزعوا لحمة، كيف تقيموا أخطاء حزب الحرية والعدالة، ما تعليقكم على حشد الإخوان للناخبين علـــى أبواب اللجان....الخ"* دون إتباع النمط نفسه من الأسئلة والهجوم مع الأطراف الأخرى التي يثبت ارتكابها لانتهاكات مشابهة.

٤. المرحلة الثالثة.. مزيد من الأخطاء المهنية

كشفت فترة الرصد عن العديد من الانحرافات المهنية التي ترتكبها معظم وسائل الإعلام، والتي تعكس انحيازاتها أحياناً، وضعف مهنية محرريها أحياناً أخرى، وقد ركز كل تقرير على مجموعة من الأخطاء المهنية البارزة أثناء التغطية الإعلامية لكل مرحلة من الانتخابات وكانت أبرز هذه الانحرافات تجهيل المصادر، خلط الرأي بالخبر، الصورة غير المتسقة مع الخبر، عدم استيعاب المراسلين للنظام الانتخابي والقفز على النتائج أو نشر استطلاعات غير علمية من شأنها التأثير على الرأي العام، والى جانب هذه الانحرافات التي أكدتها المرحلة الثالثة، يكشف التقرير عن:

- تضارب واضح في معلومات المراسلين بما يؤكد ضعف مهنية المراسلين التي سبق الإشارة لها، فعلى قناة CBC ذكرت لميس الحديدي أنه لا يوجد مرشحين **للحرية والعدالة والنور** في جنوب سيناء ، بينما ذكر مراسل قناة **الحياة** في اليوم نفسه أن لهم مرشحين، وكذلك قالت قناة CBC أن الناخبين في المنيا عددهم ضعيف، بينما ذكرت **الحياة** أنهم يُقدرون بأكثر من مليون ناخب وهى من أكثر المحافظات إقبالاً.
- استمرار صحيفة **أخبار اليوم (٣١ ديسمبر) وقناة** CBC **(٣ يناير)** في نشر مؤشرات الاقتراع الأولية بعد نهاية اليوم الأول من التصويت أو قبل بداية التصويت وهو ما يعد قفزًا مرفوض على النتائج من شأنه التأثير على الناخبين واختياراتهم لاسيما انه لا يستند على أية معايير علمية أو استطلاعات علمية سوى مشاهدات مراسلي القناة أو توقعات مصادرها، وهو ما نقدته التقارير السابقة وامتثلت له الكثير من وسائل الإعلام.
- استمرار الصحف في نشر مقالات لمرشحين دون الإشارة لكونهم مرشحين، أو تجريم استخدامهم لمساحات الرأي في الدفاع عن مواقفهم أو مواقف أحزابهم أو مهاجمة خصومهم وهو ما يتنافى مع قواعد المهنية التي تلزم الجريدة بوقف مقالات المرشحين لاسيما أيام الصمت الانتخابي.
- الخلط في المسميات بين **السلفيين وحزب النور، الإخوان والحرية والعدالة، التحالف الديمقراطي وتحالف الحرية والعدالة، حزب الجماعة الإسلامية وحزب البناء والتنمية** وهو ما تجلي بشكل أكبر في صحيفتي **الفجر ٢٩ ديسمبر ، صوت الأمة ٢ يناير**
- اقتطاع جمل قول مخالفة لما جاء في نص المتن، واقتطاع عناوين مثيرة لا تعبر عن السياق **(الفجر وصوت الأمة و روز اليوسف)** واستخدام الأسئلة الإيحائية "**أليس كذلك ؟**" لدفع دفة الحوار بما يخدم انحيازات الوسيلة.

٥. غياب عدالة التوزيع الجغرافي للتغطية ... خطأ يتكرر

في مرحلة فتح باب الترشيح ومرحلة الدعاية كانت القاهرة تأتى غالبًا في الصدارة من حيث الاهتمام الإعلامي تليها مجموعة من المحافظات القريبة منها بينما تقل التغطية تدريجيًا كلما ابتعدنا عن القاهرة الكبرى. وفي أثناء المرحلة الأولى والثانية من الاقتراع حصدت القاهرة والجيزة النسبة الأكبر من التغطية وظلت المحافظات الحدودية البعيدة الأقل اهتمامًا، وهو ما برهنت عليه المرحلة الثالثة والتي ضمت عدد من المحافظات البعيدة مثل جنوب وشمال سيناء والوادي الجديد واللذين جاءوا في ذيل القائمة بعناوين مكررة وتغطية متشابهة تقتصر فقط على الإشارة إلى الطبيعة القبلية لهذه المناطق، ومشاركة المرأة في الاقتراع، دون أن تحظى هذه المحافظات بتحليل متعمق للتيارات المتنافسة فيها أو أشهر مرشحيها وبرامجهم، أو التطرق لاحتياجات هذه المناطق ودور البرلمان في تعميرها كما حظت محافظات أخرى أكثر قربًا مثل القليوبية والغربية والدقهلية.

٦. المرحلة الثالثة.. مؤشرات تتأكد

كان من الصعب في المراحل الأولى للعملية الانتخابية التنبؤ بانحيازات وسائل الإعلام أو تقدير مواقفها من الجهات الرسمية في الدولة، وهذا لا يعنى أنه من المفترض أن تكون هناك انحيازات، وإنما المقصود أنه كان من الصعب الوقوف على مواقف وسائل الإعلام من الأطراف المختلفة في العملية الانتخابية ورصد تغيراتها، ولكن تكرار المؤشرات على مدار فترة الانتخابات برهن على مجموعة من المؤشرات يمكن إدراجها على النحو التالي:

- **المصري اليوم الأكثر تركيزًا على بحث طبيعة العلاقة بين العسكري والإخوان**، هل هي علاقة صدام، اتفاق، صفقة، تبادل مصالح...الخ ومدى تأثير هذه العلاقة أيًا كان نوعها على الثوار والأطراف السياسية الأخرى، وهو ما يؤكده إصرار الصحيفة على طرح سؤال حول علاقة الإخوان والعسكري في كافة حواراتها مع كل الأطراف، واختيارها لجمل القول للقيادات الإسلامية التي تنطوي على ربط ما بالعسكري (**المصري ١و٢ يناير**).
- **جريدة التحرير الأكثر استحضار للبعد الطائفي في التغطية الانتخابية**، فإلى جانب ما تم رصده من عناوين وموضوعات طائفية للجريدة في تقارير المرحلة الأولى والثانية من الاقتراع، عادت الجريدة لتستخدم العناوين نفسها قبيل المرحلة الثالثة مثل عنوان تحقيق في **عدد ٢ يناير** بعنوان: ***المنيا المثلث القبطي في مواجهة المثلث الإسلامي***، وفي الصفحة الثانية من العدد نفسه تحقيق بعنوان "***من التحرير إلى أسيوط المصحف مع الصليب***" ، ورغم ما يحمله العنوان من محمل إيجابي إلا أن العناوين الفرعية

للتحقيق نفسه جاءت تعكس غير ذلك مثل "***النور يقولها صراحة لا نريد حاكمًا مسيحيًا ولا دولة مدنية***"، "***بكار: نهنئ المسيحيين في مناسبتهم الاجتماعية لا الدينية***" ، وكأن الجريدة قصدت التأكيد على عدم حقيقة العنوان الرئيسي أو توصيل انطباع بذلك للقارئ.

- **الجمهورية المدافع الأبرز عن الحكومة ووزارة الداخلية،** وهو اتجاه يتأكد تدريجيًا، سواء من خلال المؤشرات الكمية (أكبر مساحة للحكومة) أو الكيفية التي تنطوي دائمًا على استعراض لانجازات رجال الحكومة والدفاع عن مواقفهم والذي تبلور في ملف حصاد السنة في عدد ١ يناير ٢٠١٢ ، عبر إعلان شكر في الصفحة الأولى "***شيخ بلدة الخصوص يتقدم بخالص الحب والتقدير والدعم الكامل منه ومن أهل الخصوص لرجال الشرطة الذين أعادوا الأمن والاستقرار للشارع المصري***"، وعلى الجانب الأخر تعد **قناة الفضائية المصرية والنيل للأخبار الأكثر اهتمامًا بالجيش** وذلك بتكرارهما لمشاهد تأمين الجيش للجان ومساعدته للناخبين، وكلمات المشير للحث على المشاركة تقريبًا في كل تقاريرهما الانتخابية والمتكررة لعدة مرات على مدار اليوم الواحد.
- **جريدة روزاليوسف الأكثر هجومًا على التيارات الإسلامية بكل روافدها،** وهو اتجاه واضح جدًا في عناوينها التي تنطوي على خلط واضح بين الرأي والخبر، وافتتاحيات أخبارها التي غالبًا ما تنطوي على توصيفات شديدة السلبية للإسلاميين من نوعية "***سلفيون يعملون لحساب الموساد في مصر***" **(تحقيق بمساحة صفحة كاملة في عدد الجمعة ٣٠ ديسمبر)**، و في تحقيق بتاريخ ٢ يناير ذكر المحرر "***أنه على الرغم من أن نتائج الانتخابات لم تكن مرضية للأغلبية و سادت حالة فزع من صورة البرلمان الإسلامي إلا أنهم (الجريدة) يحاولون رسم صورة متوازنة للبرلمان***"، وفي العدد نفسه ضمن حوار طويل مع الدكتورة نوال السعداوي استقطعت الجريدة جملة "***انتهى عصر الذكر، وعلى الإسلاميين الرحيل عن البلاد***" لتبرزه مانشيت في صفحتها الأولى رغم أنه الأقل أهمية، الأمر نفسه تكرر في عدد ١ يناير فمن بين تصريحات الفنانين اختارت الجريدة تصريحًا لإيناس الدغيدي "***أدفع حياتي ثمنًا لمواجهة التيار الديني***" ليكون عنوانا لصفحتها الأولى.
- **قناة الحياة كانت الأكثر دفاعًا عن حزب الوفد،** قد تكون القناة مقلة جدًا في استضافة قيادات وفدية على شاشاتها ولكنها تُروج له من خلال استعراض تصريحاته ومؤشرات غرفة عملياته التي ترصد انتهاكات كل الأحزاب **(مثال الحياة اليوم ٣ يناير)** وكذا تتبع خطوات رئيس حزبه **(الحياة الآن ٣ يناير)** ونقل مؤتمراته كاملة في تقاريرها، هذا علاوة على الزج باسم الوفد غالبًا في الكشف عن الانتهاكات والإبلاغ عنها والتصدي لها.

- **القنوات الدينية الإسلامية الأكثر هجومًا على التيارات الليبرالية**، وهو ما كشفت عنه قناتي **الرحمة والناس** على مدار فترة البحث، وهو **النقد الذي بلغ حد التكفير والحض على الكراهية**، و**القنوات الدينية المسيحية الأقل حديثا عن العملية الانتخابية**.
- **النيل للأخبار** وONTV كانتا الأكثر التزامًا بالحيادية والتنوع ولكن هذا لا ينفي انحيازهما الليبرالي في اختيار ضيوفهم ومصادرهم على حساب الضيوف والمصادر الإسلامية.

٧. حملات التوعية والتثقيف..لا تكفي أحيانًا

الصحف الأسبوعية هي الأقل اهتمامًا بجوانب التثقيف والتوعية ومخاطبة الناخبين بشكل عام، إلا أنه وبعد انقضاء مراحل الاقتراع الثلاثة يمكن القول أن أغلب وسائل الإعلام وقعت في فخ الإثارة أكثر من نجاحها في شرح البرامج الانتخابية، فنحن لا ننكر عليها دورها المتميز في حشد المواطنين للتصويت والمشاركة ولكنها فشلت في مساعدتهم على اختيار الحزب الذي يمنحوه أصواتهم، فبتحليل أسئلة المذيعين والحوارات وجد أن وسائل الإعلام ركزت على المحاور المثيرة في تصريحات الإسلاميين ومواقفهم من قضايا ثانوية وكذلك في استضافتها للكوادر الليبرالية لم تتطرق إلى برامج انتخابية وخطط إصلاحية وإنما دفعتهم للحديث حول مواقفهم من الأحزاب الإسلامية، ولم يقوم الإعلام بدوره في استعراض البرامج الانتخابية والرؤى الحزبية حول الاقتصاد والسياسة الخارجية والدعم ...الخ وغيرها من القضايا المحورية واستنزف الجزء الأكبر من التغطية في الحديث حول البكيني والخمر ....الخ

٨. المرأة في العملية الانتخابية

اهتمام الإعلام بالمرأة في العملية الانتخابية مازال يعكس قصورًا واضحًا في تقدير دور المرأة المصرية في الحياة السياسية والتحول الديمقراطي، فالمرأة تعانى تجاهل واضح أكدته التقارير الكمية والكيفية على مدار فترة البحث، وإن كانت بعض الوسائل الإعلامية قد انتبهت لهذا القصور في منتصف العملية الانتخابية فصارت أكثر اهتمامًا بتغطية أخبار المرشحات ومؤتمراتهن (CBC في ٢ يناير)، أو إجراء حوارات مع شخصيات نسائية بارزة مثل تهاني الجبالي ونهى الزيني وعزة كامل إلا أن الاهتمام الإعلامي بالمرأة يبدو ضعيف في مجمله.

كان لصعود التيارات الدينية في هذه الانتخابات أثره على المعالجة الإعلامية للمرأة في هذه الانتخابات، فقد استحضرت التيارات الإسلامية المرأة بقوة في الوسائل الإعلامية بتصريحاتهم حول المرأة وفتواهم بجواز ترشحها أو تصويتها، وتدريجيًا حازت أنماط الدعاية الإسلامية للمرشحات المسلمات على اهتمام الإعلام، وكذا محاكاة بعض الأحزاب لتلك الأنماط بعدما رصدوا قبول مجتمعي لها في بعض المحافظات

(***الوفد يحجب صورة مرشحة***)، وبشكل عام تعتبر قناة CBC القناة الوحيدة التي اهتمت بمؤتمر لمرشحات مجلس الشعب وإجراء حوارات معهم وركزت على بحث دور المرأة في البرلمان، وكذلك **جريدة الأهرام** في ٢ يناير والتي خصصت صفحة للحديث عن "***المرأة بين التمكين والتهميش، ووضع المرأة في البرلمان وقوائم الأحزاب***".

استخدام المرأة في الهجوم على التيارات الإسلامية كان منهج صحيفة الفجر مخترقة كافة قواعد المهنية في عدد ٢ يناير بثلاث موضوعات منفصلة، الأول: "***زوجة سلفي تحكى قصتها والذي يتناول اعترافات سيدة مجهولة عن الانحرافات الأخلاقية لزوجها السلفي الذي لم تكشف الجريدة عنه واكتفت باعتباره مثالا لكل الأزواج السلفيين***" ، الموضوع الثاني جاء بعنوان "***الاستغلال الجنسي والسياسي لنساء الإخوان***" والذي تناول إهانة صريحة لنساء التيارات الإسلامية على اعتبارهن أداة لدعاية الحزب، العنوان الثالث اقتطعته الجريدة من سياقه لتبرزه عنواناً في صفحتها الأولى على لسان "***تهى الزيني": القوى الإسلامية تقوم الدعاية الخاصة بها على احتقار المرأة***".

كذا تطالعنا **جريدة المصري اليوم** في صفحتها الأولي يوم ١ يناير بخبر بعنوان "***منتقبة تطالب وزير الداخلية بملاحقة البلطجية***" وهو توصيف غير مهني ولا يحمل أي دلالة مفيدة، والدليل على ذلك أن الخبر تكرر في صفحة الحوادث في نفس العدد **بلفظة سيدة محل لفظة منتقبة** و هو ما يعكس دلالة مسيئة للمرأة قصدتها الصحيفة في صفحتها الأولى.

القنوات الدينية: بعد نجاح التيارات الإسلامية في حصد النسب الأكبر خلال المرحلتين الأوائل من الاقتراع، لم تعد القنوات الدينية في حاجة إلى مهاجمة باقي التيارات بالعنف الذي كانت تتبعه في فترات الدعاية وقبيل الاقتراع، وإنما بدأت مرحلة جديدة من الحوار تقوم بالأساس على فكرة الإقصاء والتهميش أو تغافل وجود تيارات أخرى، فقد بدأت القنوات الدينية (**الرحمة والناس**) بالتعامل مع المرحلة الثالثة من الاقتراع على اعتبارها تحصيل حاصل، فانصرفت عن الدعاية وبدأت تفكر في كيفية إدارة الحكم الإسلامي، فجاءت كل برامجها مناقشات إسلامية/إسلامية حول توزيع الأدوار من يتولى المعارضة وكيف يتم التشريع، و"***هل من المفترض أن تكون هناك معارضة أم أن الشورى بين المسلمين تكفي لإدارة شئون البلاد***" مثلما جاء عبر برنامج الشعب يختار على **قناة الرحمة**.

وأخيرًا تكرار هذه الانحرافات على مدار المراحل الثلاثة للاقتراع إنما يعكس تراخى الجهة الرقابية في ضبط وملاحقة هذه الانتهاكات المتكررة ليس فقط الانحرافات الإعلامية وإنما الميدانية أيضًا.